



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



عمران  
علیه السلام

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir



دروس خارج اصول سال ۹۳-۹۴

حضرت آیت الله سید محمد جواد طوسی برودری

(( به همراه صوت دروسی ))

WWW.GHBOOK.IR

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آرشیو دروس خارج اصول آیت الله سید محمد جواد علوی طباطبائی بروجردی ۹۳-۹۴

نویسنده:

آیت الله العظمی حاج سید محمد جواد علوی طباطبائی  
بروجردی

ناشر چاپی:

سایت مدرسه فقاہت

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

## فهرست

۵	فهرست
۱۰	آرشیو دروس خارج اصول آیت الله سید محمد جواد علوی طباطبایی بروجردی ۹۳-۹۴
۱۰	مشخصات کتاب
۱۰	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۲۴
۱۵	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۳، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۲۵
۲۱	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۴، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۲۶
۲۵	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۵، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۲۹
۳۰	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۶، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۳۰
۳۶	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۷، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۳۱
۴۰	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۸، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۱
۴۳	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۰، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۵
۴۸	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۱، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۶
۵۳	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۲، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۷
۵۷	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۳، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۸
۶۱	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۴، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۰۹
۶۵	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۵، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۱۴
۶۸	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۶، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۱۵
۷۴	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۷، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۱۶
۸۱	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۹، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۱۹
۸۳	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۱۹، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۲۰
۸۶	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲۰، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۲۲
۹۱	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲۱، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۲۳
۹۵	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲۲، کتاب الحج ۹۳/۰۷/۲۶
۹۷	فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲۳، کتاب الحج ۹۳/۰۸/۱۸

١٠١	فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٤، كتاب الحج ٩٣/٠٨/١٩
١٠٥	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٠
١٠٧	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢١
١١١	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٤
١١٣	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٥
١١٨	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٦
١٢٢	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٧
١٢٤	كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٩/٠١
١٢٦	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٤
١٢٩	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٥
١٣٣	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٨
١٣٥	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٠
١٣٧	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١١
١٣٩	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٢
١٤٤	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٥
١٤٧	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٦
١٥٠	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٠٧
١٥٣	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٠٨
١٥٧	في شرائط وجوب حجه الإسلام، رقم الجلسة ٤٣، كتاب الحج ٩٣/١٠/٠٩
١٥٨	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٣
١٦٣	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٤
١٦٩	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٥
١٧٢	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٦
١٧٦	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٧
١٧٨	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٠
١٨٣	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢١

١٨٧	.....	٩٣/١٠/٢٢	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
١٩١	.....	٩٣/١٠/٢٣	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
١٩٣	.....	٩٣/١٠/٢٤	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
١٩٥	.....	٩٣/١٠/٢٨	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
١٩٦	.....	٩٣/١٠/٢٩	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢٠٢	.....	٩٣/١٠/٣٠	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢٠٧	.....	٩٣/١١/٠١	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢١٢	.....	٩٣/١١/٠٤	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢١٤	.....	٩٣/١١/٠٥	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢١٧	.....	٩٣/١١/٠٦	كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام
٢٢٠	.....	٩٣/١١/٠٧	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٢٢	.....	٩٣/١١/٠٨	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٢٧	.....	٩٣/١١/١٢	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٢٩	.....	٩٣/١١/١٣	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٣٤	.....	٩٣/١١/١٤	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٣٨	.....	٩٣/١١/١٥	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٤٢	.....	٩٣/١١/١٨	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٤٥	.....	٩٣/١١/١٩	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٤٩	.....	٩٣/١١/٢٠	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٥٢	.....	٩٣/١١/٢١	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٥٨	.....	٩٣/١١/٢٥	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٦٢	.....	٩٣/١١/٢٦	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٦٦	.....	٩٣/١١/٢٧	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٦٨	.....	٩٣/١١/٢٨	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٧٠	.....	٩٣/١١/٢٩	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٧٣	.....	٩٣/١٢/٠٢	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

٢٧٧	.....	٩٣/١٢/٠٣	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٧٩	.....	٩٣/١٢/٠٤	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٨٣	.....	٩٣/١٢/٠٥	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٨٩	.....	٩٣/١٢/٠٩	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٩٤	.....	٩٣/١٢/١٠	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٩٧	.....	٩٣/١٢/١١	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٢٩٩	.....	٩٣/١٢/١٦	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٠٤	.....	٩٣/١٢/١٧	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣١١	.....	٩٣/١٢/١٨	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣١٣	.....	٩٣/١٢/١٩	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣١٨	.....	٩٣/١٢/٢٠	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣١٩	.....	٩٣/١٢/٢٣	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٢٢	.....	٩٣/١٢/٢٤	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٢٣	.....	٩٤/٠١/١٦	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٢٩	.....	٩٤/٠١/١٧	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٣٢	.....	٩٤/٠١/١٨	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٣٥	.....	٩٤/٠١/١٩	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٣٩	.....	٩٤/٠١/٢٢	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٤٢	.....	٩٤/٠١/٢٣	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٤٤	.....	٩٤/٠١/٢٤	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٥١	.....	٩٤/٠١/٢٥	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٥٨	.....	٩٤/٠١/٢٦	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٥٩	.....	٩٤/٠١/٣٠	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٤٣	.....	٩٤/٠١/٣١	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٤٧	.....	٩٤/٠٢/٠١	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٤٩	.....	٩٤/٠٢/٠٥	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه



٣٧٢	.....	٩٤/٠٢/٠٦	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٧٦	.....	٩٤/٠٢/٠٧	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٧٨	.....	٩٤/٠٢/٠٨	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٨٢	.....	٩٤/٠٢/٠٩	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٨٤	.....	٩٤/٠٢/١٥	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٨٨	.....	٩٤/٠٢/١٦	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٩٠	.....	٩٤/٠٢/١٩	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٣٩٤	.....	٩٤/٠٢/٢٠	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٤٠٠	.....	٩٤/٠٢/٢١	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٤٠٤	.....	٩٤/٠٢/٢٢	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٤٠٦	.....	٩٤/٠٢/٢٣	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٤٠٨	.....	٩٤/٠٢/٢٧	.....	في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه
٤١٥	.....			درباره مركز

## آرشیو دروس خارج اصول آیت الله سید محمد جواد علوی طباطبایی بروجردی ۹۳-۹۴

### مشخصات کتاب

سرشناسه: علوی طباطبایی بروجردی، سید محمد جواد، ۱۳۳۰

عنوان و نام پدیدآور: آرشیو دروس خارج اصول آیت الله سید محمد جواد علوی طباطبایی بروجردی ۹۳-۹۴ / سید محمد جواد علوی طباطبایی بروجردی.

به همراه صوت دروس

منبع الکترونیکی: سایت مدرسه فقاقت

مشخصات نشر دیجیتالی: اصفهان: مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، ۱۳۹۶.

مشخصات ظاهری: نرم افزار تلفن همراه و رایانه

موضوع: خارج اصول

**فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲، کتاب الحج ۹۳/۰۶/۲۴**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله و ثوابه، رقم جلسه ۲، کتاب الحج

قال صاحب العروه

«فصل من أركان الدين الحج، وهو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية من الرجال والنساء والخناثي بالكتاب والسنة والإجماع من جميع المسلمين. بل بالضرورة. (۱) [۱]

ومنكره في سلك الكافرين و تاركه عمدا مستخفا به بمنزلتهم، وتركه من غير استخفاف من الكبائر.

ولا يجب في أصل الشرع إلا مره واحده في تمام العمر، وهو المسمى بحجه الإسلام، أي الحج الذي بنى عليه الإسلام، مثل الصلاة والصوم والخمس والزكاة. وما نقل عن الصدوق في العلل من وجوبه على أهل الجده كل عام على فرض ثبوته شاذ مخالف للإجماع والأخبار، ولا بد من حمله على بعض المحامل، كالأخبار الواردة بهذا المضمون من إرادته الاستحباب المؤكد، أو الوجوب على البدل، بمعنى أنه يجب عليه في عامه وإذا تركه ففي العام الثاني وهكذا. ويمكن حملها على الوجوب الكفائي، فإنه لا يبعد وجوب الحج كفايه على كل أحد في كل عام إذا كان متمكنا بحيث لا تبقى مكة خاليه عن الحجاج، لجمله من الأخبار الداله على أنه لا يجوز تعطيل الكعبه عن الحج، والأخبار الداله على أن على الإمام كما في بعضها وعلى الوالي كما في

آخر أن يجبر الناس على الحج والمقام فى مكه وزياره الرسول ( صلى الله عليه وآله وسلم )، والمقام عنده، وأنه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال. »

اما قوله: «من اركان الدين الحج»:

ص: ١

١- [١] العروه الوثقى، السيديزدى، ج ٤، ص ٣٤٢ - ٣٤٣. ط ج.

اما الكتاب فقوله تعالى فى سوره ال عمران: ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن العالمين ) (١) [٢]

ومن السنه:

ما رواه الكليني (قدس سره) عن على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن حريز عن زراره عن ابي جعفر (عليه السلام) قال: «بنى الاسلام على خمسة اشياء على الصلاه والزكاه والحج والصوم والولاية» وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الصوم جنه من النار». [٣]

وهذه الروايه المعروفه بدعائم الاسلام - لان فى بعض طرقها: دعائم الاسلام اربعة قد رويت بطرق كثيره جداً عندنا.

وفى بعضها مثل ما رواه الكافى عن الحسين بن محمد الاشعري عن معلى بن محمد الزيادى عن الحسن بن على الوشاء عن ابان بن عثمان عن الفضيل عن ابي حمزه عن ابي جعفر (عليه السلام) وغيره: «ولم يناد بشيء كما نودى بالولاية».

وفى نقل المحاسن عن ابن محبوب عن ابي حمزه عن ابي جعفر (عليه السلام) فاخذ الناس باربع وتركوا هذه يعنى الولاية.

والحج مذكور فى جميع هذه الطرق بكثرتها.

وفى المنتهى نقل العلامة (قدس سره) عن ابن عمر ان النبى (صلى الله عليه وآله) قال: «بنى الاسلام على خمس شهاده ان لا اله الا الله، وان محمداً رسول الله واقام الصلاه وايتاء الزكاه وصوم شهر رمضان و حج البيت». (٢) [٤]

ورواه البخارى فى صحيحه وكذا مسلم فى صحيحه.

والمستفاد من الصحيحه ان الحج من اركان الدين ودعائم الاسلام.

ص: ٢

٢- منتهى المطب، العلامة الحلي، ج ٤، ص ٩.

وقد افاد صاحب الجواهر في بيان اهميه الحج في الشريعة:

«الذى هو من أعظم شعار الاسلام، وأفضل ما يتقرب به الأنام إلى الملك العلام، لما فيه من إذلال النفس وإتباع البدن، وهجران الأهل والتغرب عن الوطن، ورفض العادات وترك اللذات والشهوات، والمنافرات والمكروهات، وإنفاق المال وشد الرحال، وتحمل مشاق الحل والارتحال ومقاساه الأهوال، والابتلاء بمعاشره السفله والأنذال، فهو حينئذ رياضه نفسانيه وطاعه ماليه، وعباده بدنيه، قوليه وفعليه، وجوديه وعدميه، وهذا الجمع من خواص الحج من العبادات التي ليس فيها أجمع من الصلاه، وهى لم تجتمع فيها ما اجتمع فى الحج من فنون الطاعات..» ثم ذكر بعض الاخبار الوارده فى فضيله الحج.

منها: ما نقله بقوله ( قدس سره) «ان الحج المبرور لا يعدله شىء و لا جزاء له الا الجنة.» [١] [٧]

ومنها: «انه افضل من عتق سبعين رقبه» [٢] [٩]

وما افاده (قدس سره) قريب لما رواه محمد بن على بن الحسين فى ( ثواب الأعمال ) عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن محمد بن جعفر، عن محمد بن موسى بن عمران، عن الحسين بن يزيد، عن صندل الخادم، عن هارون بن خارجه، عن أبى عبد الله ( عليه السلام ) قال: الحج حجان: حج لله، وحج للناس، فمن حج لله كان ثوابه على الله الجنة، ومن حج للناس كان ثوابه على الناس يوم القيامة. [٣] [١٠]

ص: ٣

١- وهو مضمون ما رواه فى وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٢٠، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٣، الحديث ١٤٤٠٤/٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٢٠، من أبواب وجوب الحج، الباب ٤٣، حديث ١٤٤٠٤/٣.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٠٩، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٠، الحديث ١٤٣٧٦/١، ط آل البيت.

وما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن عمر بن يزيد قال: سمعت ابا عبد الله يقول: يقول: حجه أفضل من [ عتق ] سبعين رقبه، فقلت: ما يعدل الحج شيء، قال: ما يعدله شيء ولد درهم واحد في الحج أفضل من ألفي ألف درهم فيما سواه من سبيل الله. (١) [١١] (٢)

وروى (قدس سره) ايضاً عن محمد بن موسى بن المتوكل عن السعدآبادي عن احمد بن ابي عبد الله عن ابن ابي بشير عن منصور عن إسحاق بن عمار، عن محمد بن مسلم، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: دخل عليه رجل فقال له: قدمت حاجاً؟ قال: نعم، قال: وتدرى ما للحاج من الثواب؟ قال: لا أدري، جعلت فداك! قال: من قدم حاجاً حتى إذا دخل مكة دخل متواضعاً، فإذا دخل المسجد الحرام قصر خطاه من مخافة الله (٣) [١٣] فطاف بالبيت طوافاً وصلى ركعتين كتب الله له سبعين ألف حسنة، وحط عنه سبعين ألف سيئه، ورفع له سبعين ألف درجة، وشفعه في سبعين ألف حاجه، وحسب له عتق سبعين ألف رقبه، قيمه كل رقبه عشره آلاف درهم.

وروى الشيخ (قدس سره) في التهذيب باسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان وابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (عليه السلام) عن ابيه عن ابائه (عليهم السلام) ان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لقيه أعرابي فقال له: يا رسول الله، إني خرجت أريد الحج ففانتى وأنا رجل مميل، (٤) [١٤] فمرني أن أصنع في مالي ما أبلغ به مثل أجر الحاج، فالتفت إليه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: انظر إلى أبي قبيس فلو أن أبا قبيس لك ذهبه حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت ما يبلغ الحاج، ثم قال: إن الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً ولم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، فإذا ركب بعيره لم يرفع خفا ولم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك، فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا والمروه خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه، قال: فعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) كذا وكذا موقفاً إذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه، ثم قال: أنى لك أن تبلغ ما يبلغ الحاج، قال أبو عبد الله (عليه السلام): ولا تكتب عليه الذنوب أربعة أشهر وتكتب له الحسنات إلا أن يأتي بكبيره.

ص: ٤

١- الكافي، الكليني، ج ٤، ص ٢٦٠، باب فضل الحج والعمرة، الحديث ٣١٩.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١١١، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤١، الحديث ١٤٣٨٠/٣، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٢١، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٣، الحديث ١٤٤٠٧/٦، ط آل البيت.

٤- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١١٣، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٢، الحديث ١٤٣٨٥/١، ط آل البيت.

وروى الشيخ (قدس سره) فى التهذيب ايضاً باسناده عن موسى بن القاسم

عن صفوان، وابن أبى عمير، عن نصر بن كثير، عن أبى بصير قال سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: درهم فى الحج أفضل من ألفى درهم فيما سوى ذلك من سبيل الله. (١) [١٥]

وروى الصدوق فى العلل عن ابيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن صفوان، عن سيف التمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كان أبى يقول: الحج أفضل من الصلاه والصيام، وذكر مثله، وزاد: وكان أبى يقول: وما أفضل من رجل يقود بأهله والناس وقوف بعرفات يمينا وشمالا، يأتى بهم الفجاج، فيسأل الله.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ٣، كتاب الحج ٩٣/٠٦/٢٥

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله وثوابه، رقم الجلسة ٣، كتاب الحج

وروى الكلينى عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد و احمد بن محمد جميعاً عن احمد بن محمد بن ابى نصر عن محمد بن عبدالله قال: قلت للرضا (عليه السلام): إن أبى حدثنى عن آباءك (عليهم السلام) أنه قيل لبعضهم: إن فى بلادنا موضع رباط يقال له: قزوين، (٢) [١] وعدو يقال له، الديلم، فهل من جهاد، أو هل من رباط؟ فقال: عليكم بهذا البيت فحجوه، ثم قال: فأعاد عليه الحديث ثلاث مرات كل ذلك يقول: عليكم بهذا البيت فحجوه - إلى أن قال: - فقال: صدق أبو الحسن (عليه السلام) صدق هو على ما ذكر.

ص: ٥

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١١٤، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٢، الحديث ١٤٣٨٧/٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٢٢، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٤، الحديث ١٤٤١١/١، ط آل البيت.

ولعل صاحب الجواهر (قدس سره) ذكر: وانه افضل من الصيام والجهاد والرباط: بل من كل شىء غير الصلاه مستنداً الى هذه الروايات وامثالها. وهنا نكته وهى ان ظاهر بعض الاخبار افضليه الحج على الصلاه كما فى خبر سيف التمار و لم يذكر ذلك صاحب الجواهر ضمن ما افاده من فضائل الحج فى الاخبار، وانما اكتفى بافضليته عن الصيام والجهاد والرباط، و لعله كان لاجل تأمله فى افضليته على الصلاه كما نبه عليه. وهذا البحث كان له ذيل فى الاخبار وبين ارباب الحديث.

فى مرسله الصدوق فى الفقيه: قال: قال: روى أن الحج أفضل من الصلاه والصيام، (١) [٢] لأن المصلى إنما يشتغل عن أهله ساعه، وإن الصائم يشتغل عن أهله بياض يوم، وإن الحاج يشخص بدنه، ويضحى نفسه وينفق ماله، ويطلق الغيبه عن أهله لا فى مال يرجوه ولا إلى تجاره.

وذكر فى مرسله اخرى فى نفس الكتاب:

قال: وروى ان الصلاه فريضة خير من عشرين حجه و حجه خير من بيت مملو ذهباً ويتصدق منه حتى يفنى

وافاد (قدس سره) بعد نقل الخبرين:

هذان الحديثان متفقان، وذلك: ان الحج فيه صلاه والصلاه ليس فيها حج، فالحج بهذا الوجه افضل من الصلاه وصلاه فريضة افضل من عشرين حجه مجردة عن الصلاه.

وقد ذكره صاحب الجواهر(قدس سره) وافاد فى مقام الانتاج: «وقد تطابق العقل والنقل على ان افضل الاعمال احمزها وان الاجر على قدر المشقه».

هذا و اما كونه افضل من كل شىء فلان مثل الصلاه الصوم و الجهاد لما كانت افضل من غيرهما من العبادات كما فى كثير من الاخبار فلا محاله يكون معنى افضليته بالنسبه اليهما افضليته بالنسبه الى غيرهما من العباديات.

ص: ٦

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١١٢، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤١، الحديث ١٤٣٨٢/٥، ط آل البيت.



وقد ورد أيضاً ما يدل على ذلك. مثل:

ما رواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم عن ابن ابي عمير عن حماد بن الحلبي قال: سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن امرأه أوصت أن ينظر قدر ما يحجج به فبسأل فإن كان الفضل أن يوضع في فقراء ولد فاطمه (عليها السلام) وضع فيهم، وإن كان الحج أفضل حجج به عنها، فقال: إن كان عليها حجه مفروضه فليجعل ما أوصت به في حجها أحب إلى من أن يقسم في فقراء ولد فاطمه (عليها السلام). (١) [٣]

وما رواه الكليني (قدس سره) في الفروع مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ خَالِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ السَّمَانِ، قَالَ: كُنْتُ أَحْجُجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ، فَلَمَّا كَانَ فِي سَنَةٍ شَدِيدَةٍ أَصَابَ النَّاسَ فِيهَا جَهْدٌ، فَقَالَ لِي أَصْحَابِي: لَوْ نَظَرْتَ إِلَيَّ مَا تُرِيدُ أَنْ تَحْجَّ الْعَامَ بِهِ، فَتَصَدَّقْتَ بِهِ، كَانَ أَفْضَلَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُمْ: وَتَرُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَتَصَدَّقْتُ تِلْكَ السَّنَةَ بِمَا أُرِيدُ أَنْ أَحْجَّ بِهِ، وَأَقَمْتُ، قَالَ: فَرَأَيْتَ رُؤْيَا لَيْلَهُ عَرَفَةَ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَعُودُ، وَ لَأَدْعُ الْحَجَّ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنْ قَابِلٍ حَجَجْتُ، فَلَمَّا أَتَيْتُ مَنِي رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعِنْدَهُ النَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ، وَ قَصِيصُ عَلَيْهِ قِصَّتِي، وَقُلْتُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْحَجُّ، أَوِ الصَّدَقَةُ؟ فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ الصَّدَقَةَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ مِنْ أَنْ يَحْجَّ وَ يَتَصَدَّقَ؟» قَالَ: قُلْتُ: مَا يَبْلُغُ مَالَهُ ذَلِكَ، وَ لَا يَتَسَعُّ.

ص: ٧

قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِ الْحَجِّ، أَنْفَقَ خَمْسَهُ، وَتَصَدَّقَ بِخَمْسِهِ، أَوْ قَصَرَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَفَقَتِهِ فِي الْحَجِّ، فَيَجْعَلُ مَا يَحْبِسُ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ أَجْرًا». قُلْتُ: هَذَا لَوْ فَعَلْنَاهُ اسْتِثْقَامًا. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «وَإِنِّي لَهُ مِثْلُ الْحَجِّ» فَقَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «إِنَّ الْعَبِيدَ لَيُخْرَجُ مِنْ بَيْتِهِ، فَيُعْطَى قَسِيمًا حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَسِدَّ جَدَّ الْحَرَامَ طَافَ طَوَافَ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ عَدَلَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكٌ، فَيَقُومُ عَنْ يَسَارِهِ، فَإِذَا انْصَرَفَ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى كَتِفَيْهِ، فَيَقُولُ: يَا هَذَا، أَمَّا مَا مَضَى، فَقَدْ غُفِرَ لَكَ، وَ أَمَّا مَا يَسْتَقْبِلُ، فَجَدِّ».

وما رواه الكليني أيضاً في الفروع عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار قال: قال: قال: لما أفاض رسول الله (صلى الله عليه وآله) تلقاه أعرابي بالأبطح فقال: يا رسول الله، إني خرجت أريد الحج ففاتني وأنا رجل مثل [ملئ]، يعني كثير المال، فمرني أصنع في مالي ما أبلغ به ما يبلغ به الحاج، فالتفت رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى أبي قبيس فقال: لو أن أبا قبيس لك زنته ذهبه حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت [به] ما بلغ الحاج. (١) [٤]

ثم قال الجواهر:

«بل يستحب ادمان الحج والاكتثار منه واحجاج العيال، ولو بالاستدانة او تقليل النفقه كما دلت عليه المعبره المستفيضه، وليس ذلك الا لعظم هذه العباده، ويكفي لفاعلها انه يكون كيوم ولدته امه في عدم الذنب.»

ص: ٨

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١١٦، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٢، الحديث ١٤٣٩١/٧، ط آل البيت.

ولعل نظره الشريف الى ما رواه الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن يحيى بن عمر بن كليع، عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني قد وُطنت نفسي على لزوم الحج كل عام بنفسى أو برجل من أهل بيتى بمالى، فقال: وقد عزمت على ذلك؟ قال: فقلت: نعم، قال: فإن فعلت [فأيقن بكثرة المال أو] أبشر [فأبشر] بكثرة المال والبنين. (١) [٥]

وما رواه الكليني أيضاً فى الفروع عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن ربعى بن عبد الله عن الفضل بن يسار قال سمعت ابا جعفر يقول: قال: رسول الله (ص) لا يحالف الفقر والحمى مدمن الحج والعمرة. (٢) [٦]

وما رواه الكليني فى الفروع عن محمد بن، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن زكريا المؤمن [عن عبد المؤمن]، عن داود بن أبي سليمان الجصاص، عن عذافر قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) ما يمنعك من الحج فى كل سنه؟ قلت جعلت فداك، العيال، قال: فقال إذا مت فمن لعيالك؟ أطمع عيالك الخل والزيت وحج بهم كل سنه. (٣) [٧]

وما رواه الشيخ باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن بن علان عن عبد الله بن المغيرة عن حماد بن طلحه عن عيسى بن ابى منصور قال: قال لى جعفر بن محمد (عليه السلام) يا عيسى ان استطعت ان تاكل الخبز والملح و تحج فى كل سنه فافعل.

ص: ٩

- 
- ١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٣٣، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٦، الحديث ١/١٤٤٤٧، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٣٣، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٦، الحديث ١/١٤٤٤٨، ط آل البيت.
  - ٣- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٣٤، من ابواب وجوب الحج، الباب ٤٦، الحديث ١/١٤٤٤٩، ط آل البيت.

وما رواه الشيخ أيضاً باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابى عمير عن معاوية بن وهب عن غير واحد قال: قلت لابي عبدالله انى رجل ذو دين أفأتدين وأحج [يستدين ويحج] فقال نعم هو اقضى الدين. (١) [٨]

وما رواه الشيخ أيضاً فى التهذيب باسناده عن الحسين بن سعيد عن محمد بن ابى عمير عن حقه [جفيه] [٩]

قال: جائى سدير الصيرفى فقال ان ابا عبدالله يقرأ عليك السلام ويقول لك مالك لاتحج استقرض وحج. (٢) [١٠]

وما رواه محمد بن يعقوب عن عده اصحابنا عن احمد بن ابى عبدالله، عن محمد بن على عن محمد بن الفضيل، عن موسى بن بكر، عن أبى الحسن الأول (عليه السلام) قال: قلت له: هل يستقرض الرجل ويحج إذا كان خلف ظهره ما يؤدى [به] عنه إذا حدث به حدث؟ قال: نعم. (٣) [١١]

وما رواه محمد بن يعقوب، عن أبى على الأشعرى، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لو أن أحدكم إذا ربح الربح أخذ منه الشئ فعزله فقال: هذا للحج، وإذا ربح أخذ منه وقال: هذا للحج جاء إبان الحج وقد اجتمعت له نفقه عزم الله له فخرج، ولكن أحدكم يربح الربح فينفقه فإذا جاء إبان الحج أراد أن يخرج ذلك من رأس ماله فيشق عليه. (٤) [١٢]

ص: ١٠

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٤٠، من ابواب وجوب الحج، الباب ٥٠، الحديث ١/١٤٤٦٧، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٤٠، من ابواب وجوب الحج، الباب ٥٠، الحديث ٣/١٤٤٦٩، ط آل البيت.
  - ٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٤٢، من ابواب وجوب الحج، الباب ٥٠، الحديث ٩/١٤٤٧٥، ط آل البيت.
  - ٤- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٤٣، من ابواب وجوب الحج، الباب ٥١، الحديث ١/١٤٤٧٧، ط آل البيت.

وما ارسله الصدوق من كلام ابى الحسن الرضا (عليه السلام) من بيان فضائل الحج من حج اربع حجج خمس حجج و عشر... وعشرين حجه، واربعين حجه، وخمسين حجه.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ٤، كتاب الحج ٢٦/٠٦/٩٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله وثوابه، رقم الجلسة ٤، كتاب الحج

اما قوله: (ومنكره فى سلك الكافرين)

فربما يستدل له بوجوه:

الاول: ان الحج من ضروريات الدين، وانكار الضرورى من موجبات الكفر.

قال صاحب الجواهر: «هو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء (١) والخناثى كتابا وسنه وإجماعا من المسلمين بل ضروره من الدين يدخل من أنكره فى سبيل الكافرين، بل لعل تأكد وجوبه كذلك فضلا عن أصل الوجوب.»

وظاهره ان من انكر وجوبه يكون فى سلك الكافرين، وكذا من انكر تأكد وجوبه ويمكن ان يقال:

ان الميزان فى الاسلام الشهاده بالوحدانية، والشهادة بالرسالة كما مر بحثه فى ضابطه الاسلام والكفر فى مباحث الطهارة، وربما ضم اليه عند بعض الاعتقاد بالمعاد، والميزان فى الكفر انكارهما، بل الثلاثة، فمن يشهد بالوحدانية، والرسالة يترتب عليه آثار الاسلام من حرمة دمه وماله وحليه ذبائحه ولزوم تجهيزه من الغسل، والكفن، والدفن وجواز تزويجه للمسلمه والمواريث وامثاله.

ومن انكرهما، بل الثلاثة يترتب عليه احكام الكفر، وليس من جملتهما او جملتها انكار الضرورى.

نعم، اذا رجح انكار الضرورى الى انكار الرسالة فيثبت الكفر، واما انكاره بنفسه، ومستقلاً لا يوجب الكفر مالم يستلزم تكذيب الرسالة، فاذا فرض كون الشخص غير عارف باحكام الاسلام، وقد انكر وجوب الحج مع اقراره بالرسالة، فانه لا يوجب الكفر.

ص: ١١

١- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٠.

ومنه يظهر ان انكار تأكد وجوبه ايضاً لا يستلزم الكفر بوجه.

الثانى:

ان المذكور فى ذيل الايه الشريفه بقوله تعالى: ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن

فيستفاد منه حيث عبر فيها عن الترك بالكفر ان من انكر وجوب الحج كان كمن كفر و يشهد عليه ذيل الايه (ومن كفر فان الله غنى عن العالمين) اي من لا يشكره باتيان ما امره، فانه تعالى لا يحتاج الى طاعه الناس في اوامره وانه غنى عن العالمين.

ويمكن التأمل فيه:

اولاً: ان المراد من الكفر في الايه الشريفه الكفران في مقابل الشكر فالمعنى ان من ترك الشكر بترك طاعته تعالى وقع في كفران النعمه ويشهد له: قوله تعالى (انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً) (٢) [٣] فان من يهتدى بالسبيل كان شاكراً، ومن لم يعمل على حسب ما قرر له من السبيل ولا يهتدى به لا يشكر ما انعم الله عليه من السبيل و يكفره و هو من كفران النعمه.

ثانياً: روى الشيخ (قدس سره) في التهذيب:

باسناده عن الحسين بن سعيد عن فضاله بن ايوب عن معاويه بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال:

قال الله (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) قال هذه لمن كان عنده مال - الى ان قال - وعن قول الله عز و جل: (ومن كفر) قال: يعنى من ترك (٣) [٤]

ص: ١٢

١- آل عمران/سوره ٣، آيه ٩٧.

٢- انسان/سوره ٧٦، آيه ٣.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣١، من ابواب وجوب الحج، الباب ٧، الحديث ١٤١٦٣/٢، ط آل البيت.

فانها صريحه فى ان مفاد الآيه ان الحج واجب على المستطيع، واذا تركه المستطيع، فانه لا يضر الله شيئاً لانه غنى عن العالمين.

اما وجه السند فيها:

فان اسناد الشيخ الى الحسين بن سعيد صحيح فى المشيخه.

اما الحسين بن سعيد الاهوازى، وثقه الشيخ فى الرجال والفهرست، وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن فضاله بن ايوب الازدى، وثقه الشيخ فى الرجال والنجاشى على ما فى الوسائل وان سقط عن النسخه، وهو من الطبقة السادسة ايضاً.

وهو رواه عن معاويه بن عمار، قال فيه النجاشى: «ثقه وكان ابوه ثقه فى العامه»، ووثقه العلامة وهو من الطبقة الخامسة. فالروايه صحيحه.

وثالثاً:

ان مع التسلم والالتزام بان المراد من الكفر فى قوله تعالى: ما (ومن كفر) يقابل الايمان فيمكن ان يكون المراد: و من ترك الحج وكان تركه ناشئاً عن الكفر باسبابه كانكار الرساله او انكار وحدانيته، ويكون نظير قوله تعالى:

( ما سلکم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين، وكنا نخوض مع الخائضين، وكنا نكذب بيوم الدين )  
[١] [٥]

حيث ان عدم صلاتهم وعدم ايتائهم الزكاه كان لاجل كفرهم و تكذيبهم ليوم الدين فكما لا يمكن الاستدلال بهذه الايه على ان ترك الصلاه موجب للكفر. كذلك المقام

الثالث - من الوجوه التى استدلت بها لكفر منكر الحج :-

ما رواه الكلينى (قدس سره)، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم البجلي، وعن محمد بن يحيى، عن العمركى بن على جميعاً، عن على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: إن الله عز وجل فرض الحج على أهل الجده فى كل عام، وذلك قوله عز وجل: ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن العالمين ) قال: قلت: فمن لم يحج منا فقد كفر؟ قال: لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر. [٢] [٦]

ص: ١٣

١- مدثر/سوره ٧٤، آيه ٤٢.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٦، من ابواب وجوب الحج، الباب ٢، الحديث ١/١٤١٢٨، ط آل البيت.

وفيه:

ان قوله (عليه السلام): «ليس هذا هكذا» كما يحتمل ان يكون انه ليس الحجج واجباً. كذلك يحتمل رجوعه الى انكار القرآن. وان هذه الآيه ليست من الكتاب او ان الكتاب ليس هكذا.

ولا يبعد رجحان الثانى برجوع الانكار الى انكار الكتاب و تكذيب النبى (صلى الله عليه وآله)

اما جهه السند فيها:

اما بناء على طريق الصدوق فالروايه صحيحه لان اسناده (قدس سره) الى على بن جعفر صحيح.

واما بناء على ما افاده الشيخ بكلا طريقه:

اما الاول:

فعده من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن القاسم البجلي عن على بن جعفر.

والعده عن سهل بن زياد فهم على بن محمد بن علان، ومحمد بن ابى عبدالله و محمد بن الحسن و محمد بن عقيل الكلينى حسب تصريح الكلينى (قدس سره) نفسه، والمراد من محمد بن ابى عبدالله محمد بن جعفر الاسدى الثقه، والمراد من محمد بن الحسن هو محمد بن الحسن الصفار الثقه.

اما العده عن سهل بن زياد فتشمل على الثقاه. وتعد من الطبقة الثامنه.

واما السهل، فانه وان قيل ان الامر فى السهل صعب، ولكن قد مر ان سهل بن زياد تمت وثاقته عندنا، وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب البجلي، قال النجاشى: «ثقه ثقه» ووثقه الشيخ فى الرجال. وهو من الطبقة السادسه.

واما الثانى: فرواه عن محمد بن يحيى العطار ابو جعفر القمى، وثقه النجاشى والعلامه. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن العمركى بن على بن محمد البوفكى، قال النجاشى: «شيخ من اصحابنا ثقه». ووثقه العلامه و ابن ادريس فى السرائر وروى عنه شيوخ الاصحاب. وهو من الطبقة السابعه.

ص: ١٤



وهو رواه كالطريق الاول عن علي بن جعفر، وثقه الشيخ فى الرجال والعلامه وهو من وكلاء الهادى والعسكرى (عليهما السلام). وهو من الطبقة السادسة.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ٥، كتاب الحج ٩٣/٠٦/٢٩

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله وثوابه، رقم الجلسة ٥، كتاب الحج

قال صاحب العروه (قدس سره): « وتاركه عمداً مستخفاً به بمنزلتهم.»

والظاهر ان مراده (قدس سره) ان من اعتقد بوجوبه، ولكن تركه عن عمد وعن استخفاف فهو بمنزله الكافرين. وهذا بظاهره لا يتم الالتزام به.

و ذلك لان الترك بما هو ولو كان عن عمد لا يوجب الكفر لا فى الحج ولا فى غيره كما حقق فى محله.

و اما الترك عن استخفاف فلا يزيد عن الاستخفاف بالصلاه فى قوله تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) (١) [١] بناء على كون المراد من السهو عن الصلاه، الاستخفاف كما افاده بعض المفسرين. فانه بعنوانه لا يوجب الكفر.

و مع اجتماع العنوانين ايضاً اى الترك عن عمد و الاستخفاف لا يتحقق الموجب والسبب للكفر. وقد مر ان الميزان للكفر انكار الوجدانيه، وانكار النبوه كما ان المعيار للاسلام المقابل له الشهاده بالوجدانيه والشهاده بالنبوه. فمن ترك الحج عمداً واستخفاً مع حفظ شهادته بالوجدانيه والنبوه لا وجه لنا للحكم بكفره.

قال صاحب الجواهر (قدس سره)

«... فهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء والخناثى كتابا وسنه (٢) وإجماعا من المسلمين بل ضروره من الدين يدخل من أنكره فى سبيل الكافرين، بل لعل تأكد وجوبه كذلك فضلا عن أصل الوجوب، كما هو واضح ولذا سمي الله تعالى تركه كفرا فى كتابه العزيز»

ص: ١٥

١- ماعون/سوره ١٠٧، آيه ٥.

٢- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٠.

و محصله: انه كما ان انكار الحج يوجب الكفر، كذلك انكار تاكد وجوبه فى الشريعة يمكن ان يرجع اليه، وعبر عنه بقوله «ولعل تاكد وجوبه كذلك».

وافاد السيد الحكيم فى المستمسك:

انه يمكن ان يكون قول صاحب العروه (قدس سره): «وتاركه عمداً مستخفاً به بمنزلتهم» راجعاً الى الكلام المزبور من الجواهر من احتمال ثبوت الكفر بانكار اهميه وجوبه. وحيث ان صاحب الجواهر قرر اهميه وجوبه ضرورياً كاصل وجوبه: فالمستخف انما ينكر هذه الضروره من الدين وانكار الضرورى يوجب الكفر.

ويمكن ان يقال كما مر، ان مع فرض كون اهميه وجوبه من ضروريات الدين مع ان فيه تامل واضح وان ربما كانت الاهميه ضروريه عند الخواص دون عوام المسلمين، فان انكار الضرورى بما هو لا يوجب الكفر، الا اذا انتهى الى انكار النبوه.

نعم: يمكن ان يكون مستند ما افاده صاحب العروه فى المقام:

ما رواه محمد بن يعقوب عن ابي على الاشعري، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي، عن ابي عبدالله (ع) قال:

من مات ولم يحج حجه الاسلام لم يمنعه من ذلك حاجة تجحف به او مرض لا يطيق فيه الحج او سلطان يمنعه فليمت يهودياً او نصرانياً.

و هذه الروايه رويت فى جوامعنا بطرق كثيره.

فرواه المفيد فى «المقنعه» عن ذريح. و رواه الشيخ باسناده عن محمد بن يعقوب الا انه ذكر: فليمت ان شاء يهودياً وان شاء نصرانياً.

و رواه الشيخ باسناده عن محمد بن الحسين بن صفوان بن يحيى عن ذريح.

و رواه البرقى فى «المحاسن» عن محمد بن على عن موسى بن سعدان عن الحسين بن ابي العلاء عن ذريح. (مثل ما رواه الكلينى)

ص: ١٦

ورواه المحقق في «المعتبر» عن ذريح. ورواه الصدوق باسناده عن صفوان بن يحيى.

ورواه أيضاً عن «عقاب الاعمال» عن محمد بن علي بن ماجيلويه عن محمد بن علي الكوفي عن موسى بن سعدان.

ورواه أيضاً عن احمد بن محمد بن احمد النهدي عن محمد بن الوليد عن ابان بن عثمان عن ذريح المحاربي. (1)

[٣]

فالرواية مشهوره بين الاصحاب ومعتبره صحيحه ايضاً.

لاين الكليني رواه عن ابن علي الاشعري، وهو احمد بن ادريس، وثقه النجاشي والشيخ في الفهرست والعلامه. وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن محمد بن عبد الجبار، ابن ابي صهبان، وثقه الشيخ في الرجال والعلامه في الخلاصه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن صفوان بن يحيى، وهو غني عن التوصيف وقد افاد الشيخ في الفهرست: «اوثق اهل زمانه عند اصحاب الحديث»، وقال فيه النجاشي: «ثقه ثقته»، وهو من اصحاب اجماع الكشي. ومن اصحاب اجماع الشيخ في العده من اعلام اصحاب الرضا (عليه السلام). وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن ذريح المحاربي.

وهو ذريح بن محمد بن يزيد، ابو الوليد المحاربي، كما ذكره النجاشي والعلامه في الخلاصه او ذريح بن يزيد بن محمد كما في الفقيه.

وثقه الشيخ (قدس سره) في الفهرست وروى عنه ابن ابي عمير وصفوان من اجلاء اصحاب ابي عبدالله وابي الحسن (عليها السلام) ووردت اخبار يظهر منها علو درجته. وهو من الطبقة الخامسه:

فالرواية صحيحه بطريق الكليني. وكذا اكثر الطرق الاخرى التي مر ذكرها.

ص: ١٧

---

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٩-٣٠، من ابواب وجوب الحج، الباب ٧، الحديث ١٤١٦٢/١، ط آل البيت.

اما جهه الدلاله فيها:

فان الروايه صريحه فى ان من ترك الحج بلا عذر و ذكر منها الحاجه، والمشكل الذى كان فوق تحمله وانما يستعمل الجحاف فيما يزيل الشىء من اصله او كان فى بدنه مرض لا يتحمل معه الحضور فى الحج و لا يطيقه او يمنع عنه ظالم و لا سبيل معه الى الحج. فانه يلزمه ان يموت يهودياً او نصرانياً.

فان الاعذار المذكوره يمكن التوسعه فيها لو صدق عليه العذر المانع عن الحج ومعها يحرم عن الموت مسلماً فيلزم ان يموت غير مسلم.

وفى روايه اخرى نقلها الصدوق فى الفقيه والخصال باسناده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد عن أبيه جميعاً عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام فى وصيه النبي صلى الله عليه وآله له - لعلى عليه السلام - يا على كفر بالله العظيم من هذه الأمه عشره القتات والساحر. (١) [٤] (٢) (إلى أن قال) ومن وجد سعه فمات ولم يحج (وفيه أيضاً) يا على تارك الحج وهو مستطيع كافر قال الله تبارك وتعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن العالمين يا على من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يومالقيمه يهودياً أو نصرانياً والمعنى واحد، أى ان تارك الحج لا لعذر لا يمكنه ان يموت مسلماً، بل لزمه ان يموت اما يهودياً، او نصرانياً، او بعثه الله يهودياً او نصرانياً.

ص: ١٨

١- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، ج ٤، ص ٣٨٤، الباب النوادر وهو آخر أبواب وصيه رسول الله (ص) لعلى (ع)، الحديث ٥٧٦٢.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣١-٣٢، من ابواب وجوب الحج، الباب ٧، الحديث ١٤١٦٤/٣، ط آل البيت.

وهنا نكتتان:

الاولى:

ان مقتضى روايه ذريح المحاربي ان الموت يهودياً او مسيحياً لا مسلماً انما هو عقوبه من ترك الحج لا عن عذر. وان شئت قلت: من تركه متعمداً دون من يستخف به فترتب العقوبه اذا ترك الحج و لو لم يكن تركه عن استخفاف.

قال السيد الحكيم (قدس سره) بعد ما ذكر احتمال رجوع كلام صاحب العروه (قدس سره) الى روايه ذريح المحاربي:

«لا اختصاص لها بالاستخفاف ومقتضى اطلاقها ترتب الاثر المذكور على الترك، وان لم يكن عن استخفاف» (1) [6]

ويمكن ان يقال:

ان فى روايه الصدوق باسناده عن حماد بن عمرو و انس بن محمد عن ابيه عن جعفر بن محمد «... يا على من سوف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيمه يهودياً او نصرانياً».

ولعل المراد من (سوف الحج) من اصّر على تركه او من تردد فى فعله وتركه حتى يموت فهو ربما ينطبق عليه الاستخفاف.

ولكنه يقال:

ان روايه الصدوق مضافاً الى الاشكال فيها سنداً لا يدل الا على بعث تارك الحج او مستخفه يهودياً او نصرانياً، وظاهره كونه فى رتبه الكفار فى مقام الجزاء والعقوبه دون صيرورته كافراً فى حياته.

وعليه فان ما اورد السيد الحكيم على صاحب العروه لابد من الالتزام به الا ان يكون نفس ترك هذه العباده العظيمه المؤكده وجوبها استخفافاً به.

والمشكل جداً قبول ذلك، لان الترك يتصف بان يكون عن استخفاف، ويكون عن غير استخفاف.

وحد صحيحه ذريح المحاربي الزام تارك الحج بان يموت يهودياً او نصرانياً حتى اذا لم يكن مستخفاً.

ص: ١٩

ان مقتضى صحيحه ذريح المحاربي تنزيل تارك الحج منزله اليهودى او النصرانى فى حال الموت دون صيرورته كافراً حقيقه، ولذا لا يلتزم احد بالمنع عن دفنه بلا رعايه ضوابط دفن المسلم او كفته.

فانه مسلم حقيقه لانه يشهد بشهادتين ولا يرجع تركه الا بقصوره فى الفروع دون الاصول فالمعنى ان تارك الحج يكون فى المنزله عند الموت كاليهودى او النصرانى اللذين لا يعتقدان بالنبوه مع اعتقادهما بالالوهيه.

والظاهر ان سيد العروه (قدس سره) كان متوجهاً الى هذه الجبهه فى عبارته. حيث افاد: وتاركه عمداً مستخفاً به بمنزلتهم اى: لا يصير كافراً، بل صار بمنزله الكفار.

ولا يستفاد اكثر من ذلك فى تارك الحج ولو كان غير مستخف من الادله كما انه لا دليل على كون المستخف بخصوص الحج كافراً حقيقه نعم لو تركه عن استخفاف كان بمنزلتهم كما اذا تركه لا عن استخفاف.

### فضله وثوابه، رقم الجلسه ٦، كتاب الحج ٣٠/٠٦/٩٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسه ٦، كتاب الحج

قال صاحب العروه: «وتركه من غير استخفاف من الكبائر»

عنوان الكبيره وصف للذنب والذنب هو المحرم، وترك الواجب بما هو واجب ليس محرماً نفسياً وذاتياً لان الترك لايشتمل على المفسده، بل هو ترك للمصلحه الملزمه الا انه ورد فى بعض الاخبار عدُّ ترك الفرائض من الكبائر.

نظير:

ما رواه محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد عن عبد العظيم الحسنى قال: حدثنى أبو جعفر الثانى ( عليه السلام ) قال: سمعت أبى يقول: سمعت أبى موسى بن جعفر ( عليه السلام ) يقول: دخل عمرو بن عبيد على أبى عبد الله ( عليه السلام ) فلما سلم وجلس تلا هذه الآيه ( الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش ) ثم أمسك، فقال له أبو عبد الله ( عليه السلام ) ما أسكتك ؟ قال: أحب أن أعرف الكبائر من كتاب الله عز وجل، (١) [١] فقال: نعم يا عمرو أكبر الكبائر الاشراك بالله يقول الله: « ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنه ) - الى ان قال: - وترك الصلاه متعمداً أو شيئاً مما فرض الله عز وجل لان رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) قال: من ترك الصلاه متعمداً فقد برئ من ذمه الله وذمه رسوله...»

ص: ٢٠

ورواه الصدوق باسناده عن عبدالعظيم الحسنى نحوه. وهذه الروايه صحيحه بطريق الكلينى.

لانه (قدس سره) رواه عن عدّه من اصحابه عن احمد بن محمد بن خالد. و العده التى روى عنه هم: على بن ابراهيم وعلى بن محمد بن عبدالله بن اذينة واحمد بن عبدالله بن ابيه او أميه وعلى بن الحسن وبينهم مثل على بن ابراهيم.

واما احمد بن محمد بن خالد البرقى، وثقه الشيخ فى الفهرست والنجاشى فى الرجال. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن عبد العظيم الحسنى (رضوان الله عليه). «وهو عبدالعظيم بن عبدالله الحسنى العلوى»، فى الفهرست الشيخ. (١) [٢]

« عبد العظيم ابن عبدالله بن على بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على بن ابى طالب [عليهم السلام]» كما فى رجال النجاشى. (٢) كان من اصحاب الجواد والهادى (عليهما السلام).

قال العلامة فى الخلاصه: «كان عبداً ورعاً له حكاية تدل على حسن حاله، قال محمد بن بابويه انه كان مرضياً.» (٣) [٤]

و روى محمد بن على بن الحسين فى ( ثواب الأعمال ) ( و روى الصدوق فى الفقيه ] عن على بن أحمد، عن حمزه بن القاسم العلوى، عن محمد بن يحيى، عن دخل على أبى الحسن على بن محمد الهادى عليهما السلام من أهل الرى قال: دخلت على أبى الحسن العسكرى عليه السلام فقال لى: أين كنت؟ فقلت: زرت الحسين عليه السلام فقال: أما إنك لو زرت قبر عبد العظيم عندكم لكنت كمن زار الحسين بن على عليهما السلام. (٤) [٥]

ص: ٢١

١- الفهرست، الشيخ الطوسى، ص ١٢١، الرقم ٥٣٧.

٢- رجال النجاشى، النجاشى، ص ٢٤٧، الرقم ٦٥٣.

٣- خلاصه الاقوال، العلامة، ص ١٣٠، الرقم ١٢.

٤- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١٤، ص ٥٧٥، من ابواب المزار، الباب ٩٣، الحديث ١/١٩٨٤٩، ط آل البيت.

و بالجمله لاشبهه فى وثاقته وجلاله قدره وعظم شأنه، وهو من الطبقة السادسة.

واما طريق الصدوق الى سيدنا عبدالعظيم الحسنى يشتمل على على بن الحسين السعدآبادى، و لا تنصيص على وثاقته الا انه من مشايخ الكلينى، وقال الاسترآبادى فى رجاله الكبير «وظاهر جمع من الاصحاب إعتباره».

واما من جهه الدلاله: فانه قد صرح فيها بان ترك الصلاه متعمداً من الكبائر، وزاد عليه او شيئاً مما فرض الله (عز وجل) فجعل ترك كل ما فرض الله - اى جميع الواجبات - معتمداً من الكبائر. ومن جملتها ترك الحج، وعليه فلا خصوصيه للحج من حيث كون تركه من الكبائر بمقتضى هذا الخبر الشريف، لان ذلك ثابت لجميع الفرائض.

اما بالنسبه الى خصوص الحج قال السيد الخوئى:

«نعم، لا إشكال فى ان ترك الحج عمداً من الكبائر لعهده منها فى جملة من النصوص» (١) [٦]

و افاد السيد الحكيم فى المستمسك بعد ذكر قول صاحب العروه، و تركه من غير استخفاف من الكبائر: «لان ترك الواجب معدود من الكبائر فى الروايات المتعرضه لعدد الكبائر» (٢) [٧]

اقول:

انه عد ترك الصلاه من الكبائر فى عده من النصوص، واما ترك الحج بعنوانه لم نجد ذكره فى الاخبار الوارده فى بيان عدد الكبائر.

نعم ترك الواجب قد ذكر بعنوان ترك كل ما فرض الله (عز وجل) فى ضمن بيان كون ترك الصلاه من الكبائر فى خصوص صحيحه عبدالعظيم الحسنى. وهذا البيان يشمل ترك الحج، ولكنه لا تقتضى خصوصيه فيه فى قبال ترك سائر الواجبات.

ص: ٢٢

١- كتاب الحج، السيد الخوئى، ج ١، ص ١٣..

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الحكيم، ج ١٠، ص ٥.



ثم افاد السيد الخوئي (قدس سره):

« ولا يبعد أن يكون الاستخفاف به من الكبائر فإنه نظير الاستخفاف بالصلاة (١) كما في قوله تعالى ( ويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ) بناء على أن المراد بالسهو عن الصلاة الاستخفاف بها والحج نظير الصلاة لأنه مما بنى عليه الاسلام. »

وظاهره انه كان في صدد اثبات عنوان الكبيره على الاستخفاف بالحج من جهة التنظير بالصلاه فكما ان الاستخفاف بالصلاه كبيره كذلك الاستخفاف بالحج لانه مما بنى (عليه الاسلام) كالصلاه في روايه دعائم الاسلام.

كما ان ظاهره (قدس سره) اثبات الاصل في التنظير بالبناء على كون المراد بالسهو في الصلاة الاستخفاف.

ويمكن ان يقال:

انه ورد عد الاستخفاف بالحج من الكبائر في خبرين:

١ - ما رواه الصدوق (قدس سره) في عيون الاخبار بأسانيده عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) في كتابه إلى المأمون قال: الايمان هو أداء الأمانة، واجتناب جميع الكبائر، (٢) [٩] وهو معرفه بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان - إلى أن قال: - واجتناب الكبائر وهي قتل النفس التي حرم الله تعالى، والزنا، والسرقه، وشرب الخمر، - إلى أن قال: - والخيانه، والاستخفاف بالحج، والمحاربه لأولياء الله، والاشتغال بالملاهي، والاصرار على الذنوب.

٢ - ما رواه الصدوق (قدس سره) في الخصال باسناده عن الاعمش عن جعفر بن محمد (عليه السلام) في حديث شرايع الدين قال: والكبائر محرمة وهي الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله و عقوق الوالدين - الى ان قال: - والخيانه و الاستخفاف بالحج والمحاربه لاولياء الله.... (٣) [١٠]

ص: ٢٣

١- كتاب الحج، السيد الخوئي، ج ١، ص ١٣.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١٥، ص ٣٢٩، من ابواب جهاد النفس، الباب ٤٦، الحديث ٢٠٦٦٠/٣٣، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١٥، ص ٣٣١، من ابواب جهاد النفس، الباب ٤٦، الحديث ٢٠٦٦٣/٣٦، ط آل البيت.

ولكن السيد الخوئي (قدس سره) لم يعتمد بالخبرين:

اما الاول:

فأفاد في معجم رجال الحديث في ذكر طريق الصدوق الى فضل بن شاذان:

« فطريق الصدوق - قدس سره - إليه: عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار - رضى الله عنه -، (1) عن علي بن محمد بن قتيبه، عن الفضل ابن شاذان النيسابوري، عن الرضا عليه السلام. والطريق ضعيف بعبد الواحد، وعلي بن محمد، »

واما الثاني:

فانه (قدس سره) بعد ان ذكر عد الاعمش وهو سليمان بن مهران من خواص اصحاب الصادق (ع) في المناقب لابن شهر آشوب و نقل اعتراض الشهيد على العلامة لعدم التعرض له في الخلاصه، افاد ان في سند الصدوق اليه مجاهيل.

وان افاد (قدس سره) بالنسبه اليه انه يكفى في الاعتماد على روايته جلالته وعظمته عند الصادق (عليه السلام) ولذلك كان من خواص اصحابه (عليه السلام) وقد وقع في اسناد تفسير علي بن ابراهيم كما تقدم بعنوان سليمان الاعمش، وقد التزم انه لا يروى فيه الا عن الثقات.

وبما انه لا يعتمد بالخبرين من جهة الاشكال في اسناد الصدوق الى الرجلين افاد في المقام « ولا يبعد أن يكون الاستخفاف به - الحجج - من الكباير وذكر في وجهه التنظير بالصلوه وانه نازل منزلتها من جهة بناء الاسلام عليه كالصلوه في حديث الدعائم، واستناد عد الاستخاف بالصلوه من الكباير بالايه الشريفه، من غير استناد او تأييد فيما افاده (قدس سره) بالخبرين.

ويمكن ان يقال:

اما الحديث الاول: اي روايه الصدوق باسانيده عن الفضل بن شاذان فيمكن ان يقال فيه:

ص: ٢٤

---

١- معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٤، ص ٣١٨، الرقم ٩٣٧٤.

ان عبدالواحد بن عبدوس النيشابورى العطار وان ليس لنا نص على توثيقه فى كلمات الرجالين الا ان فيه جهات:

الاولى: انه من المشايخ التى نقل عنهم الصدوق مترضياً عنهم بغير واسطه مع تكرار ذلك منه المستفاد منه اعتماده عليه. ذكره الشهيد الثانى (قدس سره) فى وجه اعتباره فى المسالك.

الثانيه: ان العلامه (قدس سره) صحح طريق الروايه المتضمنه لايجاب ثلاث كفارات على من افطر على محرم فى التحرير وهو يشتمل على عبد الواحد بن عبدوس، وتبعه فى ذلك الشهيد (قدس سره).

الثالثه:

ذكر الصدوق (قدس سره) فى كتاب عيون اخبار الرضا روايه من ثلاث طرق احدها يشتمل على عبدالواحد بن عبدوس وقال بعد ذكرها: وحديث عبدالواحد بن محمد بن عبدوس عندى اصح. ومجموع ذلك يكون قرينه على توثيقه خصوصاً تصحيح العلمين لنقله.

واما على بن محمد بن قتيبه. فهو ايضاً لم ينقل نص على وثاقته فى كتب الرجال الا ان بالنسبه اليه ايضاً جهات:

الاولى:

قال النجاشى (قدس سره) فى رجاله: «على بن محمد بن قتيبه النيشابورى عليه اعتمد ابو عمر الكشى فى كتاب الرجال، ابو الحسن صاحب الفضل بن شاذان وروايه كتبه.» [١٢] (١)

ومثله عن العلامه (قدس سره) فى الخلاصه: «على بن محمد بن قتيبه ويعرف بالقتيبى النيسابورى ابوالحسن تلميذ الفضل بن شاذان فاضل عليه اعتمد ابو عمرو الكشى فى كتاب الرجال.» [١٣] (٢)

الثانيه: ان العلامه (قدس سره) انه عده فى قسم المعتمدين من الخلاصه. وكذا ابن داود ذكره فى قسم المعتمدين.

الثالثه: ذكر العلامه (قدس سره) فى الخلاصه عند ذكر يونس بن عبدالرحمن: وفى حديث صحيح ان الرضا (عليه السلام) ضمن ليونس الجنه ثلاث مرات. والحديث المشتمل عليه، ما رواه الكشى عن على بن محمد القتيبى قال: حدثنى الفضل بن شاذان، قال: حدثنى محمد بن الحسن الواسطى، وجعفر بن عيسى و محمد بن يونس: ان الرضا (عليه السلام) ضمن ليونس الجنه ثلاث مرات. [١٤] (٣)

ص: ٢٥

١- رجال النجاشى، النجاشى، ص ٢٥٩، الرقم ٦٧٨.

٢- خلاصه الاقوال، العلامه، ص ٢٨.

٣- خلاصه الاقوال، العلامه، ص ١٨٥.

وتصحيح العلامه للحديث يكون دليلاً على توثيقه. و عليه فان روايه الصدوق باسناده عن الفضل بن شاذان تتصف بالصحه عندنا.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ٧، كتاب الحج ٣١/٠٦/٩٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ٧، كتاب الحج

واما الروايه الثانيه، وهو نقل الصدوق باسناده عن الاعمش وهو سليمان بن مهران ابو محمد الاسدى، من اصحاب الصادق (ع).  
عدّه ابن شهر آشوب من خواص اصحاب الصادق (ع) في المناقب. وعدّه ابن داود في القسم الاول في رجاله وهو قسم الموثقين.  
ولم يتعرض له العلامه في الخلاصه: واعترض عليه الشهيد الثاني في تعليقه على الخلاصه. بان العلامه (قدس سره) عند ذكر يحيى بن وثاب قال: «كان يحيى بن وثاب مستقيماً، وذكره الاعمش». [١] وظاهر هذا الكلام انه (قدس سره) اعتمد على قول الاعمش ولذا ذكر يحيى بن وثاب في القسم الاول اي المعتمدين.

فافاد الشهيد (قدس سره):

«عجباً من المصنف ينقل عن الاعمش استقامه يحيى بن وثاب ثم لم يذكر الاعمش في كتابه اصلاً» ثم افاد الشهيد بالنسبه الى الاعمش.

«ولقد كان حرياً بالذكر لاستقامته وفضله وقد ذكره العامه في كتبهم واثنوا عليه مع اعترافهم بتشيعه وغير المصنف من اصحابنا الذين صنّفوا في الرجال تركوا ذكره». [٢]

قال السيد الخوئي (قدس سره) بعد ذكر كلام الشهيد الثاني (قدس سره) في الوجيزه

أقول: الاعتراض على العلامه - قدس سره - في محله جداً، فإن الأعمش إذا كان يعتمد العلامه على قوله - و لذلك ذكر يحيى بن وثاب في القسم الأول -

فلما ذا لم يذكر الأعمش نفسه، على أننا قد بينا أن العلامه يعتمد على قول كل شيعي لم يرد فيه جرح، و لا إشكال في أن تشيع الأعمش من المتسالم عليه بين الفريقين، و تدل عليه عدّه روايات،

ص: ٢٦

١- خلاصه الاقوال، العلامه، ص ٢٩٢، الرقم ١.

منها: ما رواه الصدوق بسنده عن الأعمش، عن الصادق ع، في حديث شرائع الدين، قال: و من مسح على الخفين خالف الله و

رسوله و كتابه و وضوؤه لم يتم و صلاته غير مجزئه الحديث، الخصال، أبواب المائه و ما فوقها، خصال شرائع الدين، الحديث ٩.  
و لكن فى سند الروايه مجاهيل و بما أن الأعمش لم يرد فيه جرح، فلا وجه لعدم ذكره.

هذا مضافا إلى أنه يكفى فى الاعتماد على روايته جلالته و عظمته عند الصادق ع، و لذلك كان من خواص أصحابه عليه السلام.

و قد وقع فى إسناد تفسير على بن إبراهيم كما تقدم بعنوان سليمان الأعمش، و قد التزم أن لا يروى فيه إلا عن الثقات. (١) [٣]  
والحاصل:

ان السيد الخوئى (قدس سره) وان لم يلتزم بالخبرين سنداً المشتملين على عد الاستخفاف بالحج من الكبائر الا كان له تايد ما اراد اثباته بقوله: لا يعبد ان يكون الاستخفاف به من الكبائر كما صدر منه تايد ما افاده (قدس سره) بخبر غير نقى السند كثيراً.  
هذا مع:

ان مع عدم تماميه الخبرين، فان الالتزام بما افاده: «فانه نظير الاستخفاف بالصلاه كما فى قوله (ع) (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون)»  
فيمكن ان يقال:

ان محصل هذا الوجه تنزيل الحج منزله الصلاه فى كون الاستخفاف بها من الكبائر و وجه هذا التنزيل ان الحج من دعائم الدين، واركانه كالصلاه فيلزم ان تنزل الحج منزلتها فى هذه الحثيه اى كون الاستخفاف بها من الكبائر.

ص: ٢٧

بان ما استدل به (قدس سره) لذلك من قوله تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) لايفيد فى المقام لعدم دلالاته على كون الاستخفاف بالصلاه من الكبائر وذلك لان الآيه الشريفه وردت فى سوره الماعون والسوره هى (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ اَ رَأَيْتَ الَّذِیْ یُكَذِّبُ بِالْذِّیْنِ (۱) فَذَلِکَ الَّذِیْ یَدْعُ الْیْتِیْمَ (۲) وَ لَا یَحْضُ عَلٰی طَعَامِ الْمِسْکِیْنِ (۳) فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّیْنَ (۴) الَّذِیْنَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ (۵) الَّذِیْنَ هُمْ یُرَاوُنَ (۶) وَ یَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (۷) (۱) [۴]

فان السوره المباركه وردت فى المنافقين وفى صدر الآيه كان الله سبحانه فى صدد تعريف المنافقين الذين يكذبون بالدين فى واقعهم، ولكن يمكن معرفتهم بهذه الاوصاف منها: انه يزجر ويظلم اليتيم اى كل ضعيف لا نصير له اى اذا راى الضعيف ممن ليس له ناصر ومعين يتعرض له ظلماً ومنها: انه يحض على طعام المسكين اى لا يهتم بشأن المساكين ولا يتعاون مع الاخرين فى تكفلهم. ومنها: انهم لا يأتون بالصلاه الا رياءً، فان صدور الخير كالصلاه منهم ليس لاجل التقرب الى الله لانهم لا يؤمنون به من اصله، فكان ممن يترك او يكسل اذا كان وحده واذا كان عنده احداً ينشط بما يفعله فالمصلون انما وقع مورداً للويل، لان الصلاه والاتيان بها هو الفعل الخير المنحصر الذى يفعلونه وبما انهم لا يتون به الا رياءً فصاروا متعلقاً للويل.

واضاف اليه بان هذا المصلى هو الذى ياتى بالصلاه رياءً ويمنعون الماعون اى لا يبادرون بادنى الخير من الافعال.

وعليه فان المراد من الساهون المنافقون فليس المراد من السهو فى المقام الغفله والنسيان الموضوع فى الفقه لاحكام كثيره مع انه لا- شبهه ان الساهى بهذا المعنى فى الصلاه لا يكون مذموماً ولا يرتكب ذنباً فضلاً عن كونه كبيره. فانه لا يصدق فى مورد الاستخفاف، ولو صدق لا يعد من الذنوب فضلاً عن كونه كبيره.

وقد استعمل لفظه «سَاهُونَ» في مورد آخر في الكتاب الكريم في سورة الذاريات آيه ١١ بقوله تعالى: (الذين هم في غمره ساهون) والمعنى الذين هم في حجاب من الحق وهذا الحجاب الجائي من ناحيه الجهل والضلال اوقعهم في الغفله وقبلها قوله تعالى:

(قتل الخراصون) اي الصم البكم الذى يتظاهر بذلك وليس صمّاً بكمّاً حقيقه، ولكن في مقابل الحق يتظاهرون بذلك اي عدم الفهم والدرك.

وبعدها يقول سبحانه في وصفهم (يسألون ايان يوم الدين)

وهذه الايات الشريقات وردت بعد قسمه سبحانه (والذاريات ذروا فالحاملات وقرا) الى قوله تعالى (انما توعدون لصادق وان الدين لواقع والسماء ذات الحبك) اي الاحكام والعظام {انكم لفي قول مختلف} فكان خطابه تعالى مع الذين يكذبون النبي الصادق (صلى الله عليه وآله) وهم ارباب الاقوال والاراء المتنافره غير المنسجمه.

والحاصل ان قوله: (سَاهُونَ) في الموردين لا يراد به المستخف المفروض كونه مؤمناً بالله و بالرساله.

هذا مع ان الاستخفاف بالصلاه امر مذوم وقد ورد منهم (عليهم السلام) «من استخف بالصلاه فهو كافر» اي بمنزله الكافر او «لاينال شفاعتنا من استخف بالصلاه» ولكن لا دلالة فيها على كونها من الكبائر مع ان الاستخفاف غير السهو كما مر.

فاذا لم نلتزم بالخبرين لا وجه لادراج الاستخفاف بالحج في الكبائر.

واما بناء عليهما و لاسيما معتبره فضل بن شاذان نلتزم بان الاستخفاف بالحج يعد من الكبائر وهذه خصوصيه في الحج غير جاريه في غيره من الفرائض و مستنده النص.

ثم ان بناء على المعتبره فان عنوان الكبيره انما يطلق على الاستخفاف بالحج.

فالاستخفاف به، ولو بغير تركه من الكبائر، واما كون نفس الترك مع الاستخفاف من الكبائر على ما افاده العروه (قدس سره) لا دليل عليه كما مر في كلام السيد الحكيم (قدس سره).

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ٨، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٠١

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ٨، كتاب الحج

قال صاحب العروه:

«و لا يجب في اصل الشرع الا مره واحده في تمام العمر»

وهو المسمى بحجه الاسلام اى الحج الذى بنى (عليه السلام) مثل الصلاه والصوم والخمس والزكاه

في كلام العلامة (قدس سره) فى المنتهى اجماع المسلمين على ذلك.

وقال صاحب الجواهر « اجماعاً بقسميه من المسلمين فضلاً عن المؤمنين»

و زاد عليه (قدس سره) « مضافاً الى الاصل و اقتضاء اطلاق الامر فى الكتاب والسنة ذلك.» [١] (١)

وقال الشيخ (قدس سره) فى رساله الحج:

«فالواجب ابتداء من قبل الله تعالى باصل الشرع الايتان به مره واحده بلا خلاف بين المسلمين كما فى التهذيب [٢]» (٢)

وتدل عليه الاخبار الواردة فى الباب.

منها:

ما رواه احمد بن محمد البرقى فى المحاسن عن على بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبى عبد الله ( عليه السلام ) قال : ما كلف الله العباد إلا- ما يطيقون إنما كلفهم فى اليوم والليله خمس صلوات - إلى أن قال : - وكلفهم حجه واحده وهم يطيقون

أكثر من ذلك . (٣) [٤]

ص: ٣٠

١- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٠.

٢- تهذيب الاحكام، ج ٥، ص ١٦، ذيل الحديث ٤٥.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٩، من ابواب وجوب الحج، الباب ٣، الحديث ١/١٤٣٥، ط آل البيت.



ورواه الصدوق عن احمد بن الحسن القطان عن احمد بن يحيى بن زكريا عن عبدالله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن ابي معاوية عن اسماعيل بن مهران عن ابي عبدالله. (١)

وهذه الرواية صحيحة

رواها البرقي في المحاسن، وهو احمد بن محمد بن خالد البرقي، وثقه النجاشي والشيخ في الفهرست. وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواها عن علي بن الحكم الكوفي، وثقه الشيخ في الفهرست والعلامة وابن شهر آشوب من اصحاب الجواد والهادي (عليهما السلام). وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن هشام بن سالم الجواليقي، قال فيه النجاشي: «ثقه ثقه» ووثقه العلامة من اصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام). وهو من الطبقة الخامسة.

ومنها:

«ما رواه الصدوق في العلل وفي عيون الاخبار بالاسناد الاتي عن الفضل بن شاذان، عن الرضا (عليه السلام) قال: إنما أمروا بحجه واحده لا أكثر من ذلك [٦]، (٢) لأن الله وضع الفرائض على أدنى القوه [أدنى القوم قوه]، كما قال: (فما استيسر من الهدى) - يعني: شاه -، ليسع القوى والضعيف، وكذلك سائر الفرائض إنما وضعت على أدنى القوم قوه، فكان من تلك الفرائض الحج المفروض واحدا، ثم رغب بعد أهل القوه بقدر طاقتهم»

وهذه الرواية معتبره عندنا لتمامه اسناد الصدوق الى فضل بن شاذان وقد مر الكلام فيه مع السيد الخوئي (قدس سره) فانه لا يلتزم بتماميته ولذا ذكر هذه الرواية في مقام الاستدلال في المقام وعبر عنه بروايه فضل بن شاذان.

ص: ٣١

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١، ص ٢٤، من ابواب مقدمه العبادات، الباب ١، الحديث ٢٧/٢٧، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٩، من ابواب وجوب الحج، الباب ٣، الحديث ١٤٣٦/٢، ط آل البيت.

ومنها:

« ما رواه في علل الشرايع وعيون اخبار الرضا ايضاً وبالاسناد الآتى عن محمد بن سنان أن أبا الحسن علي بن موسى الرضا (عليهما السلام) كتب إليه فيما كتب من جواب مسائله قال: «عنه فرض الحج مره واحده، لان الله تعالى وضع الفرائض على أدنى القوم قوه، فمن تلك الفرائض الحج المفروض واحدا، ثم رغب أهل القوه على قدر طاقتهم [طاعتهم]. (١) [٨]

وهذه الروايه صحيحه ايضاً لان اسناد الصدوق الى محمد بن سنان صحيح، وان حسنّها جمع لاشتمال الاسناد على ابراهيم بن هاشم وقد مرّ تماميه توثيقه وتماميه محمد بن سنان.

وفى القبال روايات دلت على وجوب الحج في كل عام.

منها: ما رواه محمد بن يعقوب محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم البجلي، وعن محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي جميعاً، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «إن الله عز وجل فرض الحج على أهل الجده في كل عام، وذلك قوله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) قال: قلت: فمن لم يحج منا فقد كفر؟ قال: لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر. (٢) [٩]

ورواه الشيخ بإسناده عن علي بن جعفر مثله اما جهه الدلاله فيها: فان الروايه صريحه في وجوب الحج في كل عام على اهل الجده والمراد ظاهراً اهل المكنه والثروه. واستدل (عليه السلام) لوجوبه عليهم في كل عام بالآيه الشريفه. وقد مر ان الروايه صحيحه باسناد الشيخ الى علي بن جعفر وكذا باسناد الكليني بطريقه.

ص: ٣٢

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٠، من ابواب وجوب الحج، الباب ٣، الحديث ١٤٣٧/٣، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٦، من ابواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٢، الحديث ١٤١٢٨/١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٠، كتاب الحج

الثانية:

ما رواه الصدوق (قدس سره) في العلل ايضاً عن محمد بن الحسن بن احمد بن ادريس عن احمد بن محمد بن محمد، عن علي بن مهزيار عن عبدالله بن الحسين الميثمي رفعه الى ابي عبدالله (عليه السلام) قال: « ان في كتاب الله عز وجل فيما انزل الله ( والله على الناس حج البيت ) في كل عام ( من استطاع اليه سبيلاً ) (١) .»

اما جهه الدلاله فيها: فان مدلول الحديث وجوب الحج بمقتضى الايه الشريفه على من استطاع اليه سبيلاً في كل عام.

فان المذكور فيه ( من استطاع اليه سبيلاً ) بدل المذكور في الروايات السابقه من التعبير باهل الجده فلا فرق بينها وبين الاخبار السابقه الا في التعبير فيمن يجب عليه الحج.

اما جهه السند فيها:

رواه الصدوق (قدس سره) عن محمد بن الحسن، والمراد محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد ويقال محمد بن الحسن بن الوليد قال النجاشي (قدس سره) في ترجمه: «شيخ القميين ثقة ثقته» و وثقه الشيخ في الرجال وقال في الفهرست: «موثوق به». وهو من الطبقة التاسعه. وهو رواه عن احمد بن ادريس ابو علي الاشعري وثقه النجاشي في رجاله والشيخ في الفهرست والعلامه وابن شهر اشوب، وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن احمد بن محمد و هو ابن عيسى وقد مر توثيقه عن الشيخ في رجاله والعلامه. و هو من الطبقة السابعه.

ص: ٣٣

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٨، من ابواب وجوب الحج و الشرائطه، الباب ٢، الحديث ٧/١٤١٣٤، ط آل البيت.

وهو رواه عن علي بن مهزيار. قال في ترجمته الشيخ في الفهرست: « جليل القدر واسع الروايه ثقته له ثلاثه وثلاثون كتاباً. » (١)

[٢]

وقال فيه النجاشي: «وكان ثقته في روايته لا يطعن عليه صحيحاً اعتقاده» (٢) [٣]

ومثله عن العلامه.

و وثقه الشيخ فى الرجال من اصحاب الرضا و الجواد و الهادى (عليهم السلام).

وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن عبدالله بن الحسين الميثمى. والظاهر انه غير مذكور فى كتب الحديث فلا نعرف حاله بوجه.

وهو رفعه الى ابي عبدالله (عليه السلام). فالروايه مرفوعه مع الجهل بحال عبدالله بن الحسين.

وهنا طائفه ثالثه تدل على وجوب الحج مطلقاً.

فمنها: ما رواه الكلينى عن على بن ابراهيم عن ابيه، وعن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان. جميعاً عن ابن ابي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج.

قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام): الحج على الغنى والفقير؟ فقال: الحج على الناس جميعاً كبارهم وصغارهم، فمن كان له عذر عذره الله. (٣) [٤]

ومدلول الروايه:

وجوب الحج على الناس مطلقاً فوزانه وزان الآيه فى ذلك. وذكر الفقير بعد الغنى موضوعاً لوجوبه لا يراد به الا من استطاع اليه سبيلاً فى الآيه، وان من ليس له سبيل فيجعله مما عذره الله.

اما جهه السند فيها.

رواه الكلينى عن على بن ابراهيم عن ابيه. ولا شبهه فى وثاقتهما على مر وهما من الطبقة الثامنة والسابعه.

ص: ٣٤

١- الفهرست، الشيخ الطوسى، ص ٨٨، الرقم ٣٦٩.

٢- رجال النجاشى، النجاشى، ص ٢٥٣، الرقم ٦٦٤.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٧، من ابواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٢، الحديث ١٤١٣٠/٣، ط آل البيت.

وكذا رواه الكليني عن محمد بن اسماعيل وهو النيشابوري ابو الحسن البندقي. وصحح العلامة (قدس سره) الروايه التي تشتمل عليه في المنتهى والمختلف. وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن الفضل بن شاذان وثقه النجاشي والعلامة. وهو من الطبقة السابعة.

وهما اي ابراهيم بن هاشم والفضل رويا الخبر جميعاً عن ابن ابي عمير. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن عبدالرحمن بن الحجاج البجلي يباع السابري. وثقه النجاشي والعلامة. وهو من الطبقة الخامسة.

فالروايه صحيحه.

هذا وقد عرفت ان في المقام طوائف ثلاثه.

الاولى: ما دلت على وجوب الحج مطلقاً بلا فرق فيه بين الغنى والفقير والكبير والصغير بلا تقييد فيه بمره واحده او كل سنه

وهذا الاطلاق، وان لم يمكن الاخذ به لتقييد الوجوب في الايه الكريمه بخصوص من استطاع وكذا تقييد المكلف له بما دل على رفع التكليف عن غير البالغ، الا انه من جهه عدم التقييد فيها بالمره او المرات يوافق مدلول الايه الشريفه، ومدلول الآيه وان كان وجوب الحج الا ان مقتضى الاطلاق فيها كفايه المره، ولو لم يذكر التقييد بها فيها لكفايه الاتيان بصرف الوجود عند عدم تقييدها بالتكرار.

الثانيه:

ما دلت على وجوب الحج مره واحد في تمام العمر وعمده النظر فيها بيان العله لوجوب الحج مره واحده في تمام العمر دون بيان التقييد بالمره، وكان تعلق الوجوب بالحج مره واحده كان مفروغاً عنه فيها، وانما بين العله لايجاب مره واحده مثل قوله (عليه السلام): «انما امروا بحجه واحده لا اكثر من ذلك لان الله وضع الفرائض على ادنى القوه» في معتبره فضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) او «على ادنى القوم قوه» في معتبره محمد بن سنان عنه (عليه السلام). او «ما كلف الله العباد الا ما يطيقون» في معتبره هشام بن سالم ومدلولها نفى ما زاد عن المره لعدم اقتضاء الادله باطلاقها الا الاتيان بصرف الوجود من التكليف المحقق بالمره.

ص: ٣٥

الثالثة: ما دلت على فرض الحج على اهل الجده فى كل عام. فان الموضوع فيها اهل الممكنه والثروه حسب المعنى اللغوى. دون جميع الناس، بل ويمكن القول بكونه اخص من الموضوع لوجوب الحج وهو من استطاع اليه سبيلاً لعدم اطلاق اهل جده على جميعهم.

الا ان فى معتبره الكلينى والشيخ (قدس سرهما) التعليل له بالآيه الشريفه بقوله (عليه السلام): «ان الله (عزوجل) فرض الحج على اهل الجده فى كل عام، وذلك قوله (عزوجل): ( والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غنى عن العالمين )». [١] [٥]

وهو ظاهر فى كون المراد من اهل الجده من استطاع اليه سبيلاً دون ما ربما يفهم من العنوان عرفاً.

وبيان التعليل بالايه الشريفه وان يختص بهذه الروايه وان غيرها خاليه عنه الا انه يدل على ان موضوع الفرض هو من اجتمع فيه شرائط الحج فى كل سنه.

وهذا ينافى الطائفه الثانيه بصراحه لان مدلول تلك الاخبار نفى الوجوب عما زاد عن المره ومقتضى هذا الاخبار فرض الحج فى كل عام ونتيجته تعارض الطائفتين بالتباين.

ومقتضى القاعده عند تعارضهما سقوطهما عن الاعتبار والرجوع الى اطلاق او عموم فوقهما او الاصل، ويكفى فى المقام اطلاق الايه الشريفه ومع التنزل ان مقتضى الاصل البراءه عما زاد عن المره.

ويمكن ان يقال:

ان الطائفه الثالثه لا تتكفل للمعارضه مع الطائفه الثانيه، وذلك لان بعد قيام الاجماع والضروره على عدم وجوب الحج الا مره واحده فى تمام العمر لا تبقى شبهه فى وهن ما دل على وجوبه فى تمام العمر، الا انا نرفع اليد عما خالف المشهور وما لا يكون مطابقاً لفتوى المشهور بمقتضى «خذ بما اشتهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر» فان المجمع عليه لاريب فيه، ومن المسلم انه ليس بين الطائفه القول بلزوم الاتيان بالحج فى جميع سنوات العمر الا ما يظهر عن الصدوق (قدس سره) وقد مر فى محله ان المراد من الشهره فى قوله: «ما اشتهر بين اصحابك» الشهره الفتوائيه دون الروائيه حتى يقال ان الاخبار المذكوره اى الطائفه الثانيه لها اشتهار روائى واذا كان الامر فى غير المشهور كذلك فكيف بما خالف الاجماع والضروره.

ص: ٣٦

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٦، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٢، الحديث ١٤١٢٨/١، ط آل البيت.

هذا وعليه فلا كلام فى سقوط ما دل على وجوب الحج كل سنه وعدم تكلفه للتعارض مع ما دل على وجوبه مره واحده فى تمام العمر.

ولكن بمقتضى قولهم: «ان الجمع مهما امكن من الطرح».

وكذا بمقتضى اشتهاى هذه الروايات - الطائفة الثالثه - فى جوامعنا الروائيه.

وكذا من جهه ان نقله هذه الاحاديث مثل على بن جعفر، حذيفه بن منصور، ابن ابى عمير، يعقوب بن يزيد، على بن مهزيار وامثالهم كانوا عارفين بالاحكام الصادره من طريق اهل البيت، وقد نقلوها من غير استعجاب وسؤال من تمكنهم من الرجوع الى الامام (عليه السلام) والسؤال منه (عليه السلام) بحقيقه الامر والمراد.

مع انه لا وجه لحمل هذه الاخبار على التقييد حتى كان هو المصحح لنقل ما يمكن تصوير مخالفته للقواعد المسلمه، لان العامه باجمعهم قائلون بوجوبه مره واحده فى تمام العمر.

وحمل الخبر على التقيه انما كان فى مورد كان بين العامه قول معتبر، او روايه اشتهر الاستناد بها والفتوى بمقتضاها بحيث عد قولاً حاكماً على سائر الاقوال فى مجامعهم العلميه والفتوائيه فى عصر الامام (عليه السلام) على حد لا يتمكن الامام (عليه السلام) من اظهار القول المخالف له، وهذا المعنى لا ياحتمل بالنسبه الى هذه الروايات جداً.

فان العامه متفقون على وجوبه مره واحده فى اخبارهم واقوالهم.

ففى صحيح مسلم والنسائى عن ابى هريره قال: خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: « فقال أيها الناس ان الله عز وجل قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذرونى ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم... [٦]»

ومثله عن الترمذى.

وروى ابن داود عن عبد الله بن عباس، أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله الحج في كل سنة أو مره واحده؟ قال: "بل مره واحده، فمن زاد فهو تطوع" [٨]

ونقل النسائي الخبر: عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقال: إن الله تعالى كتب عليكم الحج فقال الأقرع بن حابس التميمي كل عام يا رسول الله فسكت فقال لو قلت نعم لو جبت ثم إذا لا تسمعون ولا تطيعون ولكنه حجه واحده. [٩] وكذا في سائر الطرق في مسند احمد.

وكذلك ان وجوب الحج مره واحده مجمع عليه عندهم في الفتاوى

قال ابن حزم في المحلى: أما قولنا بوجوب الحج (١) [١٠] - على المؤمن العاقل البالغ الحر، والحره التى لها زوج أو ذو محرم يحج معها مره فى العمر - فاجماع متيقن، واختلفوا فى المرأه لا زوج لها ولاذا محرم، وفى الأمه والعبد، وفى العمره...

**فضله وثوابه، رقم الجلسه ١١، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٠٦**

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله وثوابه، رقم الجلسه ١١، كتاب الحج

ولعل لهذه الجهات اهتم اصحابنا فى البحث عن المراد فى هذه الاخبار، وان المراد منها لعله غير ما يفهم منها بدواً، ولذا ذكروا وجوه لحملها على غير ذلك.

قال صاحب الوسائل فى اخر الباب الذى عنوانه ب- «باب وجوب الحج مع الشرائط مره واحده فى تمام العمر - باب ٣ من ابواب وجوب الحج -:

قال الصدوق فى العلل: جاء هذا الحديث هكذا، والذى اعتمده وافتى به ان الحج على اهل الجدهفى كل عام فريضه ثم استدل بالاحاديث السابقه. [ما دل على وجوب الحج فى كل عام على اهل الجده باب ٢ من ابواب وجوب الحج].

ص: ٣٨

١- ابن حزم، المحلى، ج ٧، ص ٤٦.

ثم افاد نفسه:

وعلى ما قلنا لا تنافى بينهما، والظاهر انه مراد الصدوق. [١] (١)



وقال (قدس سره) فى ذيل الباب ٢:

«حمل الشيخ هذه الاحاديث على الاستحباب. وجوّز حملها على اراده الوجوب على طريق البدل، وان من وجب عليه الحج فى السنه الاولى فلم يفعل وجب فى الثانيه، فان لم يفعل وجب فى الثالثه وهكذا.

والاقرب ما قلناه [والمراد ما افاده فى عنوان الباب حيث عنوانه ب- «باب انه يجب الحج على الناس فى كل عام وجوباً كفايياً»] من الوجوب الكفايى ويأتى ما يدل عليه فى عدم جواز تعطيل الكعبه من الحج، وفى وجوب اجبار الناس عليه وان لم يكن لهم مال وغير ذلك.» [٢] (٢)

قال الشيخ فى التهذيب فى آخر الباب الذى عنوانه بباب وجوب الحج فى اول كتاب الحج.

«وفرض الحج مره واحده وما زاد عليه فمندوب إليه مستحب، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين فلأجل ذلك لم نتشغل بايراد الأحاديث فيه، والذى رواه:

٤٦ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن حذيفه بن منصور عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أنزل الله عز وجل فرض الحج على أهل الجده فى كل عام.

٤٧ - وعنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبى عمير عن أبى جرير القمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الحج فرض على أهل الجده فى كل عام.

ص: ٣٩

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٨، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٢، ط آل البيت.

٤٨ - وروى على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: ان الله عز وجل فرض الحج على أهل الجده فى كل عام، وذلك قول الله عز وجل ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر قال الله غنى عن العالمين ) قال: قلت ومن لم يحج منا فقد كفر؟ فقال: لا ولكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر.

فمعنى هذه الأخبار انه يجب على أهل الجده فى كل عام على طريق البدل، لأن من وجب عليه الحج فى السنه الأوله فلم يفعل وجب عليه فى الثانيه، وكذلك إذا لم يحج فى الثانيه وجب عليه فى الثالثه، وعلى هذا فى كل سنه إلى أن يحج، ولم يعنوا عليهم السلام وجوب ذلك عليهم فى كل عام على طريق الجمع، ونظير هذا ما نقوله فى وجوب الكفارات الثلاث من أنه متى لم يفعل واحده منها فانا نقول إن كل واحده منها لها صفة الوجوب، فإذا فعل واحده منها خرج الباقي من أن يكون واجبا، وكذلك القول فيما تضمنت هذه الأخبار. (١)

قال صاحب العروه (قدس سره): « وما نقل عن الصدوق فى العلل من وجوبه على أهل الجده كل عام على فرض ثبوته شاذ مخالف للإجماع والأخبار، ولا بد من حمله على بعض المحامل، كالأخبار الوارده بهذا المضمون من إرادته الاستحباب المؤكد، أو الوجوب على البدل، بمعنى أنه يجب عليه فى عامه وإذا تركه ففى العام الثانى وهكذا.

ويمكن حملها على الوجوب الكفائى، فإنه لا يبعد وجوب الحج كفايه على كل أحد فى كل عام إذا كان متمكنا بحيث لا تبقى مكه خاليه عن الحجاج، لجملة من الأخبار الداله على أنه لا يجوز تعطيل الكعبه عن الحج.

ص: ٤٠

والأخبار الداله على أن على الإمام كما فى بعضها وعلى الوالى كما فى آخر أن يجبر الناس على الحج والمقام فى مكه وزياره الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمقام عنده، وأنه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال.» (١) [٤]

وحاصله بيان وجوه ثلاثه لحمل الاخبار المذكوره من غير تعرض للنقد الظاهر قبوله لها.

الاول: حملها على اراده الاستحباب المؤكد.

هذا ما افاده الشيخ (قدس سره) كما حكاه صاحب الوسائل.

قال الشيخ (قدس سره) فى الاستبصار فى باب ان فرض الحج مره واحده ام هو على التكرار؟ بعد نقل الطائفة الثالثه من الاخبار.

«فالوجه فى هذه الاخبار احد شيئين:

احدهما: ان تكون محموله على الاستحباب دون فرض والايجاب..»

قال السيد الحكيم (قدس سره) فى المستمسك:

«وأقرب الوجوه الحمل على الاستحباب المؤكد ولذا اقتصر عليه فى المعتمد وغيره»

واورد عليه السيد الخوئى (قدس سره):

«ولا يخفى بعده لانه خلاف ظاهر قوله (عليه السلام) فرض الله الحج على اهل الجده او صريحه خصوصاً بعد استشهاده»

وهذا الوجه يمكن الاستشهاد له بما ورد فى استحباب تكرار الحج مراراً كما يؤيده: «ما روى من قول الصادق (عليه السلام) للاقرع بن حابس: فى كل سنه مره واحده ومن زاد فهو تطوع وان كان الاحسن» قوله (عليه السلام) عن النبى ذلك، لان اقرع بن حابس كان فى عصر النبى (ص).

الا ان عمده المشكل فيه ما افاده السيد الخوئى من تنافى الاستحباب مع التنصيص على الوجوب بالتعبير فيه بالفرض بقوله: ان الله فرض...

ص: ٤١

ولا- تصريح في كلام الشيخ بالاستحباب المؤكد، ولعله مستفاد من غيرها من الاخبار او سنجيه الفرض مع المؤكد من الاستحباب.

الثاني: حملها على الوجوب البدلي

افاده الشيخ (قدس سره) في التهذيب - وقد سبق كلامه فيه - وكذا في الاستبصار ذكره صاحب الجواهر من غير تعرض للنقد فيه.

قال السيد الحكيم:

«وقريب منه - الحمل على الوجوب الكفائي - في البعد والغرابه حمل الوجوب على البدل، بل كاد ان يكون مقطوعاً بخلافه»

ولم يبين (قدس سره) وجه الغرابه:

وقال السيد الخوئي:

« وهذا بعيد أيضا فإن الوجوب البدلي بهذا المعنى من طبع كل واجب، فإن الواجب يجب الاتيان به متى أمكن، ويجب تفرغ الذمه عنه، ولا يسقط الواجب بالعصيان.» [١] [٥]

ويمكن ان يقال:

ان كل واجب له افراد متعدده يجب للمكلف الاتيان باحد افراده، ومعنى العصيان فيه ترك جميع افراده، ومعه لا يسقط الواجب عن الذمه، بل له الاتيان بالفرد القضائي لو شرع فيه القضاء وله ايضاً افراد متعدده يتمكن المكلف من الاتيان باى فرد.

نعم فيما ورد الدليل على فوريته فله الاتيان بالفرد الاول من جهة الزمان و مع عدم الاتيان به بالفرد الثاني وهذا المعنى جار في جميع الواجبات الزمانيه الموسعه ذا افراد متعدده وقام الدليل فيها باتيانها فوراً.

وعليه فاذا التزمنا بوجوب الحج فوراً فلعل مدلول هذه الاخبار ان كل سنه من عمره موضوع للاتيان بالحج فاذا اتى به في السنه الاولى فرغت ذمته والا له الاتيان بالفرد الثاني فالمدلول في الحقيقه وجوب الحج فوراً وعلى البدليه المذكوره.

ص: ٤٢

والمشكل فيه استبعاد استظهاره من الاخبار المذكوره بعد صراحتها فى ثبوت الفرض فى كل سنه وانه لو اتى به فى السنه الاولى لم تفرغ ذمته عن الاتيان به فى السنه الثانيه وهكذا.

### فضله وثوابه، رقم الجلسه ١٢، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٠٧

.Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسه ١٢، كتاب الحج

الثالث: حمل الوجوب فيها على الكفايه

استظهر صاحب الوسائل (قدس سره) على ما يظهر منه فى عنوان الباب الذى ذكر فيها الطائفه الثالثه وافاد فى اخر الباب المذكور بعد نقل الوجهين السابقين من الشيخ:

«والاقرب ما قلناه من الوجوب الكفائى ويأتى ما يدل عليه فى عدم جواز تعطيل الكعبه عن الحج وفى وجوب اجبار الناس عليه وان لم يكن لهم مال وغير ذلك» (١) [١] وايده صاحب الحدائق (قدس سره) قال:

« واحتمل بعض الأصحاب أن يكون المراد بالوجوب فى هذه الأخبار الوجوب الكفائى على أهل الجده من المسلمين فى كل عام، وتؤيده الأخبار الداله على أنه لو اجتمع الناس على ترك الحج لوجب على الإمام أن يجبرهم ولاستحقوا العذاب.»

ثم ذكر بعض الاخبار الوارده فى لزوم الاهتمام بالحج وعدم تعطيله وان على الامام او الولي اجبار الناس عليه. (٢) [٢]

و اورد صاحب الجواهر (قدس سره) على هذا الوجه:

« ومن الغريب ما فى الوسائل من حمل هذه النصوص على الوجوب كفايه وإن جعله الوجه بعض الأفاضل مؤيدا له بما دل من النصوص التى فيها الصحيح وغيره على جبر الإمام الناس على الحج إذا تركوه، وإلا استحقوا العقاب ولم ينظروا، إذ هو مخالف لاجماع المسلمين على الظاهر أيضا، فلا بد من طرحها أو تنزيلها على ما عرفت ونحوه.

ص: ٤٣

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٨، من أبواب وجوب الحج و الشرائطه، الباب ٢، ط آل البيت.

٢- الحدائق الناظره، المحقق البحرانى، ج ١٤، ص ٢٢-٢٣.

ونصوص الجبر خارجه عما نحن فيه، ضروره عدم اختصاصها بأهل الجده كما يومى إليه اشتمال الصحيح منها على أنه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال، بل اشتمل أيضا على الجبر على المقام عند البيت وعلى زياره النبى (صلى الله عليه وآله) والمقام عنده، ولعلنا نقول به كما أو ماء إليه فى الدروس، قال فيها:

«ويستحب للحاج وغيرهم زيارته رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالمدينة استحباباً مؤكداً، ويجبر الإمام الناس على ذلك لو تركوه، لما فيه من الجفاء المحرم كما يجبرون على الأذان، ومنع ابن إدريس ضعيف، لقوله (صلى الله عليه وآله): "من أتى مكة حاجاً ولم يزرني إلى المدينة فقد جفوته يوم القيامة، ومن أتاني زائراً وجبت له شفاعتي، ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة»

وفي المختلف: «قال الشيخ: إذا ترك الناس الحج وجب على الإمام أن يجبرهم على ذلك، وكذلك إذا تركوا زيارته النبي (صلى الله عليه وآله) كان عليه إجبارهم عليها أيضاً، وقال ابن إدريس لا يجب الاجبار، لأنها غير واجبه، واحتج الشيخ بأنه يستلزم الجفاء، وهو محرم»

وعلى كل حال فالوجوب بهذا المعنى خارج عما نحن فيه من الوجوب كفايه على خصوص أهل الجده المستلزم لكون من يفعله من حج في السنه السابقه منهم مؤدياً لواجب ولو كان مع من لم يحج منهم، وقد صرح النصوص بأن ما عدا المره تطوع، كقول الصادق (عليه السلام) للأقرع بن حابس إذ سأله: "في كل سنه مره واحده، ومن زاد فهو تطوع" بل هو مقتضى قوله (عليه السلام) أيضاً في خبر هشام بن سالم المروى عن المحاسن والخصال: "وكلفهم حجه واحده وهم يطيقون أكثر من ذلك".

وقول الرضا (عليه السلام) في علل الفضل: "إنما أمروا بحجه واحده لا أكثر من ذلك لأن الله وضع الفرائض على أدنى القوه" ونحوه في علل ابن سنان. (١) [٣]

زاد السيد الحكيم بعد ذكر ما قاله صاحب الجواهر من بعد وجه صاحب الوسائل لاختصاص الاخبار باهل الجده:

«ولعمومها - الاخبار - لصوره عدم تعطيل الكعبه والاجبار يختص به»

و اورد السيد الخوئي على ما اختاره صاحب الوسائل:

« وفيه أن ظاهر الروايات وجوبه على كل أحد لا- على طائفه دون طائفه أخرى (٢) [٤] كما يقتضيه الواجب الكفائي، على أنه يتوقف الالتزام بالوجوب الكفائي على تعطيل الكعبه، وأما لو فرضنا عدم تعطيلها ولا أقل من أداء أهل مكة الحج فلا موجب حينئذ للوجوب الكفائي.»

والحاصل:

ان هنا وجوه للايراد على ما اختاره صاحب الوسائل من الوجه:

الاول: ما ذكره صاحب الجواهر من عدم تماميه الاستشهاد له بروايات الاجبار لان الروايات المذكوره لا تختص باهل الجده. بل على الامام والحاكم اجبار غيرهم على الحج ببذل نفقتهم من بيت المال.

الثاني: ما افاده صاحب المستمسك من عدم تماميه الاستشهاد بالاخبار المذكوره- ما دل على اجبار الناس...- لاختصاصها بصوره تعطيل الحج ومقتضى الاخبار الداله على وجوبه على اهل الجده فى كل عام وجوبها عليهم فيه مطلقاً ولو عند عدم تعطيل الحج.

الثالث:

ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) من تنافى الحمل على الوجوب كفايه للاخبار المذكوره لان مقتضى الوجوب الكفائي ثبوت الوجوب على طائفه دون اخرى ومقتضى هذه الروايات وجوبه على كل احد.

ص: ٤٥

١- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٢- كتاب الحج، السيد الخوئي، ج ١، ص ١٥.

وليعلم ان الوجهين الاولين ليسا ايراد على ما سلكه صاحب الوسائل من حمل الوجوب فى الاخبار على الوجوب الكفائى، وانما هما نقد لما استشهد به لما اختاره وهى الاخبار الداله على اجبار الناس لكى لا يلزم تعطيل الكعبه.

واما وجه السيد الخوئى فهو ايراد لنفس مدعى صاحب الوسائل، وهو ان ظاهر هذه الاخبار وجوب الحج على واحد من اهل الجده فى كل سنه ومقتضى الحمل على الوجوب الكفائى عدم وجوبه على كل احد فى كل سنه، بل على بعض من اهل الجده فيها.

ويمكن تقريره ببيان اخر بان الضابطه فى الوجوب الكفائى فرض الفعل على المكلفين، ولكن لامطلقاً بل لاستيفاء غرض خاص عينه الامر. وفى المقام اذا كان الفرض عدم تحقق تعطيل الحج كما ربما يستفاد من استشهاد صاحب الوسائل باخبار الاجبار فان لازمه سقوط الوجوب عن الاخرين عند اهتمام جماعه بالحج فى كل سنه

واذا لم يلزم تعطيل الحج فى كل عام سقط الحج فيه ولو عمن لم يحج فى تمام عمره وهذا ينافى ما دل على وجوب الحج مره واحده فى تمام العمر، وما دل على وجوبه كل سنه الصريح فى عدم سقوطه عن احد بمجرد فعل الاخر.

ومن المعلوم انه ليس غرض المولى صرف عدم تعطيل الحج، بل مزيد اهتمام الناس فى كل سنه كما يدل عليه الاخبار الداله على استحباب الحج وتاكيد استحبابه وبيان فضائله.

فما افاده السيد الخوئى فى مقام النقد ايراد فنى تام يرد على صاحب الوسائل.

ثم ان السيد الخوئى بعد عدم ارتضائه بما ينقله من وجوه الحمل قال:

« والأولى فى توجيه هذه الروايات أن يقال: إنها ناظره إلى ما كان يصنعه أهل الجاهليه (١) من عدم الاتيان بالحج فى بعض السنين لتداخل بعض السنين فى بعض بالحساب الشمسى فإن العرب كانت لا تحج فى بعض الأعوام وكانوا يعدون الأشهر بالحساب الشمسى ومنه قوله تعالى: (إنما النسئ زياده فى الكفر) (٢) [٦] وربما لا تقع مناسك الحج فى شهر ذى الحجه، فأنزل الله تعالى هذه الآيه ردا عليهم بأن الحج يجب فى كل عام وأنه لا تخلو كل سنه عن الحج. وبالجملة كانوا يؤخرون الأشهر عما رتبها الله تعالى فربما لا يحجون فى سنه وقد أوجب الله تعالى الحج لكل أحد من أهل الجده، والثروه فى كل عام قمرى ولا يجوز تغييره، وتأخيره عن شهر ذى الحجه. فالمنظور فى الروايات أن كل سنه قمرية لها حج ولا يجوز خلوها عن الحج لا أنه يجب الحج على كل واحد فى كل سنه. ولعل هذا الوجه الذى ذكرناه أحسن من المحامل المتقدمه ولم أر من تعرض إليه.»

ص: ٤٦

١- كتاب الحج، السيد الخوئى، ج ١، ص ١٦.

٢- توبه/سوره ٩، آيه ٣٧.



واساس ما افاده (قدس سره) ان عمدته النظر فى هذه الروايات الى كل سنه لا على وجوب الحج لاهل الجده، وكان الغرض بيان ان الحج الواجب على من نحدده من الموضوع انما يكون ظرفه كل سنه لا سنه دون سنه فان المستطيع يتمكن من الاتيان بالحج فى سنته ولا يستثنى اى سنه عن ظرف الواجب، بل كل واحد منها ظرف لوجوب الحج.

وانما اكد على ذلك، لان المركز فى الازهان من عهد الجاهليه وجوب الحج ولزوم الاتيان به فى بعض السنوات لا فى كل سنه فاراد الشارع رد ذلك بالتاكيد على كل سنه ظرفاً لوجوب الحج على المستطيع.

وافاد بان ما يدل على هذه الذهنيه قوله تعالى: {إنما النسئ زياده فى الكفر}

**فضله وثوابه، رقم الجلسه ١٣، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٠٨**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسه ١٣، كتاب الحج

ولازمه ان عدم الاتيان بالحج فى بعض السنين قلما يتفق بينهم لاستلزامه الاخلال فى معاشهم وتجاراتهم وليس على حد منعوا عنه فى الكتاب وان قوله تعالى: ( انما النسئ ) ناظر الى كثره اهتمامهم بالحروب وتبديل الاشهر الحرم باشهر اخرى عند الضروره الى القتال.

هذا كله مع ان الروايات المشتمله على وجوب الحج على اهل الجده فى كل سنه انما نقل اكثرها من امامنا الصادق (صلوات الله عليه)، و واحده منها عن الامام موسى بن جعفر (صلوات الله عليه) وكانت امامه امامنا الصادق (صلوات الله عليه) بدأت من سنه ١٤٨ بعد الهجره النبويه. وبعد مضى هذه المده عن الهجره واكثرها من البعثه لا يبقى من هذه العاده السيئه، وهى تبديل الاشهر الحرم بغيرها عين ولا- اثر حتى لزم التنبيه عليه فى لسان ائمتنا بان كل سنه يلزم ان يقع الحج فيها فى وقتها، ولا يجوز تغييره وتبديله خصوصاً بين اصحاب الائمه والسائلين عنهم وجماعه الشيعه ومعه لا ضروره بل ولا فائده فى التنبيه على ذلك، وليس الامام (عليه السلام) فى هذه الاخبار فى مقام بيان تاريخ الجاهليه، بل كان فى مقام بيان الحكم، ويستبعد جداً اراده التنبيه عن هذه الجبهه بلسان ان الحج فريضه فى كل سنه خصوصاً بالنسبه الى صحيحه على بن جعفر بقوله: (ان الله فرض الحج على اهل الجده فى كل سنه وذلك لقوله تعالى ( والله على الناس حج البيت ).

ص: ٤٧

وكذا انه لو كان الفرض الاصح فى هذه الاخبار بيان المراد من السنه، وان كل سنه ظرف لوجوب الحج والتاكيد عليه انما يصح فى ما اذا كان بين السنوات تفاوت وفى بعضها خصوصيات تقضى عدم الظرفيه فى بعضها للاتيان بالحج، وكان هذا شايحاً بين الناس فافاد الامام (عليه السلام) بعدم التفاوت وعدم خصوصيه فى سنه دون سنه من جهه الظرفيه للاتيان بالحج وما افاد من بيان العادات الجاهليه ما بقى اثر منها فى زمان صدور هذه الاخبار.

فالتامل فى زمان صدورهما يمنع عن الالتزام بمقاله السيد (قدس سره) فى توجيه هذه الاخبار وحملها.

هذا ويمكن ان يقال:

ان تاكيد فى هذه الاخبار انما هو على اهل الجده و ربما لا يراد منه معناه المتعارف اى اهل التمول والثروه.

وذلك: لما مر من عنوان «اهل الجده» وعنوان «من يستطيع اليه سبيلاً» من جهه الامكان المالى لا يتحدان فكثيراً ممن يستطيع اليه لا يعد من اهل الجده بوجه وانه انحصر تمكنه فى الوصول الى مكه والاعاشه فيها بمقدار ايام الحج، وان الجَدَّ بالتشديد معناه الحظ والنصيب ومنه أجدَّ الرجل اذا تمكن من العبور من الطرق الصعبه وكان المراد اهل الجَدَّ ارباب الحظ والنصيب.

فزاد من الحظ والنصيب ما اخذوهم من الأئمه (عليهم السلام) من معارفهم بحيث حصلت لهم الصلاحيه لابلاغها الى الناس.

وكذا الجُده معناه الطريق وما يعبر عنه بالفارسيه «راه و روش».

ومنه يا جده من الامر لمن كانت له فكره ونظر فى الامر، فيكون المراد منه اهل الفكر والنظر فى معارفهم ومن وصل الى هذه المرتبه بالاخذ منهم (عليهم السلام)، وعليه لكان مراد من فرض الحج على اهل الجده او الجده حضور مثلهم فى الحج واستمرارهم فى الاتيان بالمناسك فى كل سنه.

ص: ٤٨

والشاهد عليه: انا نرى حضور الأئمة في أيام الحج في مكة مراراً في عمرهم الشريف وقد وردت روايات كثيرة في ذلك فكانوا انفسهم (عليهم السلام) يتصدون هذا المهم بالحضور في المناسك ونشر معارفهم التي هي المعارف الاصلية التي كان اهم ارباب القدره نشر الانحراف عنها. وفي موسم الحج كان اعظم اجتماع من المسلمين في ذلك الزمان وفي زماننا ايضاً فنفس الحضور وامكان الوصول اليهم السؤال عنهم ذا موضوعيه جداً عندهم.

وهذه الاخبار صدرت من الامام جعفر بن محمد (صلوات الله وسلامه عليه) الذي منع من الحضور في مكة في ايام الحج بل الحضور في خارج منزل المدينة، بل كان محبوساً في بيته الشريف منذ سنوات وكذا من الامام موسى بن جعفر الذي حبس سنوات في سجون بغداد فكان نظرها الى حضور اشخاص بدلهم، ولذا كان طرف الامام (عليه السلام) فيها على بن جعفر، عبدالرحمن بن الحجاج، حذيفه بن منصور وامثالهم ممن كانوا من اعلام اصحابهم.

وكذا شهد عليه قوله (عليه السلام) في ما رواه الصدوق في العلل والعيون حدثنا عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى العطارى قال حدثنى ابوالحسن على بن محمد بن قتيبه النيسابورى قال قال أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابورى عن مولاى أبى الحسن على بن موسى الرضا(عليه السلام) [فى حديث العلل التى سمعها عن الرضا(عليه السلام)] - اى علل فرض الحج - فان قال فلم امر بالحج... - الى ان قال - مع ما فيه من التفقه ونقل أخبار الأئمة عليهم السلام إلى كل صقع وناحيه كما قال الله عز وجل: ( فلولا نفر من كل فرقه منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وليشهدوا منافع لهم (١) [١]). (٢)

ص: ٤٩

١- علل الشرائع، الشيخ الصدوق، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٥؛.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٣، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ١، الحديث ١٤١٢١/١٥، ط آل البيت.

فاذا كان في اجتماع الحج التفقه ونقل اخبار الائمة فيلزم حضور من كان صالح للنقل.

هذا مع ان هنا بعض الاخبار تدل على الالزام بالحج في كل سنه لاشخاص خاصه:

مثل:

ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسين بن علان، عن عبد الله بن المغيرة، عن حماد بن طلحه، عن عيسى بن أبي منصور قال: قال لي جعفر بن محمد (عليهما السلام): يا عيسى إن استطعت أن تأكل الخبز والملح وتحج في كل سنه فافعل. (١) [٣]

وما رواه الشيخ أيضاً في كتابيه بإسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن جفينة (عقبه او حقه) قال: جئني سدير الصيرفي فقال: ان ابا عبدالله يقرأ (عليك السلام) ويقول لك: «مالك لا تحج استقرض وحج». (٢) [٤]

وهذا المعنى، وان ربما كان مخالفاً لظاهر الحديث حيث ان مدلوله فريضه على جميع الناس في كل سنه. الا ان التقييد في بعضها باهل الجده ربما يكون المراد منه ما ذكرناه و لو تم هذا الوجه لاوجب لنا في العصر الحاضر اهتماماً أكثر بالنسبه الى الحضور في الحج لان حاجه الناس الى معارفهم في زماننا أكثر و اجتماع الحج هو احسن المكان للارتباط مع سكنه البلاد النائية جداً لافاده مقاصدهم واغراضهم.

هذا وليعلم:

انه لايفتى بمقتضى هذه الاخبار الا الصدوق (رضوان الله عليه) وتردد صاحب العروه في ثبوت النسبه لا وجه له ولعله تبع في ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) فالنسبه ثابتة وقد صرح الصدوق (قدس سره) بذلك في العلل.

ص: ٥٠

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٣٥، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٤٦، الحديث ١٤٤٥٢/٦، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٤٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٥٠، الحديث ١٤٤٦٩/٣، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٤، كتاب الحج

در این جلسه حضرت استاد درس روز گذشته را بیان فرمودند.

ولازمه ان عدم الاتيان بالحج فى بعض السنين قلما يتفق بينهم لاستلزامه الاخلال فى معاشهم وتجاراتهم وليس على حد منعوا عنه فى الكتاب وان قوله تعالى: ( انما النسيء ) ناظر الى كثره اهتمامهم بالحروب وتبديل الاشهر الحرم باشهر اخرى عند الضروره الى القتال.

هذا كله مع ان الروايات المشتمله على وجوب الحج على اهل الجده فى كل سنه انما نقل اكثرها من امامنا الصادق (صلوات الله عليه)، و واحد منها عن الامام موسى بن جعفر (صلوات الله عليه) وكانت امامه امامنا الصادق (صلوات الله عليه) بدأت من سنه ١٤٨ بعد الهجره النبويه. وبعد مضى هذه المده عن الهجره واكثرها من البعثه لا يبقى من هذه العاده السيئه، وهى تبديل الاشهر الحرم بغيرها عين ولا- اثر حتى لزم التنبيه عليه فى لسان ائمتنا بان كل سنه يلزم ان يقع الحج فيها فى وقتها، ولا يجوز تغييره وتبديله خصوصاً بين اصحاب الائمة والسائلين عنهم وجماعه الشيعه ومعه لا ضروره بل ولا فائده فى التنبيه على ذلك، وليس الامام (عليه السلام) فى هذه الاخبار فى مقام بيان تاريخ الجاهليه، بل كان فى مقام بيان الحكم، ويستبعد جداً اراده التنبيه عن هذه الجبهه بلسان ان الحج فريضه فى كل سنه خصوصاً بالنسبه الى صحيحه على بن جعفر بقوله: (ان الله فرض الحج على اهل الجده فى كل سنه وذلك لقوله تعالى ( والله على الناس حج البيت ).

ص: ٥١

وكذا انه لو كان الفرض الاصح فى هذه الاخبار بيان المراد من السنه، وان كل سنه ظرف لوجوب الحج والتاكيد عليه انما يصح فى ما اذا كان بين السنوات تفاوت وفى بعضها خصوصيات تقضى عدم الظرفيه فى بعضها للاتيان بالحج، وكان هذا شايعاً بين الناس فافاد الامام (عليه السلام) بعدم التفاوت وعدم خصوصيه فى سنه دون سنه من جهه الظرفيه لاتيان الحج وما افاد من بيان العادات الجاهليه ما بقى اثر منها فى زمان صدور هذه الاخبار.

فالتامل فى زمان صدورهما يمنع عن الالتزام بمقاله السيد (قدس سره) فى توجيه هذه الاخبار وحملها.

هذا ويمكن ان يقال:

ان تاكيد فى هذه الاخبار انما هو على اهل الجده وربما لا يراد منه معناه المتعارف اى اهل التمول والثروه.

وذلك: لما مر من عنوان «اهل الجده» وعنوان «من يستطيع اليه سبيلاً» من جهه الامكان المالى لا يتحدان فكثيراً ممن يستطيع اليه لا يعد من اهل الجده بوجه وانه انحصر تمكنه فى الوصول الى مكه والاعاشه فيها بمقدار ايام الحج، وان الجَدَّ بالتشديد معناه

الحظ والنصيب ومنه أجدّ الرجل اذا تمكن من العبور من الطرق الصعبه وكان المراد اهل الجّد ارباب الحظ والنصيب.

فزاد من الحظ والنصيب ما اخذوهم من الأئمه (عليهم السلام) من معارفهم بحيث حصلت لهم الصلاحيه لابلاغها الى الناس.

وكذا الجُده معناه الطريق وما يعبر عنه بالفارسيه «راه و روش».

ومنه يا جده من الامر لمن كانت له فكره ونظر في الامر، فيكون المراد منه اهل الفكر والنظر في معارفهم ومن وصل الى هذه المرتبه بالاخذ منهم (عليهم السلام)، وعليه لكان مراد من فرض الحج على اهل الجده او الجده حضور مثلهم في الحج واستمرارهم في الاتيان بالمناسك في كل سنه.

ص: ٥٢

والشاهد عليه: انا نرى حضور الأئمة في أيام الحج في مكة مراراً في عمرهم الشريف وقد وردت روايات كثيرة في ذلك فكانوا انفسهم (عليهم السلام) يتصدون هذا المهم بالحضور في المناسك ونشر معارفهم التي هي المعارف الاصلية التي كان اهم ارباب القدره نشر الانحراف عنها. وفي موسم الحج كان اعظم اجتماع من المسلمين في ذلك الزمان وفي زماننا ايضاً فنفس الحضور وامكان الوصول اليهم السؤال عنهم ذا موضوعيه جداً عندهم.

وهذه الاخبار صدرت من الامام جعفر بن محمد (صلوات الله وسلامه عليه) الذي منع من الحضور في مكة في ايام الحج بل الحضور في خارج منزل المدينة، بل كان محبوساً في بيته الشريف منذ سنوات وكذا من الامام موسى بن جعفر الذي حبس سنوات في سجون بغداد فكان نظرها الى حضور اشخاص بدلهم، ولذا كان طرف الامام (عليه السلام) فيها على بن جعفر، عبدالرحمن بن الحجاج، حذيفه بن منصور وامثالهم ممن كانوا من اعلام اصحابهم.

وكذا شهد عليه قوله (عليه السلام) في ما رواه الصدوق في العلل والعيون حدثنا عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى العطارى قال حدثنى ابوالحسن على بن محمد بن قتيبه النيسابورى قال قال أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابورى عن مولاى أبى الحسن على بن موسى الرضا(عليه السلام) [فى حديث العلل التى سمعها عن الرضا(عليه السلام)] - اى علل فرض الحج - فان قال فليم امر بالحج... - الى ان قال - مع ما فيه من التفقه ونقل أخبار الأئمة عليهم السلام إلى كل صقع وناحيه كما قال الله عز وجل: ( فلولا نفر من كل فرقه منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وليشهدوا منافع لهم (١) [١]). (٢)

ص: ٥٣

١- علل الشرائع، الشيخ الصدوق، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٥.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٣، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ١، الحديث ١٤١٢١/١٥، ط ال البيت.

فاذا كان في اجتماع الحج التفقه ونقل اخبار الائمة فيلزم حضور من كان صالح للنقل.

هذا مع ان هنا بعض الاخبار تدل على الالتزام بالحج في كل سنه لاشخاص خاصه:

مثل:

ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسين بن علان، عن عبد الله بن المغيرة، عن حماد بن طلحه، عن عيسى بن أبي منصور قال: قال لي جعفر بن محمد (عليهما السلام): يا عيسى إن استطعت أن تأكل الخبز والملح وتحج في كل سنه فافعل. (١) [٣]

وما رواه الشيخ أيضاً في كتابيه بإسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن جفينة (عقبه او حقه) قال: جئني سدير الصيرفي فقال: ان ابا عبدالله يقرأ (عليك السلام) ويقول لك: «مالك لا تحج استقرض وحج». (٢) [٤]

وهذا المعنى، وان ربما كان مخالفاً لظاهر الحديث حيث ان مدلوله فريضه على جميع الناس في كل سنه. الا ان التقييد في بعضها باهل الجده ربما يكون المراد منه ما ذكرناه و لو تم هذا الوجه لاوجب لنا في العصر الحاضر اهتماماً أكثر بالنسبه الى الحضور في الحج لان حاجه الناس الى معارفهم في زماننا اكثر و اجتماع الحج هو احسن المكان للارتباط مع سكنه البلاد النائية جداً لافاده مقاصدهم واغراضهم.

هذا وليعلم:

ص: ٥٤

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٣٥، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٤٦، الحديث ١٤٤٥٢/٦، ط ال البيت .

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٤٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٥٠، الحديث ١٤٤٦٩/٣، ط ال البيت .



انه لا يفتى بمقتضى هذه الاخبار الا الصدوق (رضوان الله عليه) وتردد صاحب العروه فى ثبوت النسبه لا وجه له ولعله تبع فى ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) فالنسبه ثابتة وقد صرح الصدوق (قدس سره) بذلك فى العلل.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٥، كتاب الحج ١٤/٠٧/٩٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٥، كتاب الحج

قال صاحب العروه:

اما قوله: «لا خلاف فى ان وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فورى» (١) [١]

مسأله ١: «لا خلاف فى أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فورى، بمعنى أنه يجب المبادرة إليه فى العام الأول من الاستطاعه، فلا يجوز تأخيره عنه، وإن تركه فيه ففى العام الثانى وهكذا، ويدل عليه جملة من الأخبار، فلو خالف وأخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصياً، بل لا يبعد كونه كبيره، كما صرح به جماعه ويمكن استفادته من جملة من الأخبار.

ففى الناصريات والخلاف وشرح الجمل للقاضى، اتفاق الاصحاب عليه، وفى التذكرة والمنتهى قاله علماؤنا اجمع. ومثله فى المدارك وكشف اللثام.

واستدل عليه فى المعبر:

ان التأخير تعريض لتزول العقاب لو اتفق الموت، فتجب المبادرة صوتاً للذمه عن الاشتغال.

ويقول النبى (صلى الله عليه وآله): «من مات ولم يحج فلا عليه ان يموت يهودياً او نصرانياً» (٢) [٢].

وافاد (قدس سره) بان «الوعيد مطلقاً دليل التضييق». (٣) [٣]

قال شيخنا الانصارى:

«اقول و بمضمون النبوى اخبار مستفيضه اوضح»

ص: ٥٥

١- [١] العروه الوثقى، ج ٤، ص ٣٤٣ (المحشى).

٢- وسائل الشيعة، شيخ حر عاملى، ج ١١، الباب ٧ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، ص ٣٢، الحديث ١٤١٦٦/٥، ط آل البيت.

٣- المتبر، المحقق الحلى، ج ٢، ص ٧٤٦.

منها:

ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ومن مات ولم يحج بحجه الاسلام، (1) [4] لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً.

وفى نقل الشيخ باسناده عن الكليني ان شاء يهودياً وان شاء نصرانياً.

وقد مر ان الروايه لها طرق كثيره فى كتب الاصحاب عن ذريح المحاربي.

ومر ايضاً انها صحيحه وقد عبر عنها الشيخ بالصحيحه، لان ابى على الاشعري هو احمد بن ادريس وثقه النجاشى والشيخ فى الفهرست. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن محمد بن عبد الجبار ابن ابى صهبان، وثقه الشيخ فى الرجال. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن صفوان بن يحيى. وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن ذريح المحاربي، وهو ذريح بن محمد بن يزيد ابو الوليد المحاربي وثقه الشيخ فى الفهرست وروى عنه اجلاء الاصحاب مثل ابن ابى عمير وصفوان. وهو من الطبقة الخامسه.

ومنها:

مارواه الكليني عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعه، عن أحمد بن الحسن الميثمى، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: من مات وهو صحيح مو سر لم يحج فهو ممن قال الله عز وجل: ( ونحشره يوم القيامه أعمى ) قال: قلت: سبحان الله، أعمى؟! قال: نعم، إن الله عز وجل أعماه عن طريق الحق. (2) [5]

ص: ٥٦

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٧، الحديث ١٤١٦٢/١، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٧، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٦/٧، ط آل البيت.

وهذه الروايه رواها الكليني عن حميد بن زياد وهو ابن عماد بن زياد الدهقان وثقه الشيخ في الفهرست والنجاشي وكذا علامه وابن شهر آشوب. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن الحسن بن محمد سماعه قال النجاشي في ترجمته «فقيه ثقه» و وثقه علامه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن احمد بن الحسن الميثمي وهو احمد بن الحسن اسماعيل بن شعيب بن الميثمي وثقه النجاشي قال والشيخ في الفهرست في ترجمته «صحيح الحديث». وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن ابان بن عثمان وهو الاحمر البجلي وهو من اصحاب اجماع الكشي وروى عنه اجلاء الاصحاب مثل صفوان بن يحيى، احمد بن محمد بن ابى نصر، ابن ابى عمير وامثالهم. ومعه تتم وثاقته عندنا.

والنكته فيه انه من الناوسيه. وقال علامه (قدس سره) في الخلاصه بعد نقل اجماع الكشي في مورده «ان العصابه أجمعت على تصحيح ما يصحح عن أبان بن عثمان والاقرار له بالفقه (١). والأقرب عندى قبول روايته، وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور». [١] [٦]

وفى رجال الكبير لميرزا الاسترآبادى. وعن فخر المحققين قال سألت والدى عنه فقال: الاقرب عدم قبول روايته لقوله تعالى ان جائكم فاسق نبأ فیتنبوا ولا فسق اعظم من عدم الايمان. [٢] [٧]

هذا وقد مر فى محله ان الانحراف فى العقیده لا یخل بالوثاقه فتم عندنا وثاقه الرجل.

ولاجل احتمال سند روايه عليه، عبر الشيخ عنها بالموثقه دون الصحيحه.

ومنها: ما رواه الكليني عن على بن ابراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن أبي جميله، عن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): التاجر يسوف (نفسه) الحج؟ قال: ليس له عذر، فإن (وان) مات فقد ترك شريعته من شرائع الاسلام. [٣] [٨]

ص: ٥٧

١- خلاصه الاقوال،العلامه الحلى، الباب ٨، ص ٧٤، الرقم ٣.

٢- نقلا عن جامع الرواه للمحقق الاردبيلي، ج ١، ص ١٢.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٧، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٥/٦، ط آل البيت .

واما جهه السند فيها:

فرواه الكليني عن علي بن ابراهيم وهو ثقة ومن الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن ابيه ابراهيم بن هاشم وهو ثقة على الاظهر ومن الطبقة السابعة.

وهو رواه عن عبدالرحمن بن ابي نجران عمرو ابن مسلم التميمي قال النجاشي في ترجمته: «ثقه ثقة» ووثقه العلامة. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن ابي جميله وهو مفضل بن صالح الاسدي. قال العلامة في الخلاصه: «ضعيف كذاب، يصنع الحديث، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)». [١] [٩]

و ينافي نقل مثل الحسن بن محبوب، محمد بن عيسى، معاويه بن عمار، اسحاق بن عمار، احمد بن محمد بن ابي نصر، حسن بن محمد بن سماعه الفقيه ويونس بن عبدالرحمن عنه فالاولى الحكم باعتباره وحمل تضعيفه على جهه الغلو كما هو المتعارف بينهم التعبير عن الغال بالكذاب و واضح الحديث. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن زيد الشحام وهو زيد بن يونس ابو اسامه الشحام وثقه الشيخ في الفهرست والعلامة في الخلاصه. وهو من الطبقة الخامسة.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٦، كتاب الحج ١٥/٠٧/٩٣

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٦، كتاب الحج

ومنها:

ما رواه الشيخ (قدس سره) بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال الله تعالى: ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا [٢] [١] ) قال: هذه لمن كان عنده مال وصحة، وإن كان سوفه للتجاره فلا يسعه، وإن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرائع الاسلام إذا هو يجد ما يحج به الحديث... قال: فإن كان دعاه قوم أن يحجوه فاستحي فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا (أن يخرج) ولو على حمار أجدع أبت. [٣] [٢]

ص: ٥٨

١- خلاصه الاقوال، العلامة الحلي، ج ١، ص ٤٠٧، الرقم ٢.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٥، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١/١٤١٥٠، ط آل البيت .

٣- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ١٠، الحديث ١٤١٨٧/٣، ط آل البيت.

اما جهه السند فيها:

فاسناد الشيخ (قدس سره) الى الحسين بن سعيد صحيح.

والحسين بن سعيد الاهوازي بن حماد بن مهران وثقه الشيخ في الرجال والفهرست. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن فضاله بن ايوب الازدي وثقه الشيخ في الرجال وقال النجاشي فيه: «ثقه في حديثه» - حسب نقل الوسائل - وهو غير موجود في النسخ الموجوده من النجاشي. وهو من الطبقة السادسة ايضاً.

وهو رواه عن معاويه بن عمار. مر قول النجاشي في ترجمته: «ثقه وكان ابوه ثقه في العامه» و وثقه العلامة. وهو من الطبقة الخامسة. وعبر الشيخ عنها بالصحيحه.

ومنها:

ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن موسى بن القاسم، عن معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل له مال ولم يحج قط؟ قال: هو ممن قال الله تعالى: ( ونحشره يوم القيامة أعمى ) قال: قلت: سبحان الله، أعمى؟ قال: أعماه الله عن طريق الحق. (١) [٣]

اما جهه السند فيها:

ورواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم واسناده اليه صحيح في مشيخه التهذيب.

واما موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب البجلي قد مر قول النجاشي في ترجمته حيث افاد: «ثقه ثقه» و وثقه الشيخ في الرجال، وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاويه بن عمار وقد مر قول النجاشي بوثاقته. وهو من الطبقة الخامسة.

ومنها:

ما رواه الشيخ في التهذيب ايضاً باسناده عن موسى بن القاسم، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الاسلام... الحديث. (٢) [٤]

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٥، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥١/٢، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٦، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٢/٣، ط آل البيت.

اما جهه السند فيها:

فقد مر تماميه اسناد الشيخ الى موسى بن القاسم. ومر ايضاً تماميه وثاقه موسى وهو من الطبقة السادسة.

و هو رواه عن محمد بن ابى عمير، وهو من الطبقة السادسة ايضاً.

و هو رواه عن حماد والمراد حماد بن عثمان الناب الرواسى وثقه الشيخ فى الفهرست والعلامه وابن شهر آشوب وهو من اصحاب الاجماع الكشى. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن الحلبي والعنوان عند اطلاقه يطلق على محمد بن على بن ابى شعبه، وثقه الشيخ فى الفهرست و النجاشى. وهو من الطبقة الرابعه.

عبر الشيخ (قدس سره) عنها بالصحيحه ايضاً.

ومنها:

ما رواه الصدوق بإسناده عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلاً) فقال: نزلت فى من سوف الحج حجه الاسلام وعنده ما يحج به، فقال: العام: أحج، العام أحج، حتى يموت قبل أن يحج. (١) [٥]

اما جهه السند فيها:

ففيه اسناد الصدوق الى محمد بن الفضيل. والصدوق مع كثيره روايته بهذا الطريق لم يذكر طريقه الى محمد بن الفضيل كما لم يذكر طريقه الى اشخاص نقل عنهم باسناده ولم يذكره، وربما يبلغ عددهم على مائه وفيهم يونس بن عبدالرحمن وحرمان بن اعين. واحتمل السيد التفرشى كونه محمد بن القاسم الفضيل الثقه، وهو صرف احتمال، و اما محمد بن الفضيل فقد رمى بالخلو والتصوف. ولذلك عبر الشيخ (قدس سره) عنها بروايه الصدوق عن محمد بن الفضيل.

ص: ٦٠

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٧/٨، ط آل البيت .

ومنها:

ما رواه الصدوق بإسناده عن علي بن أبي حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: من قدر علي ما يحج به وجعل يدفع ذلك وليس له عنه شغل يعذره الله فيه حتى جاءه الموت فقد ضيع شريعته من شرائع الاسلام. (١) [٦]

اما جهه السند فيها:

فان فيه اسناد الصدوق الى علي ابن ابي حمزه.

وهو ان يشتمل علي محمد بن علي بن ماجيلويه الا انه قد تمت وثاقته عندنا وهو وان لا اتنصيص علي وثاقته في كتب الرجال الا ان العلامة (قدس سره) قد صحح طريق الصدوق الى اسماعيل بن رباح وهو فيه.

وهو رواه عن علي بن ابي حمزه البطائني، وهو من عمد الواقفه وفسد العقيدته الا انه تثبت وثاقته من جهه نقل ابن ابي عمير، صفوان بن يحيى، احمد بن محمد بن ابي نصير واجلاء الاصحاب عنه، وهو من الطبقة السادسة.

ومنها:

ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم ابن محمد، عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا) (٢) [٧]؟ قال: ذلك الذي يسوف نفسه الحج - يعني: حجه الاسلام -، حتى يأتيه الموت.

ص: ٦١

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٨/٩، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ٦، الحديث ١٤١٥٤/٥، ط آل البيت.



اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن محمد بن يحيى العطار القمي وثقه النجاشي والعلامة. وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن احمد بن محمد وهو ابن عيسى بن عبدالله بن سعد الاشعري وثقه الشيخ في الرجال والعلامة. وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن الحسين بن سعيد الاهوازي وثقه الشيخ في الرجال والفهرست علي ما مر. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن القاسم بن محمد والمراد الجوهري من اصحاب الكاظم روى عنه الحسين بن سعيد و ابو عبدالله البرقي، وفي الخلاصه انه واقفي وفي رجال الكشي قال: نصر بن صباح قالوا كان واقفياً، ويكفي في توثيقه روايه محمد بن ابي عمير و صفوان عنه. وهو من الطبقة السادسة. وهو رواه عن علي بن ابي حمزه وهو البطائني الواقعه وقد مرت تماميه وثاقته. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن ابي بصير ليث المرادي وامره واضح ومن الطبقة الرابعه.

ولعل تعبير الشيخ عن الخبر روايه ابي بصير من جهه اشتماله على القاسم بن محمد وعلي بن ابي حمزه.

هذا ما ذكره الشيخ (قدس سره) بعنوان وجوه الاستدلال على وجوب الفوريه في الحج.

قال السيد الحكيم بعد اكتفائه في مقام الاستدلال بصحيحه معاويه به عمار، وصحيحه الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام):

«وقد عقد في الوسائل باباً واسعاً للاخبار المستفاد منها ذلك وان كانت دلالة كثير منها على ما نحن فيه محللاً للمناقشه.» [1] [8]

وكأن ما يصلح للاستدلال به في المقام قوله (عليه السلام): «وان كان سوفه للتجاره فلا يسعه وان مات على ذلك فقد ترك شريعه من شرايع الاسلام اذا هو يجد ما يحج به» في الاولى.

ص: ٦٢

وقوله (عليه السلام): «إذا قدر الرجل على ما يحجج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام». في الثانيه.

لكن الشيخ (قدس سره) بعد ذلك ما مر من الاخبار باجمعها:

« و هذا المقدار لا يدلّ إلاّ على الفور من باب الاحتياط، فلو وثق بل علم بعدم حصول الترك منه في السنه المستقبليه فلا إثم.

و هذا غير الفوريّه بمعنى وجوب التعجيل بالذات، نظير ردّ الحقوق، ليرتّب عليه ما ذكره من استحقاق العقاب بالتأخير و لو لم يترك. بل صرّح في الشرائع و غيره، بكون التأخير كبيره موبقه. و كيف كان فإثبات وجوب التعجيل بذاته بالأخبار مشكل. و المتيقّن وجوب التعجيل احتياطاً.

**فضله و ثوابه، رقم الجلسه ١٧، كتاب الحج ٩٣/٠٧/١٦**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله و ثوابه، رقم الجلسه ١٧، كتاب الحج

لكن الشيخ (قدس سره) بعد ذلك ما مر من الاخبار باجمعها:

« و هذا المقدار لا يدلّ إلاّ على الفور من باب الاحتياط، [١] فلو وثق بل علم بعدم حصول الترك منه في السنه المستقبليه فلا إثم.

و هذا غير الفوريّه بمعنى وجوب التعجيل بالذات، نظير ردّ الحقوق، ليرتّب عليه ما ذكره من استحقاق العقاب بالتأخير و لو لم يترك. بل صرّح في الشرائع و غيره، بكون التأخير كبيره موبقه. و كيف كان فإثبات وجوب التعجيل بذاته بالأخبار مشكل. و المتيقّن وجوب التعجيل احتياطاً.

فلو أّخر و اتّفق أنّه حجّ في المستقبل فقد عصى بالتجرّي. و لا يبعد أن يكون التجرّي على مثل هذه المعصيه أيضا كبيره؛ لأنّ قبحه تابع لقبح أصل الفعل.

ص: ٦٣

أمّا لو علم أو وثق بحصول الحجّ منه في المستقبل فلا معصيه، بناء على ما ذكرنا، حتى لو اتّفق الموت؛ لعدم حصول التجرّي.

نعم، ظاهر الإجماعات المتقدّمه هو القول بالفوريّه الشرعيّه، مع احتمال تنزيل كلماتهم على ما ذكره المحقّق من الفوريّه العقليّه؛ لأنّ المآل عدم الوثوق.

ونظر الشيخ (قدس سره) الى ما نقله من المحقق:

«ان التأخير تعريض لنزول العقاب لو اتفق الموت، فتجب المبادرة صوتاً للذمه عن الاشتغال.»

وافاد السيد الخوئي (قدس سره):

« لأن المكلف إذا كان واجدا للشرائط وتنجز التكليف (١) [٢] عليه فلا بد له من تفرغ ذمته فوراً ولا عذر له في التأخير مع احتمال الفوت فلا بد له من تفرغ الذمه.

وأما جواز التأخير في بعض الموقفات كتأخير الصلاة عن أول وقتها، أو تأخير القضاء وعدم وجوب المبادرة إليها فإنما هو لأجل حصول الاطمينان والثوق غالباً ببقائه، والتمكن من اتيان الواجب في آخر الوقت حيث إن الوقت قصير يحصل الوثوق، والاطمينان غالباً للمكلفين ببقائهم بخلاف زمان الحج فإن الفصل طويل جداً وكيف يحصل الوثوق بالبقاء مع هذه الحوادث، والعوارض، والطوارئ ولذا نلتزم بالفوريه في الصلاة أيضاً فيما لو لم يطمئن بالتمكن من الاتيان بها في آخر الوقت، أو في أثنائه، ويجب عليه المبادرة إليها في أول الوقت.

وبالجملة يكفينا حكم العقل بوجوب المبادرة، وبعدم جواز تأخيره عن عام الاستطاعه.»

هذا وما افاده السيد الخوئي (قدس سره) بيان تفصيلي لما نقله الشيخ عن المحقق (قدس سره) في المعتبر.

ويمكن ان يقال:

ان المدعى في كلام صاحب العروه (قدس سره) وغيره وجوب الحج فوراً، وعدم جواز تأخيره عن عام الاستطاعه، والظاهر ان مرادهم وجوب التعجيل شرعاً كما يظهر ذلك من استدلالهم بالاجماع والاخبار.

ص: ٦٤

ولازمه ان التعجيل وهو لزوم المبادرة بالحج في العام الاول من الاستطاعه واجب نفسى ذا مصلحه مستقله عن مصلحه الحج، او ان التأخير ذا مفسده مستقله عن ترك الحج، فمن ترك التعجيل، يعاقب وان اتى بالحج في العام الثانى او الثالث، واذا تركه ومات كان له عقابان.

وهذا امر لا يستفاد مما استدل به من الاخبار.

فان قوله (عليه السلام): «من مات ولم يحج حجه الاسلام، ولم يمنعه عن ذلك حاجه تجحفه ولا مرض لا يطيق فيه الحج ولا سلطان يمنعه فليمت يهودياً او نصرانياً».

فى صحيحه ذريح المحاربي عن ابى عبدالله (عليه السلام). ناظر الى من ترك الحج ومات دون من أخره وفعله فى النهايه.

وكذا قوله (عليه السلام): «من مات و هو صحيح موسر فهو ممن قال الله عزوجل: ( ونحشره يوم القيمه اعمى )». فى موثقه ابان.

واما قوله (عليه السلام): «من قدر على ما يحج به، وجعل يدفع ذلك وليس له عنه شغل يعذره الله فيه حتى جاء الموت فقد ضيع شريعه من شرايع الاسلام» فى موثقه على بن ابى حمزه عن الصادق (عليه السلام).

وقوله (عليه السلام): «اذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذر به فقد ترك شريعه من شرايع الاسلام» فى صحيحه الحلبي عن ابى عبدالله (عليه السلام).

وان يشتمل على تمكن الرجل من الحج ودفعه من ناحيته الظاهر فى التأخير الا ان ما يترتب عليه من ترك شريعه من شرايع الاسلام او ضياعها، انما يترتب على صورته موته فى حال ترك الحج. كما صرح به فى موثقه ابى حمزه بقوله حتى جاء الموت.

ومجىء الموت وان لم يصرح به في صحيحه الحلبي الا ان اسناد ترك شريعته من شرايع الاسلام اليه ظاهر في ذلك، لان من آخر الحج من سنته ثم أتى به في العام المتأخر، ولم يمت في حاله كونه تارك الحج لم يترك شريعته من شرايع الاسلام.

وكذا الاخبار المشتمله على لفظه التسوييف:

مثل قوله (عليه السلام): «وان كان سوّفه للتجاره فلا يسعه وان مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام»، فهو كالاخبار السابقه ان اسناد ترك الشريعته اليه انما كان في صورته تركه للواجب، اى استمرار التسوييف حتى مات في صحيحه معاويه بن عمار، واما قوله: فلا يسعه، ليس ظاهراً في عدم جواز التأخير بعنوانه.

لان في ذيل الروايه: «فإن كان دعاه قوم ان يحجوه فاستحيى فلم يفعل، فانه لا يسعه الا الخروج ولو على جمار اجدع ابتر...» (1) [3] حيث بين الامام (عليه السلام) ان من اخره و سلب عنه التمكّن يلزمه الحج ولو باى مشقه. و ظاهره انه لا يترتب عليه الا ذلك. فلا يترتب على التسوييف فيها ما يدل على حرمة شرعاً او وجوب التعجيل كذلك وكذا قوله:

«قلت لابي عبدالله (عليه السلام) التاجر يسوف الحج؟ قال: ليس له عذر، فان مات فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام» في معتبره زيد الشحام.

وقوله: سألت ابا الحسن عن قول الله تعالى: « (ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخره اعمى ) قال: نزلت فيمن سوّف الحج حجه الاسلام وعنده ما يحج به فقال: العام احج، العام احج حتى يموت قبل ان يحج». في ما رواه الصدوق عن محمد بن الفضيل.

ص: ٦٦

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٠، من أبواب وجوب الحج و شرائطه، الباب ١٠، الحديث ١٤١٨٧/٣، ط آل البيت.

فان ما يترتب فى هذه الاخبار عن التسوييف ترك المسوّف الحج اذا مات فى تسوييفه.

فان تمام الاهتمام فى هذه الاخبار ان المستطيع اتى بالحج لان فى تأخيره احتمال تركه. ابتلائه بترك شريعته من شرايع الدين.

وهنا لو فرض ان المكلف اطمئن ببقائه الى السنه الآتية، ولم يسلب عنه تمكنه من الاتيان بالحج، واتفق اتيانه فى العام المتأخر، فانه لا يستفاد من هذه الاخبار باجمعها ما يدل على كونه معاقباً او انه بتأخيره ترك واجباً نفسياً او ذاتياً حسب تعبير الشيخ (قدس سره).

وحاصل ما يمكن الاستظهار عنها المبادره لثلا يحصل الاخلال باتيانه من غير عذر.

ومما ذكرنا ظهر عدم تماميه ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فى مقام الاستدلال بالاخبار:

« هذا مضافا إلى دلالة النصوص على الفوريه ولزوم المبادره.

منها - معتبره أبى بصير قال: (سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: من مات وهو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز وجل: ونحشره يوم القيامة أعمى قال: قلت: سبحان الله أعمى؟ قال: نعم إن الله عز وجل أعماه عن طريق الحق)

وهى واضحه الدلاله على وجوب المبادره، وعدم جواز التأخير ولو كان التأخير جائزاً لم يكن وجه لعذابه، وعقابه.

ومنها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (ع) قال: (قال الله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: هذه لمن كان عنده مال، وصحه وإن كان سوقه للتجاره فلا يسعه، (١) [٤] وإن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام إذا هو يجد ما يحج به)، وغيرهما من سائر الروايات الداله على الفوريه.»

ص: ٦٧

وذلك لانه لا دلالة فى الروايه الاولى على وجوب التعجيل والمبادره باول الوجود ذاتاً، فضلاً عن وضوحها، والعذاب والعقاب الذى اوعده عليه فى الروايه انما هو على ترك الحج بتصريحه (عليه السلام) من مات ولم يحج....

وكذلك الكلام فى الروايه الثانيه اى صحيحه معاويه بن عمار فانه (قدس سره) لم يتعرض لذيل الروايه، بقوله: «وان دعاه قوم ان يحجوه فاستحى فلم يفعل فانه لا يسعه الا الخروج ولو على حمار اجده ابتر»، فانه صريح فى ان من تأخر الحج، وجب عليه وقوع فى ذمته حتى اذا كان معسراً بعد ذلك، وانه لا يترتب عليه الا ذلك.

واما ما افاده فيما مر منه (قدس سره): ان عدم حصول الوثوق بالبقاء مع الحوادث والعوارض التى يمكن ان يبتلى بها كل انسان و تمنعه عن الاتيان بالحج يقتضى التعجيل احتياطاً كما هو المتيقن عند الشيخ (قدس سره) حيث افاد و المتيقن وجوب التعجيل احتياطاً.

وبناءً عليه، ان الاوامر الوارده فى التعجيل والفوريه، كالأوامر الوارده بالاحتياط فى الشبهات فان لها الطريقه الى اهتمام المكلف بالتكليف، وعدم المسامحه فيه لئلا يبتلى بتركه. ومعه لا يترتب عليها اكثر مما يترتب على الواقع، وهو تفويت الفرض والتكليف المحتمل تحققه عند التأخير، فلا تقتضى الوجوب فى التعجيل، وعدم الجواز فى التأخير. ولا يستفاد منها اكثر من عدم معذوريه المكلف فى ترك الواجب.

وافاد (قدس سره)، بعد ذلك:

«وبالجمله. يكفينا حكم العقل بوجوب المبادره وبعدم جواز تأخيره عن عام الاستطاعه.»

وقد افاد الشيخ (قدس سره)، فى مقام بيان اقتضاء الاجماع المتقدمه:

«نعم ظاهر الاجماع المتقدمه هى القول بالفوريه الشرعيه مع احتمال تنزيل كلماتهم على ما ذكره المحقق من الفوريه العقلية.»

ومراده (قدس سره) ما نقله عن المحقق في المعتمد:

«ان التأخير تعرض لنزول العقاب لو اتفق الموت، فتجب المبادرة صوتاً للذمه عن الاشتغال.»

ويمكن ان يقال في تقريب هذا الوجه:

ان مع تأخير الحج عن عام وجوبه يحتمل الابتلاء بترك الواجب، لانه كما يحتمل بقاؤه الى العام المتأخر يحتمل موته، فلو مات يتلى بعقوبه ترك الواجب، وعدم فراغ ذمته عن تكليف الحج وبقاء اشتغالها بموته فيلزمه التحفظ على غرض المولى بالتحفظ على هذا الاحتمال، وهو بيان للاحتياط في المقام الا ان الوجه له العقل، ولعل نظر السيد الخوئي (قدس سره) بكفايه حكم العقل بوجوب المبادرة الى ذلك.

ولكن حد الحكم العقلي في المقام. ادراك القوه العاقله حسن الاهتمام المزبور بما انه اهتمام في طاعه المولى وحيث ان العقل مستقل بحسن الطاعه وقبح العصيان من باب استقلاله بحسن العدل وقبح الظلم، فانه لا شبهه في ان كل ما اتى به العبد في مقام اطاعه المولى والتحفظ على اغراضه ولو المحتمل منها حسن عنده. ولكن العقل في المقام لا يدرك في التكاليف الموسعه التي لها افراد بحسب الزمان، ان العبد اذا لم يات بالفرد الاول مع علمه او وثوقه بامكان إتيانه بالفرد الثاني او الافراد المتأخره، قبح التأخير، ليستفاد منه الالزام، نعم التعجيل في هذا المقام عنده حسن، كما ان الاحتياط في مقام التحفظ على اغراض المولى في كل مورد محكوم عنه بالحسن، واما قبح ترك هذا التعجيل، وترك الاحتياط فليس مما يستدل به العقل.

تعم يتم تقريب المحقق في الواجبات المضيقه دون الموسعه، حيث ان العقل مستقبل بقبح تركه لانه ليست للمكلف الفرصه للاتيان بها في وقت آخر اذ ليس في الواجبات المضيقه افراد بحسب الزمان فهي كصوم شهر رمضان فيلزم المبادرة على اول الوجود، اذا امكن تصوير البدايه فيه.



Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٨، كتاب الحج

ومما ذكرنا ظهر عدم تماميه ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) في مقام الاستدلال بالاخبار:

« هذا مضافا إلى دلالة النصوص على الفوريه ولزوم المبادره.

منها - معتبره أبي بصير قال: (سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: من مات وهو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز وجل: ونحشره يوم القيامة أعمى قال: قلت: سبحان الله أعمى؟ قال: نعم إن الله عز وجل أعماه عن طريق الحق)

وهي واضحة الدلالة على وجوب المبادره، وعدم جواز التأخير ولو كان التأخير جائزا لم يكن وجه لعذابه، وعقابه.

ومنها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: (قال الله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) قال: هذه لمن كان عنده مال، وصحه وإن كان سوقه للتجاره فلا يسعه، وإن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام إذا هو يجد ما يحج به)،

وغيرهما من سائر الروايات الداله على الفوريه.» [١] (١)

وذلك لانه لا دلالة في الروايه الاولى على وجوب التعجيل والمبادره باول الوجود ذاتاً، فضلاً عن وضوحها، والعذاب والعقاب الذي اوعده عليه في الروايه انما هو على ترك الحج بتصريحه (عليه السلام) من مات ولم يحج....

وكذلك الكلام في الروايه الثانيه اي صحيحه معاويه بن عمار فانه (قدس سره) لم يتعرض لذيل الروايه، بقوله: «وان دعاه قوم ان يحجوه فاستحى فلم يفعل فانه لا يسعه الا الخروج ولو على حمار اجدع ابتر»، فانه صريح في ان من تأخر الحج، وجب عليه ووقع في ذمته حتى اذا كان معسراً بعد ذلك، وانه لا يترتب عليه الا ذلك.

ص: ٧٠

١- كتاب الحج، السيد الخوئي، ج ١، ص ١٨.

واما ما افاده فيما مر منه (قدس سره): ان عدم حصول الوثوق بالبقاء مع الحوادث والعوارض التي يمكن ان يبتلى بها كل انسان و تمنعه عن الاتيان بالحج يقتضى التعجيل احتياطاً كما هو المتيقن عند الشيخ (قدس سره) حيث افاد و المتيقن وجوب التعجيل احتياطاً.

وبناءً عليه، ان الاوامر الوارده في التعجيل والفوريه، كالأوامر الوارده بالاحتياط في الشبهات فان لها الطريقه الى اهتمام المكلف

بالتكليف، وعدم المسامحه فيه لئلا يبتلى بتركه. ومعها لا يترتب عليها اكثر مما يترتب على الواقع، وهو تفويت الفرض والتكليف المحتمل تحققه عند التأخير، فلا تقتضى الوجوب فى التعجيل، وعدم الجواز فى التأخير. ولا يستفاد منها اكثر من عدم معذوريه المكلف فى ترك الواجب.

وافاد (قدس سره)، بعد ذلك:

«وبالجملة. يكفينا حكم العقل بوجوب المبادره وبعدم جواز تأخيره عن عام الاستطاعه.»

وقد افاد الشيخ (قدس سره)، فى مقام بيان اقتضاء الاجماع المتقدمه:

«نعم ظاهر الاجماع المتقدمه هى القول بالفوريه الشرعيه مع احتمال تنزيل كلماتهم على ما ذكره المحقق من الفوريه العقليه.»

ومراده (قدس سره) ما نقله عن المحقق فى المعتبر:

«ان التأخير تعرض لنزول العقاب لو اتفق الموت، فتجب المبادره صوتاً للذمه عن الاشتغال.»

ويمكن ان يقال فى تقريب هذا الوجه:

ان مع تأخير الحج عن عام وجوبه يحتمل الابتلاء بترك الواجب، لانه كما يحتمل بقاؤه الى العام المتأخر يحتمل موته، فلو مات يبتلى بعقوبه ترك الواجب، وعدم فراغ ذمته عن تكليف الحج وبقاء اشتغالها بموته فيلزمه التحفظ على غرض المولى بالتحفظ على هذا الاحتمال، وهو بيان للاحتياط فى المقام الا ان الوجه له العقل، ولعل نظر السيد الخوئى (قدس سره) بكفايه حكم العقل بوجوب المبادره الى ذلك.

ولكن حد الحكم العقلي في المقام. ادراك القوه العاقله حسن الاهتمام المزبور بما انه اهتمام في طاعه المولى وحيث ان العقل مستقل بحسن الطاعه وقبح العصيان من باب استقلاله بحسن العدل وقبح الظلم، فانه لا شبهه في ان كل ما اتى به العبد في مقام اطاعه المولى والتحفظ على اغراضه ولو المحتمل منها حسن عنده. ولكن العقل في المقام لا يدرك في التكاليف الموسعه التي لها افراد بحسب الزمان، ان العبد اذا لم يات بالفرد الاول مع علمه او وثوقه بامكان إتيانه بالفرد الثاني او الافراد المتأخره، قبح التأخير، ليستفاد منه الالتزام، نعم التعجيل في هذا المقام عنده حسن، كما ان الاحتياط في مقام التحفظ على اغراض المولى في كل مورد محكوم عنه بالحسن، واما قبح ترك هذا التعجيل، وترك الاحتياط فليس مما يستدل به العقل.

تعم يتم تقريب المحقق في الواجبات المضيقه دون الموسعه، حيث ان العقل مستقبل بقبح تركه لانه ليست للمكلف الفرصه للاتيان بها في وقت آخر اذ ليس في الواجبات المضيقه افراد بحسب الزمان فهي كصوم شهر رمضان فيلزم المبادرة على اول الوجود، اذا امكن تصوير البدايه فيه.

### فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٩، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٢٠

Your browser does not support the audio tag.

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ١٩، كتاب الحج

ومراده (قدس سره) ما نقله عن المحقق في المعبر:

«ان التأخير تعرض لنزول العقاب لو اتفق الموت، فتجب المبادرة صوتاً للذمه عن الاشتغال.»

ويمكن ان يقال في تقريب هذا الوجه:

ان مع تأخير الحج عن عام وجوبه يحتمل الابتلاء بترك الواجب، لانه كما يحتمل بقاؤه الى العام المتأخر يحتمل موته، فلو مات يبتلى بعقوبه ترك الواجب، وعدم فراغ ذمته عن تكليف الحج وبقاء اشتغالها بموته فيلزمه التحفظ على غرض المولى بالتحفظ على هذا الاحتمال، وهو بيان للاحتياط في المقام الا ان الوجه له العقل، ولعل نظر السيد الخوئي (قدس سره) بكفايه حكم العقل بوجوب المبادرة الى ذلك.

ص: ٧٢

ولكن حد الحكم العقلي في المقام. ادراك القوه العاقله حسن الاهتمام المزبور بما انه اهتمام في طاعه المولى وحيث ان العقل مستقل بحسن الطاعه وقبح العصيان من باب استقلاله بحسن العدل وقبح الظلم، فانه لا شبهه في ان كل ما اتى به العبد في مقام اطاعه المولى والتحفظ على اغراضه ولو المحتمل منها حسن عنده. ولكن العقل في المقام لا يدرك في التكاليف الموسعه التي لها افراد بحسب الزمان، ان العبد اذا لم يات بالفرد الاول مع علمه او وثوقه بامكان إتيانه بالفرد الثاني او الافراد المتأخره، قبح التأخير، ليستفاد منه الالتزام، نعم التعجيل في هذا المقام عنده حسن، كما ان الاحتياط في مقام التحفظ على اغراض المولى في كل مورد محكوم عنه بالحسن، واما قبح ترك هذا التعجيل، وترك الاحتياط فليس مما يستدل به العقل.

تعم يتم تقريب المحقق في الواجبات المضيقه دون الموسعه، حيث ان العقل مستقبل بقبح تركه لانه ليست للمكلف الفرصه للاتيان بها في وقت آخر اذ ليس في الواجبات المضيقه افراد بحسب الزمان فهي كصوم شهر رمضان فيلزم المبادره على اول الوجود، اذا امكن تصوير البدايه فيه.

ولذلك نرى ان المحقق (قدس سره) في المعبر بعد تقريب الوجه العقلي افاد:

«وبقول النبي (صلى الله عليه وآله) من مات ولم يحج فلا عليه ان يموت يهودياً او نصرانياً»

ثم افاد بعد ذلك حسب تقرير الشيخ:

«والوعيد مطلقاً دليل التضييق»

ويستفاد منه انه ليس المحقق في صدد تكثير الوجه وانه استدل بالوجه العقلي ثم النقلى وبين استظهاره من النقل، بل ان الاستدلال بالنقل انما كان لاجل ما استظهره من ثبوت الوعيد فيه على تاخير، وان الوعيد المذكور، انما يدل على التضييق في المقام كما هو شان الوعيد في جميع الموارد، فيكون بيان النقل تمييزاً للاستدلال العقلي لان بيانه في الاستدلال العقلي انما يتم في الواجبات المضيقه.

ومنه يظهر ان تمام المشكل فيه ثبوت الوعيد في نفس التأخير لانه على ما يستظهر مما نقله عن النبي (صلى الله عليه وآله) انما يثبت في ترك الواجب والتأخير انما يترتب عليه الوعيد اذا انجر الى الترك لا مطلقاً فيصير الدليل اخص من المدعى.

هذا مع انه بالنسبه الى قوله (عليه السلام) ان الوعيد مطلقاً دليل التضييق.

اورد عليه السيد الاستاذ في المرتقى:

أن الوعيد على ترك الحج بقول مطلق بحيث يشمل صورته التأخير لداع عقلائي يقتضى أن يكون الحج مضيقاً، لأنه إذا كان واجبا موسعا و أخره المكلف بانيا على الأداء ثم مات قبل أدائه فلا عقاب عليه لكونه معذورا بعد إن كان الواجب موسعا،

ولذلك لا يلتزم أحد باستحقاق من مات في اثناء وقت الصلاة و لم يؤدها و كان بانيا على أدائها للعقاب، لأنه معذور من قبل الشارع بتوسعه الوقت.

ولكن هذا الكلام لا ينهض دليلاً على المدعى و ذلك لأن غايه ما يقتضيه هذا الكلام هو عدم معذوريه العبد في الترك الكاشف عن وجود منجز للتكليف في ظرفه، و هذا إنما يدل على التضييق لو انحصر المنجز بوجوب الفوريه و عدم جواز التأخير. أما لو تصورنا منجزاً غير هذا الحكم، فلا دلالة له على التضييق، و الأمر كذلك، فإننا نقول: أن الحج و إن كان واجبا موسعا إلا أن تركه الواقعي غير مرغوب لدى الشارع و قد أوضح هذا المعنى بالروايات المزبوره، فإنها تقتضى أن المكلف لا يعذر في تركه للحج إذا كان عن تسويف. و هذا لا ينافي كون الحج موسعا في وقته، فالأحكام الثابته بالروايات ليست إلا أحكاماً طريقيه لأجل التحفظ عن عدم الوقوع في مخالفه الأمر الواقعي بالحج غير المرغوب شرعا، فهي شبيهه بالأحكام الاحتياطيّه المجمعوله لإدراك الواقع. و مع جعل هذا الحكم الظاهري الطريقي و بيانه يكون التكليف منجزا و لو كان الوقت واسعا.

و بالجمله، الروايات مسوقه لبيان أمر على خلاف القاعده الاولييه فى الواجبات الموسعه و للتنبيه على أن هذا الواجب الموسع لا يشبه سائر الواجبات الموسعه فى الأحكام، و لا يخفى أن الحكم الطريقي لا يثبت فى صورته العلم بالبقاء و الجزم به، إذ لا يكون التأخير تسويفاً و اهمالاً لكونه معذوراً بالعلم، فلا ينافى التحفظ المطلوب، فلا يشمل صورته العلم بل يشمل صورته التردد التى هى مجرى الاستصحاب، فهو هاهنا غير معتبر و لا يجدى فى المعذوريه.

و من الواضح أن هذا الحكم الطريقي لا تكون مخالفته من الكبائر؛ بل لو استتبع حكماً نفسياً كان كسائر الاحكام فلا دليل على كون مخالفته من الكبائر.

و هذا المعنى الذى ذكرناه هو الظاهر من الروايات لما عرفت من أن الملحوظ فيها نفى المعذوريه من جهة ترك الحج، لا من جهة نفس التسويف و التأخير. و عليه فلا وجه لوجوب الفوريه.

نعم، ارتكاز المشرعه على الفوريه، فمن جعله دليلاً اعتمد عليه فى الحكم و إلا فلا دليل عليه أصلاً و هذا هو ظاهر «الجواهر» إذ ذكر ان العمده فى الفوريه كونه كذلك فى نظر أهل الشرع، فلاحظ.

ثم أنه بناء على وجوب الفوريه لو أخره فى العام الأول و جب فيما يليه فوراً ففوراً، [١] إذ ما يقتضى الفوريه فى العام الأول يقتضيها فى العام الثانى و الثالث و هكذا. فتدبر و افهم و الله العالم. »

### فضله و ثوابه، رقم الجلسة ٢٠، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٢٢

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله و ثوابه، رقم الجلسة ٢٠، كتاب الحج

وما افاده (قدس سره) تام، و مرّ تحقيقه ضمن البحث عن دلالة الاخبار وهو مدعى الشيخ (قدس سره) حسب ما مر منه.

ص: ٧٥

ومعه فان المشكل فى كلام المحقق (قدس سره) مضافاً الى عدم تماميه التوعيد فى الاخبار الوارده فى المقام على نفس التأخير كما مرّ النقاش فيه.

ان التوعيد لا يدل على التضييق فى الواجبات الموسعه. و لا يتكفل لتبديلها من الموسع الى المضيق و حصه افراد الواجب فيها على فرد واحد.

بل التوعيد فى الاخبار ليس له اكثر من التنبيه على مزيد الاهتمام على التحفظ على الواجب لا يقع المكلف فى تركه و تفويته.

كما انه لا يستفاد من حكم العقل اكثر من ان اى اهتمام فى مقام طاعه المولى و من جمله التعجيل والمبادره الى الاتيان باول الوجود خوفاً من تفويت غرضه انقياد من العبد بالنسبه الى المولى، والانقياد من اعلى مراتب الاطاعه فيكون حسناً فى الادراك

العقلی او ممدوحاً فی بناء العقلاء حسب اختلاف الاعلام فی مستند الاحكام العقلیه العمليه.

واما تارك الانقياد ليس عاصياً بهذا المناط والمعيار ولذا ليس من ترك اول الوجود للواجب انما اتى بالقبيح عقلاً او بالمدموم عقلاء والالزام من ناحيه العقل - وان ليس فى احكامه غير الادراك دون الالزام وان الالزام يختص بالمولى - انما يتصور اذا كان ترك ما يتصف فعله بالحسن قبيحاً، ليقع فى الاستلزمات العقلیه وان ما حكم به به العقل حكم به الشرع فثبت حسنه شرعاً وقبح تركه كذلك المصحح لعقاب المولى.

وظهر من ذلك:

ان ما افاده الشيخ فى المقام بقوله:

«ولا يبعد ان يكون التجرى على مثل هذه المعصيه ايضاً كبيره لان قبحه تابع لقبح اصل الفعل.»

انما يريد: ان من ترك التعجيل فى الحج ولم ياتى باول الموجود منه مع كونه فى معرض الترك انما يكون متجرباً على مولاه والتجربى لا يستلزم الا القبح الا ان القبح له مراتب وتختلف مراتبه بحسب اهميه ما اراد تركه.

ص: ٧٤

ولكن المشكل فى هذا البيان ان التجرى انما يتحقق اذا ترك الواجب اذا علم عدم قدرته على الاتيان به فى السنه المتأخره او السنوات المتأخره فاقدم على ترك بقصد تقويت ما استقر عليه من التكليف، ثم استكشف بقاء قدرته على الأتيان بالافراد المتأخره.

واما اذا فرضنا علمه او وثوقه ببقائه وبقاء قدرته على الاتيان بالافراد المتأخره فترك الواجب فى الفرد الاول فليس متجرباً على مولاه ولم يتصف ما فعله بالقبح عقلاً.

ولذا ان الشيخ (قدس سره) كان متوجهاً الى هذا الاشكال وزاد فى ذيل ما افاده من عدم استبعاد كون تارك التعجيل متجرباً ويتصف ما فعله من الترك بقبح اشد بالملاحظه الى اهميه ما تركه:

«اما لو علم او وثق بحصول الحج منه فى المستقبل فلا معصيه بناءً على ما ذكرناه حتى لو اتفق الموت لعدم حصول التجرى.»

وهو تام وان ربما يقع فيه المسامحه فى التعبير بالمعصيه وامثالها الا انه ليس قابلاً للاعتناء بعد كمال دقته فى تنقيح المطلب.

والحاصل انه لا يتم ما قرره الاعلام من الوجه العقلى لوجوب التعجيل.

تتمه:

قد ظهر من المباحث السابقه ان الاستدلال بالأجماع لوجوب التعجيل شرعاً لا يتم وذلك لان الاجماع منقوله منها ومحصله لا يحرز كونها اجماعات تعبدية بعد استدلالهم بالاخبار السابقه والوجه العقلى، ولذا لا يتم الاستدلال بها فى قبال الاخبار والوجه العقلى.

ومعه لا يمكن الموافقه مع ما افاده الشيخ فى المقام بان الظاهر الاجماع المتقدمه هو القول بالفوريه الشرعيه مع احتمال تنزيل كلماتهم على ما ذكره المحقق من الفوريه العقليه لان المال عدم الوثوق.

وذلك: لان ظاهرها وان كان كذلك كظاهر كلمات الاصحاب الا انه ليس مستنداً غير ما استظهره من الاخبار من الوجوب الشرعى او ما ذكره بعضهم من الوجه العقلى، وبعد ما عرفنا من عدم اقتضائهم وجوب التعجيل بنفسه وبذاته وانه لا يترتب على ما تركه غير ما يترتب على ترك الواجب، فلا يمكننا الاكتفاء بظاهرها والالتزام بوجوب التعجيل ذاتاً.

ص: ٧٧



فانا قد نرى الاستدلال لوجوب التعجيل بوجوه مختلفه نعلم بعدم تماميتها كما يظهر بالتتبع فى كلماتهم (قدس الله اسرارهم).

فان الشيخ المفيد (قدس سره) افاد فى المقنعه:

«وفرضه عند آل محمد صلوات الله عليهم على الفور دون التراخى بظاهر القرآن، وما جاء عنهم عليهم السلام:

روى عبد الرحمن بن أبى نجران عن أبى جميله عن زيد الشحام عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له التاجر يسوف الحج؟ قال إذا سوفه، وليس له عزم، ثم مات فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام.

وروى صفوان بن يحيى عن ذريح المحاربى عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: من مات ولم يحج حجه الإسلام، (١) [١] ولم يمنعه من ذلك حجه تجحف به، أو مرض لا يطيق الحج معه، أو سلطان يمنعه فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا.»

وقال السيد فى الناصريات: «المسأله السابعه والثلاثون والمائنه: الأمر بالحج على التراخى.

الذى يذهب إليه أصحابنا: أن الأمر بالحج على الفور، ووافقنا على ذلك أبو يوسف، ورواه عن أبى حنيفه ووافق المزننى عليه. وقال الشافعى: الحج على التراخى.

دليلنا على صحه ما ذهبنا إليه بعد الاجماع المتقدم ذكره: أن الأمر المطلق - وإن لم يكن من مذهبنا أنه يوجب فورا ولا تراخيا فى أصل وضع اللغه، وذهبنا إلى أنه على الوقف - فقد قطع الشرع العذر بوجوب حمل الأمر المطلق على الفور، كما قطع العذر بحمله على الوجوب، وإن كان فى وضع اللغه لا يقتضى ظاهره وجوبا ولا ندبا.

وقد دللنا على هذه الجمله فى مواضع من كلامنا فى أصول الفقه، وبيننا أن الصحابه والتابعين، ثم تابعى التابعين وإلى وقتنا هذا - يحملون أوامر الشرع فى الأحكام الشرعيه من كتاب وسنه على الوجوب والفور، وأن أحدا منهم لا يتوقف فى ذلك طلبا لدليل فصار هذا العرف الشرعى موجبا لحمل الأوامر الشرعيه على الفور، وقد أمر الله تعالى بالحج أمرا مطلقا فيجب أن يكون محمولا على الفور.

ص: ٧٨

وأيضاً ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: من وجد من الزاد والراحله ما يبلغه الحج فلم يحج، (١) [٢] فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانياً.»

وقال الشيخ الطوسي في الخلاف:

«مسألة ٢٢: الحج وجوبه على الفور دون التراخي، وبه قال مالك، وأبو يوسف، والمزني. وليس لأبي حنيفة فيه نص، وقال أصحابه: يجيء على قوله أنه على الفور كقول أبي يوسف.»

وقال الشافعي:

وجوبه على التراخي - معناه أنه بالخيار إن شاء قدم وإن شاء آخر والتقديم أفضل - وبه قال الأوزاعي، والثوري، ومحمد.

دليلنا: إجماع الفرقه فإنهم لا يختلفون، وأيضاً طريقه الاحتياط تقتضيه. وأيضاً فقد ثبت أنه مأمور به، والأمر عندنا يقتضى الفور على ما بيناه في أصول الفقه.

وروى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: "من أراد الحج فليعجل" فقد أمر بتعجيله.

وأيضاً روى أبو إسحاق عن عاصم بن ضميره عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: "من ملك زادا وراحله تبلغه إلى الحج ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانياً (٢) [٣]". فتوعده على التأخير، فلولا أنه يقتضى الفور لم يوعده على تأخيره.»

وقال العلامة في المنتهى:

«البحث الثالث في كيفية وجوبهما. الحج يجب على كل مكف هو مستطيع للحج متمكن من السير من ذكر وأنثى وخثنى وجوبا مضيقا على الفور. قال علماؤنا اجمع. وبه قال مالك واحمد وأبو يوسف ونقله الكرجي وغيره عن أبي حنيفة.»

ص: ٧٩

١- الناصريات، الشريف المرتضى، ص ٣٠٥-٣٠٦.

٢- الخلاف، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨.

وقال الشافعي يجب على التراخي وبه قال محمد بن الحسن، لنا قوله تعالى والله على الناس حج البيت والامر على الفور.

وما رواه الجمهور عن علي (عليه السلام) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ملك زادا وراحله يبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا. والوعيد مطلقا دليل التضييق.

وكذا ما روى عن أهل البيت (عليهم السلام) وعن زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال قلت للتاجر يسوق الحج قال إذا سوقه وليس عزم ثم مات فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام ولان تأخير الواجب تعريض لنزول العقاب لو اتفق الموت خصوصا مع طول المدد إذا تركه يقتضى التأخير سنة وقد يعيش إليها فيجب المبادرة صوما للذمه عن الاشتغال.

ولأنه أحد أركان الاسلام وكان واجبا على الفور كالصيام.

ولأنه عباده يجب بافسادها الكفاره فكان وجوبها يحل العقد»

**فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢١، كتاب الحج ٩٣/٠٧/٢٣**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢١، كتاب الحج

وقال العلامة فى المنتهى:

« البحث الثالث فى كيفية وجوبهما. الحج يجب على كل مكف هو مستطيع للحج متمكن من السير من ذكر وأنثى وخنثى وجوبا مضيقا على الفور. قال علماؤنا اجمع. وبه قال ملك واحمد وأبو يوسف ونقله الكرجى وغيره عن أبى حنيفة.

وقال الشافعي يجب على التراخي وبه قال محمد بن الحسن، لنا قوله تعالى والله على الناس حج البيت والامر على الفور.

وما رواه الجمهور عن علي (عليه السلام) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من ملك زادا وراحله يبلغه إلى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا. والوعيد مطلقا دليل التضييق.

ص: ٨٠

وكذا ما روى عن أهل البيت (عليهم السلام) وعن زيد الشحام عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال قلت للتاجر يسوق الحج قال إذا سوقه وليس عزم ثم مات فقد ترك شريعته من شرايع الاسلام ولان تأخير الواجب تعريض لنزول العقاب لو اتفق الموت خصوصا مع طول المدد إذا تركه يقتضى التأخير سنة وقد يعيش إليها فيجب المبادرة صوما للذمه عن الاشتغال.

ولأنه أحد أركان الاسلام وكان واجبا على الفور كالصيام.

ولأنه عباده يجب بافسادها الكفاره فكان وجوبها يحل العقد»

« احتج الشافعى بان فرض الحج نزل سنه ست ن الهجره و آخره النبى (صلى الله عليه وآله) إلى ست عشر من غير عذر.

ولأنه لو اخره ثم فعله بالسنة الأخرى لم يسم قاضيا له ولو أفسده وجب عليه ويسمى قاضيا فدل على أهم يؤخره عن وقت وجوبه كالمصلى إذا اخر الصلاة من أول الوقت إلى آخره.

والجواب عن الأول: انه تمسك بالفعل ونحن تمسكنا بالقول فكان أولى.

ولانا لا نسلم عدم الاعذار وعدم العلم بها لا يدل على العدم فى نفس الامر.

ويحتمل ان يكون (عليه السلام) غير مستطيع أو كره رويه المشركين عراه حول البيت فاخر الحج إلى أن بعث فى سنه تسع جماعه من المسلمين ونادوا أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان.

ويحتمل انه أخبره بأمر الله تعالى ليكون حجه (عليه السلام) الوداع فى السنة التى استدار فيها الزمان كهئته يوم خلق الله فيها السماوات والأرض وتصادف وقت الجمعة ويكمل دينه وينصب أمير المؤمنين (عليه السلام) امام للأنام فقد قيل إنه اجتمع يومئذ أعياد أهل كل دين ولم يجتمع قبله ولا بعده.

وعن الثاني انه لا- يلزم ومن الوجوب على الفور تسميه الفعل بعده قضاء فان الزكاه يجب على الفور ولو اخرها لا يسمين قضاء للقضاء ولو غلب في ظنه ان هل يعيش إلى سنه أخرى يضيق عليه الوجوب اجماعا ولو اخره وعاش لا يسمى فعله قضاء على انا نمنع انه لا يسمى قضاء فقد قال الله تعالى ( ثم ليقتضوا تفثهم )» (١)

وقال الفاضل المقداد:

«وجوباً مضيئاً اي على سبيل الفور لا التوسعه لحصول الضرر المظنون بتركه وكل ما كان كذلك فهو واجب فوراً.

في موضع اخر من وجوب التحرز عن الضرر.»

وقال المحقق الاردبيلي في مجمع الفائده:

« نعم يحتاج اثبات فوريته إلى الاستدلال:

قال المصنف في المنتهى: يجب وجوباً مضيئاً على الفور، قال علمائنا به أجمع، وبه قال مالك وأحمد و أبو يوسف، ونقله الكرخي وغيره عن أبي حنيفة. [فافاد (قدس سره)] ولعل في الآية (حيث سمى تركه كفراً) إشارة إليه.

كما في بعض الأخبار مثل ما روى من طريق العامه عن علي عليه السلام:

من ملك زاداً وراحله يبلغه إلى بيت الله الحرام، ولم يحج، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً.

وهو صادق على من لم يحج، إذا مات من غير حج، (٢) [٢] وإن ترك بقصد الفعل، وكذا الآية وسائر الأخبار تدل عليها حيث وقع الدم فيها بتركه حتى مات، أعم من أن يكون بقصد الفعل وعدمه. خصوصاً ما في الفقيه (في باب تسوية الحج):

ص: ٨٢

١- منتهى المطلب، العلامة الحلي، ج ٢، ص ٦٤٢-٦٤٣، (ط، ق).

٢- مجمع الفائده والبرهان، المحقق الاردبيلي، ج ٦، ص ٥.

روى محمد بن الفضيل...»

ثم ذكر جملة من اخبار الباب.

والمستفاد من هذه الكلمات استدلال الاصحاب للقول بوجوب الفوريه شرعاً بوجوه مختلفه الايه الشريفه حمل اطلاق الامر على الفوريه الوجوه العقلية والاستظهار من الاخبار الظاهر فى الاجتهاد منهم.

ولا يخفى ان من عمده الوجوه للقول بوجوب الفوريه عندهم الالتزام بان الاطلاق الوجوب يقتضى الفوريه.

وهذا وجه مبانى لايلتزم به الاعلام من الاصولين:

ففى كلام صاحب الكفايه (قدس سره):

« المبحث التاسع: الحق أنه لا دلالة للصيغه، لا على الفور ولا على التراخي، نعم قضيه إطلاقها جواز التراخي، والدليل عليه تبادل طلب إيجاد الطبيعه منها، بلا دلالة على تقييدها بأحدها، فلا بد فى التقييد من دلالة أخرى، كما ادعى دلالة غير واحد من الآيات على الفوريه. وفيه منع، ضروره أن سياق آيه (وسارعوا إلى مغفره من ربكم) وكذا آيه (فاستبقوا الخيرات) إنما هو البعث نحو المسارعه إلى المغفره والاستباق إلى الخير، من دون استتباع تركهما للغضب والشر، ضروره أن تركهما لو كان مستتبعا للغضب والشر، كان البعث بالتحذير عنهما أنسب، كما لا يخفى. مع لزوم كثره تخصيصه فى المستحبات، وكثير من الواجبات بل أكثرها، فلا بد من حمل الصيغه فيهما على خصوص الندب أو مطلق الطلب، ولا يبعد دعوى استقلال العقل بحسن المسارعه والاستباق، وكان ما ورد من الآيات والروايات فى مقام البعث نحوه إرشادا إلى ذلك، كالأيات والروايات الوارده فى الحث على أصل الإطاعه، فيكون الامر فيها لما يترتب على الماده بنفسها، ولو لم يكن هناك أمر بها، كما هو الشأن فى الأوامر الارشاديه، فافهم.

ص: ٨٣

تمه: بناء على القول بالفور، (١) [٣] فهل قضيه الامر الاتيان فوراً ففوراً بحيث لو عصى لوجب عليه الاتيان به فوراً أيضاً، فى الزمان الثانى، أو لا؟ وجهان: مبنيان على أن مفاد الصيغه على هذا القول، هو وحده المطلوب أو تعدده، ولا يخفى أنه لو قيل بدلالته على الفوريه، لما كان لها دلالة على نحو المطلوب من وحدته أو تعدده، فتدبر جيداً.

وما افاده (قدس سره) وان لا يخلو عن تامل فى بعض موارد الا ان اساس ما حققه تام ومن جملتها عدم دلالة الصيغه باطلاقها على الفور او التراخى، بل ان الاطلاق يقتضى جواز التراخى.

وانه لا دليل على وجوب الفوريه فى الواجبات - الفروض الموسعه منها لعدم جريان اصل البحث فى الواجبات المضيقه - وان ما ورد من البحث نحو المسارعه والاستباق الى الخير مضافاً الى عدم دلالة على التعجيل فى المكلف بالحكم نفسه ان الاستباق اوالمسارعه انما يكون بين الفردين او الافراد دون الفرد الواحد ارشاد الى حكم العقل، ومراده منه ما مر من ان العقل مستقل بحسن اهتمام العبد بالطاعة والتحفظ على غرض المولى ومزيد اهتمامه فى عدم تفويته.

**فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٢، كتاب الحج ٢٦/٠٧/٩٣**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع: فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٢، كتاب الحج

ولكن مر ايضاً انه لا مستقل بقبح ترك هذا التحفظ والاهتمام ما لم يصل الى تفويت الغرض، فانه مستقل بقبح العصيان وهو غير منطبق على ترك التحفظ على احتمال الغرض.

هذا ثم

ان بعد عدم تماميه الاستدلال بالاخبار الواردة وعدم تماميه ما ذكره من الدليل العقلى وعدم احراز تعديده الاجماع، لو لم نقل احراز ابتناء اقوال المجمعين على الوجوه المذكوره باختلافها حسب اختلاف الاقوال.

ص: ٨٤

١- كفايه الاصول، الاخوند الخراسانى، ص ٨٠-٨١.

فانه لا وجه للاستدلال بالشهره من قدماء الاصحاب، لان الملاك فى اعتبار حسب ما مر تلقيها من شهره اصحاب الاثمه (عليهم السلام) فى مرآهم ومنظرهم (عليهم السلام) وكلمات اصحابنا الاوائل غير داله على ذلك بعد اصرارهم فى مقام الاستدلال بدلاله الامر على الفوريه او ثبوت الوعيد فى الاخبار وامثاله ويستبعد معه جدا ثبوت هذا التلقى.

كما لا يتم الاستدلال بارتكاز المشرعه كما مر فى كلام صاحب الجواهر فانه مضافاً الى عدم دلالة على وجوب الفوريه بنفسها وبذاتها مستقلاً عن وجوب الحج ان الارتكاز المذكور ليس غير السيره المشرعه ومعيار اعتبارها اتصالها الى عصر المعصوم

وهى من الأدلة الكاشفه كالأجماع والشهره، فيلزم فى اعتبارها كشفها عن قول المعصوم (عليه السلام) ومع وجود اتفاق الأصحاب ظاهراً فى المسأله ظاهر واستنادهم فى الرأى بالوجه المذكوره الموجوده فى كلماتهم و دخل مثل هذا الاتفاق لو فرض ثبوته فى حدوث الارتكاز المذكور بينهم، لكان من المشكل جداً الالتزام بكاشفيته.

وعليه فلا دليل على وجوب الفوريه بذاتها. وليس لنا أكثر من أوامر طريقه الى لزوم المبادره الى الواجب خصوصاً فى مثل الحج المعلوم مزيد اهتمام الشارع به، وكونه فى معرض التفويت والترك المستلزم لمزيد اهتمام المكلف بالأتیان به فوراً.

وهذا الحكم كما يمكن تصوير طريقته كما مر فى كلام سيدنا الاستاذ (قدس سره)

يمكن تصوير كونه ارشاداً الى حكم العقل بحسن اهتمام العبد فى مقام طاعه مولاه كما مر فى كلام صاحب الكفايه.

كما يمكن كونه تأكيداً أو امضاً للسيره العقلانيه الجاريه فى موارد احتمال تفويت غرض المولى بلزوم التعجيل ولو فى الالزامات الموسعه فانهم يمنحون ذلك.



وان لا يثبت ذمهم لتاركه اذا لم يصل التاخير الى تفويت الغرض.

قال الشيخ (قدس سره):

«و ربّما يستدلّ على الفورِيّه بما دلّ من الأخبار على أنّ المستطيع لا يجوز أن يحجّ عن غيره نيابه [١].

و فيه: أنّه يجوز أن يكون ذلك لمجرّد الحكم الوضعي، لا لأجل التكليف بالحجّ فوراً، ولذا حكى عن الحلّي عدم جواز النيابه و لو لم يجب عليه الحجّ في تلك السنه لعذر. مع قوّه احتمال حمل تلك الأخبار على الغالب:

من عدم الوثوق بعدم طرؤ العذر، فيجب البدار حينئذ بحكم العقل. »

والظاهر ان المستدل هو الفاضل الهندي في كشف اللثام والاخبار التي استدلت بها في المقام

منها:

ما رواه محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا، عن احمد بن محمد عن سعد بن ابى خلف قال:

«سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل الضروره يحج عن الميت؟ قال: نعم، إذا لم يجد الضروره ما يحج به عن نفسه، (١) [٢] فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله، وهي تجزى عن الميت، إن كان للضروره مال، وإن لم يكن له مال.»

**فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٣، كتاب الحج ٩٣/٠٨/١٨**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٣، كتاب الحج

قال الشيخ (قدس سره):

«و ربّما يستدلّ على الفورِيّه بما دلّ من الأخبار على أنّ المستطيع لا يجوز أن يحجّ عن غيره نيابه [١].

ص: ٨٦

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٧٢، من ابواب النيابه في الحج، الباب ٥، الحديث ١٤٥٥١/١، ط آل البيت.

و فيه: أنّه يجوز أن يكون ذلك لمجرّد الحكم الوضعي، لا لأجل التكليف بالحجّ فوراً، ولذا حكى عن الحلّي عدم جواز النيابه و لو لم يجب عليه الحجّ في تلك السنه لعذر. مع قوّه احتمال حمل تلك الأخبار على الغالب: من عدم الوثوق بعدم طرؤ العذر، فيجب البدار حينئذ بحكم العقل. »

والظاهر ان المستدل هو الفاضل الهندي في كشف اللثام والاختبار التي استدلت بها في المقام

منها:

ما رواه محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا، عن احمد بن محمد عن سعد بن ابي خلف قال:

«سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل الضروره يحج عن الميت؟ قال: نعم، إذا لم يجد الضروره ما يحج به عن نفسه، (١) [٢] فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله، وهي تجزى عن الميت، إن كان للضروره مال، وإن لم يكن له مال.»

ومنها:

ما رواه الكليني أيضاً عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن معاوية بن عمار عن ابي عبدالله (عليه السلام) «في رجل ضروره مات ولم يحج حجه الاسلام وله مال. قال: يحج عنه ضروره لا مال له.» (٢) [٣]

ومنها:

ما رواه الصدوق في الفقيه باسناده عن سعيد بن عبدالله الاعرج انه سأل ابا عبدالله (عليه السلام) عن الضروره ايحج عن الميت؟ فقال:

ص: ٨٧

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٧٢، من أبواب النيايه في الحج، الباب ٥، الحديث ١/١٤٥٥١، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ١٧٢، من أبواب النيايه في الحج، الباب ٥، الحديث ٢/١٤٥٥٢، ط آل البيت.

نعم اذا لم يجد الضروره ما يحج به، (١) [٤] فان كان له مال، فليس له ذلك حتى يحج من ماله وهو يجزى عن الميت كان له مال او لم يكن له مال.

وعنده النظر فى هذه الاخبار، ان من تشتغل ذمته بالحج لا يجوز ان يحج عن غيره، اذا تمكن من اداء الحج لنفسه، وهذا كما يصدق على المستطيع فى العام الاول من استطاعته كذلك يصدق على من ترك الواجب فى العام الاول و اراد النيايه عن غيره فى العام الثانى، وكذلك والضروره هى من لم يحج بلا فرق بين سنوات استطاعته والاولان صحيحتان لتماميه وثاقه سعد بن ابى خلف الزام، فانه وثقه الشيخ فى الرجال والنجاشى وهو من الطبقة الخامسة.

واما الاخيريه فهى ايضاً صحيحه لتماميه اسناد الصدوق الى سعيد بن عبدالله الاعرج وسعيد وثقه النجاشى والعلامه وهو من الطبقة الخامسة.

فعمده الاشكال فى عدم دلالتها بوجه على الفوريه فى الحج.

نعم: تدل هذه الاخبار على لزوم الاهتمام بتكليف الحج بدفع مزاحماته وموانعه ومن جملتها قبول النيايه عن الميت. وليس فيها اكثر من لزوم الاهتمام لثلاث- يقع فى ترك الحج وتفويته وهو على ما مر فى الاخبار السابقه لزوم طريقي غير شامل لمن علم او وثق بتمكنه من الاتيان بعد ذلك.

قال صاحب العروه (قدس سره):

«وان تركه فيه ففى العام الثانى وهكذا، ويدل عليه جمله من الاخبار.»

قد مر انه لا دليل على وجوب الفوريه بذاتها فى الحج.

ص: ٨٨

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ١٧٢، من أبواب النيايه فى الحج، الباب ٥، الحديث ١٤٥٣/٣، ط آل البيت.

واما بناء على ثبوت وجوب الفوريه كذلك، فاذا ترك في العام الاول فلا محال تقتضى الادله الداله على الفوريه الاتيان به في العام الثاني فيكون مقتضاها الاتيان به فوراً ففوراً.

وعليه يبتنى كلام صاحب العروه: واما بناء على عدم ثبوت الفوريه كما مر

فيمكن ان يقال:

انه قد مر ان مقتضى الادله الوارده في المقام لزوم الاهتمام على تكليف الحج وعدم تركه والتحفظ على ان في التاخير احتمال الترك طريقياً، وهو وان لا يشمل صورته تركه عند العلم او الوثوق بالبقاء والتمكن من ادائه الا ان في غير هذه الصوره تقتضى هذه الادله التي قلنا ان مفاد الامر بلزوم التعجيل طريقياً، لزوم التوجه الى احتمال تفويت التكليف بالتاخير وان الاحتياط والتحفظ على اغراض المولى الاتيان بالواجب في العام الاول ومع تركه فيه في العام الثاني وهكذا لبقاء موضوع الامر الطريقي ما دام لا ياتي بالواجب.

قال صاحب العروه (قدس سره):

«فلا- يجوز تأخيره عنه، وإن تركه فيه ففي العام الثاني وهكذا، ويدل عليه جملة من الأخبار (١) [٥]. فلو خالف وأخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصياً، بل لا يبعد كونه كبيره، كما صرح به جماعه ويمكن استفادته من جملة من الأخبار.»

قال المحقق في الشرايع: «والتاخير مع الشرائط كبيره موبقه.» (٢) [٦]

وافاد الشهيد في المسالك: «بلا خلاف عندنا.»

وفي المدارك بعد نقل قول المحقق: « هذه الأحكام كلها إجماعيه على ما نقله جماعه منهم المصنف في المعبر.» (٣) [٧]

ص: ٨٩

١- العروه الوثقى، ج ٤، ص ٣٤٣-٣٤٤، (المحشى).

٢- شرايع الاسلام، المحقق الحلّي، ج ١، ص ١٦٣.

٣- مدارك الاحكام، السيد محمد العاملي، ج ٧، ص ١٥.

وافاد صاحب الجواهر فى شرح كلام المحقق فى الشرائع:

« بل الظاهر أن التأخير مع الشرائط عن عام الاستطاعه معصيه كبيره موبقه ومهلكه كما صرح به غير واحد وإن حج بعد ذلك »  
[١] [٨]

وقال فى مقام الاستدلال لذلك:

« لكونه كذلك فى نظر أهل الشرع، ولما رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان عن أبى الحسن الرضا ( عليه السلام إنه كتب إلى المأمون تفصيل الكبائر، ومن جملتها الاستخفاف بالحج الصادق بالتأخير عن عام الاستطاعه.

**فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٤، كتاب الحج ٩٣/٠٨/١٩**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فضله وثوابه، رقم الجلسة ٢٤، كتاب الحج

قال صاحب العروه (قدس سره):

«فلا يجوز تأخيره عنه، وإن تركه فيه فى العام الثانى وهكذا، ويدل عليه جملة من الأخبار. [٢] [١]

فلو خالف وأخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصيا، بل لا يبعد كونه كبيره، كما صرح به جماعه ويمكن استفادته من جملة من الأخبار.»

قال المحقق فى الشرايع: «والتأخير مع الشرائط كبيره موبقه.» [٣] [٢]

وافاد الشهيد فى المسالك: «بلا خلاف عندنا.»

وفى المدارك بعد نقل قول المحقق: « هذه الأحكام كلها إجماعيه على ما نقله جماعه منهم المصنف فى المعتبر.» [٤] [٣]

وافاد صاحب الجواهر فى شرح كلام المحقق فى الشرائع:

« بل الظاهر أن التأخير مع الشرائط عن عام الاستطاعه معصيه كبيره موبقه ومهلكه كما صرح به غير واحد وإن حج بعد ذلك »  
[٤] [٥]

ص: ٩٠

١- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٤.

٢- العروه الوثقى، ج ٤، ص ٣٤٣-٣٤٤، (المحشى).

٣- شرايع الاسلام، المحقق الحلبي، ج ١، ص ١٦٣.

٤- مدارك الاحكام، السيد محمد العاملى، ج ٧، ص ١٥.

٥- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٤.

وقال فى مقام الاستدلال لذلك:

« لكونه كذلك فى نظر أهل الشرع، ولما رواه الصدوق عن الفضل بن شاذان عن أبى الحسن الرضا ( عليه السلام ) إنه كتب إلى المأمون تفصيل الكبائر، ومن جملتها الاستخفاف بالحج الصادق بالتأخير عن عام الاستطاعة.

مضافا إلى ما قيل من أنه قد يصادف الترك أصلا الذى لا إشكال فى أنه كبيره.

بل فى الكتاب والسنة إطلاق اسم الكفر عليه المعلوم أنه من الكبائر فى النصوص والفتاوى ولو الكفر بمعنى الخروج عن الطاعة الشامل لما نحن فيه، كما يشهد له الصحيح " سألت أبا عبد الله ( عليه السلام ) عن الكبائر فقال: هى فى كتاب على ( عليه السلام ) سبع:

الكفر بالله عز وجل وعقوق الوالدين (١) [٥] وأكل الربا بعد التنبه وأكل مال اليتيم والفرار من الزحف والتعرب بعد الهجرة، قلت: فهذه أكبر المناهى قال: نعم، قلت: فأكل درهم من مال اليتيم ظلما أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة، قلت: ما عدت ترك الصلاة فى الكبائر فقال: أى شئ أول ما قلت لك، قال: قلت: الكفر، قال:

فإن تارك الصلاة كافر يعنى من غير علم "

فإنه ظاهر فى إرادته ما يشمل المقام من الكفر المعدود فى الكبائر، بل لو قلنا إن الحج أعظم من الصلاة أو أن المراد من الصلاة ما يشمل صلاة الطواف كانت الدلالة ظاهره، إلا أنه لا يخفى عليك ما فيه:

ضروره أن ذلك فى الترك لا فى التأخير عن عام الاستطاعة وإن حج بعده فى العام الآخر الذى هو مفروض البحث دون الترك أصلا، بل دون تكرار التأخير إصرارا بلا تخلل توبه، فإنه لا صغيره مع الاصرار، فالعمده حينئذ ما ذكرناه أولا، أما الترك أصلا فكونه من الكبائر مفروغ منه بل يمكن دعوى كونه ضروريا.

ص: ٩١

١- الجواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

وقال السيد الخوئي (قدس سره):

« ولكن المستفاد من النصوص أن ترك الحج برأسه من الكبائر ومن الموبقات الكبيره. (١) [٦] وأما التسوية، وترك المبادره فقط من دون الترك برأسه فهو معصيه لأنه ترك ما وجب عليه من الفوريه وأما كونه كبيره فلم يثبت. نعم عد في خبر الفضل بن شاذان من جمله الكبائر الاستخفاف بالحج. فإن أريد به الاستخفاف بأصل الحكم الإلهي في الشريعة المقدسه فهو وإن كان مذموماً ومبغوضاً في الشرع لكنه أجنبي عن الاستدلال به في المقام. إذ لا دلالة فيه على أن التأخير من الكبائر. ولو أريد به الاستخفاف العملي لأن تركه وعدم الآتيان به في العام الأول، وتأخيره عنه، نوع من الاستخفاف بالحج فالدلالة تامه ولكن الروايه ضعيفه السند لا يمكن الاعتماد عليها.»

ويمكن ان يقال:

قد مر ان ترك الحج من الكبائر بمقتضى ما مر في صحيحه عبدالعظيم الحسنى حيث عد فيها ترك الصلاه من الكبائر، وكذا ترك كل ما فرضه الله على العباد كما انه قد مر ان الاستخفاف بالحج من الكبائر بمقتضى معتبره فضل بن شاذان.

ولكن الكلام في المقام ليس في ترك الحج، بل في ترك التعجيل به، و تأخيره عن عام الاستطاعه بانياً على اتيانه بعد ذلك مع فرض علمه او وثوقه بالبقاء والتمكن من الاتيان به.

فانه مع الاتيان بالحج في العام المتأخر لا يكون تاركاً للحج، وكذا ان من اخره عن العام الاول لداع عقلاني ليس مستخفاً بالحج، فلا يمكن شمول صحيحه عبدالعظيم الحسنى و لا معتبره فضل الشاذان له حتى عد ترك التأخير من الكبائر.

ص: ٩٢

فان بين ترك التعجيل والاستخفاف عموم من وجه فلا ينطبق عنوان الاستخفاف على تركه فى العام الاول بداع عقلاىى كما ربما ينطبق على صورته اتيانه ايضاً.

واما ما افاده صاحب الجواهر (قدس سره) من الاستدلال بقوله فى صحيحه عبيد بن زرارته: قلت: ما عدت ترك الصلاه فى الكبائر.

فقال:

اى شىء اول ما قلت لك، قال: قلت: الكفر قال فان تارك الصلاه كافر، يعنى من غير علم.

بتقريب انه لو قلنا ان الحج اعظم من الصلاه فاذا كان تركها من الكبائر يكون ترك الحج من الكبائر بطريق اولى:

وفيه: ان صحيحه عبيد بن زرارته لا تدل عنده على اكثر من ان ترك الحج من الكبائر كترك الصلاه، ولكن الكلام فى المقام ليس فى ترك الحج، بل فى ترك التعجيل به وترك اتيانه فى العام الاول من الاستطاعه وقد مر تماميه دلالة صحيحه عبدالعظيم الحسنى على كون ترك الحج من الكبائر.

هذا مع انه ربما يقال:

ان فى صحيحه تنزيل ترك الصلاه بالكفر، وهو كما مر لا يمكن التمسك فيه باطلاق التنزيل وتسريه احكام الكفر الى تارك الصلاه بل المتيقن من التنزيل اهميه الصلاه وحزازه تركه بحيث تصل الى حد حزازه الكفر عند الله تعالى.

نعم هى تدل على ان تركها يبلغ بمثابه الكفر فى الحزازه والمبغوضيه وكما ان الكفر كبيره فكذا ترك الصلاه.

هذا ولكن فى ذيل الروايه فى الوسائل: فان تارك الصلاه كافر يعنى من غير علمه، وفيما نقله صاحب الجواهر من غير علم.

فلو كان الكلام المذكور من الامام (عليه السلام) كما هو ظاهر النقل، فانما يدل على عدم اطلاق التنزيل، فان تارك الصلاه متعمداً او بعد تماميه الحججه عليه ينطبق عليه عنوان الكفر.

ص: ٩٣



واما تاركها فى اول وقتها بنيه ادائها بعد ذلك، او من ابتلى بتركها لعذر فلا تشملها اطلاق التنزيل. فلو اراد صاحب الجواهر بالاستدلال بها انطبق الكبيره على ترك الحج الناشى عن تاخير الايتان به عن عام الاستطاعه، فلا يتم ذلك مطلقاً نظراً الى ذيل الروايه مع ما مر فى هذا الكلام من الاشكال.

نعم ان الروايه صحيحه سنداً لآين الكلينى نقلها فى الكافى عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابى عمر عن عبدالرحمن بن الحجاج عن عبيد بن زراره عن ابى عبدالله (عليه السلام) الا ان الاشكال فى تماميه الاستدلال به فى المقام.

## كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٠

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

قال صاحب العروه(مساله ٢):

«لو توقف إدراك الحج بعد حصول الاستطاعه على مقدمات من السفر وتهيئه أسبابه وجب المبادره إلى إتيانها على وجه يدرك الحج فى تلك السنه، ولو تعددت الرفقه وتمكن من المسير مع كل منهم اختار أوثقهم سلامه وإدراكا.

ولو وجدت واحده ولم يعلم حصول أخرى أو لم يعلم التمکن من المسير والإدراك للحج بالتأخير فهل يجب الخروج مع الأولى، أو يجوز التأخير إلى الأخرى بمجرد احتمال الإدراك.

أو لا يجوز إلا مع الوثوق؟ أقوال، أقواها الأخير.

وعلى أى تقدير إذا لم يخرج مع الأولى واتفق عدم التمکن من المسير أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج وإن لم يكن آثماً بالتأخير، لأنه كان متمكناً من الخروج مع الأولى إلا إذا تبين عدم إدراكه لو سار معهم أيضاً. « (١)

قال صاحب المدارك:

ص: ٩٤

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص٣٤٤.

«ولو تعددت الرفقه فى العام الواحد قيل: وجب عليه المسير مع أولها، فإن أخر عنها وأدركه مع التاليه، وإلا كان كمؤخره عمدا فى استقراره، وبه قطع جدى - قدس سره - فى الروضه.

وجوز الشهيد فى الدروس التأخر عن الأولى إن وثق بالمسير مع غيرها، وهو حسن، بل يحتمل قويا جواز التأخير بمجرد احتمال سفر الثانيه، لانتفاء الدليل على فوريه المسير بهذا المعنى.

وأطلق العلامة فى التذكرة جواز التأخير عن الرفقة الأولى، لكن المسألة فى كلامه مفروضه فى حجج النائب.

وينبغى القطع بالجواز إذا كان سفر الأولى قبل أشهر الحج وقبل تضيق الوقت الذى يمكن إدراكه فيه، لأنه الأصل، ولا مقتضى للخروج عنه، والله أعلم.» (1)

ففى المسألة اقوال ثلاثة:

١- وجوب الخروج مع الرفقة الأولى، التزم به الشهيد الثانى حتى لو كانت الرفقة الثانية اوثق ادراكاً، وذلك: لان التأخير تفريط فى اداء الواجب فيجب الخروج مع الرفقة الأولى.

٢- جواز التأخير الى الرفقة الأخرى بمجرد احتمال الادراك و لو لم يتق به لعدم الدليل على فوريه المسير مع الأولى، اختاره صاحب المدارك.

٣- عدم جواز التأخير الى الرفقة الأخرى الا- مع الوثوق فاذا وثق بالادراك بالمسير مع اللاحق يجوز له التأخير والا فلا. اختاره الشهيد الأول فى الدروس.

ومال اليه فى الجواهر.

وقرر صاحب العروة (قدس سره) الاقوى القول الاخير اى جواز التأخير مع الوثوق بادراك المسير.

وهذا ما اختاره صاحب العروة (قدس سره) فيما اذا وجدت رفته واحده ولم يعلم حصول اخرى او علم حصوله ولم يعلم التمكن من المسير و الادراك للحج بالتأخير.

واما لو تعددت الرفقة وتمكن من المسير مع كل منهم افاد انه يلزمه اختيار اوثقهم سلامه وادراكاً.

ص: ٩٥

---

١- مدارك الأحكام، السيد محمد الموسوى العاملى، ج٧، ص١٨.

فهنا مسألتان:

وأورد على ما أفاده في المسأله الاخيره السيد الحكيم في المستمسك:

« أما ما ذكره المصنف (ره)، من لزوم اختيار الأوثق سلاماً وإدراكاً، ففيه:

إنه غير ظاهر. بل هو خلاف طريقه العقلاء والمشرعه، فإنهم لا يزالون يسلكون الطرق المعتاده في السفر إلى الحج وغيره من الواجبات، مع اختلافها في الوثوق المذكور، وما كانوا يجتمعون على سلوك الأوثق ويتركون غيره.

وكذلك في مراجعتهم الأطباء في معالجات أمراضهم مع اختلاف الأطباء في الوثاقه.

إذ ليس بناؤهم على مراجعته الأوثق لا- غير، بحيث تكون مراجعتهم لغيره تقصيراً منهم في حفظ الصحة أو حفظ النفس نعم الأوثق أرجح عندهم، وقد يكون لغير الأوثق مرجح آخر.

فليس الترجيح بالأوثقيه على نحو اللزوم.

نعم مع التعارض والتكاذب بأن يقول أحد الطيبين:

الدواء كذا لا غيره، ويقول الآخر:

الدواء شئ آخر لا- غيره، بحيث ينفي كل منهما قول صاحبه لا ينبغي التأمل في لزوم العمل - عقلاً - بالأوثق، لا في مثل المقام مما يحتمل الإصابه في كل من القولين.

فالأنسب مقياسه المقام بباب الموسعات. لا بباب لزوم تقليد الأعلّم. فتأمل. [\(1\)](#)

وهذا الاشكال وارد. لانه لاشبهه في كفايه الوثوق في بناء العقلاء وانهم لايراجعون بالوثق الا عند الاختلاف فلا دليل على لزوم اختيار اوثقهم سلامه ادراكاً.

**كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢١**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

ولعل صاحب العروه تبع في ذلك صاحب الجواهر (قدس سره) حيث افاد:

«ثم إن الوفد الخارجين إلى مكة إما أن يكونوا متوافقين في الخروج زماناً أو مختلفين متقاربين، أو متباعدين في أشهر الحج، أو قبلها، أو خروج أحدهم فيها والآخر قبلها، وعلى كل حال فيما أن يكون أحد الوفدين مثلاً موثقاً به خروجاً وسلامه وإدراكاً

دون الآخر، أو يكون كلاهما موثوقا به مع التساوى أو الأوثقيه فى الكل أو البعض مع تساوى الباقي أو اختلافه.

ص: ٩٤

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ١٠ و ١١.

كما لو كان السابق أوثق خروجاً واللاحق أوثق سلامه وإدراكا، والاختلاف من غيره جهه الوثوق لا تأثير له فى الحكم، وأما باعتباره فإن كان فى أصل الوثوق تعيين المسير مع المعتمد منهم وإن لم يكن سابقا، وإلا- فالأولى الخروج مع الأوثق، ومع التساوى أو اختلاف الجهات المتساويه فالمكلف بالخيار...» (١)

اما بالنسبه الى المسأله الاولى:

وهى ما اذا وجدت رفته واحده ولم يعلم حصول اخرى، او علم حصوله ولم يعلم التمكن من المسير والادراك للحجج بالتأخير فقد مر انه اختار صاحب العروه جواز التأخير مع الوثوق فيها.

قال السيد الحكيم:

«والعمده فى وجهه: أن التأخير مع الوثوق المذكور لا يعد تفريطا فى أداء الواجب. ولا يبعد أن يكون الأمر كذلك أيضا مع الظن، كما يشهد به بناؤهم على جواز تأخير الصلاه عن أول الوقت إذا لم تكن أماره على الموت، وكذا تأخير قضائها وغيرهما من الموسعات. والفرق بين ذلك وبين ما نحن فيه، بوجود المقتضى للبقاء هناك وعدم وجوده هنا.

مندفع:

بأن المقتضى قد يحرز فى الفرض، فيكون العدم فيه لوجود المانع.

على أن الفرق المذكور غير فارق، لأن الظاهر من ملاحظه كلماتهم فى غير المقام جواز التأخير ما لم تظهر أمارات العجز.

فإن قلت: قد اشتهر أنه مع الشك فى القدره يجب الاحتياط.

قلت: يختص ذلك بصوره ما إذا كان الشك فى القدره موجبا للشك فى التكليف.

ولا يشمل مثل المقام. نعم إذا فرض الشك فى حصول التفريط بالتأخير مع الظن، فالمرجع قاعده الاحتياط، لعدم المؤمن عقلا،

فيلزم دفع الضرر المحتمل» (٢)

ص: ٩٧

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ١٢.

وافاد السيد الخوئي (قدس سره) بعد اختيار ما اختاره صاحب العروه فى توجيهه:

«... لأن احتمال وجوب المبادره مع الرفقه الأولى حتى مع حصول الوثوق بالمسير مع القافله الثانيه وإدراك الحج معهم، يحتاج إلى دليل، ولا- يعد التأخير إلى الثانيه مع حصول الوثوق بها تفريظاً فى أداء الواجب، كما أن جواز التأخير إلى القافله الثانيه مع احتمال التفويت وعدم حصول الوثوق لا دليل عليه.

فإنه بعد ما كان التكليف منجزاً عليه وعنده زاد، وراحله، ورفقه، واحتمل التفويت فى التأخير لا يجوز له التأخير، فالميزان هو الوثوق بالوصول والادراك فإن حصل الوثوق باللاحق يجوز له التأخير، وإلا وجب عليه الخروج مع السابق.

وهل يكفى الظن بالوصول فى جواز التأخير إلى القافله اللاحقه؟ الظاهر لا، لأن الظن لعدم حجتيه ليس بمعذر، وإذا تنجز عليه الواجب يجب عليه الخروج عن عهده، فلا بد أن يسلك طريقاً يطمئن، أو يثق بأدراكه الواجب، ومجرد الظن بالادراك لا يجوز له التأخير إلى القافله اللاحقه.» (١)

وما افاده (قدس سره) موافق لما افاده السيد الحكيم (قدس سره) الا انه اورد عليه بعدم جواز الاكتفاء بالظن فى المقام لعدم كونه معذوراً بعد عدم الدليل على حجتيه.

ولكن السيد الحكيم نزل المقام بباب تأخير الصلاه عن اول الوقت اذا لم تكن اماره على الموت، وكذا تأخير قضائها وغيرهما من الموسعات.

واساس نظره انه ليس فى جانب الخلاف الا الاحتمال المرجوح.

وان له احتمال راجح بالادراك عند التأخير كما ربما يكتفى به فى باب الشكوك فى الصلاه.

ولا يبعد دعوى بناء العقلاء على اعتباره فى مثل المقام بعد حمل ما ورد من عدم جواز الاكتفاء بالظن فى الاصول على غير هذه الموارد.

ص: ٩٨

ونرى ذهاب صاحب المدارك (قدس سره) الى جواز التأخير بمجرد احتمال الادراك ولو لم يثق به والاحتمال فى كلامه اعم من الاحتمال الراجح.

## كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٤

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

وهنا بحث:

وهو انه اذا احتمل ادراك الوفد المتأخر، احتمالاً عقلائياً، وان كان فى ادراك الوفد المتقدم احتمال ارجح، فهل ترك الارجح واختيار المرجوح فى فرض عقلائيته الاحتمال تفويهاً للواجب والفرض عند العقلاء؟

او ان ترك الراجح والاخذ بالاحتمال المرجوح يكون منافياً للاحتياط فان قلنا بارجح الارجح لا على نحو اللزوم لكان لكلام صاحب المدارك فى المقام وجه، لانه (قدس سره) صرح بانه يحتمل قوياً جواز التأخير بمجرد احتمال سفر الثانية لانتفاء الدليل على فوريه المسير بهذا المعنى.

ومراده (قدس سره) انه لو قام الدليل الخاص فى المقام على الفوريه والتعجيل لزم الاخذ به واما مع انتفائه، فلا مانع عن جواز التأخير اذا احتمل ادراك الثانية.

ثم ان لصاحب المدارك كلاماً آخر:

«... وينبغى القطع بالجواز اذا كان سفر الاولى قبل اشهر الحج وقبل تضيق الوقت الذى يمكن ادراكه فيه، لانه الاصل و لا مقتضى للخروج عنه» (١)

واورد عليه صاحب الجواهر (قدس سره):

«قلت: لعل المقتضى تحقق الخطاب بالمقدمات، والأصل عدم مقدمه أخرى تقوم مقام هذه الميسره، وخصوصاً إذا كان المظنون عدم حصولها، فهو فى الحقيقة كاتلاف الطهورين بعد الوقت مع عدم العلم بحصول غيرهما، فاكتفاؤه بمجرد الاحتمال كما ترى.

نعم قد يقال:

إن له التأخير مع الوثوق الذى ذكره فى الدروس، مع أن الظاهر استقرار الحج بالتمكن من الرفقه الأولى، كمن وجبت عليه الصلاة ومضى وقت يمكن أن يفعلها ولم يفعلها ومات مثلاً، فإنه لا إشكال فى تحقق وجوب القضاء عليه بذلك، على أنه فى الفرض مندرج فى جميع النصوص الداله على أن من استطاع الحج ولم يحج ومات فإن شاء أن يموت يهودياً أو نصرانياً

ونحوها، فمن الغريب اكتفاء السيد المزبور بما سمعت، ودعواه القطع بالجواز فيما عرفت. وإطلاق التذكرة يمكن تنزيهه على ما لا- يشهد له من غلبه التأخير مع الوثوق، على أن كلامه مفروض في حجج النائب على ما صرح به، وحكم الأجير يتبع رضى المستأجر، ومعلوم منه عادة المضايقة في التأخير مع عدم الوثوق، ولو سلم جواز التأخير في حق النائب فلا يلزم منه الجواز لغيره، إذ الفوريه فيه تتبع العقد، وفي غيره تثبت بمقتضى الدليل، ومع اختلافهما في المدرك لا يجب توافقهما في الحكم. ثم إن ما ادعاه من القطع إنما يستقيم لو كان وجوب قطع المسافه لتعلق الخطاب المنجر، وهو باطل، وإلا لزم جواز التخلف عن الوفد الخارج قبل أشهر الحج مع الانحصار، وعدم استقرار الحج في الذمه بالتمكن من الخروج قبلها، وسقوطه عن البعيد إذا كان بحيث لا- يمكنه قطع المسافه في تلك المده، واللوازم كلها باطله، فكذا الملزوم، فتجب إناطه التكليف بالخطاب المعلق، ولا يختلف الحال بدخول أشهر الحج وعدمه كما هو ظاهر، ضروره كونه حينئذ كباقي أفراد الواجب الموسع الذى يتضيق بخوف الفوات، ومنه محل الفرض باعتبار عدم الوثوق برفقه أخرى، فيجب التقديم، وهو المطلوب، على أن اشتغال الذمه يقينا يوجب الاتيان بما يعلم معه حصول الامتثال، ولا يتحقق ذلك في محل الفرض إلا بالخروج مع الوفد الأول، ضروره انتفاء العلم فيه مع التأخير، فكذا ما يقوم مقامه من الظن، ومجرد الاحتمال لا عبره به، إذ لا أقل من الظن فيما الأصل فيه اليقين، وحينئذ فلا ريب في عصيانه بالتأخير مع التمكن من الرفقه الأولى من دون وثوق بغيرها، إذ هو لا يخلو إما أن يتأتى له الخروج بعدها أم لا، أما الثانى فظاهر، لأنه تأخير للحج من عام إلى آخر مع التمكن، وأما الأول فإن قلنا يبدليه العزم فى الواجب الموسع فكذلك، لاستحاله العزم على الفعل مع عدم الوثوق بالتمكن من مقدماته، وإلا فالعصيان ثابت له من حيث التعرض للمعصيه والجرأه عليها بالتأخير عن الرفقه الأولى مع عدم الوثوق بالثانيه وإن تبين له الخلاف بعد ذلك، والتمكن اللاحق لا يرفع حكم الاجتراء السابق، ولا فرق فى المجترى بين المصادف للتمكن وغيره مما يتعلق بالاختيار.

ص: ٩٩

١- مدارك الأحكام، السيد محمد الموسوى العاملى، ج٧، ص١٨.

والقول بعصيان أحدهما دون الآخر تحكم ظاهر، ولذا يتوجه عليه الذم على التقديرين، وما يقال من أن العزم على المعصيه ليس بمعصيه فعلى تقدير تسليمه إنما هو فى العزم الذى يبقى معه الاختيار لا فى مطلق العزم» (١)

وما افاده فى دفع مدعى صاحب المدارك يشتمل على نكات:

الاولى: قد افاد صاحب المدارك وينبغى القطع بالجواز اذا كان سفر الاولى قبل اشهر الحج وقبل تضيق الوقت الذى يمكن ادراكه فيه لانه الاصل ولا مقتضى للخروج عنه فاجاب عنه صاحب الجواهر:

لعل المقتضى تحقق الخطاب بالمقدمات والاصل عدم مقدمه اخرى تقوم مقام هذه المتيسره. وسيما اذا كان المظنون حصول تلك المقدمه الاخرى. وعليه فان رفع اليد عن الرفقه الاولى فى الحقيقه كاتلاف الطهورين بعد الوقت مع عدم العلم بحصول غيرهما.

والاكتفاء بالرفقه الثانيه فى المقام بمجرد الاحتمال الى احتمال الادراك فى الثانيه كما ترى اى لا وجه له بوجه.



Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

وما افاده في دفع مدعى صاحب المدارك يشتمل على نكات:

الاولى: قد افاد صاحب المدارك وينبغي القطع بالجواز اذا كان سفر الاولى قبل اشهر الحج وقبل تضييق الوقت الذى يمكن ادراكه فيه لانه الاصل ولا مقتضى للخروج عنه فاجاب عنه صاحب الجواهر:

لعل المقتضى تحقق الخطاب بالمقدمات والاصل عدم مقدمه اخرى تقوم مقام هذه المتيسره. وسيما اذا كان المظنون حصول تلك المقدمه الاخرى. وعليه فان رفع اليد عن الرفقه الاولى فى الحقيقه كاتلاف الطهورين بعد الوقت مع عدم العلم بحصول غيرهما.

والاكتفاء بالرفقه الثانيه فى المقام بمجرد الاحتمال الى احتمال الادراك فى الثانيه كما ترى اى لا وجه له بوجه.

ص: ١٠٠

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

ويمكن ان يقال:

ان فى فرض الاستطاعه وقبل اشهر الحج، لو كان سفره مقدمات لو فاتها قبل الاشهر المذكوره لا يتمكن من ادراك الحج فى عامه لزمه الاتيان بها، ويعبر عنها بالمقدمات المفوتة، وحيث انها مما لا يتم الواجب الا بها فيلزمه عقلاً الاتيان بها.

وهذا فى صوره الانحصار واضح، واما لو فرض عدم حصرها ومع تفويتها يتمكن من ادراك الحج بالسفر مع الرفقه الاخرى فى اشهر الحج، فهنا لو علم بعدم تمكن الثانيه من الادراك يجب عليه المسير معها. ولكنه خارج عن فرض صاحب المدارك، لان مفروضه انما يتصور فيما تمكنت الرفقه الثانيه للادراك، وكان يثق به او يظن به او يحتمله، وحيث انه اكتفى بالاحتمال فيدخل فى مفروضه صوره حصول الوثوق بالادراك والظن به واحتماله. وقد مر الالتزام بالاول من الشهيد (قدس سره) فى الدروس فى اشهر الحج و استحسنة صاحب المدارك.

فيكون موضوع الخلاف حصول الظن بالادراك و احتماله وظاهر صاحب الجواهر (قدس سره) عدم تماميه الجواز، ووجوب المسير مع الرفقه المذكوره. ومدعى صاحب المدارك اليقين بالجواز. ويمكن ان يكون وجهه ان مع الظن بالادراك مع الثانيه او مع احتماله لا يعد ترك السفر مع الرفقه المذكوره تفويتاً للواجب فى وقته عقلاً، لان العقلاء فى مثل المورد يرونه معذوراً عند الاحتمال وعدم الادراك.

وقد مر نظيره في كلام السيد الحكيم (قدس سره) في خصوص الظن.

ولكن صاحب المدارك وجه كلامه بعدم فعلية الوجوب قبل اشهر الحج، ومعه لا يثبت في حقه الا الجواز، ولا دليل على ثبوت الوجوب والالزام للسفر مع الرفقه المذكوره في الزمان المذكور اى قبل اشهر الحج.

ومعه يرد عليه ما اورده صاحب الجواهر (قدس سره) لان المقدمه لو كانت مفوته لوجب عقلاً لكونها مما لا يتم الواجب الا بها، فاذا كان وجوب ذى المقدمه في وقته مترتباً لزمه عقلاً الاتيان بها.

ص: ١٠١

ولو استند صاحب المدارك هذا المدعى بما مر منه من انتفاء الدليل على الفوريه بهذا المعنى لكان احسن. لان معه امكن تصوير جواز التأخير فى غير صوره الانحصار بما عرفت.

وما افاده صاحب الجواهر (قدس سره) من تنزيل المقام بمورد اتلاف الطهورين بعد الوقت مع عدم العلم بحصول غيرهما. انما يتم فى صوره انحصار ادراك الحج بالمسير مع الرفقه الاولى واما مع عدم الانحصار فيكون التنزيل اتلاف الطهورين بعد الوقت مع الوثوق بحصولهما او مع الظن به او مع احتمالهما ولا ينحصر جواز الاتلاف بصوره عدم العلم بحصول غيرهما.

الثانيه: افاد صاحب الجواهر (قدس سره):

قد يقال ان له التأخير مع الوثوق الذى ذكره فى الدروس.

وتأمل (قدس سره) فيه:

بان مع التمكن من المسير مع الرفقه الاولى. فالظاهر استقرار الحج عليه فان لم يبادر بها، وفات عنه الحج فهو يكون نظير من وجبت عليه الصلاه ومضى مقدار من وقتها يتمكن فيه من الاداء، ولم يات بها ومات، فانه لا اشكال فى وجوب القضاء عليه.

واضاف ايضاً:

بانه مع التمكن من المسير مع الرفقه الاولى واستقرار الحج عليه، فاذا فاتها وفات الحج معه فانما يشمله النصوص الواردة الداله على ان من استطاع الحج ولم يحج ومات فان شاء ان يموت يهودياً او نصرانياً.

ويمكن ان يقال:

وقد افاد صاحب العروه (قدس سره) تاييداً لصاحب الجواهر فى المقام:

«اذ لم يخرج مع الاولى واتفق عدم التمكن من المسير او عدم ادراك الحج بسبب التأخير، استقر عليه الحج وان لم يكن اثماً بالتأخير، لانه كان متمكناً من الخروج مع الاولى الا اذا تبين عدم ادراكه لو سار معهم ايضاً» (1)

ص: ١٠٢

ولكن اورد عليه السيد الخوئي (قدس سره) فى الحاشية:

«لا موجب للاستقرار مع جواز التأخير.»

وافاد فى التقريرات:

«إذا كان موضوع الاستقرار هو التمكن من الحج فلازم ذلك، أنه لو سافر مع القافلة الأولى وجوبا، أو جوازا، واتفق عدم الإدراك لأسباب طارئة فى الطريق، هو استقرار الحج عليه ولا يلتزم بذلك أحد، حتى المصنف (رحمه الله) لأنه قد عمل بوظيفته الشرعية ولم يهمل وإنما فاته الحج لسبب آخر حادث فلا يستقر عليه الحج .

نعم لو وجب عليه الحج، وتنجز التكليف وأهمل حتى فاته الحج، وجب عليه الحج فى القابل، لأن الإهمال، والتفويت العمدى يوجبان الاستقرار . وقد أخذ المحقق (رحمه الله) عنوان الإهمال موضوعا للاستقرار .

فمطلق الترك، وعدم الإدراك لا- عن اختيار لا يوجبان الاستقرار . والمفروض أنه لا إهمال فى المقام، لأن المفروض أنه عمل بوظيفته، وخرج مع الأولى وجوبا أو جوازا . وكذا لو قلنا بجواز التأخير، وخرج مع الثانية ولم يدرك اتفاقا فإنه لا يصدق الإهمال والتفويت على من عمل بوظيفته.

ويترتب على ذلك أنه لو بقيت الاستطاعة إلى السنة القادمة وجب عليه الحج . ولو زالت فى أثناء السنة فلا استقرار عليه . والسر فى ذلك: أن استقرار الحج لم يثبت بدليل خاص، وإنما استفيد من جملة من النصوص المتفرقة وقد استدل صاحب الجواهر (رحمه الله) بالروايات الدالة على أن الحج يخرج من أصل المال.

إلا أن هذه الروايات لا تدل على الاستقرار فى المقام، لأن موردها من كان الحج واجبا عليه ولم يحج ولا يعم من أتى بوظيفته ولم يهمل ولم يدرك الحج بغير اختياره ولأمر خارجى وزالت استطاعته بالنسبة إلى السنين اللاحقة .

ص: ١٠٣

وقد يستدل على استقرار الحج بروايات التسوية وهي باطلاقها تدل على استقرار الحج حتى لو زالت الاستطاعة، وهذه الروايات أيضا قاصره الشمول عن المقام لأن موردها التأخير العمدي والاهمال والتسوية لا عن عذر، فلا تشمل من سلك طريق العقلاء ولكن من باب الصدفة لم يدرك الحج. « (١)

وافاد السيد الحكيم في المستمسك:

« وأما ما ذكره: من حصول الاستقرار إذا لم يدرك الحج، فهو لا يختص بالفرض الذى ذكره، بل يجرى فيما لو سافر مع الأولى فلم يدركه وكان بحيث لو سافر مع الثانية أدركه، لأن المدار فى الاستقرار القدره الحاصله بالسفر مع إحدى القافلتين، وإن كان قد سافر مع غيرها التى لم تدرك . وبالجمله: مع تعدد القوافل لا موجب للخروج مع الأولى، لعدم الخصوصية لها، لا من حيث التكليف، ولا من حيث الوضع. « (٢)

والتحقيق: ان ثبوت استقرار الحج على ذمه المكلف، يتوقف على التمكن من ادائه لاشتراط القدره الشرعيه فى التكليف.

والمراد من التمكن من ادائه ادراكه للحج بواسطة المقدمات التى يجب عليه اتيانها والتحفظ عليها.

وفى المقام لو فرضنا حصر المقدمه للادراك فى الخروج مع القافله الاولى فانه لاشبهه فى وجوب خروجه معها، واما مع وجوب الخروج معها فانما يستقر عليه الحج اذا اتفق ادراك القافله المذكوره للحج، ومع فرض عدم ادراكه فلا دليل على استقرار الحج فى ذمته بل لو اتفق موته فى اثناء السنه لا تكليف على ذمته.

وكذا فيما ترك الخروج مع القافله الاولى والمفروض حصول الوثوق له بادراك القافله الثانيه، ولم يتفق ادراك الثانيه بعد، فان مع حصول الوثوق بادراك الثانيه، فانه لم يترك وظيفته الشرعيه فى التحفظ على الواجب والاتيان به، ولم يصدق على ما فعله من ترك الخروج مع الرفقه الاولى اهمالاً فى وظيفته المقرره.

ص: ١٠٤

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٢١ و ٢٢.

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ١١.

وقد اضاف صاحب الجواهر (قدس سره) فيما ذكره بعد ذلك الظن بادراك الثانيه، وعليه فانه قد يتحقق عدم التمكن من الحجج - عند عدم ادراك الثانيه- وليس موجبه التعمد فى ترك الحجج ولا الاهمال فهو معذور من حيث عدم خروجه عما هى وظيفته الشرعيه كما لا يتعلق به ذم عقلاء فى وعائهم.

نعم لو دل دليل على وجوب الخروج من الرفقه الاولى مطلقاً حتى مع حصول الوثوق له بادراك الثانيه لاستقر عليه الحجج اذا اتفق ادراك الاولى.

ولكنه ليس لنا دليل على ذلك كما نبه عليه صاحب المدارك (قدس سره).

فما افاده صاحب الجواهر وتبعه صاحب العروه من استقرار الحجج عليه مع التمكن من الخروج مع القافله الاولى حتى مع الوثوق بادراك الثانيه لوجه له.

### كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٦

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

الثالثه: قد افاد صاحب الجواهر فى مقام النقد على ما ذكره صاحب المدارك من التزام العلامه بجواز التأخير فى حج النائب:

« وإطلاق التذكرة يمكن تنزيهه على ما لا يشهد له من غلبه التأخير مع الوثوق، على أن كلامه مفروض فى حج النائب على ما صرح به، وحكم الأجير يتبع رضى المستأجر، ومعلوم منه عاده المضايقه فى التأخير مع عدم الوثوق.

ولو سلم جواز التأخير فى حق النائب فلا يلزم منه الجواز لغيره، إذ الفوريه فيه تتبع العقد، وفى غيره ثبت بمقتضى الدليل، ومع اختلافهما فى المدرك لا يجب توافقهما فى الحكم. [\(١\)](#)

ويمكن ان يقال:

ان الحكم فى الاجير تابع لمقتضى العقد، وهذا مما لا شبهه فيه، ولكن مفروض كلام العلامه انه لو انعقد العقد على الايتان بالحج فى سنه معينه فابى فيها عن المسير مع القافله الاولى وفرضنا حصول الوثوق له بادراك القافله الثانيه او حصول الظن او احتمال ادراكه، فهل يجوز التأخير عن الاولى، فان اطلاق الجواز فى كلام العلامه حسب ما نقله صاحب المدارك يعنى جواز التأخير فى هذا الصور، والا فلا شبهه لحد فى عدم جواز التخلف عما قرر فى العقد للاجير و الا يبطل عقد الاجاره، و لا يحتاج ذلك الى تصريح مثل العلامه بحكمه واطلاق قوله بالجواز ينافى الصور المفروضه فى عقد الاجاره الشامله للتخلف عن مقتضى العقد.

فيلزم ان يكون المفروض فى كلام العلامة صورته تاخير الاجير الموظف بادراك الحج فى السنه، ومعه لا يفرق المقام معه ولا خصوصيه للاجير فى الفرض.

الرابعه:

افاد صاحب الجواهر:

ان ما ادعاه صاحب المدارك من القطع بالجواز فى تأخير المسير عن القافله الاولى اذا كان مسيره قبل اشهر الحج.

مما لا- يمكن المساعده عليه، لانه انما يتم اذا كان وجوب المقدمه وهى فى المقام قطع المسافه، لتعلق الخطاب المنجز - ومفروضه عدم تنجز الخطاب قبل اشهر الحج - وهو باطل، حيث ان لازمه جواز التخلف عن الوفد الخارج قبل اشهر الحج مع الانحصار.

بل يجب اناطه التكليف بالمقدمه المذكوره بالخطاب المعلق، بمعنى انه حيث اذا دخلت اشهر الحج لوجب الحج لفرض الاستطاعه، فتجب الاتيان بالمقدمه التى لو لم يات بها لفات الواجب فى وقته، فيلزم الفرق بين دخول زمان الواجب وزمان الوجوب، وان الواجب وان لم يدخل وقته الا ان الوجوب انما تثبت بمجرد الاستطاعه، وعليه فلا فرق بين خروج القافله قبل اشهر الحج او بعدها فى وجوب المسير معها - اى القافله الاولى -، لان المسير مع القافله الخارجه قبل اشهر الحج كباقي افراد الواجب الموسع الذى يتضيق بخوف الفوات.

و مفروض الكلام من هذا القبيل لعدم الوثوق بالمسير مع الرفقه الاخرى، فيجب التقديم وهو المطلوب.

ثم افاد (قدس سره): بان اشتغال الذمه يقيناً يستدعى الفراغ يقيناً، ومعه يجب الاتيان بالفرد الذى يعلم معه حصول الامتثال، ولا يتحقق ذلك الا بالخروج مع الرفقه الاولى ضروره انتفاء العلم فيه مع التأخير.

وزاد عليه: فكذا ما يقوم مقامه - العلم - من الظن.

واضاف بان مجرد الاحتمال الذى ادعى صاحب المدارك كفايته فى الجواز لا- عبره به، اذ لا- اقل من الظن فيما الاصل فيه اليقين، وعليه فلا شبهه فى عصيانه بالتأخير مع التمكن من الرفقه الاولى من دون وثوق بغيرها.

ويمكن ان يقال:

انه لا شبهه فى وجوب المقدمه اذا توقف فوات الواجب على تفويتها ولا فرق فى ذلك بين كون المقدمه قبل زمان الواجب او بعده كما لا- فرق فى وجوبه بين الالتزام بالواجب المعلق او عدم الالتزام به، وذلك لان المقدمات المفوته وهى ما يلزم فوات الواجب بتفويته واجبه عقلاً كما مر فى محله، وهذا لا كلام فيه.

ولكن هذا انما يتم تطبيقه على المقام اذا فرضنا حصر ادراك الحج فى الخروج مع الرفقه الاولى. فاذا فرض استطاعه المكلف وتمكنه من الخروج معها. فانما يجب عليه الخروج معها ولو كان خروجه قبل اشهر الحج.

واما مع غير حصر ادراك الواجب بها. ووجود رفقات اخرى او رفته اخرى يتمكن معها من ادراك الحج، وكان يثق بخروجها وادراكها، فانه ليس تفويت المقدمه بترك الخروج مع الرفقه الاولى مستلزماً لترك الواجب فى وقته، بل يمكن الاتيان بالواجب مع مقدمات اخرى. وعليه فان اشتغال الذمه وان يستدعى الفراغ يقيناً لا يوجب الخروج مع الرفقه الاولى مع التمكن من الخروج مع الرفقه الثانيه وحصول الوثوق بخروجها وادراكها. وفى هذا المقام وان افاد صاحب الجواهر بقيام الظن مقام الوثوق، ولعله كان لاجل التنزيل والتسلم مع قبال ما ادعاه صاحب المدارك من كفايه احتمال الخروج والادراك الا ان لما افاده وجه كما مر فى كلام السيد الحكيم (قدس سره) فى المستمسك. وعليه فانه لا يتم دفع ما افاده صاحب المدارك بالاستناد على قاعده الاشتغال او وجوب الاتيان بالمقدمه فى فرض حصرها، ولو كان قبل اشهر الحج. بل يلزم البحث فى انه هل يكون تارك الخروج مع الرفقه الاولى مع احتمال خروجه الثانيه احتمالاً عقلياً، يعنى به العقلاء فى تعاملاتهم مفوتاً للواجب ومهملاً له وان اتفق ادراكه مع الثانيه ام لا؟

ص: ١٠٧



نعم، يرد على صاحب المدارك فيما افاده وينبغي القطع بالجواز اذا كان سفر الاولى قبل اشهر الحج، فانه (قدس سره) في مقام كفايه الاحتمال افاد: بل يحتمل قوياً جواز التأخير بمجرد احتمال الثانيه. حيث انه لا فرق بين خروج الرفقه الاولى قبل اشهر الحج وبعدها وان كان لما افاده من كفايه الاحتمال وجهاً لما مر ان العقلاء يعتنون بالاحتمال في تعاملاتهم. وانه (قدس سره) افاد في وجهه لانتفاء الدليل على فوريه المسير بهذا المعنى، ومراده ان بعد فقد الدليل على وجوب الفوريه فان باقى الافراد مع احتمال خروجها. والتمكن من الخروج مع كل واحد منها، تعد من افراد الواجب الموسع، ولا وجه لتضييق التكليف في فرد خاص منها.

الخامسه: قد افاد صاحب الجواهر (قدس سره):

انه اذا تأخر مع التمكن من الرفقه الاولى من دون وثوق بغيرها، فان لم يتفق له الخروج مع الرفقه الثانيه او غير الاولى من الرفقات، فانما تاخر الحج من عام الى آخر مع التمكن، وهو عصيان.

وان اتفق له الخروج مع الثانيه، فان التزمنا بان العزم على الفرد الاخر مع التمكن من الاثنيان بالفرد الاول يكفى لجواز التأخير.

فان في المقام يستحيل العزم على الفرد الاخر مع عدم الوثوق به وفي فرض التمكن من الاولى.

وان لم نلتزم بكفايه بدليه العزم على الفرد الاخر، فالعصيان ثابت له من حيث التعرض للمعصيه والجرأه عليه بالتأخير عن الرفقه الاولى مع عدم الوثوق بالثانيه.

ثم افاد بان لو تمكن بعد التأخير عن الرفقه الاولى من الحج فان التمكن اللاحق لا يرفع حكم الاجتراء السابق ولا فرق في المتجرى بين المصادف للتمكن وغيره مما يتعلق بالاختيار.

ولا يمكن التفريق بين المصادف للتمكن وغير المصادف له بعصيان احدهما دون الاخر فانه تحكم ظاهر، ولذا يتوجه عليه العزم على التقديرين.

ص: ١٠٨

وما يقال من ان العزم على المعصية ليس بمعصية فعلى تقدير تسليمه انما هو فى العزم الذى يبقى معه الاختيار لا فى مطلق العزم.

## كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٨/٢٧

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

الخامسة:

قد افاد الصاحب الجواهر (قدس سره):

انه اذا تأخر مع التمكن من الرفقة الاولى من دون وثوق بغيرها، فان لم يتفق له الخروج مع الرفقة الثانية او غير الاولى من الرفقات، فانما تاخر الحج من عام الى آخر مع التمكن، وهو عصيان.

وان اتفق له الخروج مع الثانية، فان التزمنا بان العزم على الفرد الاخر مع التمكن من الاتيان بالفرد الاول يكفى لجواز التأخير.

فان فى المقام يستحيل العزم على الفرد الاخر مع عدم الوثوق به وفى فرض التمكن من الاولى.

وان لم نلتزم بكفايه بدليه العزم على الفرد الاخر، فالعصيان ثابت له من حيث التعرض للمعصية والجرأه عليه بالتأخير عن الرفقة الاولى مع عدم الوثوق بالثانية.

ثم افاد بانه ولو تمكن بعد التأخير عن الرفقة الاولى من الحج فان التمكن اللاحق لا يرفع حكم الاجتراء السابق ولا فرق فى المتجرى بين المصادف للتمكن وغيره مما يتعلق بالاختيار.

ولا يمكن التفريق بين المصادف للتمكن وغير المصادف له بعصيان احدهما دون الاخر فانه تحكم ظاهر، ولذا يتوجه عليه العزم على التقديرين.

وما يقال من ان العزم على المعصية ليس بمعصية فعلى تقدير تسليمه انما هو فى العزم الذى يبقى معه الاختيار لا فى مطلق العزم.

ويمكن ان يقال:

انه اذا تأخر من الرفقة الاولى عن عذر شرعى، ولم يتفق له الخروج مع الرفقة الثانية او غير الاولى من الرفقات، وتأخر الحج عن عامه الى عام اخر لا يتم الالتزام بانه عصى. لان فوات الحج فى عامه ليس عن اهمال وتفويت ولا شبهه ان جواز التأخير عذر شرعى بلا- فرق بين ان نلتزم بجواز التأخير عند حصول الوثوق بادراك الثانية، او عند حصول الظن، او مع الاحتمال بناءً على القول به.

فان العصيان لا يتحقق بصرف ترك الحج اذا لم يصدق في مورده الاستخفاف او التسويف او الاهمال.

ثم انه لو تأخر عن الرفقه الاولى واتفق له الخروج مع الثانيه، فان التزمنا بان العزم على الفرد الاخر مع التمكن من الاتيان بالاول يكفى للجواز - اى جواز التأخير - فانه كما يمكن حصول العزم على الفرد الاخر بالوثوق بادراكه، كذلك يمكن حصوله له بالظن والاحتمال. وهنا لا وجه لعدم كفايه بدليه العزم على الفرد الاخر، ومعه لا يثبت العصيان عند التأخير عن الاولى بوجه، لان العزم على الاتيان بالفرد الاخر - مع فرض جواز التأخير، - يمنع عن صدق العناوين المثبته للعصيان. والعصيان كما مر انما يتحقق مع صدق العناوين المذكوره من الاستخفاف والاهمال والتفويت والتسويف وامثالها، ولا تصدق مع كون التأخير عن عذر شرعى او داع عقلاى.

ومنه يظهر انه لو تمكن من ادراك اللاحق واتى بالحج مع الرفقه الثانيه لا وجه لثبوت العصيان والجرأه عليه بالتأخير، الا اذا كان التأخير عن غير عذر ويصدق عليه العناوين المذكوره.

نعم لا فرق بين المصادف التمكن وغير المصادف من حيث صدق العصيان اذا كان التأخير عن استخفاف او تسويف او اهمال اما مع فرض كون التأخير عن عذر شرعى او داع عقلاى، فانه لا وجه لصدق العصيان فى الموردین بلا فرق بين المصادف وغيره.

واما ما افاده اخيراً، من ان العزم على المعصيه ليس بمعصيه فيما كان العزم بحيث بقى معه الاختيار.

فيمكن ان يقال: ان العزم على ادراك الحج بالرفقه الثانيه اذا فرض كونه عن عذر فى تأخير الاولى لا ينافى اختياره حتى مع عدم ادراكه بالثانيه، فانه لا تثبت كفايه تمكن الرفقه الاولى من الادراك فى وجوب المسير معها ما لم يقم دليل على وجوب الفوريه فى مثل المقام على ما افاده صاحب المدارك و يكفى ثبوت الجواز فى عدم الوجوب على ما مر الكلام فيه.

وبالجملة ان تأكيده على التمكن من الادراك مع الرفقه الاولى، لا يدل على عدم جواز التأخير مادام كان التأخير عن عذر.

## كتاب الحج / فضله وثوابه ٩٣/٠٩/٠١

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فضله وثوابه

هذا ثم ان هنا امران:

الاول: انه قد مر التزام الشهيد فى الدروس بجواز التأخير اذا حصل له الوثوق بادراك الثانى، وقد استحسنا الاعلام منهم صاحب الجواهر، وصاحب العروه.

وقد مر الالتزام بجوازه فى فرض حصول الظن - اى الاحتمال الراجح - بادراكها من السيد الحكيم وكذا من صاحب الجواهر فى ظاهر كلامه من قيام الظن مقام الوثوق، وان لا يلتزم به السيد الخوئى.

واما الالتزام بالجواز مع احتمال الادراك - الظاهر فيه اطلاق الاحتمال بالنسبه الى الراجح والمرجوح والا فان الاكتفاء بالراجح يدخله فى الظن - فالتزم به صاحب المدارك (قدس سره)

وليعلم ان اساس هذه المدعى، امور ثلاثه:

١ - ان المراد من الاحتمال المذكور ما كان مورداً لاعتناء العقلاء والاحتمال الذى يعتنون به تاره الاحتمال البالغ فى القوه على حد لا يمكن رفع اليد عنه وعدم الاعتناء به عندهم وفى سيرتهم.

فانه قد عرفت عنوان الاطمينان فى الاصول بانه هو الاحتمال الراجح البالغ على حد لا يرون العقلاء فيه احتمال الخلاف مع ان احتمال الخلاف موجود عند حصول الاطمينان لانه علم عرفى دون العلم العقلى فمقرون باحتمال الخلاف، ولكنه يكون فى الضعف على حد لا يرونه العقلاء.

او قد يقال فى تعريف عنوان الوثوق بانه هو الاحتمال الراجح البالغ على حد لا يعتنون العقلاء باحتمال خلافه، فانهم يرون فيه احتمال الخلاف بخلاف الاطمينان ولكن الاحتمال المذكور غير قابل للاعتناء عندهم.

فلاحتمال المقصود فى المقام هو الاحتمال البالغ فى القوه على حد كان موضوعاً لأعتناء العقلاء وتوجههم فى سيرتهم

ص: ١١١

وربما يلحقه فى الاعتبار الاحتمال الذى كان محتمله ذا اهميه ولو انه ليس مورداً لأعتنائهم مع قطع النظر عن المحتمل.

٢ - ان معنى اعتناء العقلاء بالاحتمال انه لو كان عندهم غرض لازم الاستيفاء، وكان موسعاً بين افراد طولى او عرضى فلو ترك

احد الاتيان بالفرد الاول زماناً او احد الافراد عرضاً مما يكون محققاً للفرض المذكور وكان قصده تحققه بفرد اخر، وكان تحقق الفرض المذكور بالفرد الثانى محتملاً عقلاً، فانه لا يعد عندهم مفوتاً للفرض، وليس ترك الفرد المذكور برجاء الاتيان بالفرد المحتمل مذموماً عندهم وحتى لو فرض اليقين بتحقق الفرض بالفرد الاول فتركه الشخص لسداع عقلائي رجاء لتحقيقه بالفرد المحتمل لا يوجب صيروره ما فعله مذموماً.

وليس ذلك الا- من جهه ان مع احتمال تحقق الفرض بالفرد الثانى لا يصير الفرض المذكور غير قابل للاستيفاء والتحقق، فلا يخرج تحققه عن امكان فلا يصدق التفويت، والاهمال فيه حتى لو فرض عدم مصادفه الفرد الاخر لتحقيق الفرض.

٣- ان المهم فى المقام والموضوع للالتفات فى التأخير عن الرفقه الاولى تفويت الواجب وتسويفه والاستخفاف به وامثاله، فانه يوجب ثبوت العصيان فى نفسه، وانما يدفعه الوثوق بادراك الثانى وكذا الظن فى بعض الكلمات حتى من صاحب الجواهر ولا شبهه ان المراد بالظن المذكور ليس الظن الحجج اى الموضوع لادله الحججيه كما صرح به السيد الخوئى، بل العله للاكتفاء به فى مقام خروج التأخير عن التفويت او الاهمال عدم صدقهما عليه عقلاً. فلو فرضنا عدم الصدق فيهما فى صورته احتمال الادراك باحتمال موضوع لتوجه العقلاء واعتنائهم، فانه لا محذور فى كفايه الاحتمال وبدليتها عن الظن والوثوق فى هذا المقام.

وعدم صدقها على المورد فى سيره العقلاء له وجه لا يخلو عن وجاهه، ولعل نظر صاحب المدارك (قدس سره) الى ذلك.

الثانى: ان هذه المسأله التى طرحها صاحب العروه (قدس سره) من متفرعات المسأله السابقه وهى وجوب الاتيان بالحج فى العام الاول من الاستطاعه وحرمة التأخير عنه بنفسه ولو اتى بالحج فى العام الاخر.

فان من التزم بالفوريه هناك وقال بحرمة التأخير بذاته حتى لو اتى بالحج بعد ذلك. له البحث فى هذه المسأله بانه هل يجب على المستطيع المبادره بالمسير مع اول رفته يتمكن من ادراك الحج معه او لا يجب، بل يجوز له التأخير.

واما اذا التزمنا بعدم وجوب الفوريه والتعجيل بعنوانه، وعدم حرمة التأخير بذاته، فى ذلك المسأله. فانه لا وجه لطرح هذه المسأله فى المقام، لان المكلف اذا ترك الرفقه الاولى وكذا ترك سائر الرفقات فى عام استطاعته، فان له الاتيان بالفرد الثانى من الواجب الموسع فى العام المتأخر.

نعم، اذا صدق على تركه عنوان الاستخفاف بالحج لعصى وقد مر انه من الكبائر، واما التسوييف ما لم ينطبق عليه عنوان الاستخفاف، فلا يترتب عليه الا ما يترتب على ترك الحج اذا مات ولم يتمكن منه فى السنه القادمه.

كما ان القول بلزوم التعجيل طريقياً ولزوم سلوك الاحتياط فى تلك المسأله جارى فى المسأله الجاربه بالاهتمام على ادراك ما يتمكن معه من الواجب فوراً.

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٤

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

وهى أمور:

أحدها: الكمال بالبلوغ والعقل.

فلا- يجب على الصبى وإن كان مراهقاً، ولا- على المجنون وإن كان أدوارياً إذا لم يف دور إفاقته ياتيان تمام الأعمال ولو حج الصبى لم يجز عن حجه الإسلام وإن قلنا بصحة عباداته وشرعيتها كما هو الأقوى، وكان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ، ففى خبر مسمع عن الصادق (عليه السلام) لو أن غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضه الإسلام، وفى خبر إسحاق بن عمار عن أبى الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج؟ قال (عليه السلام): عليه حجه الإسلام إذا احتلم، وكذا الجاربه عليها الحج إذا طمشت.» (١)

ص: ١١٣

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٥.

لا كلام فى اعتبار البلوغ والعقل فى وجوب الحج، ففى المعتمد والتذكرة: «عليه العلماء كافه». وفى الجواهر عليه الاجماع بقسميه.

واستدل عليه بجمله من الاخبار:

منها: ما استدل عليه السيد الخوئي (قدس سره) وغيره. ما رواه محمد بن الحسن، بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن بن علي، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقه عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاه؟ فقال: إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاه، وجرى عليه القلم، والجاريه مثل ذلك إن أتى لها ثلاث عشره سنه، أو حاضت قبل ذلك، فقد وجبت عليها الصلاه، وجرى عليها القلم. (١)

اما جهه الدلاله فيها: فهي صريحه في ان قلم التكليف انما جرى في الصبي اذ احتلم، ولا فرق بين الصلاه والحج، وغيرهما من التكاليف في ذلك.

اما جهه السند فيها:

فروى الشيخ الخبر باسناده عن محمد بن علي بن محبوب، واسناده اليه صحيح في التهذيب.

اما محمد بن علي بن محبوب الاشعري ثقة عين فقيه علي ما افاده النجاشي ومثله علامه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن محمد بن الحسين، ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب وثقه الشيخ في الرجال والفهرست و وثقه النجاشي والعلامه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن احمد بن الحسن بن علي. واحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال. قال النجاشي: «ثقه في الحديث». وقاله الشيخ في الفهرست والعلامه. وهو من الطبقة السابعه.

ص: ١١٤

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١، ص ٤٥، أبواب مقدمه العبادات، باب ٤، ط آل البيت.

وهو رواه عن عمرو بن سعيد. وهو عمرو بن سعيد المدائني وثقه النجاشي. كما وثقه العلامة في المختلف. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن مصدق بن صدقه. وهو ثقة على الاقوى فان العلامة نقل عن ابن عقده عن علي بن الحسن - بن علي بن فضال - توثيقه.

وكذا قال الكشي فيه: من اجله العلماء والفقهاء العدول. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن عمار الساباطي. وهو عمار بن موسى الساباطي قال النجاشي: هو واخواه قيس وصباح ثقات في الرواية. و وثقه الشيخ في التهذيب في باب بيع الواحد بالاثنين. وهو من الطبقة الخامسة. فالرواية موثقة من جهة ابن فضال.

ومنها:

ما نقل السيد الحكيم الاستدلال به عن جماعه.

ما رواه الصدوق (قدس سره) في الخصال. عن الحسن بن محمد السكوني عن الحضرمي عن إبراهيم بن أبي معاوية عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي ظبيان - ابن ظبيان - قال: اتى عمر بامرأه مجنونه قد فجرت - زنت - فأمر برجمها فمروا بها على بن أبي طالب عليه السلام فقال: ما هذه ؟ قالوا: مجنونه فجرت، فأمر بها عمر أن ترجم، فقال: لا تعجلوا فأتى عمر فقال له: أما علمت أن القلم رفع عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ (1).

ودلالاتها واضحة في رفع قلم التكليف عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق.

اما جهه السند فيها:

فرواه الصدوق (قدس سره) في الخصال عن الحسن بن محمد السكوني، يكنى ابوالقاسم هو من مشايخ الصدوق...

وروى عنه التلعكبري، لا تنصيص على وثاقته في كتب الرجال، بل هو غير مذكور في اكثرها.

ص: ١١٥



وهو رواه عن الحضرمي، وهو عن ابراهيم بن ابي معاويه. عن ابيه. وهو عن الاعمش عن ابي ظبيان.

واكثرهم غير مذكورين في كتب الرجال فضلاً عن شرح احوالهم فيها.

## كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٥

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

فان الاعمش هو سليمان بن مهران ابو محمد الاسدي. وقد افاد المحقق الاسترآبادي في رجاله بان اصحابنا المصنفين في الرجال تركوا ذكره، ولقد كان حرياً لاستقامته وفضله وقد ذكره العامه في كتبهم واثنوا عليه مع اعترافهم بتشيعة رحمه الله تعالى.

وكذا ابو ظبيان الجنبى من اصحاب على (عليه السلام) من اليمن كما في رجال البرقى والخلاصه.

وافاد الاسترآبادي: الجنبى المذحجى من اهل الكوفه تابعى مشهور الحديث سمع علياً وعماراً وأسامه بن زيد روى عنه ابنه قابوس والاعمش مات بالكوفه سنه تسعين.

كذا في جامع الاصول وقال اسمه حصين بن جندب.

وكذا ان ابا معاويه هو معاويه بن عمار ظاهراً وفي النجاشى والخلاصه كان وجهاً من اصحابنا. روى عنه صفوان. ولكن قال النجاشى: وكان له من الولد القاسم و حكيم ومحمد....

ومنها:

ما استدل به السيد الخوئى (قدس سره) بقوله و - يدل عليه - ان اول ما خلق الله العقل. وبه يثيب وبه يعاقب.

وهو ما رواه محمد بن يعقوب قال: حدثنى عده من أصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: لما خلق الله العقل استنطقه، ثم قال له: اقبل فأقبل، ثم قال له: ادبر فأدبر، ثم قال: وعزتى وجلالى ما خلقت خلقاً هو أحب إلى منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب، أما انى إياك أمر، وإياك أنهى، وإياك أعاقب، وإياك أثيب.

ص: ١١٦

ورواه البرقى فى (المحاسن) عن الحسن بن محبوب.

ورواه الصدوق فى (المجالس) عن محمد بن موسى بن المتوكل، عن عبد الله بن جعفر الحميرى، عن أحمد بن محمد بن

عيسى، عن الحسن بن محبوب مثله. (١)

وقد ورد بمضمون هذه الروايه - اخبار متعدده قريه المضمون بها و عمدتها معتبره من حيث السند ولكنه ليس فيها: «ان اول ما خلق الله العقل»، بل فيها: «لما خلق الله العقل». ولكنها تامه من حيث الدلاله على اشتراط العقل فى تعلق التكليف.

اما جهه السند فيها.

فرواه الكلينى عن عده من الاصحاب، وقد صرح ان منهم محمد بن يحيى العطار، وهو ابو جعفر القمى وثقه النجاشى والعلامه. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن احمد بن محمد، والظاهر ان المراد احمد بن محمد بن عيسى، لانه من رواه الحسن بن محبوب روى عنه كتبه كثيراً. وان كان يحتمل كونه احمد بن محمد بن خالد لنقل محمد بن يحيى عنه، ونقله عن الحسن بن محبوب الا ان الواجه كونه احمد بن محمد بن عيسى وان كان لا فرق بينهما من حيث الوثاقه.

فان احمد بن محمد بن عيسى ابن عبدالله بن سعد الاشعري: من اجلاء اصحابنا وثقه الشيخ والعلامه. وهو من الطبقة السابعه.

واحمد بن محمد بن خالد ابن ابى عبدالله البرقى وثقه النجاشى والشيخ فى الفهرست. وهو ايضاً من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن الحسن بن محبوب السراد، فهو من اصحاب اجماع الكشى وثقه الشيخ فى الرجال والفهرست ومن اصحاب الرضا (عليه السلام). وهو من الطبقة السادسه.

ص: ١١٧

---

١- وسائل الشيعه، العلامه الشيخ الحر العاملى، ج ١، ص ٣٩، أبواب مقدمه العبادات، باب ٣، ط آل البيت.

وهو رواه عن العلاء بن رزين (القلاء) وثقه النجاشى والشيخ فى الفهرست وهو من اصحاب الصادق (عليه السلام)، ومن الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن محمد بن مسلم وهو غنى عن التوثيق ومن اوثق الناس على ما قاله النجاشى ادرك الباقر والصادق (عليهما السلام) ويعد من الطبقة الرابعة.

فالروايه صحيحه حسب نقل الكلينى (قدس سره).

وكذا حسب نقل الصدوق (قدس سره) فى المجالن.

لتماميه وثاقه محمد بن موسى بن المتوكل عندنا لانه وثقه العلامه وابن داود، وهو من الطبقة التاسعه.

وهو رواه عن عبدالله بن جعفر الحميرى ابو العباس وثقه الشيخ فى الرجال والفهرست ومن اصحاب العسكري (عليه السلام)، وهو من الطبقة كبار السابعة والثامنه.

وهو رواه عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب.

وقال السيد الخوئى (قدس سره): ويدل عليه ايضاً جملة من الروايات الداله على ان حج الصبى لا يجزى عن حجه الاسلام.

منها: روايه شهاب.

وهى ما رواه محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) - فى حديث - قال:

سألته عن ابن عشر سنين، يحج؟ قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمئت.

ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب. (1)

اما جهه السند فيها.

فرواه الكلينى (قدس سره) عن عده من اصحابنا.

والمراد من العده التى روت عن سهل بن زياد.

قال (قدس سره):

«وكلما ذكرت فى كتابى المشار اليه عده من اصحابنا عن سهل بن زياد فهم: على بن محمد بن علان، ومحمد بن ابى عبدالله، ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكلينى.» وقد مر عن الاسترآبادى ان محمد بن ابى عبدالله هو محمد بن جعفر الاسدى الثقه

وان محمد بن الحسن هو الصفار الثقه. والعهده من الطبقة الثامنة.

ص: ١١٨

---

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٥، أبواب وجوب الحج وشرايطه، باب ١٢، ط آل البيت.

والعده انما رويت عن سهل بن زياد، وقد مر ان الامر في السهل سهل، وهو من الطبقة السابعه. وقد مر في محله اعتبار حديثه.

وهو رواه عن ابن محبوب. والمراد هو الحسن بن محبوب السراد وقد مر انه من اصحاب اجماع الكشي ومن الاركان الاربعه في عصر على ما في الفهرست، وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن شهاب. والمراد شهاب بن عبد ربه الاسدي، روى عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) وثقه النجاشي في ضمن بيان حال اسماعيل بن عبد الخالق، ووثقه العلامه ايضاً.

ومدحه الكشي. مع ان الشهيد الثاني بعد دفع طرق ذمه وصوفه حكم بتوثيقه مع ان المهم ان الرجل له اصل روى عنه ابن ابي عمير كما صرح به النجاشي والشيخ في الفهرست. وهو من الطبقة الخامسه.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/٠٨

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

ومنها:

روايه مسمع بن عبد الملك. وهو ما رواه محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون (محمد بن الحسين)، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصبم، عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام) - في حديث - قال: لو أن غلاماً حج عشر حجج (سنين) ثم احتلم كانت عليه فريضه الاسلام.

ورواه الشيخ باسناده عن محمد بن يعقوب. وباسناده عن سهل بن زياد. (١)

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد، وقد مر الكلام فيه:

ص: ١١٩

---

١- وسائل الشيعة، العلامه الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٦، أبواب وجوب الحج وشرائطه، باب ١٣، ط آل البيت.

ورواه سهل عن محمد بن الحسن بن شمون، قال النجاشي فيه:

«ابوجعفر بغدادى واقف ثم غلا وكان ضعيفاً جداً فاسد المذهب واطيف اليه احاديث فى الوقف وعاش مائه واربع عشره سنه».

واضاف العلامه: اصله بصرى لا يلتفت اليه، ولا الى مصنفاه وسائر ما ينسب اليه.

روى عن الجواد والهادى والعسكرى (عليه السلام) وذكر النجاشى انه قيل انه سمع من ابى الحسن (عليه السلام) حديثين، وقيل ان آل الرضا (عليه السلام) ابا جعفر و ابا الحسن و ابا محمد (عليه السلام) كانوا يعولونه ويعولون اربعين نفساً كلهم عياله، والظاهر كونه من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن عبدالله بن عبد الرحمن الاصم، وهو المسعمى قال النجاشى: « ضعيف غال ليس بشىء ».

وقال العلامة: « له كتاب فى الزيارات يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت وكان من كذابه اهل البصره. » (١)

وقال النجاشى ايضاً: « له كتاب المزار، سمعت ممن رآه فقال لى: هو تخليط. وله كتاب الناسخ والمنسوخ. أخبرناه غير واحد عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن سعد، عن محمد بن عيسى بن عبيد عنه. » (٢) روى عن ابى الحسن و اباى جعفر، والظاهر انه من الطبقة السادسة.

وليعلم: ان محمد بن الحسن بن شمون نقل: ان الائمة نور الله وان الائمة يعلمون جميع العلوم التى خرجت الى الملائكة فى باب ما جاء فى الاثنى عشر (عليهم السلام)

وكذا ان عبدالله بن عبد الرحمن الاصم نقل مثل ما اشرنا اليه فى الفوق.

مع انه نقل ما رواه فى باب معرفه الامام وفى باب فضل زياره ابى عبدالله الحسين وفى باب صفة النفاق والمنافق.

ص: ١٢٠

---

١- خلاصه الاقوال، العلامة الحلى، ص ٣٧٢.

٢- رجال النجاشى، ابى العباس احمد بن على النجاشى، ص ٢١٧.

وفى باب ان النعمه التى ذكرها الله (عزوجل) فى كتابه الائمه (عليهم السلام).

وفى باب من ادعى الامامه وليس لها باهل... وهكذا.

ثم انه رواه عن مسمع بن عبد الملك، وهو كردين ابو سيار نقل الكشى وثاقته عن على بن الحسن بن فضال. (١) و وثقه المجلسى.

نقل النجاشى والعلامه قال ابو عبدالله انى لاعدك (اعدك) لامر عظيم يا ابا سيار

وقد روى عنه اجلاء الأصحاب نظير صفوان وابن ابى عمير وابن محبوب.

منها:

روايه اسحاق بن عمار وعبر عنها السيد الخوئى بالصحيحه.

وهو رواه محمد بن على بن الحسين (قدس سره) فى الفقيه بإسناده عن صفوان، عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج؟ قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمئت. (٢)

اما جهه السند فيها:

رواه الصدوق فى الفقيه باسناده عن صفوان.

واسناده الى صفوان صحيح، ولا محذور فيه الا الاشتمال على ابراهيم بن هاشم.

و اما صفوان بن يحيى فهو اوثق اهل زمانه، ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن اسحاق بن عمار، وهو الصيرفى ابو يعقوب قال النجاشى: كان شيخاً من اصحابنا روى عن الصادق والكاظم (عليهم السلام) ثقه.

وقال النجاشى ايضاً: وكان فطحيماً وقال الشيخ (قدس سره) بعد ذلك: الا انه ثقه واصله معتمد.

روى عنه اجلاء الاصحاب مثل صفوان وابن ابى عمير وغيرهما من الاجلاء.

**كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٠**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

١- اختيار معرفه الرجال (رجال النجاشي)، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٥٩٨.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٤، أبواب وجوب الحج وشرائطه، باب ١٢، ط آل البيت.

وحاصل هذه الاخبار. عدم تعلق التكليف بالصبي حتى صار بالغاً بالاحتلال او غيره، وكذا الصبيه بلا فرق الا في طرق البلوغ.

كما لا يتعلق التكليف بالمجنون حال جنونه. ومعه لا يجزى عنهم حجه الاسلام مع قيام الشرائط بعد البلوغ وبعد الافاقه.

قال السيد الحكيم (قدس سره) في المستمسك:

« لكن عرفت فيما سبق أن الحديث المذكور - وكذلك حديث رفع التسعه - إنما يدل على رفع المؤاخذه برفع فعلية التكليف، لأن الظاهر من رفع القلم عنه رفع قلم السيئات لا غير، فلا يدل على رفع الملاك، ولا رفع المشروعيه. فالعمده إذا - في اعتبار العقل في مشروعيه حجج الاسلام " وعدم وجوبه عليه بعد الإفاقه - هو الاجماع لا غير. » (١)

ويمكن ان يقال:

انه قد مر في محله ان التعبير بالرفع في «رفع عن امتي» او «رفع القلم عن الصبي» وامثاله. انما يتم فيما كان قابلاً للوضع. فما يمكن وضعه يتم رفعه. وبما ان الحاكم في المقام الشارع، فان الموضوع لوضعه او رفعه يلزم ان يكون في دائره حكومته وسلطنته؛ وهذه الدائره تنحصر في الاعتبارات الشرعيه المعبر عنها بالحكم. فكل حكم يمكن للشارع وضعه على العبد يمكن رفعه عنه.

والمرفوع كالموضوع لا يمكن ان تكون هي المؤاخذه، لان ما بيدنا هو استحقاق المؤاخذه دون فعليتها والحاكم بالاستحقاق، وعدمه هو العقل دون الشرع. وقد مر في حديث الرفع ان المرفوع في هذه الموارد جميع الآثار الاعتباريه الشرعيه التي يمكن للشارع اعتبارها.

فالقول بانه لا يدل على رفع الملاك ولا رفع المشروعيه، فان كان المراد ان المورد قابل للوضع الشرعي، وانما رفع عنه الحكم تعبداً فهو تام مطابق للقواعد والضوابط. واما رفع المشروعيه فيلزم الدقه في ان الشارع انما يرفع التكليف والاعتبارات التي يكون المكلف موضوعاً لها فالامر ينشأ من الملاك ومعنى المشروعيه ثبوت الامر، والمسئله في المقام الموضوعيه للامر، فان الامر يصير فعلياً بتحقيق الموضوع. والرفع انما ينفي الفعليه، فما دام لا يجتمع شرائط التكليف، فليس لنا الا حكم شأنى محض والمراد به الحكم في وعاء الانشاء.



فالرفع فى هذه المقامات انما يدل على عدم موضوعيه الصبى او المجنون للحكم ومعنى ذلك عدم ثبوت الامر له و معنى عدم الثبوت عدم المشروعيه، ولذا افاد السيد الخوئى (قدس سره).

« بقى الكلام فى اثبات مشروعيه عبادات الصبى وصحتها، وقد ذكرنا فى محله أنه لا يمكن اثبات مشروعيه عبادته باطلاق أدله العبادات لأنها مرفوعه عن الصبى، وأنه لم يكتب فى حقه شئ من الأحكام، والتكاليف، ولا يمكن أن يقال: بأن الوجوب مرفوع عنه وأما الأصل الرجحان فهو باق، لعدم الامتنان فى رفعه. وذلك لأن المرفوع نفس الحكم بتمامه وأنه لم يكتب فى حقه هذا الحكم رأساً، فلا- يمكن الالتزام بالتبعض، وأن المرفوع هو الوجوب، والباقي هو الاستحباب، بل ثبوت الاستحباب يحتاج إلى دليل آخر.» (١)

## كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١١

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ثم انه ربما اطلق حجه الاسلام على حج الصبى الظاهر فى الاجزاء فيما رواه الصدوق (قدس سره) باسناده عن ابان بن الحكم قال:

«سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول: الصبى اذا حُجَّ به فقد قضى حجه الاسلام حتى يكبر.» (٢)

حيث انه ربما يستفاد منه كفايه الاثبات بالحج من الصبى واجزائه وكفايته عما يجب عليه عند اجتماع الشرائط من حجه الاسلام. ووجه الاستظهار اطلاق حجه الاسلام على ما قضى به.

و اورد على هذا الاستظهار السيد الحكيم (قدس سره):

«وما فى خبر ابان بن الحكم.... فالمراد من حج الاسلام، الحج المشروع فى حقه، او ثواب حج الاسلام، فلا ينافى ما سبق.» (٣)

ص: ١٢٣

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٢٦.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحرالعاملى، ج ١١، ص ٤٥، أبواب وجوب الحج وشرائطه، باب ١٣، ط آل البيت.

٣- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ١٥.

وافاد السيد الخوئى (قدس سره):

«لكن المراد بذلك - اطلاق حجه الاسلام على ما يصدر من الصبى - حجه اسلام الصبى التى قضاهَا وأتى بها فلا ينافى ذلك بقاء حجه الاسلام التى بنى عليها الاسلام عليه حتى يبلغ، ويكبر، كما أنه قد أطلق حج الاسلام على حج النائب فى بعض

الروايات مع أنه لا اشكال في بقاء حجه الاسلام على النائب لو استطاع» (١)

و مراده من بعض الاخبارك: «ما رواه الكليني (قدس سره)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن، معاوية بن عمار

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الاسلام؟ قال: نعم... الحديث» (٢)

وفى ذيل الروايه المذكوره: قلت: حجّة الجمال تامه او ناقصه، قال تامه، قلت حجّة الاجير تامه او ناقصه قال: تامه.

واورد السيد الخوئي (قدس سره) على الروايه المذكوره من جهه السند:

« هذا مع قطع النظر عن السند وفيه كلام فإن صاحب الوسائل روى عن أبان بن الحكم، والظاهر أن ذلك غلط لأن أبان بن الحكم لا- وجود له لا- في كتب الرجال ولا- في كتب الحديث والصحيح أبان عن الحكم كما في الفقيه، وحرف (عن) بدلت (بابن) في كتاب الوسائل، والحكم هو الحكم بن حكيم الصيرفي الثقة، وأما أبان فمن هو؟ فإن كان أبان بن تغلب الثقة فذلك بعيد لأن أبان بن تغلب لا يروى عن غير المعصوم ورواياته قليلة، وغالبا يروى عن الإمام (ع) من دون الواسطه، وإن كان أبان بن عثمان، فهو وإن كان ثقة لكن من البعيد أن أبان المذكور في السند هو ابن عثمان لأن أبان بن عثمان لا يروى عن الحكم، ولم نر روايه ولا واحده يرويها أبان بن عثمان عن الحكم، فيكون أبان المذكور في السند رجلا مجهول الحال» (٣)

ص: ١٢٤

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٢٤.

٢- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٥٦، أبواب وجوب الحج وشرائطه، باب ٢١، ط آل البيت.

٣- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٢٤ و ٢٥.

ويمكن ان يقال:

ان قوله (عليه السلام) الصبى اذا حج به فقد قضى حجه الاسلام حتى يكبر قد قرره صاحب الوسائل فى باب عنونه ب- «باب ان الصبى اذا حج او حج به لم يجزئه عن حجه الاسلام ووجب عليه عند البلوغ مع الاستطاعه» وهذا الباب يشتمل على خبرين، الخبر المذكور والروايه التى رواه عن الكلينى عن مسمع عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال: لو ان غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضه الاسلام.

ولم يرى (قدس سره) تبانياً او تعارضاً بين الخبرين.

وفى جامع احاديث الشيعة. ذكر الروايه فى باب عنونه ب- «باب انه يستحب ان يحج الصبى او يحج به او عنه الا انه لا يجزى عن حجه السلام».

وذكر قبل هذه الروايه خبر الشيخ عن عبدالله بن سنان عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال سمعته يقول: مر رسول الله برويته وهو حاج فقامت اليه امرأه ومعها صبى لها فقالت يا رسول الله ايحج عن مثل هذا، قال نعم ولك اجره. (1)

ثم ذكر هذه الروايه - ابان بن الحكم - . ثم ذكر بعد ذلك روايه مسمع السابقه: «لو ان غلاماً...».

ويستظهر منه ان المعنى ان الصبى لو حج نفسه او حج به انما ادرك ثواب حجه الاسلام وادرك فيضها، ولكن لا مطلقاً بل الى غايه.

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٢

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ويمكن ان يقال:

ان قوله (عليه السلام) الصبى اذا حج به فقد قضى حجه الاسلام حتى يكبر قد قرره صاحب الوسائل فى باب عنونه ب- «باب ان الصبى اذا حج او حج به لم يجزئه عن حجه الاسلام ووجب عليه عند البلوغ مع الاستطاعه» وهذا الباب يشتمل على خبرين، الخبر المذكور والروايه التى رواه عن الكلينى عن مسمع عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال: لو ان غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضه الاسلام.

ص: ١٢٥

١- مدارك الاحكام، السيد محمدالموسوى العاملى، ج٧، ص٢٧.

ولم يرى (قدس سره) تباناً او تعارضاً بين الخبرين..

وفى جامع احاديث الشيعة. ذكر الرواية فى باب عنوانه ب- «باب انه يستحب ان يحج الصبى او يحج به او عنه الا انه لا يجزى عن حجه السلام».

وذكر قبل هذه الرواية خبر الشيخ عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال سمعته يقول: مر رسول الله برويته وهو حاج فقامت اليه امرأه ومعها صبى لها فقالت يا رسول الله ايحج عن مثل هذا، قال نعم ولك اجره. (١)

ثم ذكر هذه الرواية - ابان بن الحكم - . ثم ذكر بعد ذلك روايه مسمع السابقيه: «لو ان غلاماً...».

ويستظهر منه ان المعنى ان الصبى لو حج نفسه او حج به انما ادرك ثواب حجه الاسلام وادرك فيضها، ولكن لا مطلقاً بل الى غايه.

والغايه هو البلوغ والكبر. يعنى انه لو صار بالغاً لكان ادراك الاجر المذكور باتيانه حال كبره، واما اذا فرض انه لم يدرك الكبر او ادرك ولكن لا يجتمع عليه الشرائط حال الكبر، فانه وان لم يجب عليه حجه الاسلام الا انه قد ادرك اجره باتيانه حال صغره.

والشاهد عليه: ان الرواية المذكوره لها ذيل غير مذكور فى الوسائل مذكور فى جامع احاديث الشيعة. وهو:

«سمعت ابا عبدالله (ع) يقول: الصبى اذا حج (به - خ صح) فقد قضى حجه الاسلام حتى يكبر. والعبد اذا حج (به - خ صح) فقد قضى حجه الاسلام حتى يعتق.» (٢) والظاهر من الذيل ايضاً. ان العبد بما انه ليس مكلفاً بالحج حال عبوديته ولا يجزى عنه الحج، فاذا حج او حج به لادرك اجره ولكن الى غايه والغايه التمكن من ادراك حجه الاسلام بالحرية والاستطاعه. فاذا تمكن لزمه ذلك، وعند عدم التمكن يكفيه عن اجره وهذا المعنى جار فى كلا الموردين الصبى والعبد بلا فرق. فلا تكون الخبر دالاً على كفايه ما صدر عن الصبى عن حجه الاسلام كما ربما توهم.

ص: ١٢٦

١- مدارك الاحكام، السيد محمد الموسوى العاملى، ج ٧، ص ٢٧.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٤٢.

وما افاد السيد الخوئي (قدس سره): من اطلاق حجه الاسلام على ما يصدر من النائب

فى خبر الكلينى عن معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام) عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الاسلام قال: نعم الحديث.

هل هو تام من حيث اطلاق حجه الاسلام على غير ما اصطلح عندنا من الحج الواجب على المكلف عند اجتماع جميع الشرائط؟ لان ما يصدر عن النائب ليس حجه الاسلام المصطلح؟

ويمكن ان يقال: ان صاحب الوسائل لم ينقل تمام الحديث فى المقام وانما اكتفى بذكر صدره وتمام الحديث هكذا فى المصدر.

قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل حج عن غيره أيجزئه ذلك من حجه الاسلام؟ قال: نعم. قلت: حجه الجمال تامه أو ناقصه؟ قال: تامه. قلت: حجه الأجير تامه أم ناقصه؟ قال: تامه» (١)

افاد صاحب الوسائل بعد نقل الروايه نقلاً عن الشيخ: المراد انه يجزيه عن الحج المندوب مع عدم الاستطاعه.

وافاد نفسه (قدس سره): و يمكن عود ضمير يجزيه على المنوب عنه دون النائب.

ولكن ما يلزم الدقه فيه: ان الشيخ (قدس سره) قد ذكر فى باب وجوب الحج وهو اول باب عنوانه فى كتاب الحج:

«واما ما ذكره رحمه الله - المفيد - من شرط كونه بالغاً فلا بد منه، لأن وجوب الحج لا يتوجه إلا إلى من هو مخاطب بشرائط التكليف، ومن شرائطه كمال العقل، وإذا كان الصبى لم يكن كامل العقل لم يجب عليه الحج وإنما يدخل تحت الخطاب بعد كمال العقل، فما يفعله قبل ذلك لا يجزيه عما يجب عليه فى المستقبل.

ص: ١٢٧

---

١- الكافي - ط الاسلاميه، الشيخ الكلينى، ج ٤، ص ٢٧٥.

ويدل عليه أيضا ما رواه:

محمد بن يعقوب عن عده من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن شهاب قال: سألته عن ابن عشر سنين يحج؟ قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجارية عليها الحج إذا طمشت.

وعنه عن عده من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد ابن الحسين عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو أن عبدا حج عشر حجج كانت عليه حجه الاسلام أيضا إذا استطاع إلى ذلك سبيلا، ولو أن غلاما حج عشر سنين ثم احتلم كانت عليه فريضه الاسلام، ولو أن مملوكا حج عشر حجج ثم أعتق كان عليه فريضه الاسلام إذا استطاع إليه سبيلا. والذي رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي ابن بنت الياس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: مر رسول الله صلى الله عليه وآله برويئه وهو حاج فقامت إليه امرأه ومعها صبي لها. فقالت: يا رسول الله أيحج عن مثل هذا؟ قال: نعم ولك اجره. فليس فيه ما ينافي ما ذكرناه لأنه صلى الله عليه وآله إنما قال: يحج عنه على طريق الاستحباب والندب، دون أن يكون ما قاله فرضا، وقد قدمنا ان وجود المال والزاد والراحله من شرائط وجوب الحج فمن ليس له مال وحج به بعض إخوانه فقد أجزأ عنه عن حجه الاسلام.

يدل على ذلك ما رواه:

الحسين بن سعيد عن فضاله بن أيوب عن معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه هل يجزى ذلك عنه عن حجه الاسلام أم هي ناقصه؟ قال: بل هي حجه تامه.

ص: ١٢٨

والذى رواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعه عن عده من أصحابنا عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لم يكن له مال فحجج به أناس من أصحابه أفضى حجه لاسلام؟ قال: نعم، فان أيسر بعد ذلك فعليه ان يحجج قلت: هل تكون حجته تلك تامه أو ناقصه إذا لم يكن حج من ماله؟

قال: نعم قضى عنه حجه الاسلام وتكون تامه وليست بناقصه وان أيسر فليحج.

قوله عليه السلام: وان أيسر فليحج، محمول على سبيل الاستحباب، يدل على ذلك الخبر الأول وقوله عليه السلام فى هذا الخبر أيضا: قد قضى حجه الاسلام وتكون تامه وليست بناقصه، يدل على ما ذكرناه وما اتبع من قوله عليه السلام: وان أيسر فليحج، المراد به ما ذكرناه من الاستحباب لأنه إذا قضى حجه الاسلام فليس بعد ذلك إلا الندب والاستحباب، والمعسر إذا حج عن غيره فقد أجزأه ذلك عن حجه الاسلام ما لم يوسر، فإذا أيسر وجب عليه الحج.

يدل على ذلك ما رواه: محمد بن يعقوب عن على بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبى عمير عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حجج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الاسلام؟ قال: نعم، قلت حجه الجمال تامه أو ناقصه؟ قال: تامه. قلت: حجه الأجير تامه أو ناقصه؟ قال: تامه. والذى يدل على أنه يجب عليه الحج إذا أيسر ما رواه:

موسى بن القاسم عن محمد بن سهل عن آدم بن على عن أبى الحسن عليه السلام قال: من حج عن انسان ولم يكن له مال يحجج به أجزأت عنه حتى يرزقه الله ما يحجج به ويجب عليه الحج» (1)

ص: ١٢٩

وعليه فالمراد من حجه السلام فى صحيحه معاويه بن عمار بقوله: سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل حج غيره يجزيه ذلك عن حجه الاسلام قال: نعم. هو حجه الاسلام حقيقه، لان الفرض ان الرجل نيابه عن غيره - الميت او العاجز عن اتيان بالحج مع كونه مستطيعاً- فان ما اتى به من الحج عن غيره يكفى عن الغير بعنوان حجه الاسلام وليس ما اتى به حجه السلام من قبل نفسه حتى يقال انه استعمل اطلق عنوان حجه الاسلام على حج النائب، فانه اطلق على حجه لا بعنوان نفسه، بل بعنوان غيره اى المنوب عنه. كما ان فى ذيل الروايه حجه الجمال تامه، فان المراد ان الجمال الذى يسير الى الحج بواسطه اخذ الاجره عن غيره، فاذا وصل الى مكه فهل يتمكن من اداء حجه الاسلام لنفسه اولاً؟ وكذا الاجير اى من استاجره غيره لفرض الخدمه فيصل الى مكه فانه يتمكن من حجه الاسلام وحجته تامه.

وبالجملة ان حجه الاسلام فى هذه الاخبار انما اطلق على ما هو المصطلح، فلا يتم ما استشهد به السيد الخوئى (قدس سره).

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٥

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

واما افاده السيد الخوئى (قدس سره) من الايراد فى السند. فان المذكور فى الوسائل محمد بن على بن الحسين باسناده عن ابان بن الحكم.

وهو مطابق لبعض النسخ الفقيه وفى بعض نسخ المستند ابان عن الحكم كما هو المذكور فى اكثر النسخ الموجوده عندنا.

ومن المشكل جداً ان يكون المراد من ابان هو ابان بن تغلب، لانه لا يروى عن حكم بن حكيم الصيرفى، لان ابان المذكور من الطبقة الرابعه وحكم بن حكيم من الطبقة الخامسه.

ص: ١٣٠

ولو كان المراد منه ابان بن عثمان الاحمر فيما انه من الطبقة السادسه فيمكن نقله عن حكم بن الحكيم، من جهه الطبقة.

الا انه قد افاد السيد الخوئى باننا لم نرو روايه ولا واحده يرويها ابان بن عثمان عن الحكم.

ويمكن ان يقال:

انه يحتمل كون المراد من ابان المذكور فى السند ابان بن محمد المعروف بسندى بن محمد،

فان الشيخ روى فى الاستبصار بطريقه عنه عن حكم بن حكيم الصيرفى.

قال النجاشى (قدس سره):



« أبان بن محمد البجلي

وهو المعروف بسندی البزاز. أخبرني القاضي أبو عبد الله الجعفي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن أحمد القلانسي، عن أبان بن محمد بكتاب النوادر عن الرجال، وهو ابن أخت صفوان بن يحيى، قاله ابن نوح.» (١)

وذكر ثانياً في موضع آخر وقال:

« سندی بن محمد

واسمه أبان، يكنى أبا بشر صليب من جهينه، ويقال من بجيله، وهو الأشهر. وهو ابن أخت صفوان بن يحيى. كان ثقة، وجهاً في أصحابنا الكوفيين له كتاب نوادر رواه عنه محمد بن علي بن محبوب أخبرنا محمد بن محمد عن الحسن بن حمزه، عن محمد بن جعفر بن بطة، عن محمد بن علي بن محبوب عنه، ورواه عنه جماعه غير محمد.» (٢)

وذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الهادي عليه السلام.

وله طريقان إليه:

«احديهما في فهرست قال: له كتاب اخبرنا به جماعه عن ابي المفضل عن ابن بطة عن الصفار عن احمد بن ابي عبدالله عن السندی بن محمد.» (٣)

ص: ١٣١

---

١- رجال النجاشي، ابي العباس احمد بن علي النجاشي، ص ١٤.

٢- رجال النجاشي، ابي العباس احمد بن علي النجاشي، ص ١٨٧.

٣- الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ١٤٢.

وقال السيد الخوئي: (قدس سره) ان طريقه هذا ضعيف بابي المفضل وبابن بظه.

ثانيهما روى الشيخ بسنده عن محمد بن احمد بن يحيى عن السندي عن ابان بن محمد عن حكم بن حكيم الصيرفي (١). « (٢)

وعليه فحيث ان ابان المذكور وهو ابان بن محمد من رواه حكم بن الحكيم ابو خلاد الصيرفي. فيحتمل ان يكون نقل الفقيه في المقام عن ابان عن حكم ناظر الى ذلك.

ويشهد على نقل الفقيه ذلك نقل الشيخ (قدس سره) في الموردين.

نعم في طريق الشيخ في الاستبصار يلزم ان يكون نقل محمد بن احمد بن يحيى عن السندي عن ابان بن محمد - عن السندي ابان بن محمد بزياده (عن) كما يدل عليه نقله في التهذيب.

ثم انه ربما يشكل في هذا الاحتمال من جهتين:

الاولى: ان الموجود في الفقيه اسناده الى ابان. وان للصدوق طريق الى ابان بن تغلب والى ابان بن عثمان. وليس له طريق الى ابان بن محمد بن المذكور في مشيخه الفقيه.

ويمكن ان يقال في الجواب:

انه لم يذكر للصدوق طريق الى كثير ممن روى عنه باسناده اليه في المشيخه فيمكن ان يكون المورد من هذا القبيل.

هذا مع انه يمكن تصحيح الطريق بتصحيح اسناد الصدوق الى من روى عن ابان محمد، فان ابان له كتاب النوادر حسب نقل النجاشي و روى عنه محمد بن علي بن محبوب وللصدوق اليه طريق صحيح.

كما انه روى عنه غيره ايضاً مما كان للصدوق الطريق اليه.

الثانيه: ان الحكم بن حكيم الصيرفي ابن ابى خلاد. قال النجاشي فيه ثقته روى عن ابى عبدالله...

ص: ١٣٢

١- الاستبصار، شيخ الطائفة، ج ٢، ص ١٤٧.

٢- معجم رجال الحديث، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ١٥٥ و ١٥٦.

وعده الشيخ من اصحاب الصادق (عليه السلام). وعده البرقى من اصحاب الصادق (عليه السلام)

فهو من الطبقة الخامسة.

وقد روى عنه مثل محمد بن ابى عمير. صفوان بن يحيى وهم من الطبقة السادسة.

واما ابان بن محمد:

فقد مر انه ذكره الشيخ (قدس سره) من اصحاب الهادى (عليه السلام).

ويعد اصحاب الهادى والعسكرى (عليهما السلام) من الطبقة السابعة.

ولذا ربما يشكل نقل احمد بن ابى عبدالله البرقى عن حكم بن الحكيم، مع ان احمد بن محمد بن خالد البرقى من الطبقة السابعة. ويقال ان نقله عنه انما يكون بواسطة ابيه اى: ابى عبدالله البرقى كما فى طريق الشيخ. الا ان يقال انه من كبار السابعة، والشاهد عليه نقله عن حكم فى طريق الشيخ (قدس سره).

**كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/٠٩/١٦**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

قال صاحب العروه:

مسأله ١: يستحب للصبى المميز أن يحج وإن لم يكن مجزيا عن حجه الإسلام، ولكن هل يتوقف ذلك على إذن الولى أو لا ؟

المشهور بل قيل: لا- خلاف فيه، أنه مشروط بإذنه، لاستتباعه المال فى بعض الأحوال للهدى وللکفاره، ولأنه عباده متلقاه من الشرع مخالف للأصل، فيجب الاقتصار فيه على المتيقن.

وفيه: إنه ليس تصرفا ماليا، وإن كان ربما يستتبع المال.

وأن العمومات كافيته فى صحته وشرعيته مطلقا، فالأقوى عدم الاشتراط فى صحته وإن وجب الاستيدان فى بعض الصور.

وأما البالغ فلا يعتبر فى حجه المندوب إذن الأبوين إن لم يكن مستلزما للسفر المشتمل على الخطر الموجب لأذيتهما، وأما فى حجه الواجب فلا إشكال. (١)

ص: ١٣٣

١- العروه الوثقى -جماعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٦.

وهي تشتمل على مسائل:

الاولى: استحباب الاتيان بالحج من الصبى المميز.

الثانيه: فى اشتراط اذن الولى وعدمه فى حج الصبى.

الثالثه: عدم اعتبار الاذن فى الحج المندوب من البالغ.

اما المسأله الاولى: قال السيد الحكيم:

« لا إشكال فى مشروعيه الحج فى حق الصبى، وقد نفى عنه الخلاف فيه وادعى عليه الاجماع. ويدل عليه الأخبار المذكوره فى المتن وغيرها، مما مضى ويأتى. » (١)

ومراده من الاخبار المذكوره فى المتن ما نقله صاحب العروه:

من روايه مسمع عن الصادق (عليه السلام) لو ان غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضه الاسلام.

و روايه اسحاق بن عمار عن ابى الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين يحج قال (عليه السلام): عليه حجه الاسلام اذا احتلم، وكذا الجاربه عليها الحج اذا طمئت.

ومراده (قدس سره) مما مضى.

ما استدلل به نفسه اضافه على ما استدلل به صاحب العروه (قدس سره) من خبر شهاب عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال: سألته عن ابن عشر سنين يحج قال: عليه حجه الاسلام اذا طمئت.

وكذا روايه ابان بن الحكم قال: سمعت ابا عبدالله (عليه السلام) يقول: الصبى اذا حج به فقد قضى حجه الاسلام حتى يكبر.

وهذه الاخبار - غير الاخيره - لا دلالة فيها اكثر من عدم احتساب حجه الاسلام مما فعله غير البالغ من المناسك، دون اكثر من ذلك.

واما الروايه الاخيره، فان اطلاق حجه الاسلام فيها على ما فعله الصبى خصوصاً مع التعبير بانه قضى حجه الاسلام حتى يكبر فقابل للاستدلال بان ما فعله الصبى من المناسك يكون من حجه الاسلام بالنسبه اليه، ولكن لا مطلقاً، بل الى ان يبلغ او يكبر.

ص: ١٣٤

فظاهره تنزيل ما فعله منزله حجه الإسلام في حقه. ولكن التنزيل المذكور ليس مطلقاً، بل تنزيل خاص في ظرف صباوته، وعدم بلوغه الشرعي، وهذا التنزيل يلزم ان يكون اما بلحاظ الثواب المترتب عليه بمعنى ان الصبي الذي ياتي بالحج له ثواب حجه الاسلام، او انه لو كبر، ولم يتمكن من الحج بعد بلوغه لعدم استطاعته، فانه كمن اتى بحجه الاسلام، وهذا يلزم ان يكون بلحاظ الفضل والثواب.

وبهذا التقريب انما يثبت الاستحباب لما فعله الصبي من المناسك او لما يفعل به منها. فان ترتب الثواب يدل على الفضل والرجحان، ويدل بالتبع على مشروعيه ما فعله من الحج او من كل عباده.

هذا ولكن هذه الخصوصية المذكورة في روايه الصدوق عن عمار عن حكيم.

وقد ناقش في سنده السيد الخوئي (قدس سره).

ولذا نرى ان السيد الخوئي افاد في مقام توجيه الاستحباب لما فعله الصبي في كلام صاحب العروه (قدس سره):

«... تدل عليه - استحباب الحج الصبي المميز - نفس الروايات المتقدمة الداله على عدم أجزاء حجته عن حجه الاسلام، فإنه لا بد من فرض صحه حجه حتى يقال بالاجزاء، أو بعدم الاجزاء، وإلا فالحج الباطل لا مجال لا جزائه عن حجه الاسلام أصلاً. وبالجملة لا إشكال في مشروعيه الحج واستحبابه له.» (1)

و اساس نظره الشريف في ثبوت الرجحان والاستحباب في حج الصبي.

قابليته للاجزاء عن حجه الاسلام، فانه وان لا يجزى ما فعله عن حجه الاسلام الا ان نفى الاجزاء في مقابل الاجزاء من تقابل العدم والملكه، فانه لا يجزى مع ان من شأنه الاجزاء او قابليه الاجزاء.

و ربما يشكل فيه:

بان عدم اجزاء ما فعله الصبي من الحج كما يمكن ان يكون في مورد قابل للاجزاء، كذلك يحتمل ان يكون في مورد غير قابل للاجزاء، لان ذلك انما ينشأ من قابليه الصبي المميز للتكليف الشرعي او عدم قابليته شرعاً مع تماميه قابليته عقلاً.

ص: ١٣٥

فعدم الاجزاء يحتمل ان يكون ناشئاً عن قابليه ما فعله للاجزاء، وعلى حسب تعبيره عدم صحه حجه حتى يقال بالاجزاء. وهذا احتمال جار في المقام ومعہ كيف يمكن الاستدلال بهذا الوجه لاستحباب ما فعله الصبي المميز ومشروعيته، بل يلزم التماس دليل آخر.

## كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٠٧

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

المسألة الثانيه:

في اشتراط اذن الولي وعدمه في حج الصبي.

قال السيد الحكيم في المستمسك:

لم أقف على من نفى الخلاف فيه.

نعم في المعبر - بعد أن اختار اعتبار اذن الولي - ذكر: أن لأصحاب الشافعي قولين:

أحدهما لا يشترط، لأنها عباده يتمكن من استقلاله بايقاعها، فأشبهت الصلاه والصوم.

ثم قال: قلنا: إن الصلاه لا تتضمن غرم مال، وليس كذلك الحج.

ونحوه ما ذكره العلامة في المنتهى.

وربما يستفاد من نسبه القول بعدم الاعتبار إلى بعض الشافعيه عدم الخلاف فيه منا ولا من غيرنا سواه. لكنه غير ظاهر، ولذا نسب في كشف اللثام الاعتبار إلى المعبر والمنتهى والتذكرة والتحرير والدروس، وقال: "وقد يظهر من الخلاف والمبسوط.."، واقتصر على ذلك. فتأمل. (١)

واقاد السيد في المتن:

ان المشهور بين الاصحاب بل المتفق عليه - بل قيل لا خلاف فيه - ان الحج من الصبي مشروط باذن الولي.

وذلك:

لاستتباعه المال في بعض الاحوال، فانه ربما يحتاج الصبي الى صرف المال في الحج للهدى والكفاره، وبما انه لا يجوز تصرفه في الاموال الا باذن الولي، وان الحج مشتمل على التصرف المذكور، فيلزم اشتراط الاذن من الولي فيه.

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ١٥.

هذا ثم استدل ثانياً لذلك:

ان الحج عباده، والعبادات توقيفيه مأخوذه من الشرع وحيث انها متلقاه من الشرع، فانما اعتبر فيه امور على خلاف الاصل.

فاذا شك في اعتبار شيء في ذلك، فانما يلزم القول باعتباره لانه هو المتيقن، واما مع جريان الاصل بعدم اعتباره، فلا يحوز تحقق العباده.

ثم اورد (قدس سره) على الوجهين:

بان الحج ليس تصرفاً مالياً، وان كان في بعض الاحيان يلزم صرف المال فيه، ولكنه لا يوجب اشتراط الاذن في العمل بصرف لزوم التصرف في المال في بعض الاحيان.

هذا مع ان العمومات كافيته في صحته وشرعيته مطلقاً.

ثم افاد في النهايه:

ان الاقوى عدم الاشتراط في صحته وان وجب الاستيذان في بعض الصور.

والتحقيق:

انه ذهب الاكثر او المشهور الى اشتراط اذن الولي في ثبوت الاستحباب لحج الصبي المميز.

ففي الشرايع انه يُحرم المميز بنفسه مع اذن الولي وهو موافق لما اختاره الشيخ في الخلاف والمبسوط، والمحقق في المعتمد والعلامه في المنتهى والشهيد في الدروس.

واستدل لاعتبار الاذن ربما بتضمن الاحرام غرامه مال، وانه لا يجوز للصبي التصرف في مال بدون اذن الولي.

وهذا الوجه من الاستدلال الذي ذكره صاحب العروه في المتن.

ما استدل به الفضلان - المحقق والعلامه -، وقد افاد الفاضل الهندي في كشف اللثام ان ورود المنع عليه ظاهر.

وقد افاد صاحب الجواهر (قدس سره) في توجيه المنع المذكور:

«مع احتمال العدم، لعدم كونه تصرفاً مالياً اولاً وبالذات ان لم يكن اجماعاً، كما هو ظاهر نفى الخلاف فيه بين العلماء من محكي

المنتهى والتذكرة» (١)

وقد افاد السيد الحكيم فيما مر من كلامه: لم اقف على من نفى الخلاف فيه.

ص: ١٣٧

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي، ج ١٧، ص ٢٣٤.



واختار صاحب العروه المنع المذكور.

ويرجع وجهه الى ما مر من الجواهر.

وجهه السيد الخوئي (قدس سره):

وفيه أولاً:- يمكن أن يقال : بعدم ثبوت الكفارات عليه ، لأن عمده الصبي ، وخطائه واحد ، واتيانه ببعض المحرمات لا يوجب الكفارات.

وثانيا : لو سلمنا ثبوت الكفاره ، وأنه لا فرق في ثبوتها بفعل البالغ ، والصبي ، فإن أمكن الاستيذان من الولي فهو وإلا فيدخل في العاجز.

ومجرد ذلك لا- يوجب سقوط الحج ، وتوقفه على إذن الولي . بل يمكن الالتزام بأنه يأتي بالكفاره بعد البلوغ وهكذا ثمن الهدى ، إن أمكن الاستيذان من الولي فهو ، وإلا فيكون عاجزا عن الهدى . فالأقوى عدم اشتراط إذن الولي . « (1)

هذا واما الاجماع المحتمل في كلام صاحب الجواهر فقد مر في كلام السيد الحكيم انه ربما يستفاد نفى الخلاف من كلام المعبر بعد ما ذكر ان لاصحاب الشافعي فيه قولين . وهذا ربما يستفاد منه عدم الخلاف في المسأله عندنا.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٠٨

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

هذا واما الاجماع المحتمل في كلام صاحب الجواهر فقد مر في كلام السيد الحكيم انه ربما يستفاد نفى الخلاف من كلام المعبر بعد ما ذكر ان لاصحاب الشافعي فيه قولين . وهذا ربما يستفاد منه عدم الخلاف في المسأله عندنا.

وقد مر ما فيه:

واما ما افاده صاحب العروه في مقام الاستدلال على عدم الاشتراط بقوله: «ولانه عباده متلقاه من الشرع مخالف للاصل فيجب الاقتصار فيه على المتيقن.»

واساس نظره (قدس سره) في هذا الوجه ان العباده كالحج وامثاله مجعوله شرعاً واعتبارها مسبوق بالعدم، فاذا شك في اعتبار شرط او شرط فيه يلزم اعتباره اخذاً بالمتيقن. ولا تجرى فيه البراءه.

ص: ١٣٨

وظاهر ردّه عن الاستدلال المذكور.

ان الامر وان كان كذلك الا- انه يكفى فى مشروعيته ورجحانه اطلاق ما تقدم من الروايات الداله على استحبابه ورجحانه وصحته له.

ويمكن ان يقال:

اما بالنسبه الى اصل الاستدلال، ان المراد من الاصل فى كلامه اصل البراءه والترخيص، وان العباده بما انها امر اعتبارى شرعى تكون مجرى الاشتغال دون البراءه، لان فى كل ما شكك اعتباره فيه يلزم القول فيه بالاشتغال.

ولكن مورد الصبى لما لم يكن موضوعاً للتكليف لم يكن موضوعاً لاصاله البراءه ولا- الاشتغال، لان اساس لزوم الاخذ بالمتيقن انما يكون على اساس ان الاشتغال اليقيني يستدعى البراءه اليقنيه، وبما ان العباده شرعت، ولم يعلم تحققها مع عدم الاتيان بمحتمل الشرطيه او الشرطيه وهذا المعنى غير جار فى الصبى لانه ليس مكلفاً حتى جرى فيه قاعده الاشتغال.

ولذا ربما يقال بتوسعه الاشكال فى المستحبات لانتفاء مناط الاشتغال فيه، والكلام فى المقام ليس فى صحه فعل الصبى ولا فى كونه مطابقاً للامر بل ان تمام الكلام فى استحبابه بمعنى رجحانه على ما يكون فى كلام المحقق العراقى. ولا مساس للرجحان المذكور بقاعده الاشتغال.

نعم ربما يقال:

ان مع الالتزام بمشروعيه عباده الصبى فلو وقع الصبى اجيراً لعباده فانه تجرى فى مورده قاعده الاشتغال لثبوت الالتزام فيه بمقتضى الاجاره فيكون مكلفاً من هذا الحيث.

كما انه ربما يقال: بان الرجحان انما يكون فى العباده التى اعتبرها الشرع ومع الشك فى اعتبار شرط او شرط فيها، فانما يشك فى تحقق العباده المحرزه فيلزم الاخذ بالمتيقن تحصيلاً للرجحان المذكور. هذا واما بالنسبه الى ما اجاب به - صاحب العروه- عن الوجه المذكور. فان اطلاق ما تقدم من الروايات انما تدل على الصحه والرجحان والاستحباب والمشروعيه و...

ص: ١٣٩

بما ان ما فعله الصبي عباده راجحه ذا ثواب له واذا شك في اعتبار شطر او شرط في العباديه المذكوره فانما يشك في رجحانه و استحبابه ومشروعيته، ومعه هل يمكن جريان اصاله الاطلاق لجعل الشطر ام لا، وقد يقال ان هذه الاخبار ليست في مقام البيان بالنسبه الى صوره الاستئذان وعدم الاستئذان بل انها كانت في مقام البيان بالنسبه الى عدم كفايته عن حجه الاسلام كما هو مضمون اكثرها او رجحانها في نفسها، واما كونها بلا اذن من ولي الصبي، فان كونها في مقام البيان بالنسبه اليه اول الكلام، ولا أقل من الشك فيه:

الشك فيه:

وقد افاد المحقق العراقي في حاشيته:

«في كون الاطلاقات الوارده في الصبي المميز لبيان مثل هذه الصوره نظر. بل الاقوى حينئذٍ الاشتراط لاصاله عدم المشروعيه بدونه.» (1)

وبناءً عليه يلزم اعتبار الاذن من جهه ان الرجحان العبادي مما يشك في تحققه بلا اذن من الولي حسب ما مر تقريره.

ومعه فيقوى اعتبار الاذن وان كان ما اورده المصنف على الاعتبار من جهه اشتمال حج الصبي على تصرفات ماليه، ولا يجوز الا باذن الولي، في محله.

نعم، ان المسأله خلافيه ولا- اجماع ولا اتفاق على اعتبار الاذن ولا نرى من اورد على اختيار صاحب العروه في المقام من عدم اعتباره من اعلام محشيه الا المحقق العراقي (قدس سره). واسباب نظره الشريف على ما مر عدم تماميه الرجحان والمشروعيه مع الشك بعد التشكيك في الاطلاقات الوارده في المقام.

ويمكن ان يقال:

ان العباده راجحه ذاتاً، فانها ليست غير اظهار العبوديه، والمراد من التوقيفيه اعتبار طرق العبوديه عند الشرع اي ان الشرع انما يقبل الطرق المعهوده والمتعارفه عنده ويعتبرها كالصلاه والحج وامثاله. وعليه فان مثل هذه الموارد كالصلاه والحج ذو رجحان ذاتاً، نعم يمنع عنها الكفر، وعدم التميز وامثاله. ففي مثل الصبي المميز، فحيث انه يُمَيَّر العباده ويتمكن من اتيانها على الوجه المتعارف عند الشرع، فلا مانع من رجحان عبادته بذاتها.

ص: ١٤٠

---

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٤٦.

نعم، لو اعتبر الشرع في هذا الرجحان او حسب تعبير الأكثر المشروعية البلوغ مثلاً او اذن الولي وامثاله فلا بد من الالتزام به، وفي المقام بعد التشكيك في تقييد الرجحان والمشروعية فيما ورد من الشرع فلا يثبت طبعاً ما دل على اعتباره حتى مع الالتزام بعدم ورود الاطلاقات في مقام البيان من هذه الجهة حسب ما افاد المحقق العراقي.

نعم، ان قضيه البلوغ ذات موضوعيه في مقام التكليف الا- ان ذلك كان من جهة رفع قلم التكليف من الشارع عن غير البالغ امتناناً. والا فان المميز غير البالغ لا قبح في تكليفه عقلاً ولا عقلاً.

وهذا غير ما نحن بصدد البحث فيه فان البلوغ وخيل في كون الصبي مكلفاً لا في مشروعيه ما فعله او رجحانه.

وعليه فيمكن ان يقال ان مع فرض رجحان العباده بذاتها وعدم ورد منع في مقام الاثبات عن رجحانها في مورد المميز. فانه يقوى القول بعدم اعتبار اذن الولي في اساس المشروعيه والرجحان، بل الاستحباب.

وما مر من المحقق العراقي من عدم تماميه التعبير بالاستحباب في كلمات الاصحاب حيث ان الاستحباب من الاحكام الخمسه التكليفيه، واذا كان التكليف مشروطاً بالبلوغ، فلا وجه لاستحباب ما فعله غير البالغ.

فيمكن ان يلاحظ فيه:

بان التكليف غير مشروط بالبلوغ عقلاً. فلا مانع من تكليف الصبي المميز غير البالغ ولا محذور فيه عقلاً ولا عقلاً كما مر.

وما قرره الشرع بالنسبه اليه رفع التكاليف الالزاميه عنه في مقام الامتنان. وهي تنحصر في الوجوب والحرمه، واما مثل الاستحباب والكراهه اللذان لا- الزام في مورد هما في الفعل او الترك، فانه ليس في رفعهما امتناناً على الصبي، لان الامتنان انما يتحقق فيما كان في وضعه مشقه وكلفه على العبد، وهذا المعنى غير محقق بالنسبه الى الاستحباب والكراهه في مورد الصبي غير البالغ.

وعليه فان التعبير بالاستحباب فى المقام فى كلمات الفقهاء لا محذور فىه.

هذاء، ولكن الاحوط فى المقام رعاىه نظر الولى رعاىه لما اختاره كثر من الاصحاب من اعتبار اذنه فى استحباب ما فعله الصبى فى المقام.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام، رقم الجلسة ٤٣، كتاب الحج ٩٣/١٠/٠٩**

Your browser does not support the audio tag

الموضوع : فى شرائط وجوب حجه الإسلام، رقم الجلسة ٤٣، كتاب الحج

اما المسأله الثالثه:

وهو عدم اعتبار اذن الولى فى الحج المندوب من البالغ.

فقد مر فى كلام صاحب العروه:

«اما البالغ، فلا يعتبر فى حجه المندوب اذن الابوين ان لم يكن مستلزماً للسفر المشتمل على الخطر الموجب لاذيتهما، واما فى حجه الواجب فلا اشكال.» (١)

لا شبهه فى عدم اعتبار اذن الابوين فى حج البالغ الواجب، كما انه لا يسقط وجوبه بنهيهما، وهذا مسلم لا كلام فىه.

اما حج البالغ المندوب، ففيه خلاف بين الاصحاب.

فاختار الشهيد الثانى (قدس سره) فى المسالك اعتبار اذنهما معاً. وقال انه اقوى.

واعتبر العلامة (قدس سره) فى القواعد اذن الاب خاصه.

وافاد الشيخ (قدس سره) فى الخلاف: انه لا يعتبر اذنهما فى حج البالغ المندوب.

وتبعه الشهيد الاول فى الدروس. وذكر الشهيد الثانى فى الروضه بعد نقل ذلك عن الشهيد الاول فى الدروس - ميله الى الكلام

الشيخ فى الخلاف - «وهو حسن ان لم يستلزم السفر المشتمل على الخطر والا فاشترط اذنهما احسن»

وقال صاحب المدارك فى المدارك والمحقق السبزوارى فى الذخيره بانه ليس لنا نص فى خصوص المسأله.

وقال فى الحدائق ان النص موجود وهو يدل على اعتبار اذنهما معاً.

وذكر ان النص المذكور ما رواه الصدوق (قدس سره) فى العلل.

١- الخلاف، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٤٣٢.

والظاهر ان نظره الى ما رواه الصدوق:

باسناده عن نشيط بن صالح، عن هشام بن الحكم، عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

من فقه الضيف ان لا يصوم تطوعاً الا باذن صاحبه، (١) ومن طاعه المرأه لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه وامره، ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته (نصحه) لمولاه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن مولاه وامره، ومن برّ الولد بابويه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما، والا كان الضيف جاهلاً، وكانت المرأه عاصيه، وكان العبد فاسقاً عاصياً، وكان الولد عاقاً.

هذا ما رواه في الفقيه، وفيه: كان العبد فاسداً عاصياً.

وروى (قدس سره) في العلل عن ابيه عن احمد بن ادريس، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن مروك بن عبيد، عن نشيط بن صالح مثله، إلا أنه قال: ومن بر الولد أن لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلي تطوعاً إلا باذن أبويه وأمرهما. (٢)

ورواه الكليني في الفروع الكافي، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد وفيه هشام بن الحكم يباع الكرايس عن ابي: وكان الولد عاقاً قاطعاً للرحم (٣). (٤)

والظاهر اتحاد الخبرين ولا اختلاف بينهما الا يسيراً.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٣

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١٠، ص ٥٣٠، من ابواب الصوم المحرم، الباب ١٠، الحديث ١٤٠٤٣٠/٢، (آل البيت).

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١٠، ص ٥٣٠، من ابواب الصوم المحرم، الباب ١٠، الحديث ١٤٠٤٤٣/٣، (آل البيت).

٣- الكافي، الكليني، ج ٤، ص ١٥١، باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا باذن غيره، الرقم ٢.

٤- علل الشرايع، الشيخ الصدوق، ج ٢، ص ٣٨٥، الباب ١١٦، الرقم ٤.

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

وذكر ان النص المذكور ما رواه الصدوق (قدس سره) فى العلل.

والظاهر ان نظره الى ما رواه الصدوق:

باسناده عن نشيط بن صالح، عن هشام بن الحكم، عن ابى عبدالله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

من فقه الضيف ان لا يصوم تطوعاً الا باذن صاحبه، ومن طاعه المرأه لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه وامره، ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته (نصحته) لمولاه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن مولاه وامره، ومن برّ الولد بابويه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما، والا كان الضيف جاهلاً، وكانت المرأه عاصيه، وكان العبد فاسقاً عاصياً، وكان الولد عاقاً. (١)

هذا ما رواه فى الفقيه، وفيه: كان العبد فاسداً عاصياً.

وروى (قدس سره) فى العلل عن ابيه عن احمد بن ادريس، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن هلال، عن مروك بن عبيد، عن نشيط بن صالح مثله، إلا أنه قال: ومن بر الولد أن لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً إلا باذن أبويه وأمرهما. (٢)

ورواه الكليني فى الفروع الكافي، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد وفيه هشام بن الحكم ببيع الكرايس عن ابى (٣)

والظاهر اتحاد الخبرين ولا اختلاف بينهما الا يسيراً.

والظاهر تماميه دلالة قوله (عليه السلام): ولا يحج تطوعاً... الا باذن ابويه وامرهما. والا كان عاقاً او قاطعاً للرحم وامثاله.

ص: ١٤٤

١- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ١٠، ص ٥٣٠، أبواب الصوم المحرم، باب ١٠، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ١٠، ص ٥٣٠، أبواب الصوم المحرم، باب ١٠، ط آل البيت.

٣- الكافي- ط الاسلاميه، الشيخ الكليني، ج ٤، ص ١٥١.

كما ان الظاهر تماميه السند ايضاً:

لانه رواه الصدوق عن ابيه. وهو من الطبقة العاشره وابوه من الطبقة التاسعه.

وهو عن احمد بن ادريس، ابو على الاشعري وثقه النجاشى والشيخ فى الفهرست وكذا ابن شهر آشوب والعلامة وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن محمد بن احمد، وهو محمد بن احمد بن يحيى الأشعري القمي. قال النجاشي فيه: ثقه في الحديث. ووثقه العلامة وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن احمد بن هلال، وهو احمد بن هلال العبرتائي. قال فيه النجاشي: صالح الروايه يعرف منها وينكر، وقال الشيخ في الفهرست: وكان غالباً متهماً في دينه وقد روى اكثر اصول اصحابنا.

وقال العلامة في الخلاصه: « وتوقف ابن الغضائري في حديثه الا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخه، ومحمد بن أبي عمير من نوادره، وقد سمع هذين الكتابين جل أصحاب الحديث واعتمده فيهما. وعندي ان روايته غير مقبوله. » (١)

ولكنه قد مر ان قول النجاشي ان الرجل صالح الروايه انما يدل على وثاقته في نفسه، نعم هو فاسد من حيث العقيدته.

فانه افاد النجاشي وكذا الكشي انه ورد فيه ذموم عن سيدنا ابي محمد العسكري (عليه السلام).

وكان ذلك لانه يتوقع الوكاله والنيابه عنه، وحيث لم يجعل له هذا المنصب رجع عن عقيدته و تشيعه

وقد روى عنه مثل محمد بن علي بن محبوب الفقيه الثقه ومحمد بن يحيى من مشايخ الكليني وهو من الطبقة السابعة ايضاً.

وهو رواه عن مَرْوَك بن عبيد، قال فيه الكشي، نقلاً عن علي بن الحسن الفضال: ثقه شيخ صدوق. (٢) ووثقه المجلسي من المتأخرين، وهو من الطبقة السادسة.

ص: ١٤٥

---

١- خلاصه الاقوال، العلامة الحلبي، ص ٣٢٠.

٢- اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي)، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص ٨٣٥.



وهو رواه عن نشيط بن صالح، وثقه النجاشي، وكذا العلامة وهو من اصحاب الكاظم (عليه السلام)، ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن هشام بن الحكم، قال فيه النجاشي: ثقة في الروايات وكذا العلامة وهو من اصحاب الصادق والكاظم (عليهما السلام)، ومن الطبقة الخامسة.

فالرواية معتبره. وقال في كشف اللثام انه ضعيف.

قال السيد الخوئي (قدس سره):

« والرواية صريحه الدلالة على توقف الحج على إذن الأبوين معا. ولا إشكال في السند أيضا إلا من حيث اشتماله على أحمد بن هلال، ولكن قد ذكرنا غير مره أن الأظهر وثاقته وإن كان فاسد العقيدة، وقد وثقه النجاشي بقوله صالح الرواية، وذكروا في ترجمته أنه كان من أصحابنا الصالحين وممن يتوقع الوكاله والنيابه عنه عليه السلام، وحيث لم يجعل له هذا المنصب رجح عن عقيدته، وتشيعه إلى النصب.

وقد قيل في حقه: ما سمعنا بمتشيع رجح عن تشيعه إلى النصب إلا أحمد بن هلال وكان يظهر الغلو أحيانا، ولذا استفاد شيخنا الأنصاري (رحمه الله) أن الرجل لم يكن يتدين بشئ للبون البعيد بين الغلو، والنصب فيعلم من ذلك أنه لم يكن متدينا بدين وكان يتكلم بما تشهيه نفسه.

ولكن كل ذلك لا يضر بوثاقه الرجل وأنه في نفسه ثقة، وصالح الرواية، ولا تنافي بين فساد العقيدة والوثاقه.

ويؤيد ما ذكرنا تفصيل الشيخ بين ما رواه حال الاستقامه وما رواه حال الضلال، فإن هذا شهاده منه بوثاقه الرجل فإنه لو لم يكن ثقة لم يجز العمل برواياته مطلقا حتى حال الاستقامه.

وبالجملة الرواية معتبره سندا، والدلاله واضحه.

ولكن مع ذلك لا يمكن الأخذ بها، لأن الكافي روى هذه الرواية بعينها بلا زياده ومن بر الولد إلى الآخر وكذا الصدوق رواها في الفقيه بلا زياده الحج، ولا الصلاه.

والظاهر أن الروايه واحده سنداً، ومتناً، حتى لا اختلاف فى الألفاظ إلا يسيراً ولم يعلم أن هذه الزيادة مما ذكره الإمام (ع) أم لا، مع أن الكافى أضبط، بل الفقيه أضبط من العلل، ومع هذا الاختلاف لا يمكن الاعتماد على صحه هذه الزيادة...» (١)

وما افاده (قدس سره) فى سند الروايه فهو تام واما ما حققه فى جهه، اختلاف الروايه بحسب مصادر نقلها، وانه لم يعلم ان الزيادة فى بعضها بالنسبه الى البعض من الامام (عليه السلام) فانه ناظر الى ما افاده.

السيد الحكيم فى المستمسك حيث قال:

«... وفى الكافى روى الحديث المذكور بلا- زياده: (ومن بر الولد..) وفى الفقيه رواه مع الزيادة، لكن اقتصر على ذكر الصوم تطوعاً ولم يذكر الحج، ولا الصلاه.

ولكن هذا المقدار لا يوجب السقوط عن الحجيه...» (٢)

فالتزام السيد الخوئى (قدس سره) فى مقام الجواب باستلزامه السقوط عن الحجيه.

فى ما مر من كلامه.

والتحقيق:

ان هنا روايات ثلاثه وان شئت قلت ان للروايه مصادر ثلاثه:

١ - الفقيه.

وفيه بالاسناد عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من فقه الضيف ان لا- يصوم تطوعاً الا- باذن صاحبه. ومن طاعه المرأه لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه وامره. ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته لمولاه، ان لا يصوم تطوعاً الا باذن مولاه وامره ومن برّ الولد بابويه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما، والا كان الضيف جاهلاً وكانت المرأه عاصيه، وكان العبد فاسقاً عاصياً، وكان الولد عاقاً.

ص: ١٤٧

١- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٢٩ و ٣٠.

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ١٠، ص ١٨.

فهذا المصدر لا يشمل الا على الصوم التطوع، وموارد توقفه على الاذن اربعة، الضيف، والمرأه، والعبد، والولد.

وبعد بيان توقفه على الاذن فيه: انه اذا صام بلا اذن فالضيف كان جاهلاً، والمرأه عاصيه، والعبد فاسقاً (او فاسداً) والولد عاقاً.

٢ - العلل.

وفيه مسنداً عن ابيه عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن احمد بن هلال بن مروك بن عبيد، عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم بياح الكرايس عن ابي عبدالله عن ابيه (عليهما السلام).

ومن برّ الولد ان لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلي تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما. والا كان الولد عاقاً قاطعاً للرحم.

وهذا المصدر لا يشمل الا على بيان بر الولد من غير اشمال على صورته ما فعله الضيف او الزوجه او العبد.

كما ان المصدر يشمل على صورته صوم الولد وحجه وصلاته.

**كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٤**

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

والتحقيق: ان هنا روايات ثلاثا وان شئت قلت ان للروايه مصادر ثلاثه:

١ - الفقيه.

وفيه وروى نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) من فقه الضيف ان لا يصوم تطوعاً الا باذن صاحبه. ومن طاعه المرأه لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه وامره. ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته لمولاه، ان لا يصوم تطوعاً الا باذن مولاه وامره ومن برّ الولد بابويه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما، والا كان الضيف جاهلاً وكانت المرأه عاصيه، وكان العبد فاسقاً عاصياً، وكان الولد عاقاً. (١)

ص: ١٤٨

١- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، ج ٢، ص ١٥٥.

فهذا المصدر لا يشمل الا على صوم التطوع، وموارد توقفه على الاذن اربعة، الضيف، والمرأه، والعبد، والولد.

وبعد بيان توقفه على الاذن فيه: انه اذا صام بلا اذن فالضيف كان جاهلاً، والمرأه عاصيه، والعبد فاسقاً (او فاسداً) والولد عاقاً.

وفيه ابى (رحمه الله) قال: حدثنا احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن هلال عن مروك بن عبيد، عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم بياع الكرايس عن ابى عبدالله عن ابيه (عليهما السلام) قال: قال رسول الله: من فقه الضيف ان لا يصوم تطوعاً الا- باذنه وامره ومن طاعه المرثه لزوجها ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه وامره ومن صلاح العبد ونصحه لمولاه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن موالهم وامرهم ومن برّ الولد ان لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما. والا كان الضيف جاهلاً والمرثه عاصيه وكان العبد فاسداً عاصياً (غاشاً) وكان الولد عاقاً قاطعاً للرحم. (١)

وفى ذيل الحديث: قال محمد بن على مؤلف هذا الكتاب رحمه الله: جاء هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعه فى ترك الحج تطوعاً كان أو فريضه ، ولا فى ترك الصلاه ، ولا فى ترك الصوم تطوعاً كان أو فريضه ، ولا فى شئ من ترك الطاعات.

### ٣- ما نقله الكلينى فى الفروع

محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن هلال ، عن مروك بن عبيد ، عن نشيط بن صالح ، عن هشام بن الحكم ، عن أبى عبد الله ( عليه السلام ) قال : قال رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) : من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا باذن صاحبه ومن طاعه المرأه لزوجها أن لا تصوم تطوعاً إلا باذنه وأمره ومن صلاح العبد وطاعته ونصحه لمولاه أن لا يصوم تطوعاً إلا باذن مولاه وأمره ومن بر الولد أن لا يصوم تطوعاً إلا باذن أبويه وأمرهما وإلا كان الضيف جاهلاً وكانت المرأه عاصيه وكان العبد فاسقاً عاصياً وكان الولد عاقاً. (٢)

ص: ١٤٩

١- علل الشرايع، الشيخ الصدوق، ج ٢، ص ٣٨٥.

٢- الكافى- ط الاسلاميه، الشيخ الكلينى، ج ٤، ص ١٥١.

فهنا الروايات ثلثة المرويه فى الفقيه وفى العلل وفى الفروع

اما بالنظر الى السند فيها فالظاهر اشتراك الثلاثه فى السند، لان الصدوق (قدس سره) رواها عن ابيه عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد عن مروك بن عبيد عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم فى العلل.

وفى الفقيه قال (قدس سره) وروى نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم. الظاهر كون الطريق اليه نفس المذكور فى العلل.

وفى الفروع رواه الكلينى عن محمد بن يحيى عن محمد بن احمد عن احمد بن هلال ومنه الى هشام مشترك مع الصدوق فى كتابيه.

اما بالنسبه الى المتن:

فان ما رواه فى الفقيه لا يتفاوت مع ما رواه الكلينى فى الكافى.

فان فيهما مضافاً الى قوله (عليه السلام): من فقه الضيف ومن طاعه المرأه ... ومن صلاح العبد

... ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابيه وامرهما . والا كان الضيف جاهلاً وكانت المرأه عاصيه وكان العبد فاسقاً عاصياً وكان الولد عاقاً.

ولا اختلاف بينهما الا يسيراً وفى بعض الكلمات اضافته ونقيصه.

ولكن المروى فى العلل فانه يشتمل على زياده:

وهى ان فيه مضافاً الى قوله: من فقه الضيف ... و من طاعه المرئيه ... ومن صلاح العبد

وفى كل هذه الثلاثه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ... ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً - باضافه الحج والصلوه - والا ... وكان الولد عاقاً قاطعاً للرحم.

وتمام الكلام فى هذه الاضافه.

واقاد السيد الحكيم على مامر: وفى الكافى روى الحديث المذكور بلا زياده.

ومن بر الولد ... وفى الفقيه رواه مع الزياده لكن اقتصر على ذكر الصوم تطوعاً ولم يذكر الحج ولا الصلوه. ولكن هذا المقدار لا يوجب السقوط عن الحجيه ...

والظاهر ان المروى فى الفقيه لما يشتمل على الزيادة كالمروى فى الكافى والمشتمل عليهما انما ينحصر فى المروى فى العلل.

كما انه قدم فى كلام السيد الخوئى ولكن مع ذلك لا يمكن الاخذ بها لان الكافى روى هذه الروايه بعينها بلا زياده ومن بر الولد الى الاخر... وكذا الصدوق رواها فى الفقيه بلا زياده الحج و الصلوه.

ومن العجب انه قد عرفت ان المروى فى الكافى يشتمل على ذلك اى فيه «ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما والا كان ...» الى اخره كالمروى فى الفقيه.

نعم المروى فى الكافى كالمروى فى الفقيه لا يشتمل «على ... ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً الا باذن ابويه».

والمراد من الزيادة فى كلام صاحب الوسائل هذا المقدار (ورواه الكلينى عن محمد بن يحيى عن محمد احمد مثله بدون الزيادة.)

ولعل السيد الخوئى تخيل ان الزيادة هى قوله الا انه قال: ومن بر الولد ... مع ان صاحب الوسائل انما ذكر ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً مقدمه لقوله (عليه السلام) «ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً» ولم يراجع كتاب الكافى فى هذا المقام.

ثم انه (قدس سره) انتج بان المروى فى الكافى حيث لا يشتمل على قوله (عليه السلام) «ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما ...» .

وبما ان الكافى اضبط من الفقيه فلا يمكن الاعتماد على صحه هذه الزيادة ومضى صحه صدورهما عن الامام (عليه السلام) حسب القاعده بعد كون الظاهر ان المروى فى الثلثه واحده سنداً ومنتناً.

وفيه:

اولاً: ان المروى فى الكافى يشتمل على قوله (عليه السلام): «ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما ...» وفى اخره والا .... كان الولد عاقاً» كالمروى فى الفقيه والعلل.

ص: ١٥١

ومعه فانه يتم الاستدلال بالروايه بتقريب انه اذا كان التطوع من الصوم يتوقف على اذن الابوين، بل امرهما فكذلك الامر فى الصوم لعدم الفرق بينهما.

وعليه فمع فرض كون الكافى اضبط وان الزيادة فى المقام لا يحرز صدورهما من الامام (عليه السلام) فانه تسقط الروايه عن قابليه الاستدلال من هذه الجبهه.

وثانياً: ان المروى فى الكتب الثلاثه يحرز وحده سنده فى الجملة واما وحده متنه فانه اول الكلام وذلك:

لان المروى فى الفقيه يتحد مع المروى فى الكافى لا يشتمل على الزيادة بخلاف المروى فى العلل حيث انه يشتمل عليها.

واذا امكن تصوير ان ما صدر من الامام (عليه السلام) انما يشتمل على الزيادة، وانما اسقطها كل من الكافى والفقيه لجبهه مثلاً ان الكافى انما ذكر الروايه فى باب «من لا- يجوز له صيام التطوع الا- باذن غيره» فى كتاب الصوم وبما ان قوله: «ولا يحج تطوعاً ولا يصلى تطوعاً» لا يناسبه فاسقطه وكم له من نظير فى الاخبار المرويه فى جوامعنا الحديثيه من التقطيع بمقتضى مناسبه الحكم والموضوع.

كما ان الصدوق انما ذكرها فى كتاب الصوم من الفقيه فى باب صوم الاذن ولم ير تناسب الزيادة المذكوره فاسقطها.

واما فى العلل فحيث انه غير مشتمل على الكتاب الفقيه المتعدده مثل الفقيه وانما ذكر الروايه فى باب «العله التى من اجلها لا-ينبغى للضيف ان يصوم تطوعاً» ورأى اشتراك الحج والصلاه مع الصوم فى العله المذكوره حسب تلقيها فانما ذكر الزيادة المذكوره ومعه فاذا كان للحذف فى مورد وجه عقلاى دون مورد اخر، فانه لا يدور الامر فى متن الحديث بين الفاقد والواجد والنقصان والاضافه حتى نتلزم فى مقام الاختيار والترجيح باصالة عدم الاضافه وهذا:

مع ان التمسك بالاصل اى اصالة عدم الاضافه او عدم صدور الاضافه انما يتم فى نقلين لخبر واحد مختلف نقصاناً و اضافه اذا لم يرد قرينه لاحد الامرين.

وفى المقام وان كان نقل الكليني اضبط الا انه لا يتم احراز عدم صدور الاضافه بمقتضى عدم اشتماله نقله عليها.

وذلك لان الصدوق قد ذكر بعد نقل الروايه فى علل الشرايع

«قال محمد بن على مؤلف هذا الكتاب رحمه الله: جاء هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعه فى ترك الحج تطوعا كان أو فريضه ، ولا فى ترك الصلاه ، ولا فى ترك الصوم تطوعا كان أو فريضه ، ولا فى شئ من ترك الطاعات». (1)

وحاصل هذا الكلام تاكيد الصدوق بورود الخبر على الوجه الذى نقله فما وصل له هنا كان يشتمل على الزياده.

مع انه يؤكد ايضا ان مع ورد الخبر هكذا وقبول ظهوره فى اشتراط اذن الابوين فى الموارد الثلاثه انه لا يلتزم بذلك فى مقام الفتوى ومعه لينتفى كون الزياده من ناحيه الصدوق فى مقام التوضيح او بيان الاستظهار تمهيدا لما اختاره.

ان قلت: ان الزياده المذكوره لم تكن من الصدوق وانما يحتمل دخولها فى الخبر بواسطه النقله قبل الصدوق ولو سهواً.

قلت: وان يحتمل ذلك الا ان الصدوق انما نقل نفس الخبر فى الفقيه بلا زياده فهو عارف بالخبر ولو لا قصده فى الفقيه حذف الزياده وتقطع الخبر بمقتضى مناسبه ذكره بحسب الكتاب والباب، وان الخبر الاصيل لا يشتمل عنده على الزياده فلا معنى لذكره الخبر عنها مع اشتماله عليها، فانه مع قرب عهده بعصر الصدور وقله الوسائط كان متمكناً من تشخيص الاصيل عن غيره.

وبالجملة ان مع احتمال تقطيع الخبر ونقله بلا زياده رعايه للمناسبات المنظوره لارباب الجوامع كما هو الشايخ بينهم، فانه لا وجه للالتزام بعدم صدور الزياده.

ص: ١٥٣



هذا كله مع انه لا دخل فى الزيادة فى اصل الاستدلال بالخبر فى المقام لان فى جميع المصادر «و من بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما .... والا كان الولد عاقاً» وفى نقل العلل «وقاطعاً للرحم».

الا ان الاستدلال بالخبر فى المقام مع عدم الزيادة انما يكون بتنقيح المناط واسراء الحكم من الصوم الى الحج ومع عدم الزيادة انما يكون بالتصريح، فلا محذور فى مقام الاستدلال به من هذه الجهة.

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٥

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

قال السيد الحكيم:

نعم ظاهر الخبر، اعتبار الأمر مع الإذن " وبدون الأمر يكون الحج عقوقاً ولو مع الإذن وهو مما لم يقل به أحد. فيتعين حمله على إرادته بيان المرتبة العاليه من البر، ويكون المراد من العقوق ما يقابلها، فيكون الخبر وارداً فى مقام بيان الآداب الأخلاقية، التى ينبغى أن يكون الولد عليها بالنسبه إلى والده، فلا مجال للبناء على اعتبار الإذن فى الحج ولا فى غيره. ولا سيما بملاحظه عدم اعتبار إذنه فى سائر الأفعال المباحه والمكروهه فكيف يعتبر فى مثل هذه الأفعال التى هى من أفضل الطاعات وأعظم القربات؟ نعم إذا نهاه عنها عن شفقتة عليه وجبت إطاعته وحرمة الفعل إجماعاً ظاهراً، كما يستفاد من كلماتهم فى مبحث الصوم. أما إذا كان نهيه لا- عن شفقتة عليه، فالظاهر عدم وجوب إطاعته، وإن ورد فى كثير من النصوص ما ظاهره وجوب إطاعه الوالد على الولد، ولكن لا- مجال للأخذ به. ومن ذلك يظهر الاشكال فى التفصيل الذى ذكره فى الروضه. ولذا قيده المصنف (ره) بأذيتهما.

وإن كان اللازم تقييدها بما إذا كانت عن شفقتة عليه. وعليه يجوز سفر الولد للحج إذا لم يعلم به أبداً، أو أنهما يعلمان به بعد رجوع الولد عن السفر، أو يعلمان به حال وقوعه ولكن أذيتهما لا عن شفقتة على الولد. (١)

ص: ١٥٤

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ١٨ و ١٩.

والعمده فى وجه نظره (قدس سره) فى مقام الاستدلال عدم التزم احد من الفقهاء بلزوم الامر فى الحج تطوعاً وان مع عدم الامر يكون الاتيان به عقوقاً للوالدين.

فان فى متن الخبر «ومن بر الولد ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابويه وامرهما» لفظه امرهما موجوده فى جميع المصادر، ومقتضاه انه لا يكفى الاذن، بل يلزم الامر منهما وانه لولا الامر لكان الولد عاقاً بمعنى ان ما فعله بلا امر من ابويه عقوقاً لهما.

وفى العلل زاد: «قاطعاً للرحم»

وقوله «ومن بر الولد» وان كان ظاهره عدم الالتزام والوجوب وكونه فى مقام الاحسان الى الابوين الا ان قوله (عليه السلام) فى ذيل الروايه «والا...» من التعبير بالعقوق او قطع الرحم بالفعل الصادر بلا اذن او امر يقوى استظهار اللزوم والوجوب وهذا ما افاد السيد الحكيم فيه بانه لا يلتزم به احد.

والسيد الخوئى (قدس سره) قد تبع السيد الحكيم فى الاشكال المذكور وافاد:

«... ومع الغض عن ذلك - اشكاله فى ان مع الاختلاف فى المتن لا يمكن الاعتماد على صحة هذه الزيادة - لا يمكن الاعتماد على الروايه لوجهين آخرين.

أحدهما:

اشتمال الروايه على توقف الصلاه تطوعا على إذن الأبوين، وهذا مما لم ينسب إلى أحد أصلا، فلا بد من حمل ذلك على أمر أخلاقي أدبي، يعنى من الآداب، والأخلاق الفاضله، شدة الاهتمام بأمر الوالدين، وتحصيل رضاهما وطاعتهما حتى فى مثل الصلاه، والصوم ونحوهما من العبادات الآلهيه، فليست الروايه فى مقام بيان الحكم الشرعى.

ثانيهما:

اشتمال الروايه على اعتبار أمر الوالدين فى صحة الصوم والصلاه والحج مع أن ذلك غير معتبر جزما، إذ غايه ما يمكن أن يقال، اعتبار رضاهما، وأما اعتبار أمرهما فغير لازم قطعا. والحاصل، اشتمال الروايه على ذكر الصلاه وذكر أمرهما، كاشف عن أن الروايه ليست فى مقام بيان الحكم الشرعى، بل إنما هى وارده فى مقام بيان أمر أخلاقي، فيكون الاستيذان من جمله الآداب والأخلاق. ومما يؤكد سقوط الروايه عن الحجيه قول الصدوق فى العلل، فإنه بعد ما ذكر الخبر، قال، جاء هذا الحديث هكذا (ولكن ليس للوالدين على الولد طاعه فى ترك الحج تطوعا كان أو فريضه، ولا فى ترك الصلاه، ولا فى ترك الصوم تطوعا كان أو فريضه، ولا فى شئ من ترك الطاعات). هذا، ولو استلزم السفر إلى الحج أذيتهما، حرم السفر لدلاله بعض الآيات الشريفه، وجمله من الروايات على حرمه إيذائهما، فيختص السفر المحرم حينئذ بصوره علم الأبوين، فإذا لم يعلما به لا يحرم لعدم أذيتهما حينئذ. هذا كله فيما إذا استلزم الحج السفر وتحمل مشاق الطريق، ونحو ذلك من لوازم السفر، وأما إذا فرضنا أن الحج لا يستلزم السفر كالأطفال الموجودين فى نفس مكه المكرمه، فلا مقتضى للاستيذان (فتأمل) أو الأطفال المستصحبه فى القوافل.» (١)

ص: ١٥٥

ويمكن ان يقال:

ان الاشكال المزبور على ما امر لا يلزم ان يكون مع الغض عن عدم ثبوت الزيادة.

وذلك لان مع عدم ثبوتها ايضاً انما يجرى الاشكال. نعم لا يجرى بالنسبه الى الحج والصلاه وانه لا تعرف من التزم توقفهما تطوعاً على امر الابوين. واما بالنسبه الى الصيام ايضاً يمكن القول بعدم اعتبار الامر فى صحه الصوم تطوعاً.

نعم، يمكن ان يقال:

ان الروايه تشتمل على توقف التطوع على الاذن والامر بمعنى انه قد ذكر فى الحديث. «الا باذن ابويه وامرهما»، فاذا لم يمكن الاخذ باعتبار الامر المذكور باى وجه ولو من حيث عدم التزام احد به، فانه لا محذور فى اعتبار اذنهما. فلا يوجب سقوط اعتبار الامر، اعتبار الاذن.

الا ان يقال: ان قوله (عليه السلام):

«ومن بر الولد بابويه ان لا- يصوم تطوعاً الا- باذن ابويه وامرهما» ليس ظاهر بحسب اللب والواقع فى اعتبار الاذن فى ثبوت المطلوبيه والاستحباب للصوم تطوعاً، وذلك لانه قد عبر فيها بالبر، وبر الولد بالنسبه الى ابويه ذات مراتب ومقول بالتشكيك.

ومن طرف آخر ان قوله (عليه السلام):

«ان لا- يصوم تطوعاً الا-...» لزوم رعايه الولد بالنسبه اليهما فى مقام التطوع دون اعتبار اذنهما او امرهما فى ثبوت المطلوبيه فى الصوم وانه لا- يتصف الصوم بالمطلوبيه الا- مع اذنهما لانه اسند فى الحديث الى الولد الصوم التطوع ومعناه ثبوت التطوع والاستحباب فى مرتبه قبل ذلك اى قبل الاذن وعدمه.

وعليه فيمكن ان يكون المراد ان من مراتب البر - بر الولد لوالديه - رعايتهما فى العمل المندوب دون الواجب، لانه الفعل المندوب لا محاله يوجب شغل الولد بوجه وهذا لا يحبه الله اذا اوجب اذيه الوالدين او عدم رضاهما، لانه تعالى امر بالاحسان نحوهما بعد النهى عن الشرك به. وعليه فان المراد هنا الرعايه دون توقف المطلوبيه على الاذن بل الامر، فهو كما افاده السيد الحكيم (قدس سره) من رعايه الآداب الاخلاقيه.

ص: ١٥٦

وهذا المعنى هو المناسب لقوله (عليه السلام): «ومن فقه الضيف. ومن صلاح العبد و نصحه».

مع انه لا يتم الالتزام باعتبار الاذن، بل الامر لا فى مورد الضيف ولا المرأه اذا لم يناف الفعل الندبى مع حقوق الزوجيه ولا العبد اذا لم يكن منافياً لوظائفه العرفيه بالنسيه الى مولاه.

والظاهر ان ما افاده الصدوق (قدس سره) فى ذيل الروايه من قوله:

«جاء هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعه فى ترك الحج تطوعا كان أو فريضه، ولا فى ترك الصلاه، ولا فى ترك الصوم تطوعا كان أو فريضه، ولا فى شئ من ترك الطاعات». (1)

كان ناظراً الى هذه الجبهه.

ومعه فالروايه لا توجب اعتبار اذنهما فضلاً عن امرهما.

نعم اذا اوجب التطوع ايذائهما. سواء كان من جهه السفر المشتمل على الخط غيره، فانه تحصل فى الفعل حرازه تمنع عن المطلوبيه فى العمل.

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٦

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ويمكن ان يقال:

ان الاشكال المزبور على ما امر لا يلزم ان يكون مع الغض عن عدم ثبوت الزيادة.

وذلك لان مع عدم ثبوتها ايضاً انما يجرى الاشكال. نعم لا يجرى بالنسبه الى الحج والصلاه وانه لا تعرف من التزم توقفهما تطوعاً على امر الابوين. واما بالنسبه الى الصيام ايضاً يمكن القول بعدم اعتبار الامر فى صحه الصوم تطوعاً.

نعم، يمكن ان يقال:

ان الروايه تشتمل على توقف التطوع على الاذن والامر بمعنى انه قد ذكر فى الحديث. «الا باذن ابويه وامرهما»، فاذا لم يمكن الاخذ باعتبار الامر المذكور باى جهه ولو من حيث عدم التزام احد به، فانه لا محذور فى اعتبار اذنهما. فلا يوجب سقوط اعتبار الامر، اعتبار الاذن.

الا ان يقال: ان قوله (عليه السلام):

«ومن بر الولد بابويه ان لا- يصوم تطوعاً الا- باذن ابويه وامرهما» ليس ظاهراً بحسب اللب والواقع في اعتبار الاذن في ثبوت المطلوبيه والاستحباب للصوم تطوعاً، وذلك لانه قد عبر فيها بالبر، وبر الولد بالنسبه الى ابويه ذات مراتب ومقول بالتشكيك.

ومن طرف آخر ان قوله (عليه السلام):

«ان لا- يصوم تطوعاً الا-...» لزوم رعايه الولد بالنسبه اليهما في مقام التطوع دون اعتبار اذنهما او امرهما في ثبوت المطلوبيه في الصوم وانه لا- يتصف الصوم بالمطلوبيه الا- مع اذنهما لانه اسند في الحديث الى الولد الصوم التطوع ومعناه ثبوت التطوع والاستحباب في مرتبه قبل ذلك اى قبل الاذن وعدمه.

وعليه فيمكن ان يكون المراد ان من مراتب البر - بر الولد لوالديه - رعايتهما في العمل المندوب دون الواجب، لانه الفعل المندوب لا محاله يوجب شغل الولد بوجه وهذا لا يحبه الله اذا اوجب اذيه الوالدين او عدم رضاهما، لانه تعالى امر بالاحسان نحوهما بعد النهى عن الشرك به. وعليه فان المراد هنا الرعايه دون توقف المطلوبيه على الاذن بل الامر، فهو كما افاده السيد الحكيم (قدس سره) من رعايه الآداب الاخلاقيه.

وهذا المعنى هو المناسب لقوله (عليه السلام): «ومن فقه الضيف. ومن صلاح العبد و نصحه».

مع انه لا يتم الالتزام باعتبار الاذن، بل الامر لا في مورد الضيف ولا المرأه اذا لم يناف الفعل الندبي مع حقوق الزوجيه ولا العبد اذا لم يكن منافياً لوظائفه العرفيه بالنسبه الى مولاه.

والظاهر ان ما افاده الصدوق (قدس سره) في ذيل الروايه من قوله:

«جاء هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعه في ترك الحج تطوعاً كان أو فريضه، ولا في ترك الصلاه، ولا في ترك الصوم تطوعاً كان أو فريضه، ولا في شئ من ترك الطاعات». (١)

ص: ١٥٨

كان ناظراً الى هذه الجبهه.

ومعه فالروايه لا توجب اعتبار اذانهما فضلاً عن امرهما.

نعم اذا اوجب التطوع ايذائهما. سواء كان من جهه السفر المشتمل على الخط غيره، فانه تحصل فى الفعل حرازه تمنع عن المطلوبيه فى العمل.

هذا وقد افاد صاحب الحدائق (قدس سره):

«وشيخنا الصدوق قد رد الخبر - كما ترى - ولم ينقل له معارضا، مع أن ما تضمنه مؤيد بجمله من الأخبار الداله على وجوب طاعتهما على الولد وإن كان فى الخروج من أهله وماله:» (١)

ثم نقل (قدس سره) الاخبار المذكوره.

منها:

ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن نافع، عن محمد بن مروان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): إن رجلا أتى النبى (صلى الله عليه وآله) فقال: أوصنى قال:

لا تشرك بالله شيئا وإن أحرقت بالنار وعذبت إلا وقلبك مطمئن بالايمان، ووالديك فأطعهما، وبرهما حين كانا أو ميتين، وإن أمراك أن تخرج من أهلك ومالك فافعل فإن ذلك من الايمان. (٢)

اما جهه السند فيها

رواه الكليني عن محمد بن يحيى وهو محمد بن يحيى العطار ابو جعفر القمى وثقه النجاشى والعلامه، وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن احمد بن محمد وهو احمد بن محمد بن عيسى ابن عبد الله بن سعد الاشعري وثقه الشيخ فى الرجال والعلامه، وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن ابن محبوب وهو الحسن بن محبوب السراد، وثقه الشيخ فى الرجال والفهرست وهو من اصحاب اجماع الكشى، ومن الطبقة السادسه.

ص: ١٥٩

١- الحدائق الناظره، الشيخ يوسف البحرانى (صاحب الحدائق)، ج ١٤، ص ٦٦.

٢- وسائل الشيعه، العلامه الشيخ الحر العاملى، ج ٢١، ص ٤٨٩، كتاب النكاح، أبواب احكام الاولاد، باب ٩٢، ط آل البيت.

وهو رواه عن خالد بن نافع البجلي لا- تنصيص على وثاقته وليس في مورده غير نقل الحسن بن محبوب عنه. ولعله من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن محمد بن مروان وهو باطلأقه ينصرف الى محمد بن مروان الكلبي، وهو وان لا- تنصيص على وثاقته في كتب الرجال الا انه عن روى عنه ابن ابي عمير وجمع من اجله الاصحاب، وهو من الطبقة الخامسة

ومنها:

ما رواه الصدوق (قدس سره) محمد بن علي بن الحسين في المجالس عن علي بن أحمد بن عبد الله عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال:

جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا رسول الله انى راغب فى الجهاد نشيط، قال: فجاهد فى سبيل الله فإنك إن تقتل كنت حيا عند الله ترزق وإن مت (تمت) فقد وقع أجرک على الله وإن رجعت خرجت من الذنوب كما ولدت.

فقال: يا رسول الله إن لى والدين كبيرين يزعمان أنهما يأنسان بى ويكرهان، خروجى فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): أقم مع والديك، فوالذى نفسى بيده لانسهما بك يوماً وليله خير من جهاد سنه محمد بن يعقوب، عن أبي علي الأشعري، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر مثله إلا أنه قال: فقم مع والديك. (١)

اما جهه السند فيها

رواه الكليني عن ابي علي الاشعري، وهو محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد من مالک الاشعري، شيخ القميين ووجه الاشاعره افاده النجاشى والعلامه. وهو من كبار الطبقة السابعه.

ص: ١٦٠

---

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١٥، ص ٢٠، أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، باب ٢، ط آل البيت.

وهو رواه عن محمد بن سالم وهو ابن عبد الحميد، قال الكشي: محمد بن سالم بن عبد الحميد ومحمد بن الوليد الخزاز ومعاوية بن حكيم و مصدق بن صدقه. هؤلاء كلهم فطحيه وهم من اجله العلماء والفقهاء والعدول وبعضهم ادرك الرضا (عليه السلام). وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن احمد بن النضر، وهو احمد بن النضر الخزاز ابوالحسن الجعفي وثقه النجاشي والعلامة، وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن عمرو بن شمر وهو عمرو بن شمر بن يزيد ابو عبدالله الجعفي الكوفي، روى عن ابي عبدالله وعن جابر.

قال النجاشي ضعيف جداً زيد احاديث في كتب جابر الجعفي ينسب بعضها اليه والامر ملتبس. وقال العلامة بعد نقل كلام النجاشي لا اعتمد على شيء مما رواه. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن جابر بن يزيد الجعفي. وثقه ابن الغضائري، وروى ابن عقده والعقيقي عن الصادق (عليه السلام): انه كان يصدق علينا. وروى الكشي بسند صحيح توثيقه. وباسانيد متعددة جلاله قدره.

وروى عنه اجلاء الاصحاب. وهو من الطبقة الرابعة.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/١٧

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

ومنها:

ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى عن يونس، عن عمرو بن شمر عن جابر قال: أتى رسول الله (صلى الله عليه وآله) رجل فقال: انى رجل شاب نشيط وأحب الجهاد ولى والده تكره ذلك، فقال النبي (صلى الله عليه وآله): ارجع فكن مع والدتك، فوالذى بعثنى بالحق لأنسها بك ليله خير من جهاد فى سبيل الله سنه. (١)

ص: ١٦١

---

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١٥، ص ٢٠، أبواب جهاد العدو و ما يناسبه، باب ٢، ط آل البيت.

اما جهه السند فيها

رواه الكليني عن علي بن ابراهيم، وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن محمد بن عيسى، وهو ابن عبيد اليقطيني. قال النجاشي ثقه عين. وضعفه الشيخ فى الرجال ووجهه استثناء الشيخ ابن الوليد ما رواه عن يونس بن عبدالرحمن من رجال نواذر الحكمة.



وقال العلامة: الاقوى عندى قبول روايته، وهو الاقوى. وهو من الطبقة السادسة.

ورواه عن يونس بن عبدالرحمن، وثقه الشيخ فى الرجال ونقل النجاشى ان الرضا (عليه السلام): كان يشير اليه فى العلم والفتيا. وروى الكشى بسند صحيح عن عبدالعزيز بن المهتدى قال وكان خير ممن رأته وكان وكيل الرضا وخاصة. وبسند صحيح انه (عليه السلام) ضمن له الجنه ثلاثا. وهو من الطبقة السادسة. وهو رواه عن عمر و بن شمر عن جابر وقد مر ما فيهما.

وفى حديث فى معنى قوله (عز وجل): «وقل لهما قولاً كريماً» قال: إن ضرباك فقل لهما: غفر الله لكما، فذلك منك قول كريم، قال: «واخفض لهما جناح الذل من رحمته» قال: «لا- تملا (لا تمل) عينيك من النظر إليهما إلا برحمه ورقه، ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما، ولا يدك فوق أيديهما، ولا تقدم قدامهما.»

والحديث المذكوره ما رواه الكينى عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى وعلى بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الحناط قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (وبالوالدين إحساناً) ما هذا الاحسان؟ فقال: الاحسان أن تحسن صحبتهم، وأن لا تكلفهما أن يسألاك شيئاً مما يحتاجان إليه وإن كانا مستغنيين، أليس يقول الله: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا تحبون) وقال: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) قال: إن أضجراك فلا تقل لهما: أف، ولا تنهرهما إن ضرباك، قال: (وقل لهما قولاً كريماً) قال: إن ضرباك فقل لهما: غفر الله لكما، فذلك منك قول كريم، قال: (واخفض لهما جناح الذل من رحمته) قال: لا تمل (تملا) عينيك من النظر إليهما إلا برحمه ورقه، ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما، ولا يدك فوق أيديهما، ولا تقدم قدامهما.

ورواه الصدوق بإسناده عن الحسن بن محبوب، مثله. (١)

أما وجه السند فيها:

فإن أبا ولاد الحنات هو حفص بن سالم أو يونس، وثقه الشيخ في الفهرست والنجاشي، وهو من الطبقة الخامسة.

فالرواية صحيحة بسنده من الكليني (قدس سره). هذا ما استند به صاحب الحقائق في مقام التأكيد على تمامية مدلول خبر العلل.

وقد عرفت فيها مضافاً إلى المناقشة من حيث السند عدم تماميتها من حيث الدلالة على المدعى، فإنها كانت في مقام بيان تكريم شأن الوالدين ولا دلالة فيها بوجه على اشتراط اذنهما في التطوع من العبادات حسب ما عرفت.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٠

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

قال صاحب العروة:

مسألة ٢: يستحب للولي أن يحرم بالصبي الغير المميز بلا- خلاف ، لجمله من الأخبار ، بل وكذا الصبي ، وإن استشكل فيها صاحب المستند ، وكذا المجنون وإن كان لا يخلو عن إشكال لعدم نص فيه بالخصوص فيستحق الثواب عليه، والمراد بالإحرام به جعله محرماً ، لا أن يحرم عنه، فيلبسه ثوبى الإحرام ويقول : " اللهم إنى أحرمت هذا الصبي " الخ ، ويأمره بالتلبيه ، بمعنى أن يلقنه إياها ، وإن لم يكن قابلاً يلبي عنه.

ويجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه ويأمره بكل من أفعال الحج يتمكن منه وينوب عنه ، فى كل ما لا يتمكن.

ويطوف به ، ويسعى به بين الصفا والمروه ، ويقف به فى عرفات ومنى.

ويأمره بالرمدى وإن لم يقدر يرمى عنه ، وهكذا يأمره بصلاه الطواف ، وإن لم يقدر يصلى عنه ولا- بد من أن يكون طاهراً ومتوضئاً ولو بصوره الوضوء وإن لم يمكن فيتوضأ هو عنه، ويحلق رأسه ، وهكذا جميع الأعمال. (٢)

ص: ١٦٣

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ٢١، ص ٤٨٨، كتاب النكاح، أبواب احكام الاولاد، باب ٩٢، ط آل البيت.

٢- العروة الوثقى-جماعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٦ و ٣٤٧.

الظاهر انه لا خلاف فى استحباب احجاج الصبى، وقد دلت عليه جملة من الاخبار

منها:

ما رواه الصدوق (قدس سره) بإسناده عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفة أو إلى بطن مر ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم، يطاف بهم ويرمى عنهم، ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه.

وكان علي بن الحسين عليهما السلام يضع السكين في يد الصبي ثم يقبض على يده الرجل فيذبح.

ورواه الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار مثله.

ورواه الشيخ بإسناده عن موسى بن القاسم، عن صفوان، عن معاوية بن عمار مثله، وزاد بعد قوله: ويطاف بهم: ويسعى بهم.

(١)

أما وجه الدلالة فيها:

إن الإمام (عليه السلام) قد بين كيفية حج الصبيان عن لا يتمكن بنفسه من المناسك، وبيان ما يلزم أن يأتي به الولي في هذا المقام وبالنظر إلى عدم وجوب الحج على الصبي فلا محالة يستفاد منه مطلوبه الاحجاج فيه بالنسبة إلى الولي فيدل على الاستحباب.

أما وجه السند فيها:

فرواه الصدوق (قدس سره) بإسناده عن معاوية بن عمار و إسناده عليه صحيح في مشيخه الفقيه.

وأما معاوية بن عمار بن أبي معاوية. قال النجاشي (قدس سره) في مورد: ثقة وكان أبوه ثقة في العامه. ووثقه العلامة ومن من اصحاب الصادق و الكاظم. ومن الطبقة الخامسة.

وقد رواه الكليني أيضاً عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار.

ص: ١٦٤

وهذا الطريق ايضاً تام صحيح لتماميه وثاقه على بن ابراهيم وابيه، وانه من الطبقة الثامنة. وان اباه من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن ابن ابي عمير، وهو اوثق اهل زمانه ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاويه بن عمار السابق ذكره.

فالروايه صحيحه بطريقتها من الصدوق ومن الكليني (قدس سرهما).

ما رواه (قدس سره) فى الفقيه باسناده عن زراره عن احدهما (عليهما السلام) قال: ومنها:

ما رواه (قدس سره) فى الفقيه باسناده عن زراره عن احدهما (عليهما السلام) قال:

إذا حج الرجل بابنه وهو صغير فإنه يأمره أن يلبي ويفرض الحج ، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه ويطاق به ويصلى عنه.

قلت: ليس لهم ما يذبحون ، قال : يذبح عن الصغار ، ويصوم الكبار.

ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب ، وإن قتل صيدا فعلى أبيه.

ورواه الكليني عن عده من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن المثني الحنط ، عن زراره.

ورواه الشيخ باسناده عن محمد بن يعقوب مثله. (1)

اما جهه الدلاله فيها:

فان تبين الامام (عليه السلام) كيفيه احجاج الصبي للولى وان عليه المبادره اذا تمكن بنفسه والا فعلى وليه الا تيان عنه فى هذه الروايه كسابقها تدل على مطلوبيه احجاج الصبي فضلاً عن مشروعيتها.

اما جهه السند فيها.

فرواه الصدوق (قدس سره) باسناده عن زراره، وإسناده اليه صحيح فى مشيخه الفقيه.

واما زراره فهو زراره بن أعين. من اجله الثقاه وقال فيه النجاشى: صادق فيما يرويه اجتمعت فيه خصال الفضل والدين. وهو من الطبقة الرابعه.

ص: ١٦٥

وقد رواه الكليني ايضاً في الفروع عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد والعهده الذين يروون عن سهل تشتمل على محمد بن جعفر الاسدي ومحمد بن الحسن الصفار وهما ثقتان. وهو من الطبقة الثامنة.

وهم يروونه عن سهل بن زياد، وهو ثقة على الاقوى على ما مر في محله ومن الطبقة السابعة.

وهو رواه عن احمد بن محمد بن ابى نصر البزنطي، قال فيه الشيخ في الرجال والفهرست: ثقة جليل القدر. وهو من اصحاب الكاظم و الرضا (عليهما السلام)، ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن المثنى الحنات، لا تنصيص على وثاقته في كتب الرجال. نعم، روى الكشي عن علي بن الحسن (الفضال): سلام و المثنى بن الوليد والمثنى بن عبد السلام كلهم حنّاطون كوفيّون لا بأس بهم. (1)

بناء على اتحاد مثنى بن عبد السلام ومثنى بن الوليد الحنات ولعله الاظهر ولكنه تتم وثاقته من جهه نقل احمد بن محمد بن ابى نصر عنه كما في المقام وفي غيره من الموارد وكذا نقل ابن ابى عمير عنه، ونقل كثير من الاعاظم كالحسن بن محبوب و يونس بن عبدالرحمن.

فالروايه صحيحه بطريقها من الصدوق والكليني (قدس سرهما)

ومنها:

ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن يونس بن يعقوب عن ابيه قال:

قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) : إن معي صبيه صغاراً وأنا أخاف عليهم البرد ، فمن أين يحرمون ؟ قال : ايت بهم العرج فليحرموا منها ، فإنك إذا أتيت بهم العرج وقعت في تهامه ، ثم قال : فان خفت عليهم فایت بهم الجحفه.

ورواه الكليني عن محمد بن يحيى ، عن الحسن بن علي ، عن يونس بن يعقوب مثله. (2)

ص: ١٦٦

١- اختيار معرفه الرجال (رجال الكشي)، الشيخ الطوسي، ج ١، ص ٣٣٨.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨٩، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

اما جهه الدلاله فيها:

فانه امر الامام (عليه السلام) باحرام الصبى بالمكان الاقرب الى مكه خوفاً عن البرد مثل العرج - الذى ليس من المواقيت - او من الجحفه، وتبيين حد الاحرام لاحجاج الصبى انما يدل على مطلوبيته واستجابته كما مر.

اما جهه السند فيها:

فرواه الكلينى عن محمد بن يحيى، وقد مر انه محمد بن يحيى العطار ابو جعفر القمى من مشايخ الكلينى (قدس سره)، وثقه النجاشى والعلامه، وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن الحسن بن على وهو الحسن بن فضال التيملى. وثقه الشيخ فى الرجال وقال: فطحى من أصحاب الاجماع. وقال فى الفهرست: ورع ثقه فى الحديث و فى رواياته. وقال العلامه (قدس سره): ورع ثقه فى روايه. وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن يونس بن يعقوب، ابن قيس ابو على الحلاب البجلي الدهنى. وثقه الشيخ فى الرجال، وقال النجاشى: انه كان موثقاً عند الأئمه.

وقال الكشى: حدثنى حمدويه عن بعض اصحابه ان يونس بن يعقوب فطحى كوفى مات بالمدينه وكفنه الرضا (عليه السلام). (1) وروى أحاديث حسنه تدل على صحه عقيدته هذا الرجل وقال العلامه بعد هذا عن الكشى، والذى اعتمد قبول روايته. (2)

وقال الكشى ايضاً: قال محمد بن مسعود جماعه الفطحيه هم فقهاء اصحابنا وعدده من اجله الفقهاء والعلماء منهم يونس بن يعقوب. وهو من الطبقة الخامسه.

وهو رواه عن ابيه وهو يعقوب بن قيس، لانتصيص على وثاقته. وهو من الطبقة الخامسه ايضاً.

وهذا مع ان فى الروايه إشكالاً آخر وهو ان نقل محمد بن يحيى الواقع فى الطبقة الثامنه عن الحسن بن على بن فضال الواقع فى الطبقة السادسه مرسل حسب ما افاده السيد البروجردى فى الرجال.

ص: ١٦٧

١- اختيار معرفه الرجال (رجال الكشى)، الشيخ الطوسى، ج ٢، ص ٦٨٢.

٢- خلاصه الاقوال، العلامه الحلى، ص ٢٩٧.

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ومنها:

ما رواه الصدوق باسناده عن ايوب اخى اديم قال:

سئل أبو عبد الله (عليه السلام): من أين يجرد الصبيان؟ فقال: كان أبى يجردهم من فخ.

ورواه الكلينى بالاسناد السابق عن ابن أبى نصر، عن عبد الكريم، عن أيوب.

ورواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم، عن صفوان، عن عبد الله بن مسكان، عن أيوب بن الحر.

وعنه (موسى بن القاسم) عن على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام). (١)

اما جهه الدلاله فيها:

فان بيان الامام فى مقام الجواب بالاخبار عما فعله ابوه ابو جعفر الباقر (عليه السلام) من تجريد الصبيان للاحرام من فخ، وهو موضع قريب الى مكه انما يدل على مطلوبيه احجاج الصبيان فان احرامهم انما يكون مقدمه للاحجاج، بل مشروع فيه وعمل الامام (عليه السلام) وان كان مجملاً لا يعلم وجهه الا ان اقل ما يستفاد منه مشروعيه العمل ومطلوبيته وهذا مما لاشكال فيه.

اما جهه السند فيها:

فان اسناد الصدوق الى ايوب اخى اديم صحيح فى مشيخه التهذيب.

وايوب اخى اديم هو ايوب بن الحر، وثقه الشيخ فى الفهرست ووثقه النجاشى. وقال النجاشى (قدس سره) ذكره اصحابنا فى الرجال يعرف باخى اديم له اصل. وهو من الطبقة الخامسة.

وعليه فان الروايه صحيحه بطريق الصدوق.

وللشيخ (قدس سره) فيه طريقان:

الاول: رواه باسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن ايوب بن الحر. وهو صحيح ايضاً، لان اسناده الى موسى بن القاسم صحيح فى مشيخه التهذيب.

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨٨، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

وموسى بن القاسم ابن معاويه بن وهب البجلي، قال النجاشى: ثقة ثقته. ووثقه الشيخ فى الرجال والعلامة (قدس سره). وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن صفوان بن يحيى، وهو اوثق اهل زمانه عند ارباب الرجال. ومن الطبقة السادسة ايضاً.

وهو رواه عن عبدالله بن مسكان، وهو من اصحاب اجماع الكشى ووثقه النجاشى وابن شهر آشوب والعلامة (قدس سره). وهو من الطبقة الخامسة.

الثانى: رواه باسناده عن موسى بن القاسم عن على بن جعفر. وهو على بن جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام). ووثقه فى الفهرست والرجال والعلامة. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن اخيه موسى بن جعفر (عليهما السلام).

وقد روى هذا الروايه الكلىنى (قدس سره) ايضاً فى الفروع عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن محمد بن نصر عن عبدالكريم عن ايوب.

وقد مر ان العده المذكور بينهم الثقاه، وهم من الطبقة الثامنه.

واما سهل بن زياد، فقد مر تماميه وثاقته، وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن البنزطى، وهو من ثقاه اصحاب الرضا (عليه السلام)، ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن عبدالكريم وهو عبدالكريم بن عمرو بن صالح الخثعمى. قال فيه النجاشى: روى عن ابى عبدالله وابى الحسن (عليهما السلام) ثم وقف على ابى الحسن (عليه السلام) كان ثقته عينا. (١)

وقال العلامة فى الخلاصه وذكر الطوسى والكشى، انه كان واقفاً. وقال ابن الغضائرى ان الواقفه تدعيه والغلاه تروى عنه كثيراً. (٢) والذى اراه التوقف عما يرويه.

والظاهر ان التوقف يرجع الى ما يحتمل فيه من فساد العقيده او يدعى فى مورده دون فساده فى الحديث او النقل. فيكفى شهاده النجاشى بوثاقته مؤكداً ويؤيده ان من رواه كتابه احمد بن محمد بن نصر البنزطى. وهو من الطبقة الخامسة.

ص: ١٦٩

١- رجال النجاشى، ابى العباس احمد بن على النجاشى، ص ٢٤٥.

٢- رجال لابن الغضائرى، ابن الغضائرى، محمد كاظم رحمان ستايش، ص ١١٤.



وبالجملة ان الروايه صحيحه بطريق الصدوق وطريقى الشيخ وموثقه بطريق الكلينى (قدس الله اسرارهم).

ومنها:

ما رواه الكلينى (قدس سره) فى الفروع عن ابى على الاشعري، عن محمد بن عبدالجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمار قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غلمان لنا دخلوا معنا مكه بعمره وخرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام، قال: قل لهم: يغتسلون ثم يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم. (١)

اما جهه الدلاله فيها:

ان امر الامام (عليه السلام) باغتسال الغلمان والاحرام والذبح عنهم انما يدل على مطلوبيه الاحجاج بهم واستجاباه.

اما جهه السند فيها:

فرواه الكلينى عن ابى على الاشعري، وهو محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك، وقد مر قال النجاشى فيه: شيخ القميين ووجه الاشاعره. وهو من الكبار الطبقة السابعه.

وهو رواه عن محمد بن عبدالجبار، وهو ابن ابى الصهبان، وثقه الشيخ فى الرجال والعلامه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن صفوان بن يحيى، وهو اوثق اهل زمانه، ومن الطبقة السادسه.

وهو رواه عن اسحاق بن عمار وهو الكوفى الصيرفى، وثقه النجاشى وقال: كان شيخاً من اصحابنا. وفى الفهرست: وكان فطيحاً الا انه ثقه واصله معتمد. (٢)

وقد توقف فيه العلامه فى الخلاصه وقال: «فالاولى عندى التوقف فيما ينفرد به» (٣) والظاهر رجوع توقفه الى ما قيل فيه من فساد العقيدة على ما هو دأب العلامه ولا مساس له بوثاقته من حيث النقل. وهو من الطبقة الخامسه. فالروايه موثقه.

ص: ١٧٠

١- وسائل الشيعه، العلامه الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

٢- الفهرست، الشيخ الطوسى، ص ٥٤.

٣- خلاصه الاقوال، العلامه الحللى، ص ٣١٧.

قال صاحب الحدائق (قدس سره):

«ويستفاد من هذه الأخبار أن الولي يأمر الصبي بالتلبيه ونحوها من الأفعال كالطواف والرمى والذبح ونحو ذلك، فإن لم يحسن ناب عنه الولي أو من يأمره، ويلبسه ثوبى الاحرام ويجنبه ما يجب اجتنابه على المحرم. والجميع من ما لا خلاف فيه. وأما الصلاه فإنه يصلى عنه كما تضمنته صحيحه زواره، واحتمل فى الدروس أمره بالاتيان بصوره الصلاه أيضا كالطواف. وهو ضعيف وإن نفى عنه البأس السيد فى المدارك. وإذا طاف به فالأحوط أن يكونا متطهرين، واكتفى الشهيد فى الدروس بطهاره الولي. وهذه الروايات ونحوها وإن اقتصت بالصبيان إلا أن الأصحاب (رضوان الله عليهم) لم يفرقوا فى هذه الأحكام بين الصبي والصبيه. وهو جيد، فإن أكثر الأحكام فى جميع أبواب الفقه إنما خرجت فى الرجال مع أنه لا خلاف فى اجرائها فى النساء ولا اشكال.»

(١)

وقد اكد صاحب العروه (قدس سره) بانه لافرق فى غير المميز بين الصبي والصبيه فى استحباب الاحرام به والاحجاج به، وان استشكل فيها صاحب المستند

قال السيد الخوئى:

«ثم إن المشهور لم يفرقوا بين الصبي، والصبيه، ولكن صاحب المستند استشكل فى الصبيه بدعوى اختصاص النصوص بالصبي، وإلحاق الصبيه به يحتاج إلى دليل وهو مفقود. فإن مورد الروايات الدلاله على الاحجاج إنما هو الصبي، وأما الصبيه فلم ترد فى الروايات.

وأما ما يظهر من بعض الروايات «أن الجاربه إذا طمشت فعليها حج الاسلام وإن كانت قد حجت قبل البلوغ»، فهو ناظر إلى حج الصبيه بنفسها وغير ناظر إلى استحباب الاحجاج بها.

وبعباره أخرى المستفاد من تلك الروايات رجحان حج الصبيه بنفسها، والروايات الوارده فى الاحجاج موردها الصبي ولا تشمل الصبيه. هذا ولكن يمكن استفاده حكم الصبيه من بعض هذه الروايات، مثل معتبره يونس بن يعقوب عن أبيه «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام إن معى صبيه صغارا وأنا أخاف عليهم البرد فمن أين يحرمون، قال: إبت بهم العرج فليحرموا منها».

ص: ١٧١

فإن الصبيّه وإن كانت جمعا للصبى وجمع الصبيّه الصبايا، إلا أن المتفاهم العرفى من الصبيّه الصغار من الأولاد أعم من الذكر والأنثى. وبذلك يظهر دلالة غيرها من الروايات أيضا. « (١)

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٢

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

قال السيد الخوئى:

« ثم إن المشهور لم يفرقوا بين الصبى، والصبيّه، ولكن صاحب المستند استشكل فى الصبيّه بدعوى اختصاص النصوص بالصبى، وإلحاق الصبيّه به يحتاج إلى دليل وهو مفقود. فإن مورد الروايات الدلالة على الاحجاج إنما هو الصبى، وأما الصبيّه فلم ترد فى الروايات.

وأما ما يظهر من بعض الروايات «أن الجاربه إذا طمّث فعليها حج الاسلام وإن كانت قد حجت قبل البلوغ»، فهو ناظر إلى حج الصبيّه بنفسها وغير ناظر إلى استحباب الاحجاج بها.

وبعبارة أخرى المستفاد من تلك الروايات رجحان حج الصبيّه بنفسها، والروايات الواردة فى الاحجاج موردها الصبى ولا تشمل الصبيّه. هذا ولكن يمكن استفاده حكم الصبيّه من بعض هذه الروايات، مثل معتبره يونس بن يعقوب عن أبيه «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام إن معى صبيّه صغارا وأنا أخاف عليهم البرد فمن أين يحرمون، قال: إبت بهم العرج فليحرموا منها».

فإن الصبيّه وإن كانت جمعا للصبى وجمع الصبيّه الصبايا، إلا أن المتفاهم العرفى من الصبيّه الصغار من الأولاد أعم من الذكر والأنثى. وبذلك يظهر دلالة غيرها من الروايات أيضا. « (٢)

هذا وقد اورد النراقى (قدس سره) بانه لا يتم الاستدلال بمعتبره يونس بن يعقوب لان الثابت منها حج الصبيّه لا الحج بها

ص: ١٧٢

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٣٢.

٢- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٣٢.

وموضوع البحث فى المقام الاحجاج بها.

وقد اجاب عنه السيد الحكيم (قدس سره) « بان قوله (عليه السلام): " ائت بهم " عدم استقلالهم فى الأمور وكونهم تحت تصرفه. فلاحظ. « (١)

ويمكن ان يقال: ان مع فرض كون المراد من الصبيه الانثى او الاعم من الذكر والانثى كما احتمله السيد (قدس سره) فانه لاينافى قوله: «ائت بهم» مع كونهم بالمعين او من اهل التميز، لان مع فرض البلوغ خصوصاً فى الصبيه فانه لاشبهه فى عدم تعارف استقلالهم فى السفر واختيار المواقيت.

وعليه فان قول الراوى ان معى صبيه صغاراً لا يختص بما لو كان تحت تكفله اطفالاً غير مميزين، بل اعم من المميز وغير المميز ومعه فانما يشمل من يتمكن من الاتيان بالحج من دون لزوم الاحجاج به.

وهذا الاشكال من المستند وارد، ولا يدفعه ما افاده السيد الحكيم والسيد الخوئى (قدس سرهما)

نعم، الظاهر ان صاحب المستند استسلم كون المراد من الصبيه جمع الصبى والصبيه، ولذا اورد على دلالة المعتبره بعدم مشمولها لغير المميز.

والحق ان الصبيه جمع للصبى وجمع الصبيه الصبايا وفى الروايه اراد الراوى فى السؤال الجمع بقريته قوله: «وانا اخاف عليهم».

وعليه فالروايه غير قابله للاستناد لشمول الصبيه حتى مع قطع النظر عن اشكال صاحب المستند.

نعم ان هنا كلام فى ما يتفاهم عرفاً من لفظ الصبى فى الاخبار الوارده فى المقام كقوله (عليه السلام): «انظروا من كان معكم من الصبيان» او قول الراوى: «ان معى صبياً مولوداً» او سألت ابا عبد الله (عليه السلام): «عن غلمان لنا» فانه ليس المراد من عنوان الصبى مفرداً او جمعاً او الغلام او الغلمان خصوص الذكر، بل المتفاهم العرفى من العنوان ما هو اعم من الانثى فهو نظير قوله (عليه السلام): «طلب العلم فريضة على كل مسلم» او قوله (عليه السلام): «عز المرء استغناؤه عن الناس» او فان المراد من المرء او المسلم ما هو اعم من المسلم والمسلمه بمقتضى المتفاهم العرفى فهو فى الحقيقه انما يدل على جنس المسلم او جنس الانسان بلا فرق بين الذكر والانثى.

ص: ١٧٣

وهذا المعنى جار في معتبره يونس بن يعقوب ايضاً فان قوله: «فان معى صبيه صغاراً» فالمراد ان معى صبايا اي جمع الصبي، ولكن المراد من الصبي الفرد ما يدل على الجنس الاعم من الذكر والانثى، وهذا ما يقتضيه الفهم العرفي اذ لا يتم بان «عز المرء استغناؤه عن الناس» دون عز المرأة وكذا في حديث طلب العلم.

وعليه فما افاده المشهور المقصود من شمول استحباب الاحجاج للصبية مضافاً الى الصبي تام لا نقاش فيه ولا يرد عليه ما افاده في المستند.

هذا ثم افاد صاحب العروه: «وكذا المجنون وان كان لا يخلو عن اشكال لعدم نص فيه بالخصوص فيستحق الثواب عليه.»

قال السيد الحكيم في توجيه شمول استحباب الاحجاج له:

« ألحقه الأصحاب بالصبي. واستدل في المنتهى: بأنه لا يكون أخفض حالاً منه. وهو كما ترى! فالعمده فيه: قاعده التسامح، بناء على اقتضاؤها للاستحباب.» (١)

وافاد الشيخ (قدس سره):

« و في إلحاق الصبي بالصبي وجه مقطوع به في كلام الأصحاب.

نعم، ألحق المحقق والمصنف الجنون، نظراً إلى أنه ليس أخفض حالاً من الغير المميز. و ظاهر نظرهما إلى ثبوت عموم الترغيب في الحجّ و الإحجاج. فتأمل.»

ونظره (قدس سره) الى الاختيار المحقق في المعتبر والعلامه في ارشاد الازهان والمنتهى ذلك. و ظاهر الشيخ (قدس سره) التامل فيما يحتمله من الوجه وهو ثبوت عموم الترغيب في الحج والاحجاج.

وافاد السيد الخوئي (قدس سره):

« ذكر الأصحاب أنه كالصبي في استحباب الاحجاج، ولا دليل عليه فإن الأحكام الشرعيه واجبه كانت، أو مستحبه غير متوجهه إلى المجنون أصلاً فإنه، كالبهائم، وإلحاق المجنون بالصبي يشبه القياس مع أنه قياس مع الفارق، ولا بأس بالاحجاج به رجاءاً.»

(٢)

ص: ١٧٤

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٢٠.

٢- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٣٣.

وما افاده (قدس سره) يشبه قول صاحب الحدائق فى المقام:

« وألحق الأصحاب المجنون، واستدل عليه فى المنتهى بأنه ليس أخفض حالاً من الصبى. وهو ضعيف فإنه لا يخرج عن القياس، مع أنه قياس مع الفارق.» (1)

ويمكن ان يقال:

ان ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) من ان الاحكام الشرعيه واجبه كانت او مستحبه غير متوجهه الى المجنون اصلاً فانه كالبهائم.

يمكن ان التامل فيه: بان الاحكام الشرعيه غير متوجهه الى غير المميز ايضاً واجبه كانت او مستحبه والكلام فى المقام انما هو فى استحباب عمل الولى دون غيره المميز، وهذا كما يمكن تصويره فى الصبى غير المميز فكذلك يمكن تصوير استحباب احجاج المجنون للمولى، فليس الكلام فى توجه الحكم الى المجنون كما انه ليس البحث فى المقام فى توجه الاستحباب الى غير المميز.

هذا مع انه لا يتم الالتزام بان المجنون كالبهائم، وذلك لانه ثبت فى حقه احكام خاصه فى الشريعه كلزوم تكفله ورعايه جهات فى كفته ودفنه مما لايجرى فى البهائم.

وعليه فانه وان ليس لنا نص فى مورده كالصبى غير المميز الا- ان الحاق الاصحاب المجنون بالصبى غير المميز يلزم ان يكون بتنقيح المناط واسراء مناط استحباب فعل الولى فى مقام الاحجاج من الغير المميز الى المجنون واسراء الحكم وتنقيح المناط انما يمكن من موضوع الى موضوع اذا لم يكن لما يسرى منه خصوصيه تقتضى حصر المناط فيه دون ما يسرى اليه.

ويمكن ان يقال: ان هذه الخصوصيه غير موجوده فى الطفل لاشتراك غير المميز مع المجنون فى كثير من الجهات، وما افاده المحقق والعلامه من انه ليس اخفض حالاً من غير المميز ظاهر فى هذه الجبهه.

ص: ١٧٥

---

١- الحدائق الناظره، الشيخ يوسف البحرانى (صاحب الحدائق)، ج ١٤، ص ٦٥.

وعليه فان نظر المشهور فى الالحاق يحتمل ان يكون لذلك.

واما ما احتمله السيد الحكيم (قدس سره) من ان العمده فيه قاعده التسامح.

فان ما يلزم الدقه فيه.

## كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٣

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ويمكن ان يقال:

ان ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) من ان الاحكام الشرعيه واجبه كانت او مستحبه غير متوجهه الى المجنون اصلاً فانه كالبهائم.

يمكن ان التامل فيه: بان الاحكام الشرعيه غير متوجهه الى غير المميز ايضاً واجبه كانت او مستحبه والكلام فى المقام انما هو فى استحباب عمل الولى دون غيره المميز، وهذا كما يمكن تصويره فى الصبى غير المميز فكذلك يمكن تصوير استحباب احجاج المجنون للمولى، فليس الكلام فى توجه الحكم الى المجنون كما انه ليس البحث فى المقام فى توجه الاستحباب الى غير المميز.

هذا مع انه لا يتم الالتزام بان المجنون كالبهائم، وذلك لانه ثبت فى حقه احكام خاصه فى الشريعه كلزوم تكفله ورعايه جهات فى كفه ودفنه مما لايجرى فى البهائم.

وعليه فانه وان ليس لنا نص فى مورده كالصبى غير المميز الا- ان الحاق الاصحاب المجنون بالصبى غير المميز يلزم ان يكون بتنقيح المناط واسراء مناط استحباب فعل الولى فى مقام الاحجاج من الغير المميز الى المجنون واسراء الحكم وتنقيح المناط انما يمكن من موضوع الى موضوع اذا لم يكن لما يسرى منه خصوصيه تقتضى حصر المناط فيه دون ما يسرى اليه.

ويمكن ان يقال: ان هذه الخصوصيه غير موجوده فى الطفل لاشتراك غير المميز مع المجنون فى كثير من الجهات، وما افاده المحقق والعلامه من انه ليس اخفض حالاً من غير المميز ظاهر فى هذه الجبهه.

ص: ١٧٦

وعليه فان نظر المشهور فى الالحاق يحتمل ان يكون لذلك.

واما ما احتمله السيد الحكيم (قدس سره) من ان العمده فيه قاعده التسامح.

فان ما يلزم الدقه فيه.

هو ان قاعده التسامح التى تبينى على ما ورد بلسان «لو بلغ شئ من الثواب على شئ من العمل، فاتى به رجاء ذلك الثواب...». انما يتقوم بالبلوغ، فان فى مثل المقام مما لم يرد فيه نص ولو ضعيفاً، فهل يتحقق البلوغ ام لا؟

والحاق المشهور المجنون بالصبي، وبعبارة اخرى ان ذهاب المشهور هل يوجب تحقق عنوان البلوغ ام لا، فان قلنا بحجيه الشهره الفتوائيه مطلقاً، فان مع قيامها فى مثل المقام يتحقق موضوع البلوغ، ولكن المشهور لا يلتزم باعتباره. وكذا اذا قلنا باعتبار شهره قدماء الاصحاب، وامكن احراز هذا الاشتهار منهم فى مثل المقام.

واما مع عدم اعتباره عندهم، فان صرف فتوى جماعه باللاحاق يحقق الموضوع هنا؟ ربما يقال ان بالنسبه الى عوام الناس لا يمكن تصوير تحقق البلوغ بثبوت الفتوى نظراً الى حجيه فتوى المجتهد للمقلد.

ولكن البحث هنا ليس بالنسبه الى المقلد، بل انما يجرى بالنسبه الى ارباب النظر والفتوى، وبالنسبه اليهم لا يكون فتوى الغير حجه بعنوانها، ما لم يتم مستندها عنده. ومع ذلك كيف يمكن ان يتحقق موضوع البلوغ.

نعم، لو قلنا بتنقيح المناط والالتزام باسراء مناط المطلوبيه من الصبي الى المجنون نظراً الى اشتراكهما فى كثير من الاحكام ومن عمدتها التبقية، وجريان حكم الاسلام عليهما بمقتضاها مع جميع ما يترتب عليه من الاحكام، فانه يتحقق الموضوع للبلوغ بمقتضى اسراء المناط.

ولكن يمكن ان يقال: ان مع تنقيح المناط فان نفس المناط الجارى فى الصبي انما يكفى لاثبات المطلوبيه فى احجاج المجنون.



ومعه لا حاجة الى التمسك بقاعده التسامح، لعدم الحاجة الى اى تسامح فى مقام الاستناد والاستدلال.

هذا مع انه لا يمكن التمسك بالقاعده المذكوره لاثبات المطلوبيه. فلا يمكن الفتوى بالاستحباب بمقتضاها لعدم دلالتها على مطلوبيه ما بلغ واستحبابه وليس مدلول الاخبار المذكوره اكثر من اعطاء الثواب التى بلغه اذا اتى بالفعل رجاء الثواب المذكور.

ومع عدم تماميه الرجوع الى قاعده التسامح، وعدم تماميه القول بتنقيح المناط لا وجه لادعاء المطلوبيه فى احجاج المجنون. وان غايه ما يمكن الالتزام فى مورد الاحرام به برجاء المطلوبيه. كما افاده السيد البروجردى (قدس سره) فى حاشيته.

## كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٤

Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ثم قال صاحب العروه (قدس سره).

«والمراد بالإحرام به جعله محرماً، لا- أن يحرم عنه، فيلبسه ثوبى الإحرام ويقول: "اللهم إني أحرمت هذا الصبى" الخ، ويأمره بالتلبيه، بمعنى أن يلقيه إياها، وإن لم يكن قابلاً يلبى عنه ويجنبه عن كل» (١)

قال السيد الخوئى (قدس سره):

«ما ذكره (رحمه الله) من أنه يقول من يحجه: «اللهم إني أحرمت هذا الصبى...» لا- دليل عليه، لأن المفروض أنه يحج الصبى المميز الذى يتمكن من النيه، والتلبيه، وسائر الأعمال، والمراد بالاحجاج هو أن يلقيه النيه، ويحدث هذه الأفعال فيه، لا- أن يباشرها بنفسه، واستحباب التلطف بالنيه إنما هو فى أعمال حج نفسه، ولا يدل على ذلك استحباب قوله: «اللهم إني أحرمت هذا الصبى». والحاصل:

المستفاد من النصوص أحداث هذه الأعمال وإيجادها فى الصبى إذا كان ممن يتمكن أدائها، فإنه يأمره أن يلبى ويلقيه التلبيه، فإن لم يحسن أن يلبى لبي عنه، وكذلك الطواف يطاف به، وإن لم يكن متمكناً من الطواف لعدم تمييزه يطاف عنه كما فى صحيحه زواره فكل فعل من أفعال الحج إذا تمكن من إتيانه يأمره بذلك وينوب عنه فى كل ما لا يتمكن» (٢)

ص: ١٧٨

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٧.

٢- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٣٤.

وفيما افاده (قدس سره) نقطتان:

الأولى: قد افاد بان المفروض انه - الولي - يجمع الصبي المميز الذى يتمكن من النيه. ولكن فى متن العروه ان الموضوع المفروض فى هذه المسأله استحباب احجاج الولي بالصبي الغير المميز فانه (قدس سره) قد صرح فى عنوان المسأله: «يستحب للولي ان يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف...».

وفى المقام كان صاحب العروه بصدد بيان كيفية احجائه - اى الصبي غير المميز دون المميز -

الثانيه: ان صاحب العروه (قدس سره) انما افاد: ويقول: «انى احرم هذا الصبي» تبعاً لما افاده فى الجواهر. قال (قدس سره) هناك:

«وعلى كل حال فكيفيته أن ينوى الولي الا-حرام بالطفل بالعمره أو الحج، فيقول: اللهم إني أحرم بهذا إلى آخر النيه، وفى الدروس أنه يكون حاضراً مواجهاً له...» (1)

وظاهر صاحب الجواهر (قدس سره) انه حيث ان الطفل بما انه غير مميز ولا يتمكن من النيه حين الاحرام بالعمره او الحج لعدم تمكنه من تشخيص الفرق وامثاله فان الولي انما ينوب عنه فى هذا المقام، وقد اعتبر فى الدروس حضور الطفل فى حال نيابه الولي النيه عنه. وعليه فانه وان لا دليل على لزوم تلفظ الولي بهذه الالفاظ الخاصه عند احرام الطفل الا انه سيأتى فى بحث النيه انه يستحب فى الحج التلفظ بالنيه، وهذا الاستحباب وان كان فى اعمال حج نفسه الا انه اذا كان فى مقام النيابه عن غيره، فانه لا شبهه فى استحباب التلفظ بنيه الحج الذى ياتيه نيابه عن غيره، ولا فرق فى هذه النيابه بين ان يكون فى تمام افعال الحج او فى بعضها وفى المقام ان الاخبار ناطقه، بان كل فعل من افعال الحج اذا تمكن الطفل من اتيانه يأمره بذلك، وفى كل ما لا يتمكن ينوب عنه كما صرح السيد الخوئى بذلك ايضاً.

ص: ١٧٩

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٦.

وفى المقام ان صاحب العروه يدعى عدم تمكن الطفل من النيه فانما ينوب الولى عنه فى ذلك اما بهذه الكلمات المذكوره فى المتن او غيرها مما يفيد هذا المقصود.

## كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٢٨

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

قال صاحب العروه

مسأله ٣: لا يلزم كون الولى محرما فى الإحرام بالصبى، بل يجوز له ذلك وإن كان محلا.

ووجهه: اطلاق الاخبار السابقه الداله على استحباب احجاج الصبى.

قال صاحب العروه

مسأله ٤: المشهور على أن المراد بالولى فى الإحرام بالصبى الغير المميز الولى الشرعى من الأب والجد والوصى لأحدهما والحاكم وأمينه أو وكيل أحد المذكورين، لا مثل العم والنخال ونحوهما والأجنبى.

نعم ألحقوا بالمذكورين الأم وإن لم تكن وليا شرعيا للنص الخاص فيها، قالوا: لأن الحكم على خلاف القاعده فاللازم الاقتصار على المذكورين فلا يترتب أحكام الإحرام إذا كان المتصدى غيرهم.

ولكن لا يبعد كون المراد الأعم منهم وممن يتولى أمر الصبى ويتكفله وإن لم يكن وليا شرعيا، لقوله (عليه السلام) "قدموا من كان معكم من الصبيان إلى الجحفه أو إلى بطن مر" الخ فإنه يشمل غير الولى الشرعى أيضا، وأما فى المميز فاللازم إذن الولى الشرعى إن اعتبرنا فى صحه إحرامه الإذن. (١)

قال فى الجواهر:

«و المراد ب الولى هنا (من له ولايه المال كالأب والجد للأب والوصى) بلا خلاف أجده فى الأولين، بل فى التذكره الاجماع عليه.

وأما الوصى ففى المدارك أنه مقطوع به فى كلام الأصحاب، ويشهد له إطلاق الولى فى النصوص، بل منه استفاد ولايه الحاكم التى بها صرح الشيخ فى المحكى عنه.

ص: ١٨٠

بل من مبسوطه " أن الأخ وابن الأخ والعم وابن العم إن كان وصيا أو له ولاية عليه وليها فهو بمنزلة الأب، وإن لم يكن أحدهم وليا ولا وصيا كانوا كسائر الأجانب " ونحوه عن السرائر.

قال فى التذكرة: وهذا القول يعطى أن لأمين الحاكم الولاية كما فى الحاكم، لأن قوله: " أوله ولاية " إلى آخره، ولا مصرف له إلا ذلك وحكى عن الشافعى فى توكيل كل من الوصى وأمين الحاكم وجهان.

قلت: الأقوى ذلك، بل عن الشهيد الثانى التصريح بجواز التوكيل من الثلاثة، لأنه فعل تدخله النيابة كما أو مانا إليه.

بل عن الشيخ أن غير الولى إن تبرع عن الصبى انعقد إحرامه، ولعله لاطلاق أكثر الأخبار، واحتمال الولى فما تضمنته المتولى لاحرامه واحتماله كأبيه الجريان على الغالب أو التمثيل.

و لكن لا ريب فى ضعفه، اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن المعتضد بظاهر النص والفتوى.

نعم، (قيل) والقائل المبسوط أيضا والخلاف والمعتبر والمنتهى والتحرير والمختلف والدروس، بل فى المدارك نسبه إلى الأكثر: (للأم ولاية الاحرام بالطفل) لخبر عبد الله بن سنان أو صحيحه عن الصادق (عليه السلام) " إن امرأه قامت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعها صبى لها فقالت: يا رسول الله أيجب بمثل هذا؟ قال: نعم ولك أجره ".

ضروره اقتضاء الأمر لها كونها محرمة به أو أمره لغيرها وغير وليها أن يحرم به، وحينئذ فتلتزم لوازم الاحرام كالولى، ولعله الأقوى، خلافا لظاهر المتن والقواعد ومحكى السرائر وغيرها للأصل المقطوع بما عرفت، خصوصا بعد التسامح فى المستحب.

(١)

**كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ١٠/٢٩/٩٣**

ص: ١٨١

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

ويظهر من الشيخ (قدس سره) فى رساله: ان المراد من الولي: الاب والجد وافاد:

«و الظاهر إلحاق الوصى، بل الحاكم؛ لأنّ الوجه-الحوج إلى الإذن- يحصل بإذنهما، و عمومات الترغيب فى الحجّ و الإحجاج موجوده.

و أمّا الامّ فيظهر من صحيحه ابن سنان صحّحه إحجاجها لولدها.» (١)

وصاحب العروه (قدس سره) بعد ما صرح بان المراد بالولي على المشهور بين الاصحاب، الاب والجد والوصى لاحدهما والحاكم وامينه او وكيل احد المذكورين،... والام وان لم تكن ولياً شرعياً الا انها تلحق بالمذكورين للنص الخاص فيه.

ولعل مراده ان للام ولايه الاحرام بالطفل وفاقاً للشيخ فى المبسوط والخلاف والمحقق فى المعتبر والعلامه فى المنتهى والتحرير والمختلف والشهيد فى الدروس والمدارك وامثاله اى الاكثر حسب تعبير المدارك.

وخلافاً للمحقق فى الشرائع والعلامه فى القواعد والسرائر.

وعبّر الشيخ (قدس سره) حسب ما عرفت صحه احجاجها لولدها ولم يعبر بالولاية.

ولكن صاحب العروه (قدس سره) افاد انه لا يبعد كون المراد من الولي فى المقام الاعم من المذكورين وممن يتولى امر الصبى ويتكفله، وان لم يكن ولياً شرعياً ودفع ما استند اليه صاحب الجواهر من الاقتصار فيما خالف الاصل على المتيقن مستنداً الى قوله (عليه السلام) قدموا من كان معكم من الصبيان الى الجحفه او الى بطن مر.

ولعل مراده ذلك صحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «قال: انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفه أو إلى بطن مر ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم، يطاف بهم ويرمى عنهم،...» (٢)

ص: ١٨٢

١- كتاب الحج، الشيخ الانصارى، ص ٢٠.

٢- وسائل الشيعه، العلامه الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

حيث انه حسب تعبيره (عليه السلام) يشمل غير الولي الشرعى ايضاً.

ولعل نظره الشريف الى قوله من كان معكم من الصبيان حيث ان الخطاب لا يثبت ان يكون نحو الولي الشرعى، بل انه مطلق له ولغيره.

وهذا انما يكون فى خصوص احرام غير المميز مستنداً الى الصحيحه واما فى المميز، فبناء على اعتبار الاذن فان المعتبر هو اذن الولى الشرعى دون غيره.

ووافق صاحب العروه ما التزم فى المقام من تعميم المراد بالولى الشرعى وغيره الشيخ (قدس سره) فيما نقل عنه صاحب الجواهر فى المدعى. بل فى الدليل ايضاً لانه (قدس سره) افاد: ان غير الولى ان تبرع عن الصبى انعقد احرامه، ولعله لاطلاق اكثر الاخبار.

واحتمال الولى - المراد منه الشرعى - فيما تضمنه المتولى لاحرامه واحتماله كاليد الجريان على الغالب او التمثيل.

ووافقه فى ذلك السيد الخوئى (قدس سره) قال:

«المشهور على أن استحباب احجاج الصبى مختص بالولى الشرعى، وأما غيره فلا يصح منه إحجاج الصبى، ولا تترتب أحكام الاحرام إذا كان المتصدى لا حرامه غير الولى.

وإنما ألحقوا به خصوص الأم وإن لم تكن ولياً شرعياً للنص الخاص فيها، وهو صحيح عبد الله ابن سنان عن أبى عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: مر رسول الله (صلى الله عليه وآله) برويئه وهو حاج فقامت إليه امرأه ومعها صبى لها.

فقالت: يا رسول الله أيجع عن مثل هذا. قال: نعم ولك أجره.

ولكن الظاهر عدم اختصاص احجاج الصبى بالولى الشرعى، بل يجوز لكل أحد أن يحرم بالصبى، ويحجه إذ لا دليل على حرمه التصرف بالصبى ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مالياً.

وبالجمله أن رجع التصرف بالصبى إلى التصرف فى أمواله فيحتاج إلى إذن الولى.

وأما إذا لم يستلزم التصرف فيه تصرفاً في ماله فلا دليل على توقف جوازه على إذن الولي، وعليه يجوز إحجاج الصبي لكل من يتولى أمر الصبي ويتكفله وإن لم يكن ولياً شرعياً، بل كان من الأجانب.

ويشهد لذلك أيضاً إطلاق بعض الروايات كصحيحه معاوية بن عمار (انظروا من كان منكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفة).

واطلاق ذلك يشمل الصبيان سواء كانوا مع أوليائهم أم لا. (١)

وما أفاده (قدس سره) موافق لما نقله صاحب الجواهر عن الشيخ وكذا ما اختاره النراقي في المستند والترجم به صاحب العروة في المتن واستدل له بين ما أفاده في المستند. قال النراقي (قدس سره):

«لأن قوله: (من كان معكم من الصبيان) أعم ممن كان مع وليه أو غيره، وكذا لا اختصاص في الأمر بقوله: (قدموا) و (فجردوه) و (لبوا عنه) وغير ذلك، فإن ثبت الإجماع فيه فهو، وإلا فالظاهر جوازه لكل من يتكفل طفلاً...» (٢)

وصرح صاحب العروة (قدس سره):

«... ولكن لا يبعد كون المراد الأعم منهم وممن يتولى أمر الصبي ويتكفله وإن لم يكن ولياً شرعياً، لقوله (عليه السلام) "قدموا من كان معكم من الصبيان إلى الجحفة أو إلى بطن مر" الخ فإنه يشمل غير الولي الشرعي أيضاً.» (٣)

والقول بالتعميم أي تعميم عنوان الولي إلى من يتكفله ولو كان غير الولي الشرعي مستنده في الكلمات:

إطلاق أكثر الأخبار في كلام الشيخ حسب نقل صاحب الجواهر: «ولعله لإطلاق أكثر الأخبار، واحتمال الولي فيما تضمنته المتولى لأحرامه واحتماله كإبيه، الجريان على الغالب أو التمثيل.» (٤)

ص: ١٨٤

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٣٦.

٢- مستند الشيعة، أحمد النراقي، ج ١١، ص ١٩.

٣- العروة الوثقى-جماعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٤٨ و ٣٤٩.

٤- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي، ج ١٧، ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

دلالة قوله (عليه السلام): «من كان معكم من الصبيان» على التعميم. في صحيحه عبدالله بن سنان كما مر في كلام النراقي في المستند. وتبعه في ذلك صاحب العروه.

ومرّ أيضاً فيه: وكذا انه لا اختصاص في الامر بقوله: «قدّموا، فجردوه ولبو عنه» وغير ذلك... وظاهر عدم الاختصاص في الامر، اطلاق الاوامر المذكوره بالنسبه الى مباشره الولي وغيره نظير ما مر في كلام الشيخ بقوله: «ولا اطلاق اكثر الاخبار».

وزاد السيد الخوئي (قدس سره) وجهاً آخر، وهو عدم الدليل على حرمه التصرف بالصبي ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مالياً. ومعه لجاز لكل احد ان يحرم بالصبي ويحججه.

نعم لو كان التصرف فيه مستلزماً لتصرف مالي فهو يحتاج الى اذن الولي الشرعي.

وقرر (قدس سره) الشاهد: اطلاق بعض الروايات كصحيحه معاوية بن عمار «انظروا من كان منكم من الصبيان فقدّموه الى الجحفة» واطلاق ذلك يشمل الصبيان سواء كانوا مع اوليائهم ام لا.

والمراد باطلاق الاخبار او اطلاق اكثرها على ما عرفت في الكلمات.

اما اطلاق قوله فجردوه في صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله (عليه السلام) وهي ما رواه الكليني عن ابي على الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله في حديث:

قال: قلت له: إن معنا صبيا مولودا، فكيف نضنع به؟

فقال: مر أمه تلقى حميده فتسألها: كيف تضنع بصبيانها؟ فأنتها فسألتها، كيف تضنع؟

فقلت: إذا كان يوم الترويه فاحرموا عنه وجرده وغسلوه كما يجرده المحرم، وقفوا به المواقف، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه واحلقوا رأسه، ثم زوروا به البيت، ومرى الجارية أن تطوف به بالبيت وبين الصفا والمروه.

ورواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم عن صفوان بن يحيى مثله. (1)

ص: ١٨٥

---

١- وسائل الشيعة، العلامة الشيخ الحر العاملی، ج ١١، ص ٢٨٦، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.



والروايه صحيحه بكلا- طريقه ومورد الاستناد من اطلاقها، الاوامر الوارده فيه مثل فاحرموا وجردوه وغَسَلوه قفوا به فارموا عنه بتقريب ان مقتضى الاطلاق فيها عدم الاختصاص بالولى، بل انها باطلاقها تشمل الولي وغيره

ويمكن ان يقال:

فان الامر فيها السيده حميده وزوجه الامام والمأمور هي ام الصبي المولود حيث امر الامام زوجه بان يامر زوجته بالسؤال عن السيده حميده

وقد مر ان الام بمقتضى صحيحه عبدالرحمن بن سنان اما ان تكون لها الولايه على احرام الصبي او جاز لها ذلك. وهذا حسب الروايه خاص بالام ولذا استدلوا بها لاثبات الولايه الخاصه في مورد احجاج الصبي للأم.

واذا كان المأمور بقريته قوله: «فاتها فسالتها كيف تصنع؟» هو الامام فما وجه انتقاد الاطلاق في هذه الاوامر لغير الولي او من اجاز له ذلك.

وصدور الامر بصيغه الجمع كان متداولاً في مقام الجواب عن هذه الاسئله مع انه يمكن ان يكون مع الام المذكوره نساءً آخر كُنَّ يبتلين بعين الابتلاء. واما اطلاق قوله (عليه السلام): «لبوا عنه» في صحيحه زراره عن احدهما.

قال (عليه السلام): إذا حج الرجل بابنه وهو صغير فإنه يأمره أن يلبي ويفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه ويطاق به ويصلى عنه.

قلت: ليس لهم ما يذبحون.

قال: يذبح عن الصغار، ويصوم الكبار، ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب، وإن قتل صيداً فعلى أبيه. (١)

فان صريح الامام اذا حج الرجل بابنه وهو صغير...

وجميع الامثال مثل يامره ان يلبي... وهكذا يرجع الى الاب وايضاً في ذيل روايه: «وان قتل صيداً فعلى أبيه.» فان موضوع فيه ما اذا حج الرجل بابنه فان قتل صيداً.

ص: ١٨٦

١- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨٨، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

ومع التصريح بان الامر انما يتوجه الى الاب، وهو القدر المتقين من الولي الشرعى فهل ينعقد فى هذه الاوامر اطلاق بالنسبه الى غير الولي؟.

### كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١٠/٣٠

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

واما ما وقع الاستدلال به فى الكلمات من قوله (عليه السلام): «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه الى الجحفة والى بطن مر».

فى صحيحه معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام).

«قال: انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه الى الجحفة او الى بطن مر، ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم، ويطاف بهم ويرمى عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه.» (١)

فانه استدل بهذه الصحيحه تاره بالتعبير باطلاقها، مثل ما فى كلام السيد الخوئى (قدس سره) من الاستشهاد باطلاق بعض الروايات كصحيحه معاويه بن عمار: «انظروا من كان منكم من الصبيان فقدموه الى الجحفة» واطلاق ذلك يشمل الصبيان سواء كانوا مع اوليائهم ام لا.

وتاره بالتعبير «لان قوله (عليه السلام) من كان معكم من الصبيان، اعم ممن كان مع وليه وغيره.» فى كلام النراقى. ولعله الاصل فى استشهاد السيد الخوئى (قدس سره) وتاره بالتعبير لقوله (عليه السلام): «قدموا من كان معكم من الصبيان الى الجحفة الخ» فانه يشمل غير الولي الشرعى ايضاً، اى ان فى الخطاب فى معكم شمول للولي وغيره.

فقد اورد عليه المحقق العراقى (قدس سره) فى الحاشيه:

«ذلك كذلك لولا اشمال ذيله على قوله: يصوم عنه وليه الظاهر فى الولي الشرعى، فان هذه فقره يضر باطلاق صدره، اذ لا اقل من احتماله، لانه من باب اتصاله بما يصلح للقرينه.»

ص: ١٨٧

١- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

وافاد السيد الجليل السيد محمد الفيروزآبادى فى حاشيته فى المقام:

«الظاهر من الصبيان اللام بدل عن المضاف اليه اى من صبيانكم ويصرف امر التقديم الى من كان معه صبيه لا- صبى الغير

وذكر السيد البروجردى (قدس سره) في حاشيته: بعد قول صاحب العروه: فانه يشمل غير الولي. «محل اشكال وقوله (عليه السلام): قدموا قضيه في واقعه، فلعل المخاطبين كانوا اولياءً شرعاً لمن خوطبوا بالاحرام بهم.»

كما انه قد افاد المحقق النائيني في مقام النقد على صاحب العروه في الاستدلال بالصحيحه في المتن: فيه اشكال.

والمشكل في جميع هذه الاخبار وجود القرينه، او ما يحتمل القرينه لكون المراد من المخاطب فيها الولي او من هو بمنزلته مثل الام، ومعه كيف يمكن انعقاد الاطلاق فيها بالنسبه الى الاعم من الولي وغيره.

وانما اجمعت الايرادات من الاعلام في خصوص صحيحه معاويه بن عمار، لان صاحب العروه استدل بها لمدعاه من التعميم في متن العروه، والا فان الاشكالات مشتركه الورود في جميع الاخبار التي ادعى اطلاقها ولا خصوصيه في هذه الصحيحه.

مع انه قد اورد السيد الحكيم (قدس سره) على الاستدلال بهذه الصحيحه - صحيحه معاويه بن عمار: «العموم غير ظاهر، كما يظهر ذلك بملاحظه النظائر، فاذا قيل: "قدموا ما كان معكم من المال" لم يكن له عموم يشمل الأموال المغصوبه، نظير ما عرفت من الاشكال في مصحح ابن سنان المتقدم في الأم.

ولأجل ذلك يتوجه الاشكال على المشهور، حيث فرقوا بين الأم وغيرها من المتكفلين بالطفل، مع أن الأدله في البابين على نسق واحد. وهذا الاشكال زائد على الاشكال عليهم في بنائهم على الاطلاق في النص الوارد في الأم.» (1)

ومراده مما عرفت من الاشكال.... فى الام ما افاده (قدس سره) فى دلاله صحيحه عبدالله بن سنان المتقدم فى الام، قال:

«... لكن لا إطلاق له يشمل صورته عدم ولايه الأم عليه، ولو بالاستيذان من وليه الشرعى " لأن النظر فى كلامه (صلى الله عليه وآله) إلى نفى القصور من جهة الطفل، لا- نفى القصور من جهة أخرى. ومقتضى حرمة التصرف بالصبي بغير إذن وليه عدم الجواز بالنسبة إلى الأم كغيرها من الأجانب.» (١)

ومثل الاخبار المذكوره فى الاشكال صحيحه اسحاق بن عمار «قال: سألت ابا عبدالله عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمره وخرجوا معنا الى عرفات بغير احرام، قال: قل لهم: يغتسلون ثم يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن انفسكم.» (٢)

حيث انه وان لم يصرح فيها بان السائل ولى للغلمان الا انه لا يتعارف هذه المعية فى غير الولى خصوصاً مع قول السائل غلمان لنا.

مع ان قوله (عليه السلام): «واذبحوا عنهم كما تذبحون عن انفسكم» انما يدل على الانتساب والتكفل دون المعية الصرفه.

هذا كله اذا كانت الروايه وارده فى غير المميز من الغلمان.

نعم، ان هذه الروايه لم يصرح فيها بالاب ولا بالولى ولا من بمنزلته كالام، وان يشتمل على ما كان ظاهراً فيه كقوله: «غلمان لنا» وامثاله، وعليه فربما يحتمل اطلاقها لكل من يتكفل امر الصبي، وان لم يكن ولياً شرعياً.

وحيث ان هذا انضم اليه ما مر من الحكى عن الشيخ حسب نقل صاحب الجواهر «واحتمال الولى فيما تضمنه المتولى لاحرامه واحتماله كايه الجريان على الغالب والتمثيل. فربما يعطى قوه الالتزام بالتعميم.» (٣)

ص: ١٨٩

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٣.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

٣- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٨.

ان احتمال كون المتكفل الامر الصبى غير الولى الشرعى فى صحيحه اسحاق بن عمار موجود جداً.

وكذا ان ما افاده الشيخ (قدس سره) من احتمال انطباق الولى على الاب ومثله ممن يتولى شرعاً من جهة كون الغالب معيه الطفل مع وليه الشرعى وحمله مورد الغالب والتمثيل احتمال جارى جداً. الا ان الكلام فى مقام الاستدلال باطلاق هذه الاخبار والاطلاق دليل احرازى واحتمال ذكر الاب او الولى فى الاخبار من جهة ولايته لا صرف تكفله موجود ايضاً فى قبال الاحتمال الجارى فى كلام الشيخ وفى صحيحه اسحاق. وصرف هذا الاحتمال يوجب احتمال صارفيه هذه العناوين وقابليته. ومعه لا يتم احراز الاطلاق. والا فان صرف احتمال كون المراد ما هو اعم من الولى موجوده كاحتمال ذكره من باب الغلبه، ولكن فى القبال يحتمل موضوعيته فيشكل انعقاد الاطلاق.

هذا تمام ما يمكن ان يقال فى مقام الاستدلال باطلاقات الادله او اطلاق خصوص صحيحه معاويه بن عمار.

واما ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فيما من كلامه عن لاعدم اختصاص احجاج الصبى بالولى الشرعى، بل يجوز لكل احد يحرم بالصبى ويحجه.

اذ لا دليل على حرمة التصرف بالصبى ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مالياً

وبالجمله ان رجح التصرف بالصبى الى التصرف بالصبى التصريف فى امواله فيحتاج الى اذن الولى، واما اذا لم يستلزم التصرف فيه تصرفاً فى ماله فلا دليل على توقف جوازه على اذن الولى وقرر (قدس سره) فى كلام صاحب الجواهر (قدس سره): والمراد بالولى هنا من له ولايه المال كالاب والجد للاب

فيمكن ان يلاحظ فيه:

ان جواز التصرف بالصبى لا دليل عليه حتى اذا لم يستلزم تصرفاً مالياً، بل تام الدليل على خلافه، فانه يتولى عند الاب والجد ومع فقدهما، فان جميع ما يرتبط به مثل استأجاره وتزويجه وسفره وامثال ذلك يلزم ان يكون يكون باجازه الحاكم الشرعى، ولا يختص ذلك بالتصرف المالى.

وعليه فما مر من صاحب الجواهر من ان المراد بالولي هنا له ولايه المال، فان الولايه على المال من جمله شؤون الولايه على الصبي لاتمامها بحيث كان سائر التصرفات في مورده خارجاً عن دائره الولايه، ولهذا البحث ذيل طويل باى في محله ان شاء الله

اما بالنسبه الى الام فقد مر من الشرايع قيل للام ولايه الاحرام بالفضل ومر كلام صاحب الجواهر في ذيله بانه اختيار الاكثر كالشيخ والمحقق نفسه في المعبر والعلامه في كتبه والشهيد. واستدلوا بصحيحه عبدالله بن سنان وان تردد وفيه صاحب الجواهر وافاد لخبر عبدالله بن سنان او صحيحه، وانما وقع ترديده من جهه اشتغال السند على الحسن بن علي بن بنت الياس وقد مر ان الشيخ روى الخبر باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عنه عن عبدالله بن سنان وهو الحسن بن علي بن زياد الوشاء وهو ابن بنت الياس الصيرفي وقد مر عن النجاشي انه خير من وجوه هذه الطائفه وعين من عيونهم نعم فيه شبهه الوقف ولكنه رجع الا ان مع توبته تصير الروايه موثقه.

هذا واما الروايه عن ابي عبدالله قال سمعته يقول مر رسول الله بروثيه وهو حاج فقامت اليه امرأه ومعها صبي لها فقالت يا رسول الله ايحج عن مثل هذا؟ قال نعم ولك اجره. وظاهر الخبر تجويز الرسول (ص) احجاج الصبي من ناحيتها، بل استحبابها من جهه ثبوت الاجر بقوله (ص) لك اجره ولم يسئل النبي عن الام بانك هل تاذن عن ولي هذا الصبي في المقيه معك وفي سفره كما انه لم يسئل عنها بانه هو للصبي اب حى او انه مات فان التجويز في الاحجاج على نحو الاطلاق انما يفيد جواز الاحجاج للام وربما يعبر عنه بولايه الاحرام.

وعليه فلا يرد عليه ما مر من السيد الحكيم (قدس سره) من التامل في اطلاق المذكور بانه اطلاق له يشمل صورته عدم ولايه الام عليه ولو بالاستيذان، لان اطلاق الجواز يشمل صورته الاستيذان وعدمه والا يلزم سؤال النبي (ص) عن وجه تصرفها فيه وان وليه هل اجاز لها في ذلك ام لا؟

فيفترق هنا بين الام وسائر المكلفين غير الولي في ذلك ولايستفاد من الروايه اكثر من جواز احرام الصبي والاحجاج به.

والحاصل ان الوجه في المسأله عدم ثبوت استحباب الاحجاج الا من الولي او من بحكمه ويلحق به الام بالدليل الخاص حسب ما عرفت ولايتم القول بالتعميم خلافاً لصاحب العروه.

نعم لا يتم توجيه صاحب الجواهر في مقام الاستدلال لتجويز الاحرام وجميع لوازمه للام بقوله خصوصاً بعد التسامح في المستحب

فانه بعد عدم تماميه التسامح في المستحب، أنه ليس المورد صغرى لباب التسامح لان الاصل في المقام حرمة التصرف بالصبي وانما تخرج عنه في مورد الام في خصوص إحجاج ولدها بمقتضى الروايه الشريفه.

والمهم في هذا المقام اصل التجويز والخروج عن اصله الحرمة دون ترتب الثواب.

### كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١١/٠١

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

وافاد السيد الجليل السيد محمد الفيروزآبادي في حاشيته في المقام:

«الظاهر من الصبيان اللام بدل عن المضاف اليه اي من صبيانكم ويصرف امر التقديم الى من كان معه صبيه لا- صبي الغير فيشكل الشمول.»

وذكر السيد البروجردى (قدس سره) في حاشيته: بعد قول صاحب العروه: فانه يشمل غير الولي. «محل اشكال وقوله (عليه السلام): قدموا قضيه في واقعه، فلعل المخاطبين كانوا اولياءً شرعاً لمن خوطبوا بالاحرام بهم.»

ص: ١٩٢

كما انه قد افاد المحقق النائيني في مقام النقد على صاحب العروه في الاستدلال بالصحيحه في المتن: فيه اشكال.

والمشكل في جميع هذه الاخبار وجود القرينه، او ما يحتمل القرينه لكون المراد من المخاطب فيها الولي او من هو بمنزلته مثل الام، ومعه كيف يمكن انعقاد الاطلاق فيها بالنسبه الى الاعم من الولي وغيره.

وانما اجمعت الايرادات من الاعلام فى خصوص صحيحه معاويه بن عمار، لان صاحب العروه استدل بها لمدعاه من التعميم فى متن العروه، والا فان الاشكالات مشتركه الورود فى جميع الاخبار التى ادعى اطلاقها ولا خصوصيه فى هذه الصحيحه.

مع انه قد اورد السيد الحكيم (قدس سره) على الاستدلال بهذه الصحيحه - صحيحه معاويه بن عمار: «العموم غير ظاهر، كما يظهر ذلك بملاحظه النظائر، فاذا قيل: "قدموا ما كان معكم من المال" لم يكن له عموم يشمل الأموال المغصوبه، نظير ما عرفت من الاشكال فى مصحح ابن سنان المتقدم فى الأم.

ولأجل ذلك يتوجه الاشكال على المشهور، حيث فرقوا بين الأم وغيرها من المتكفلين بالطفل، مع أن الأدله فى البابين على نسق واحد. وهذا الاشكال زائد على الاشكال عليهم فى بنائهم على الاطلاق فى النص الوارد فى الأم.» (١)

ومراده مما عرفت من الاشكال.... فى الام ما افاده (قدس سره) فى دلالة صحيحه عبدالله بن سنان المتقدم فى الام، قال:

«... لكن لا إطلاق له يشمل صورته عدم ولايه الأم عليه، ولو بالاستيذان من وليه الشرعى "لأن النظر فى كلامه (صلى الله عليه وآله) إلى نفي القصور من جهة الطفل، لا- نفي القصور من جهة أخرى. ومقتضى حرمة التصرف بالصبي بغير إذن وليه عدم الجواز بالنسبه إلى الأم كغيرها من الأجانب.» (٢)

ص: ١٩٣

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٤.

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٣.



ومثل الاخبار المذكوره فى الاشكال صحيحه اسحاق بن عمار «قال: سألت ابا عبدالله عن غلمان لنا دخلوا معنا مكه بعمره وخرجوا معنا الى عرفات بغير احرام، قال: قل لهم: يغتسلون ثم يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن انفسكم.» (١)

حيث انه وان لم يصرح فيها بان السائل ولى للغلمان الا انه لا يتعارف هذه المعيه فى غير الولى خصوصاً مع قول السائل غلمان لنا.

مع ان قوله (عليه السلام): «واذبحوا عنهم كما تذبحون عن انفسكم» انما يدل على الانتساب والتكفل دون المعيه الصرفه.

هذا كله اذا كانت الروايه وارده فى غير المميز من الغلمان.

نعم، ان هذه الروايه لم يصرح فيها بالاب ولا بالولى ولا من بمنزله كالام، وان يشتمل على ما كان ظاهراً فيه كقوله: «غلمان لنا» وامثاله، وعليه فربما يحتمل اطلاقها لكل من يتكفل امر الصبى، وان لم يكن ولياً شرعياً.

وحينئذ فاذا انضم اليه ما مر من الحكى عن الشيخ حسب نقل صاحب الجواهر «واحتمال الولى فيما تضمنه المتولى لاحرامه واحتماله كايه الجريان على الغالب والتمثيل. فربما يعطى قوه الالتزام بالتعميم.» (٢)

الا ان يقال:

ان احتمال كون المتكفل الامر الصبى غير الولى الشرعى فى صحيحه اسحاق بن عمار موجود جداً.

وكذا ان ما افاده الشيخ (قدس سره) من احتمال انطباق الولى على الاب ومثله ممن يتولى شرعاً من جهه كون الغالب معيه الطفل مع ولىه الشرعى وحمله مورد الغالب والتمثيل احتمال جارى جداً. الا ان الكلام فى مقام الاستدلال باطلاق هذه الاخبار والاطلاق دليل احرازى واحتمال ذكر الاب او الولى فى الاخبار من جهه ولايته لا صرف تكفله موجود ايضاً فى قبال الاحتمال الجارى فى كلام الشيخ وفى صحيحه اسحاق. وصرف هذا الاحتمال يوجب احتمال صارفيه هذه العناوين وقابليته. ومعها لا يتم احراز الاطلاق. والا فان صرف احتمال كون المراد ما هو اعم من الولى موجوده كاحتمال ذكره من باب الغلبه، ولكن فى القبال يحتمل موضوعيته فيشكل انعقاد الاطلاق.

ص: ١٩٤

١- وسائل الشيعه، العلامه الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٨.

هذا تمام ما يمكن ان يقال في مقام الاستدلال باطلاقات الادله او اطلاق خصوص صحيحه معاويه بن عمار.

واما ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) فيما من كلامه عن لاعدم اختصاص احجاج الصبي بالولي الشرعي، بل يجوز لكل احد يحرم بالصبي ويحجه.

اذ لا دليل على حرمه التصرف بالصبي ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مالياً

وبالجمله ان رجح التصرف بالصبي الى التصرف بالصبي التصريف في امواله فيحتاج الى اذن الولي، واما اذا لم يستلزم التصرف فيه تصرفاً في ماله فلا دليل على توقف جوازه على اذن الولي وقرر (قدس سره) في كلام صاحب الجواهر (قدس سره): والمراد بالولي هنا من له ولايه المال كالاب والجد للاب

فيمكن ان يلاحظ فيه:

ان جواز التصرف بالصبي لا دليل عليه حتى اذا لم يستلزم تصرفاً مالياً، بل تام الدليل على خلافه، فانه يتولى عند الاب والجد ومع فقدهما، فان جميع ما يرتبط به مثل استأجاره وتزويجه وسفره وامثال ذلك يلزم ان يكون يكون باجازه الحاكم الشرعي، ولا يختص ذلك بالتصرف المالي.

وعليه فما مر من صاحب الجواهر من ان المراد بالولي هنا له ولايه المال، فان الولايه على المال من جمله شؤون الولايه على الصبي لاتمامها بحيث كان سائر التصرفات في مورده خارجاً عن دائره الولايه، ولهذا البحث ذيل طويل باى في محله ان شاء الله

اما بالنسبه الى الامم فقد مر من الشرايع قيل للام ولايه الاحرام بالفضل ومر كلام صاحب الجواهر في ذيله بانه اختيار الاكثر كالشيخ والمحقق نفسه في المعبر والعلامه في كتبه والشهيد. واستدلوا بصحيحه عبدالله بن سنان وان تردد وفيه صاحب الجواهر وافاد لخبر عبدالله بن سنان او صحيحه، وانما وقع تردده من جهة اشتمال السند على الحسن بن علي بن بنت الياس وقد مر ان الشيخ روى الخبر باسناده عن احمد بن محمد بن عيسى عنه عن عبدالله بن سنان وهو الحسن بن علي بن زياد الوشاء وهو ابن بنت الياس الصيرفي وقد مر عن النجاشي انه خير من وجوه هذه الطائفة وعين من عيونهم نعم فيه شبهه الوقف ولكنه رجح الا ان مع توبته تصير الروايه موثقه.

هذا واما الروايه عن ابى عبدالله قال سمعته يقول مر رسول الله بروثيه وهو حاج فقامت اليه امرأه ومعها صبى لها فقالت يا رسول الله ايحج عن مثل هذا؟ قال نعم ولك اجره. وظاهر الخبر تجويز الرسول (ص) احجاج الصبى من ناحيتها، بل استحبابها من جهه ثبوت الاجر بقوله (ص) لك اجره ولم يسئل النبي عن الام بانك هل تاذن عن ولى هذا الصبى فى المقيه معك وفى سفره كما انه لم يسئل عنها بانه هو للصبى اب حى او انه مات فان التجويز فى الاحجاج على نحو الاطلاق انما يفيد جواز الاحجاج للام وربما يعبر عنه بولايه الاحرام.

وعليه فلا يرد عليه ما مر من السيد الحكيم (قدس سره) من التامل فى اطلاق المذكور بانه اطلاق له يشمل صورته عدم ولايه الام عليه ولو بالاستيدان، لان اطلاق الجواز يشمل صورته الاستيدان وعدمه والا يلزم سؤال النبي (ص) عن وجه تصرفها فيه وان وليه هل اجاز لها فى ذلك ام لا؟

يفترق هنا بين الام وسائر المكلفين غير الولى فى ذلك ولايستفاد من الروايه اكثر من جواز احرام الصبى والاحجاج به.

والحاصل ان الوجه فى المسأله عدم ثبوت استحباب الاحجاج الا من الولى او من بحكمه ويلحق به الام بالدليل الخاص حسب ما عرفت ولا يتم القول بالتعميم خلافاً لصاحب العروه.

نعم لا يتم توجيه صاحب الجواهر فى مقام الاستدلال لتجويز الاحرام وجميع لوازمه للام بقوله خصوصاً بعد التسامح فى المستحب

فانه بعد عدم تماميه التسامح فى المستحب، أنه ليس المورد صغرى لباب التسامح لان الاصل فى المقام حرمه التصرف بالصبى وانما تخرج عنه فى مورد الام فى خصوص إحجاج ولدها بمقتضى الروايه الشريفه.

والمهم في هذا المقام اصل التجويز والخروج عن اصاله الحرمه دون ترتب الثواب.

## كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١١/٠٤

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / في شرائط وجوب حجه الإسلام

قال صاحب العروه (قدس سره):

مسأله ٥: «النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولي لا- من مال الصبي إلا إذا كان حفظه موقوفا على السفر به أو يكون السفر مصلحه له.» (١)

وقال صاحب الجواهر:

«(و) كيف كان ف (نفقته الزائده) على نفقه الحضر مثل آله سفره وأجره مركبه وجميع ما يحتاج إليه في سفره مما كان مستغنيا عنه في حضره (تلزم الولي) في ماله (دون الطفل) بلا خلاف أجده، لأنه هو السبب، والنفق عائد إليه، ضروره عدم الثواب لغير المميز بذلك، وعدم الانتفاع به في حال الكبر. ولأنه أولى من فداء الصيد الذي نص عليه في خبر زراره فما عن الشافعي في أحد الوجهين من الوجوب في مال الصبي كأجره المعلم واضح الضعف، خصوصا بعد وضوح الفرق بأن التعلم في الصغر يغنيه عنه في الكبر، ولو فاته لم يدركه بخلاف الحج والعمرة، نعم قد يتوقف في الحكم المزبور فيما إذا توقف حفظ الصبي وكفالاته وتربيته على السفر، وكانت مصلحته في ذلك، ولعل إطلاق الأصحاب منزل على غير ذلك.» (٢)

وقال الشيخ (قدس سره) في رساله:

«صرّح جماعة: بأنّ النفقه للحجّ الزائده للصبيّ على نفقه الحضر لازمه على الولي، بل الظاهر عدم الخلاف في ذلك، ونسبه في الحدائق إلى الأصحاب و لم يحك كاشف اللثام الخلاف إلا عن بعض العلماء، قياسا لها على اجرة التعليم ووجه الحكم واضح، وهو أنّ الإنفاق عليه من ماله، إتلافه فيما لا يحتاج إليه، فكان عليه. مضافا إلى فحوى وجوب جزاء الصيد على وليه.» (٣) ومن الجماعه التي صرحوا بان النفقه الزائده على الوالى فى كلامه (قدس سره) - الشيخ فى المبسوط، وابن ادريس فى السرائر وابن البراج فى الجواهر - جواهر الفقه. والمحقق فى الشرائع. والعلامه فى التذكرة والقواعد وكذا المحقق صاحب المدارك (قدس سرهم).

ص: ١٩٧

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٩.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٩.

٣- كتاب الحج، الشيخ مرتضى الانصارى، ص ١٧.

ويمكن ان يقال:

ان الصبى كانت نفقته كسائر افراد العائله على الولى. فانه يجب عليه تأمين نفقتهم. ولو لم يتمكن الولى من انفاقها، وكان للطفل نفسه مال، فانه يجوز له التصرف فى ماله فى نفقته من المأكمل والمشرب والمسكن ونحو ذلك مع رعايه الاقتصاد حسب ما تقتضيه الامانه.

وحيثذ فلو خرج الولى للحج مع عائلته ومنها الصبى. وكان المورد من الموارد التى تصرف مؤونه الصبى من ماله - الى الصبى - فاذا اراد الولى احجاج الصبى فى الفرض. وفرضنا ان فى احجاجة مؤونه زائده على نفقه الحضر، فانه لا يجوز للولى صرف هذه الزائده من اموال الصبى، بل يلزم صرفه من مال نفسه. وعمده الدليل فى هذا المقام: انه لا يجوز التصرف فى اموال الصبى ولو للولى الا بقدر الضروره فى نفقته. وليس مؤونه الاحجاج من الضرورى له.

نعم. لو فرض ان المؤونه الزائده تكون فى معيه الصبى اى فى سفره مع الولى. بمعنى ان الولى يلزمه السفر لاتيان الحج لبذل مثلاً او نيابه. ولم يجد اميناً فى بلده حتى يودع الطفل عنده، فلا بد له من المعيه معه تحفظاً عليه. بحيث كانت فى صرف النفقه الزائده بهذه الصوره مصلحه عائده الى الصبى، فلا مانع من صرفها فيه منه، لدخوله فى الضروره فيما يصرف فى مورده المؤونه.

هذا ما التزم به الجميع وقد عبر صاحب الجواهر (قدس سره) بنفى الخلاف بينهم.

والعمده فى توجيه الحكم، عدم جواز الصرف من ماله الا فى ضرورته. ولا ضروره فى احجاج الولى به.

واما ما قيل من ان نفى الاحجاج عائده الى الولى دون الصبى. وان لا نفع للصبى فيه. لا فى صغره ولا فى كبره لعدم رجوع الثواب اليه، او لعدم عد ما فعله من الحج الواجب عليه، كما نراه فى كلام صاحب الجواهر وجوه استحسانيه واضح الضعف وكذا فى قياسه بالصيد ولو بالاولويه. او قياسه باجره المعلم كما عن الشافعى.

ص: ١٩٨

وسياتى مزيد توضيح فى ذلك.

## كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١١/٠٥

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

قال صاحب العروه (قدس سره):

مسأله ٦: «الهدى على الولى وكذا كفاره الصيد إذا صاد الصبى، وأما الكفارات الأخر المختصه بالعمد: فهل هى أيضا على الولى؟ أو فى مال الصبى؟ أولا يجب الكفاره فى غير الصيد: لأن عمد الصبى خطأ، والمفروض أن تلك الكفارات لا تثبت فى صوره الخطأ؟ وجوه: لا يبعد قوه الأخير: إما لذلك، وإما لانصراف أدلتها عن الصبى، لكن الأحوط تكفل الولى، بل لا يترك هذا الاحتياط بل هو الأقوى لأن قوله (عليه السلام): "عمد الصبى خطأ" مختص بالديات.

والانصراف ممنوع، وإلا فيلزم الالتزام به فى الصيد أيضا.» (١)

قال صاحب الجواهر:

«وأما الهدى الذى يترتب عليه بسبب الحج فكأنه لا خلاف بينهم فى وجوبه على الولى الذى هو السبب فى حجه، وقد صرح به فى صحيح زراره بل صرح فيه أيضا بأنه إن قتل صيدا فعلى أبيه. وبه أفتى الأكثر فى كل ما لا فرق فى لزومه للمكلف فى حالتى العمد والخطأ، خلافا للفاضل فى محكى التذكرة فعلى الصبى الفداء لوجوبه بجنايته، فكان كما لو أتلف مال غيره. وكأنه اجتهاد فى مقابله النص المعبر.

نعم قد يقال ذلك فيما يختلف حكمه فى حال العمد والسهو فى البالغ كالوطى واللبس إذا اعتمد الصبى، فعن الشيخ أنه قال: "الظاهر أنه تتعلق به الكفاره على وليه، وإن قلنا إنه لا- يتعلق به شئ - لما روى عنهم (عليهم السلام) "إن عمد الصبى وخطأه واحد" والخطأ فى هذه الأشياء لا يتعلق به كفاره من البالغين - كان قويا" واستجوده فى المدارك لو ثبت اتحاد عمد الصبى وخطأه على وجه العموم، لكنه غير واضح لأن ذلك إنما ثبت فى الديات خاصه.

ص: ١٩٩

١- العروه الوثقى-جماعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٤٩ و ٣٥٠.

قلت: وهو كذلك، لبطلان سائر عباداته من صلاه وضوء ونحوهما بتعمد المنافى، ومن هنا قيل بالوجوب تمسكا بالاطلاق ونظرا إلى أن الولى يجب عليه منع الصبى عن هذه المحظورات. ولو كان عمده خطأ لما وجب عليه المنع، لأن الخطأ لا يتعلق به حكم، فلا- يجب المنع، فما فى المدارك - من أن الأقرب عدم الوجوب اقتصارا فيما خالف الأصل على موضع النص وهو الصيد -

واضح الضعف، ضروره عدم الفرق بين الصيد وغيره فى حال العمد كما عرفت، فتشملة الخطابات التى هى من قبيل الأسباب، ومقتضاها وإن كان الوجوب على الصبى بعد البلوغ أو فى ماله إلا أنه قد صرح فى صحيح زراره بكونه على الأب باعتبار أنه هو السبب. « (١)

هذا وفى كلام صاحب العروه كصاحب الجواهر ان البحث يقع فى مقامين:

الاول: الهدى:

فانه لا خلاف بينهم ظاهراً فى ان الهدى فى المقام اى فى احجاج الصبى يجب على الولى.

وفى صحيحه زراره السابقه عن احدهما (عليهما السلام) قال:

اذا حج الرجل بابنه وهو صغير فانه يأمره ان يلبى ويفرض الحج، فان لم يحسن ان يلبى لبوا عنه ويطاف به ويصلى عنه.

قلت: ليس لهم ما يذبحون قال: يذبح عن الصغار ويصوم الكبار....

وقوله (ع) يذبح عن الصغار اى انه لو لم يكن لهم ما يذبحون عن المجموع حتى الصغار، فانما يذبحون عن الصغار ويصومون الكبار.

فهو ظاهر وبتعبير صاحب الجواهر صريح فى ان الهدى من ولي الصبى لا من ماله.

قال السيد الحكيم (قدس سره) فى مقام الايراد بالاستدلال بها:

«وأما صحيح زراره فالأمر فيه بالذبح عنهم إنما كان بعد قول السائل: " ليس لهم ما يذبحون " فلا يدل على الحكم فى صورته تمكن الطفل منه، بل لعله ظاهر فى الذبح من مال الصبى مع التمكن منه. بل لا يبعد ظهوره فى ذلك من جهة التقرير.» (٢)

ص: ٢٠٠

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى، ج ١٧، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

٢- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٥.

ولذلك قرر (قدس سره) ان الاولى الاستدلال له بمصحح اسحاق بن عمار السابقه بقوله (ع) سألت ابا عبدالله (ع) عن غلمان لنا دخلوا معنا مکه بعمره وخرجوا معنا الى عرفات بغير احرام قال: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون واذبحوا عنهم كما تذبحون عن انفسكم.

قال (قدس سره):

«فإن إطلاقه يقتضى الذبح من مال الولي. بل هو مقتضى إطلاق الخطاب باحجائه، فإن الظاهر من إحجائه السعى في وقوع الحج منه - ومنه الذبح - فيتعين على الولي بذله، كما يظهر ذلك بملاحظه نظيره، من الأمر باحجاج المؤمن أو نذر إحجائه، فإن الظاهر من ذلك السعى في حصول الحج منه حتى يبذل الهدى ونحوه من الماليات...» (١)

كما انه (قدس سره) افاد بان ما استدل به صاحب الجواهر في المقام من وجوب الهدى من الولي -... الذي هو السبب في حجه- لا يتم يشكل اقتضاء مثل هذه السببيه للضمان.

هذا ويمكن تاييد ما افاده السيد الحكيم (قدس سره) في مدلول روايه زراره من ان الامر فيه بالذبح عنهم بقوله: «قلت ليس لهم ما يذبحون قال يذبح عن الصغار ويصوم الكبار»، انما يدل كون الهدى من الولي اذا لم يتمكن الطفل منه.

بصحيحه معاويه بن عمار بقوله (عليه السلام): «ومن لم يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه بعد قوله (عليه السلام) انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه الى الجحفة او الى بطن مر ويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ويطاف بهم ويرمى عنهم.» (٢)

حيث ان قوله: (عليه السلام): «ومن لا يجد الهدى منهم و...» يدل على ان الطفل اذا وجد الهدى فيذبحه، واذا لم يجد فليصم عنه وليه.

ص: ٢٠١

١- مستمسك العروه الوثقى، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٢٥.

٢- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٨٧، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.



ولكن يمكن ان يقال:

اولاً: ان ثبوت الصوم الذى هو بدل للذبح على الولى انما يؤكد كون الذبح عليه ايضاً.

هذا ما افاده السيد الخوئى (قدس سره).

وثانياً: انه لا يبعد ان يكون المراد من عدم وجدانهم الهدى عدم وجدان الولى الهدى عنهم، لان الغالب فى الطفل عدم الوجدان ولا اقل من احتمال ذلك. ومع مجيء هذا الاحتمال يسقط الخبر عن الصلاحيه لرفع اليد القاعده المقتضيه لعدم جواز التصرف فى مال الصبى

افاده السيد الحكيم (قدس سره).

وقد مر منه (قدس سره) ان الاوامر الوارده باحجاج الصبى فى الاخبار المذكوره ظاهرها السعى فى وقوع الحج من الصبى ومنه الذبح فيتعين على الولى بذله بمقتضى اطلاق الخطابات المذكوره.

كما قد مر منه ايضاً بانه يكون مثل الامر باحجاج المؤمن او نذر احجاجة الظاهر فى حصول الحج منه حتى ببذل الهدى.

هذا وظاهر الاستصحاب استظهار هذا المعنى من الاخبار اى كون الهدى من الولى.

ثم انه قد مر استشكال السيد الحكيم (قدس سره) فيما افاده صاحب الجواهر من الاستدلال بكون الهدى من الولى لانه السبب لاحجججه.

فيمكن ان يقال:

ان هذا الوجه ربما الى ما افاده (قدس سره) من ان الباعث للولى هو الامر باحجاج الصبى فليس الحج واقعاً من اراده الصبى، بل من اراده الولى بالانبعث عن الامر، وبما انه لا وجه لجواز التصرف فى مال الصبى الا للضروره، فانه لاضروره فى الانبعث عن الامر على وجه اوجب التصرف فى مال الصبى.

**كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام ٩٣/١١/٠٦**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: كتاب الحج / فى شرائط وجوب حجه الإسلام

المقام الثانى: فى الكفارات

وفيه بحثان:

الاول: فى كفاره الصيد.

الثانى: فى سائر الكفارات.

اما الاول: فقد مر من صاحب العروه ان كفاره الصيد اذا صاد الصبى على الولى كالهدى.

ص: ٢٠٢

وهذا ما ذهب اليه المشهور و قد مر فى كلام صاحب الجواهر ذهاب الاكثر اليه، ولكن فى المسأله خلافان.

١ - افاد العلامة فى التذكره ان كفاره الصيد من مال الصبى قال: (قدس سره): «انه يجب فى مال الصبى لانه مال وجب بجنايته فوجب ان يجب فى ماله كما لو استهلك فى مال غيره» (١)

٢ - ما افاده ابن ادريس الحللى فى السرائر من عدم وجوب الكفاره لا فى مال الولى ولا فى مال الصبى، وذلك: لانصراف ادله الكفاره عنه لاختصاصها بالمكلف، لانها من بلاب العقوبه والصبى لا تكليف عليه، ولا عقوبه على مخالفته. (٢)

قال فى الجواهر بعد حكاية قول العلامة فى التذكره وكانه اجتهاد فى مقابله النص المعتبر. وافاد السيد الحكيم فى المستمسك بعد حكاية قول ابن ادريس فى السرائر انه ايضا كالا جتهاد فى مقابل النص. والنص المراد فى كلامها صحيحه زواره بقوله (عليه السلام): «ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب، وان قتل صيدا فعلى ابيه» (٣)

وافاد السيد الخوئى (قدس سره): «والصحيح ما ذهب إليه المشهور، لصحيح زواره (وإن قتل صيدا فعلى ابيه) فإن الاستفادة منه كون الكفاره على الولى أبا كان أم غيره إذ لا- خصوصيه للأب بل الأب إنما وجب عليه لكونه من مصاديق الولى فخصوصيه الأب تلغى.

وقد عرفت أنه يظهر من الروايه أن الطفل كان فى جماعه وفيهم أبوه، ومن الواضح أن الأب حينئذ يتكفل شؤون الطفل، ويقوم بأمره، وإحجابه، ونحو ذلك، فطبعاً تكون كفاره الصيد عليه لأنه قائم بأمره.» (٤)

ص: ٢٠٣

١- تذكره الفقهاء- ط. ق، العلامة الحللى، ج ١، ص ٢٩٨.

٢- السرائر، ابن ادريس الحللى، ج ١، ص ٦٣٧.

٣- وسائل الشيعه، العلامة الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٢٨٨، أبواب اقسام الحج، باب ١٧، ط آل البيت.

٤- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٣٩ و ٤٠.

وما استظهره (قدس سره) من الصحيحه من عدم اختصاص الحكم بالاب، بل يعم غيره من يتولى امر الصبي تام و في محله.

هذا وقد افاد (قدس سره) ايضاً في نقد ما استدل به العلامة في التذكرة، لكون كفاره الصيد من مال الصبي:

انه - كفاره الصيد - يجب في مال الصبي لانه مال وجب بجنايته فوجب ان يجب من ماله كما لو استهلك مال غيره:

«فدعوى أن الكفاره ثابتة في مال الطفل، لأن ذلك من قبيل الاتلاف، والضمانات، كما إذا أتلف الصبي مالا، فإنه يضمن ويثبت على ذمته، إذ لا مانع من ثبوت الحكم الوضعي بالنسبه إلى الصبي كما عن العلامة، لا تخلو من الغرابه لأن ثبوت الكفارات ليس من باب الضمان، بل هو حكم تكليفي ثابت في مورده ولا- موجب لثبوت ذلك على الطفل سواء كانت هناك روايه أم لا، مضافا إلى النص الصريح الدال على أنها على أبيه ولعله (قده) لم يطلع على الروايه.» (١)

وقد افاد (قدس سره) في نقد ما افاده ابن ادريس في السرائر من عدم وجوب الكفاره في الصيد لافي مال الولي ولا في مال الصبي:

«كما لا- وجه لما عن ابن ادريس (رحمه الله) من عدم ثبوت الكفاره أصلا لا على الطفل ولا على وليه بعد ما دلت الصحيحه على أنها على أبيه، فلا ينبغي الرب بالنسبه إلى كفاره الصيد وأنها على الولي.» (٢)

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى ما افاده العلامة في التذكرة فانه (قدس سره) قرر كفاره الصيد من قبيل الاتلاف والضمانات كما ان صاحب الجواهر (قدس سره) افاد في تعليل وجوب الهدى من مال الولي، لانه هو السبب في حجه الظاهر في كون مورد الهدى من الضمانات وان الولي هو السبب لذلك.

ص: ٢٠٤

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٤٠.

٢- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٤٠.

والعمده فى رده ما افاده الاعلام من ان النص المعتبر أنما يخص هذه القاعده اى قاعده الاتلاف فلا وجه لجريانها فى مورد الصيد.

وهذا تام لا كلام فيه:

واما بالنسبه الى ما افاده ابن ادريس فى السرائر، فانه استدل لما اختاره من عدم وجوب الكفاره فى الصيد فى مورد احجاج الصبى لا- على الصبى و لا- على الولى بانصراف ادله الكفايه عن كفاره صيد الصبى، وذلك لاختصاص الادله المذكوره بالمكلف، لان الكفاره عقوبه وحيث ان الصبى لا تكليف عليه، فلا معنى لثبوت العقوبه على مخالفه التكليف.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٠٧**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى ما افاده العلامه فى التذكره فانه (قدس سره) قرر كفاره الصيد من قبيل الاتلاف والضمانات كما ان صاحب الجواهر (قدس سره) افاد فى تعلييل وجوب الهدى من مال الولى، لانه هو السبب فى حجه الظاهر فى كون مورد الهدى من الضمانات وان الولى هو السبب لذلك.

والعمده فى رده ما افاده الاعلام من ان النص المعتبر أنما يخص هذه القاعده اى قاعده الاتلاف فلا وجه لجريانها فى مورد الصيد.

وهذا تام لا كلام فيه:

واما بالنسبه الى ما افاده ابن ادريس فى السرائر، فانه استدل لما اختاره من عدم وجوب الكفاره فى الصيد فى مورد احجاج الصبى لا- على الصبى و لا- على الولى بانصراف ادله الكفايه عن كفاره صيد الصبى، وذلك لاختصاص الادله المذكوره بالمكلف، لان الكفاره عقوبه وحيث ان الصبى لا تكليف عليه، فلا معنى لثبوت العقوبه على مخالفه التكليف.

وهذا الاستدلال نراه فى كلام صاحب العروه (قدس سره) ايضاً فى غير الصيد من الكفارات حيث انه قرر من جمله محتملات الحكم فيه:

ص: ٢٠٥

«أولاً- يجب الكفاره فى غير الصيد، لأن عمد الصبى خطأ، والمفروض أن تلك الكفارات لا تثبت فى صورته الخطأ؟ وجوه لا يبعد قوه الأخير، إما لذلك، وإما لانصراف أدلتها عن الصبى» (١)

الا انه رجع عنه بعد ذلك، وسياتي تقريبا مختاره.

وقد اورد عليه السيد الخوئي (قدس سره) في ذاك المقام في حاشيته على العروه ان عدم الكفاره ليس من جهه الانصراف اى انصراف ادله الكفاره عن الصبي، بل لتخصيص ادله الكفارات بغير الصبي قال (قدس سره):

«لا لذلك بل لتخصيص أدله الكفارات بغير الصبي لحديث الرفع ووجوب الكفاره على الولي يحتاج إلى الدليل وهو مفقود في غير الصيد.»

وعليه، فان الاستدلال بانصراف ادله الكفاره عن الصبي في مورد الصيد استدلال صحيح من جهه طريقه، وقد التزم به مثل صاحب الجواهر، وان ايراد السيد الخوئي (قدس سره) انما يكون من جهه تامله في تحقق الانصراف، ولكنه التزم بنتيجه الانصراف من باب التخصيص لعدم تماميه مقدمات الانصراف عنده من جهه المبني في المقام فانه يرى الانصراف في موارد التشكيك في الصدق ولا يرى التشكيك فيه في المقام.

نعم، هذا الاستدلال انما يرد في مورد الصيد بقيام النص الصريح مثل صحيحه زراره على كون كفاره الصيد على الولي فيخصص القاعده المذكوره في كلام الاعلام بدلاله النص المذكور.

ولكن هذا الايراد ربما لم يتوجه الى ابن ادريس الحلبي الملتزم بعدم العمل باخبار الآحاد ولعل التزامه بجريان القاعده اى قاعده الاتلاف وانصرافه عن الصبي كان لاجل عدم اعتبار صحيحه زراره عنه من جهه كونها من اخبار الاحاد.

وعليه فان الاشكال عليه في كلمات السيد الحكيم (قدس سره) بانه اجتهاد في مقابل النص وكذا اما افاده السيد الخوئي (قدس سره) من قوله: «فلا- ينبغى الريب بالنسبه الى كفاره الصيد وانها على الولي» بعد ما دلت الصحيحه على انها على ابيه اشكال مبنائي.

ص: ٢٠٦

اما البحث الثانى من المقام الثانى:

وهو البحث فى كفاره غير الصيد، وعبر عنها صاحب العروه الكفارات الاخر فافاد (قدس سره):

«وأما الكفارات الأخر المختصه بالعمد، فهل هى أيضا على الولى؟ أو فى مال الصبى؟ أو لا يجب الكفاره فى غير الصيد لأن عمد الصبى خطأ والمفروض أن تلك الكفارات لا تثبت فى صورته الخطأ؟ وجوه لا يبعد قوه الأخير، إما لذلك، وإما لانصراف أدلتها- ادله الكفارات - عن الصبى.»

وقد رجع بعد ذلك عما اختاره من عدم الاستبعاد فى قوه عدم وجوب الكفاره لا على الولى ولا على الصبى... اى وجه الثالث وقال:

«لكن الأحوط تكفل الولى، بل لا- يترك هذا الاحتياط، بل هو الأقوى. لأن قوله (ع) عمد الصبى خطأ مختص بالديات والانصراف ممنوع، وإلا فيلزم الالتزام به فى الصيد أيضا.»

اما الوجوه الثلاثه التى احتملها فى المسأله:

اما الوجه الاول: فهو وجوب الكفاره على الولى نظير كفاره الصيد.

فاختاره العلامة (قدس سره) فى القواعد ونقل عن الشيخ (قدس سره) فى النهايه ونقل عن الكافى ايضا.

ولعل وجهه تنقيح المناط فى كفاره الصيد واسرائه الى مطلق الكفارات. او لان الولى سبب فى ثبوت هذه الغرامه لانه السبب فى احجاجة.

واما الوجه الثانى: وهو وجوب الكفاره على الصبى دون الولى

ولعل وجهه ما مر عن العلامة (قدس سره) فى التذكرة فى كفاره الصيد من «انه تجب الكفاره فى مال الصبى لانه مال وجب بجنايه فوجب ان يجب فى ماله كما لو استهلكك مال غيره.»

واما الوجه الثالث:

فالظاهر اختياره من العلامة (قدس سره) فى التحرير والمختلف والمنتهى.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٠٨**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

الثانيه:

ما رواه الشيخ فى التهذيب ايضاً وباسناده، عن محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن غياث بن كلوب، عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، أن علياً (عليه السلام) كان يقول: عمد الصبيان خطأً يحمل على العاقله (وفى بعض النسخ تحمله العاقله). (١)

اما وجه السند فيها:

فرواه الشيخ (قدس سره) باسناده عن محمد بن الحسن الصفار.

واسناده اليه صحيح فى المشيخه والفهرست. ومحمد بن فروخ الصفار، وثقه النجاشى والعلامه. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن الحسن بن موسى الخشاب، قال النجاشى: من وجوه اصحابنا مشهور كثير العلم والحديث.

وهذا التعبير من النجاشى يدل على وثاقته عندنا وان لا تنصيص على وثاقته فى كتب الرجال.

وهو من رجال كامل الزيارات و تفسير على بن ابراهيم، ومن الطبقة السابعه.

وهو رواه عن غياث بن كلوب بن قيس البجلي، لا- تنصيص على وثاقته فى كتب الرجال، وانما قال فيه الشيخ (قدس سره) فى العده: ان العصابه عملت بروايته لم ينكر، ولم يكن عندهم خلافه. (٢) وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن اسحاق بن عمار، والظاهر انه اسحاق بن عمار بن حيان ابو يعقوب الصيرفى.

قال فيه النجاشى: شيخ من اصحابنا ثقه و اخوته يونس و يوسف و قيس و اسماعيل و هو فى بيت كبير من الشيعة و ابنا اخيه على بن اسماعيل و بشر بن اسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث. (٣)

وهو من الطبقة الخامسه:

وقلنا انه اسحاق بن عمار بن حيان بقرينه روايه غياث بن كلوب عنه وليس هو اسحاق بن عمار الساباطى وهو ان كان ثقه لكنه فطحى وفى كثير من الكلمات التعبير باسحاق بن عمار من دون اضافه والحق ان العنوان اسم لرجلين.

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ٢٩، ص ٤٠٠، أبواب العاقله، باب ١١، ط آل البيت.

٢- عده الاصول، الشيخ الطوسى، ج ١، ص ١٤٩.





وعليه فانه لا يثبت اعتبار الروايه من جهه غياث بن كلوب.

هذا: وعبر السيد الخوئي (قدس سره) عن هذه الروايه بالمعتبره فى التقريرات.

ووجهه ما افاده (قدس سره) فى معجم رجاله بالنسبه الى غياث بن كلوب قال (قدس سره):

« و ذكر الشيخ فى العده أنه من العامه، ولكنه عملت الطائفه بأخباره إذا لم يكن لها معارض من طريق الحق، ويظهر من مجموع كلامه أن العمل بخبر من يخالف الحق فى عقيدته مشروط بإحراز وثاقته وتحرضه عن الكذب، وعليه فيحكم بوثاقه غياث بن كلوب وإن كان عامياً.» (١)

ويمكن ان يقال:

الظاهر ان ما افاده اجتهاد فى كلام الشيخ (قدس سره) فان كلامه فى العده ج ١ ص ١٤٩ «ان عملت الطائفه... و غياث ابن كلوب... وغيرهم من العامه عن أئمتنا عليهم السلام فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه» (٢)، و ظاهر هذا الكلام انه لا يؤخذ بما رواه اذا كان طريقنا ما روى بخلافه او لم يكن ما رواه منكراً بحسب طريقتنا ومعنى ذلك عدم اعتبار فعله اذا كان له معارض من قبلنا، وهذا ينافى الوثاقه. ودلاله هذا القول من الشيخ (قدس سره) على وثاقه الرجل بالنظر الى كونه من العامه لا يمكن المساعده عليه.

وذلك لانه لو صدر هذا الكلام بالنسبه الى راوى منا لم يلتزم نفسه (قدس سره) بدلالته على الوثاقه لان الوثاقه يوجب اعتبار نقل الخبر مطلقاً بلا- فرق بين وجود معارض وبين عدم وجوده ولا- بين كونه عامياً او كونه من الطائفه ولا بين كون المعارض من طريقنا او من طريقهم.

فانه (قدس سره) قرر فى الاصول بان ثبوت الوثاقه يوجب اعتبار الخبر والبحث عن المعارض انما هو بحث فى مقام المانع بعد ثبوت الاقتضاء، فاذا عارض النقل نقل اخر موثق فانما يدخل ذلك فى بحث تعارض الخبرين وبحث تعارضهما لا يجرى الا بعد حجيته الخبرين وكلامنا فى المقام انما يكون فى نفس الحجيه اى فى مقام الاقتضاء فاذا التزم الشيخ (قدس سره) باعتبار نقله - بتعبير عمل الطائفه باخباره - عند وجود معارض منا، فانما يدل على عدم اعتبار وثاقته لان مع اعتبار وثاقته انما يدخل النقلان فى تعارض الخبرين وليس من المرجح فى مقامه كون الشخص منا، بل المرجح مخالفه مضمون الخبر معهم.

ص: ٢٠٩

١- معجم رجال الحديث، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١٤، ص ٢٥٤.

٢- عده الاصول، الشيخ الطوسى، ج ١، ص ١٤٩.

هذا كله مع انه ينقض عليه (قدس سره) بانه لا يلتزم بعمل الاصحاب فيمن يروى ابن ابي عمير صفوان والبنظى عنها مع انه اصرح من هذه الشهاده واتم.

اما جهه الدلاله فيهما:

فان قوله (عليه السلام) عمد الصبى وخطأه واحد ظاهر فى ان عمد الصبى وخطأه لهما حكم واحد. وان هذين الحالتين لا يفترقان من حيث الحكم فى موردته، وطبعاً يكون فى مورد كان للعمل والفعل الواحد حكمان، حكم فى صورته العمد، وحكم فى صورته الخطأ، والخصوصيه فى الصبى هى انه بخلاف الكبير يحاسب ما صدر منه عمداً مثل ما صدر عن غيره خطأً.

وكذلك الكلام فى قوله (عليه السلام) عمد الصبيان خطأً يحمل على العاقله.

فان ظاهر (ان عمدته) اى ما صدر عنه من الفعل فى صورته العمد - الفعل الذى كان له حكم خاص فى صورته، وكان له حكم اخر عند الخطأ - مثل ما يصدر عن غيره خطأً. ومنه يظهر انه لو كان للفعل حكم واحد يجرى فى صورته العمد ولا حكم له فى صورته خطأه لا يشمل الخبران. ولعل ما افاده صاحب العروه (قدس سره) فى مقام الاستشكال بالاستدلال بالخبرين لاسقاط الكفاره عن الولى والصبى معاً بان قوله (عليه السلام) خطأً مختص بالدييات من هذه الجهه لوضوح الفرق بين صورته العمد وصورته الخطأ فى الدييات بخلاف مورد الكفارات.

قال صاحب الجواهر (قدس سره):

«... نعم قد يقال ذلك - ما افاده علامه بان على الصبى الفداء لوجوبه بجنايته، فكان كما اتلف مال غيره - فيما يختلف حكمه فى حال العمد والسهو فى البالغ كالوطى واللبس إذا اعتمد الصبى، فعن الشيخ أنه قال: "الظاهر أنه تتعلق به الكفاره على وليه. وإن قلنا إنه لا يتعلق به شئ - لما روى عنهم (عليهم السلام) "إن عمد الصبى وخطأه واحد" والخطأ فى هذه الأشياء لا يتعلق به كفاره من البالغين - كان قويا" واستجوده فى المدارك لو ثبت اتحاد عمد الصبى وخطأه على وجه العموم، لكنه غير واضح لأن ذلك إنما ثبت فى الدييات خاصة.

ص: ٢١٠

قلت: وهو كذلك، لبطلان سائر عباداته من صلاه وضوء ونحوهما بتعمد المنافى، ومن هنا قيل بالوجوب تمسكا بالاطلاق ونظرا إلى أن الولي يجب عليه منع الصبي عن هذه المحظورات، ولو كان عمدته خطأ لما وجب عليه المنع، لأن الخطأ لا يتعلق به حكم، فلا يجب المنع» (١)

وظاهره ثبوت مضمون الخبرين في خصوص الديات لعدم تماميه اسراء الحكم فيها الى جميع ما صدر عن الصبي عمداً بلا فرق في العبادات وغيرها.

والنكته التي تنبه عليها (قدس سره) في المقام، انه يجب على الولي منع الصبي عن محرمات الاحرام كما دل عليه قوله (عليه السلام): «ويتقى ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب» ولو كان عمد الصبي فيها خطأ لما وجب عليه المنع، لان الخطأ لم يتعلق به حكم فيكف يمكن تصوير المنع عنه.

### في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/١٢

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وافاد السيد الحكيم (قدس سره) بان ما ذكره صاحب العروه في المتن من اختصاص قوله (عليه السلام): «عمد الصبي خطأ بالديات» اختيار جماعه كثيره في المقام منهم صاحب المدارك على ما مر في كلام صاحب الجواهر قال (قدس سره):

« وهو ظاهر من مقابله الخطأ بالعمد - في الخبرين الشريفين -، لشيوع التعبير بهما عن الجنايه العمديه والخطيئه تبعاً للقرآن المجيد. ولقوله: " تحمله العاقله ". فإن ذلك إنما يكون في الجنایات لا مطلقاً.

الى ان قال:

مضافاً إلى ما عليه ضروره العلماء والعوام: من صحه أعماله القصدية، من صلاه، وصيام وسفر، وإقامه عشره أيام وغير ذلك، ولو كان قصده بمنزله العدم لم يصح شئ من ذلك منه. فلو سافر بقصد المسافه أتم وإن بلغ في أثناء السفر. وكذا لو نوى الإقامه عشره، فإنه يقصر وإن بلغ في الأثناء. وهكذا الحكم في جميع الموارد التي تتقوم بالقصد، والبناء على كون قصده فيها بمنزله العدم مما لا مجال له.» (٢)

ص: ٢١١

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

٢- مستمسك العروه الوثقى- ط قم، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٢٨.

واساس نظر السيد الحكيم (قدس سره): استظهار الاختصاص بباب الديات من نفس الخبرين وذلك لقرينتين.

١ - مقابله الخطأ بالعمد فى الخبرين الظاهر فى كون كل واحد منها موضوعاً لحكم مستقل كما شاع التعبير بهما فى ابواب الجنائيات.

٢ - التاكيد على المقابله بقوله تحمله العاقله او تحمل على العاقله فى روايه اسحاق بن عمار حيث ان تحمل العاقله انما يكون فى الجنائيات فى خصوص الخطأ فيكون مفاد الحديث. ان فى مورد عمد الصبى ينقلب الحكم من الحكم الثابت فى صورته العمده الى الحكم الثابت فى صورته الخطأ - فى غيره -، وحيث ان الحكم الثابت فى صورته الخطأ فى غير الصبى حكم لا يتحمله الفاعل والمرتكب، بل تتحمله العاقله فكذا ان ما ارتكبه الصبى عمداً لا يؤخذ بما فعل بل تحمله العاقله، وهذا انما يصدق فى ابواب الدييات والجنائيات هذا مع انه (قدس سره) أكد:

بان لنا غير ظهور الخبرين القرينه على ان المراد من قوله عمد الصبى خطأ خصوص ابواب الدييات والجنائيات ولا- يمكن لنا الحكم بتعميم هذا الحكم - اى عمده خطأ- فى جميع الموارد حتى محرمات الاحرام والكفارات.

وهى: صحه اعماله القصديه من الصلاه والصيام، وفى السفر والاقامه وامثال ذلك، ومعنى ذلك نفوذ قصده فى صحه ما يفعله. ولو كان قصده بمنزله العدم لم يصح شىء من ذلك.

ومراده (قدس سره):

ان العمده الذى يقع فى مقابل الخطأ انما يتقوم بالقصد ومعنى الالتزام بان عمد الصبى خطأ فى جميع الموارد عدم بطلان ما يأتى به الصبى من الصلاه والصيام باتيان المنافى فانه لا ريب فى بطلان صلاته اذا اتى بالمنافى عمداً وكذا صومه اذا افطر كذلك.

ويمكن التاكيد عليه فى كلام السيد الخوئى (قدس سره):

ص: ٢١٢

قوله (عليه السلام) «عمد الصبى خطأ» يشمل المورد الذى له سنخان من الحكم، حكم ثابت لصوره العمد، وحكم ثابت لصوره الخطأ، وهذا النحو من الأحكام، إنما هو فى باب الجنایات والديات، فإذا جنى الصبى عمدا يترتب على فعله أحكام الخطأ، وإذا ارتكب القتل عمدا، ويعامل معه معاملة القاتل خطأ، وأما المورد الذى ليس له إلا حكم واحد مترتب على صورته العمد خاصة كأكثر الأحكام فغير مشمول لهذه الجملة بل لأجل عدم تحقق العمد.» (١)

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/١٣

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

و يمكن ان يقال:

انه لا شبهه فى شمول الحديث «عمد الصبى وخطأه» واحد بالنسبه الى الديات والجنایات ولذا ذكره اصحاب الحديث والتدوين فى ابواب الديات ولكن هنا جهات:

الاولى: ان فى محرمات الاحرام كفاره و فداء يختص بحال العمد وهذا لا شبهه فيه و اما فى صورته الخطأ اى اذا اتى المحرم بها خطأً، فانه وان ليس عليه شىء - كفاره وفداء - الا انه ليس معناه ان المحرم فى صورته الخطأ لم يكن محكوماً بحكم، فان عدم وجوب شىء عليه حكم فى قبال وجوبه فى صورته العمد. و هنا لو اراد قائل ان يقول: بان المجنون فى فرض احرامه اذا اتى بالمنافى عمداً، فانه لا- شىء عليه اى لا- يكون محكوماً بما يجب على العامه، ولكن قال هذا المطلب بلسان انه لا موضوعيه لتعمده فى اتیان المنافى او انه لا فرق بين صورته تعمده وخطأه فى عدم وجوب شىء عليه فهل هذا صحيح ام لا؟

والتعبير فى الصحيحه «عمد الصبى وخطأه واحد» انما يراد به هذا المعنى مطلقاً بلا فرق فيما بين ابواب الكفارات و ابواب الديات. اذ ليس هنا فرق اكثر من ان فى ابواب الكفارات لا- يجب على الصبى شىء فى صورته العمد و لا- يتحمل عنه غيره شىء وفى ابواب الجنایات لا- يجب عليه شىء و لا- يجرى فى مورد امره، وانما تحمل عاقلته الديه. وهذه الجبهه انما كانت لاجل ان فى خصوص القتل يلزم الجبر بالنسبه الى المقتول و ورثته بنوع بخلاف مورد الكفارات.

ص: ٢١٣

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٤١ و ٤٢.

الثانيه: إن مامر فى كلام السيد الحكيم (قدس سره) من ظهور الخبر فى المقابله بين صورته العمد و الخطأ لو كان مراده المقابله بين حكمها فهو تام، لان صورته الخطأ لا يجرى عليها حكم صورته العمد.

و يؤيد كون نظره (قدس سره) الى ذلك قوله: وهو الظاهر من مقابله الخطأ بالعمد لشيوع التعبير بها عن الجنایه العمديه والخطيئه، فان فى ابواب الديات أن حكم العمد لا- يجرى على صورته الخطأ وكذا العكس، بل إن كل واحد من الصورتين

محكوماً بحكم غير الآخر.

وهذا لا كلام فيه:

واما ما يظهر من كلامه (قدس سره) من ان قوله (عليه السلام) تحمله العاقله انما يختص بالجنايات لامطلقاً.

فيمكن ان يقال: ان ما افاده تام مع تماميه اعتبار روايه اسحاق بن عمار، واما مع عدم تماميته من حيث السند كما مر تسقط هذه القرينه ولا يبقى لنا الا قوله (عليه السلام) «عمد الصبى وخطأه واحد».

وبناءً على تماميه اعتبار الروايه استناداً الى ما افاده الشيخ (قدس سره) من عمل الطائفة باخبار غياث بن كلوب فيما لا يكون فيه خلافه، وقلنا ان المورد مصداق له فان قوله (عليه السلام): «تحمله العاقله» فى روايه اسحاق بن عمار لا ينافى قوله (عليه السلام): «عمد الصبى وخطأه واحد» و ذلك لعدم التنافى بينهما.

فان قوله (عليه السلام): «عمد الصبى وخطأه واحد» ظاهر فى جريان حكم الخطأ على ما صدر عن الصبى عمداً، وليس المراد جريان حكم العمد على ما يصدر من الصبى خطأً مسلماً. وقوله (عليه السلام): «عمد الصبى خطأً تحمله العاقله». بيان هذه القاعده اى جريان حكم الخطأ على ما صدر عن الصبى عمداً مع اضافته تطبيق القاعده المذكوره على المصداق، وتطبيق امر كللى على مصداق خاص لا يدل على حصر الكللى به. وعليه يمكن تصوير ان الكبرى امر جاريه فى مصاديق متعدده منها مورد الديات والجنايات، ولكنه احد مواردها، و فى الروايه بناء على اعتبارها أكد عليه وصُرح به وهذا لا يمنع عن جريان الكبرى المذكوره فى غيرها بعد امكان تصوير العمد والخطأ فيها بالنسبه الى الصبى.

ص: ٢١٤

الثالثة: ان موضوع البحث فى المقام احجاج الصبى غير المميز وكل ما افاده صاحب العروه (قدس سره) وغيره من الاعلام من كون الهدى على الولى او كفاره الصيد كان فى موضوع غير المميز كما ان الاخبار الداله على وجوب الهدى على الولى و وجوب كفاره الصيد عليه خاصه بغير المميز، وانما يدل عليه قوله: «فاحرموا عنه وجرّدوه وغسلّوه كما يُجرّد المحرم» فى مورد سؤال الراوى: «ان معنا صبياً مولوداً فكيف نضنع به» فى صحيحه عبدالرحمن بن الحجاج عن ابى عبدالله (عليه السلام).

او قوله (عليه السلام): «ويطاف بهم ويرمى عنهم» فى صحيحه معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام) او قوله (عليه السلام): «اذا حج الرجل بابنه وهو صغير فانه يأمره ان يلبى ويفرض الحج فان لم يحسن ان يلبى لبو عنه ويطاف به ويصلى عنه» وهكذا فى صحيحه زراره عن احدهما (عليهما السلام).

فان هذه الاخبار كلها ظاهره بل صريحه فى بيان كيفية احجاج الصبى لا حج الصبى وموضوعها غير المميز.

وحينئذ فانه يقع البحث فى ان غير المميز من الصبى هل يمكن تصور العمدة فى افعاله ام لا؟

قال الشيخ (قدس سره) فى رساله فى بيان قوله (عليه السلام): «فان اصاب صيداً فعلى ابيه» فى صحيحه زراره.

«و هى العمدة فيما فى المعتبر و القواعد و الكافى و النهايه من وجوب ما يلزمه من الكفّاره اللازمه، لا ما فى المعتبر و غيره من أنّها غرم أدخلها عليه الإذن له فى الحجّ، أو الإذن فى الحجّ المذى هو من شرائطه ليس سبباً لوجوب الكفّاره على الصّبى، بل السبب له هو ما يفعله الصّبى من الجنائيات. نعم، جعل الولّى بالإذن جنائياته أسباباً إلّا أنّ مجرد ذلك لا يوجب التسيب، إلّا أنّ المباشر هنا لذات الفعل ضعيف، فإنّ الصّبى فى فعل ما يحرم على المحرم كالغافل فى حرّاته، و لذا ورد أنّ «عمده خطأ» بل كالبهائم فى حرّاتها.»

وظاهر كلام الشيخ (قدس سره) ان معنى عمده خطأ في الاخبار انه لا يصدر عمد عن الصبى، بل ان ما يصدر عنه نظير ما يصدر عن الغافل. وما افاده (قدس سره) تام بالنسبه الى الصبى غير المميز وتعبيره (قدس سره) بانه كالبهائم فانما يتم فى خصوص ان ما يصدر عنه يكون كما يصدر عن الغافل وليس مراده (قدس سره) انه كالبهائم فى جميع الاحكام والجهات كما انه قد مر التعبير بالبهائم فى مورد المجنون فى كلام السيد الخوئى (قدس سره) وقد مر انه تنظير فى خصوص هذه الجهه لا مطلقاً من الاحكام الوارده فى مورد.

واما الصبى المميز، فانه لا شبهه فى تصوير العمده فى مورده فان المراد من العمده فى مقابل الخطأ صدور الاعمال عن قصد منه وهذا لا شبهه فيه بالنسبه الى المميز، ولذا التزم كثير من الاعلام بمشروعيه عبادته، بل قد مر فى بعض الكلمات «ضروره العلماء والعوام على صحه اعماله القصديه من صلاه وصيام وسفر واقامه عشره ايام و...» (1)

ومن الواضح ان مع صحه هذه العمال من المميز فلا معنى للبناء على كون قصده فيها بمنزله العدم.

فلا معنى لكون المراد من «عمد الصبى وخطأه واحد» عدم صدور الفعل عن الصبى عن عمد او عدم صدور الافعال القصديه منه.

فيلزم ان يكون المراد منه بالنسبه الى المميز عدم محاسبه ما صدر منه عن قصد الفعل القصدى و العمده.

وعليه فربما يقال: بانه لا دلالة فى قوله (عليه السلام): «عمد الصبى خطأ» او «عمده وخطأه واحد» بالنسبه الى ما صدر عن غير المميز لعدم تصوير صدور الفعل القصدى عنه، بل القابل لصدور الافعال القصديه او العمديه هو المميز من الصبى. فلا موضوع للخبرين فى غير المميز فلا وجه لاستدلال بهما والاستناد اليهما فى عدم وجوب الكفاره على غير المميز بوجه.

ص: ٢١٦

---

١- مستمسك العروه الوثقى - ط قم، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٨.



ويمكن تأييد هذه المقالة:

بان ما ورد من قولهم (عليه السلام): «عمد الصبى وخطاه واحد» او «عدم الصبيان خطأ» يكون مدلوله مدلول ما ورد من قولهم (عليهم السلام): «من رفع القلم عن الصبى حتى يحتلم» حيث ان المراد من رفع القلم فيه على ما مر فى محله رفع قلم التكليف والالزام دون رفع الوضع وقد بحث فى محله ان رفع القلم اى قلم التكليف عن الصبى امتنانى انما رفع الالزام عنهم منه عليهم ولا شبهه فى ان الامتنان انما يتحقق اذا امكن فى مورد الوضع والا- فلا معنى للرفع من غير امكان للوضع وحيث ان الصبى المميز لا مانع عن التكليفه عقلاً- ولا- عقلاً لإمكان صدور الافعال القصدية عنه، فانما رُفِعَ التكليف عنهم منه مع امكان وضعه وصحة وضعه.

وهذا المعنى جار بالنسبه الى الصبى المميز، واما غير المميز فهو خارج عن شمول رفع القلم لانه غير قابل لوضع الالزام والتكليف، فلا معنى لرفع التكليف عنه امتناناً.

نعم، لو التزمنا بان رفع القلم انما يعم الوضع، فانه يتصور الوضع فى مورد غير المميز، لان الاحكام الوضعيه احكام تترتب على ما صدر عن الشخص اى: ما باشره سواء كان عن قصد او لا عن قصد كالصادر خطأً او غفله وهو قابل للتحقق فى مورد غير المميز.

ولكنه لا يتم الالتزام به حسب المبنى وما إلتزم به أعلام الفقه.

فيمكن ان يقال: فى مقام النتيجة ان «عمد الصبى خطأ» مفاده مفاد رفع القلم عن الصبى الصادق فى المميز، فيترتب على افعاله القصدية فى التكاليف ما يترتب على الافعال الخطأيه، والصادره عن غفله، فلا يشمل الخبرين غير المميز بوجه، ولا يتم ما نراه من الاستناد به فى المقام اى فى مقام احجاج غير المميز.

ص: ٢١٧

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومما حققناه قد ظهر انه لا يتم الالتزام بما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فيها قال فى التقريرات:

«وبالجملة قوله (ع) «عمد الصبى خطأ» يشمل المورد الذى له سنخان من الحكم، حكم ثابت لصوره العمد، وحكم ثابت لصوره الخطأ، وهذا النحو من الأحكام، إنما هو فى باب الجنایات والديات، فإذا جنى الصبى عمدا يترتب على فعله أحكام الخطأ، وإذا ارتكب القتل عمدا، ويعامل معه معاملة القاتل خطأ، وأما المورد الذى ليس له إلا حكم واحد مترتب على صورته العمد خاصة كأكثر الأحكام فغير مشمول لهذه الجملة بل لأجل عدم تحقق العمد. بل الوجه فى عدم وجوب الكفارات على الصبى، إن كل حكم إلزامى مترتب على فعل الصبى مرفوع بحديث رفع القلم وعدم جريه عليه، ومقتضاه أنه لا يلزم بشئ، وهذه الأمور المترتبة على أعمال الحج من قبيل التكليف، والحكم التكليفى مرفوع عن الصبى لحديث رفع القلم.» (١)

لانه يلاحظ عليه:

اولاً: ان مع عدم تماميه الاستدلال بما ورد من قولهم (عليهم السلام): «عمد الصبى خطأ» لا يتم استناد عدم وجوب الكفارات على الصبى فى المقام - وهو الصبى غير المميز - بان كل حكم الزامى مترتب على فعل الصبى مرفوع بحديث رفع القلم.

وذلك لما مر من أن مفاد حديث رفع القلم رفع قلم التكليف عن الصبى امتناناً وليس غير المميز موضوعاً له لعدم امكان تكليفه.

وثانياً: إن ما افاده (قدس سره) بان قوله (عليه السلام): «عمد الصبى خطأ» إنما يشمل المورد الذى له سنخان من الحكم:.... حكم ثابت لصوره العهد وحكم ثابت لصوره الخطأ...

ص: ٢١٨

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٤٢.

ففيه:

ان قوله (عليه السلام): «عمد الصبى خطأ» لو قلنا بشموله لمورد الصبى غير المميز فإنما ينحصر مدلوله فيما مر من كلام الشيخ (قدس سره) من ان كل ما صدر عنه ليس فعلاً قصدياً، اى لا يصدر منه عمد. بل ان كل ما صدر عنه خطأ، ولو كان هناك حكم يترتب على الفعل الصادر خطأ فانما يشمل مورد الصبى. واما بالنسبه الى المميز فيما انه يمكن تصوير صدور الفعل القصدى منه فانما حكم الشارع بان عمده خطأ وحيث ان ما صدر عنه عمداً ليس خطأ واقعاً وتكويناً فلا محاله ان ذلك، وخصوصاً من جهه كونه تعبدياً، تنزيل للعمد منزله الخطأ والتنزيل لا- محاله ليس على نحو مطلق بل يلزم ان يكون فى جهه

خاصه. وحيث ان الشارع شأنه التشريع فلا- محاله يكون هذا التنزيل في مقام التشريع وجعل الحكم وان ما صدر عن الصبي المميز عن قصده وعمده وفي جميع الموارد التي يتقوم ما صدور عنه بالقصد يكون محكوماً بحكم الخطأ تعبداً. وليس معنى ذلك لزوم كون الخطأ موضوعاً لحكم الزامى من الوجوب او الحرمة، بل ان المراد ان كل ما يترتب على الخطأ عند الشرع، فانما يترتب على ما صدر عن الصبي عمداً، ولو كان ما يترتب عليه عدم الوجوب وعدم الحكم وان شئت قلت: الحكم بالبراءة. فاذا كان مراد السيد الخوئي (قدس سره) من اصراره على ان قوله (عليه السلام): «عمد الصبي خطأ» انما يشمل المورد الذي له سنخان من الحكم: حكم ثابت لصوره العمد، وحكم ثابت لصوره الخطاء هذا المعنى لا نقاش فيه.

ولكن المشكل فيه، انه لا يختص هذا بباب الديات والجنايات حسب ما افاده بل هو جار حتى في المقام فان المحرم اذا استعمل الطيب عمداً فله حكم، ويجب عليه واذا استعمله خطأً وغفله فلا يترتب على العمد، لانه لا يجب عليه شيء.

فما وجه منع شمول الحديث لباب الكفارات.

فان قوله (قدس سره): «واما المورد الذى ليس له الاحكام فففيه شمول لهذه الجملة» انما يدل على ان مراده من السنخين من الحكم حكم خاص الزامى متعلق بالخطأ وحكم خاص الزامى متعلق بالعمد ولذا مثل به بمورد القتل الذى يكون فى عمده وجوب القصاص وفى خطأه وجوب الديه على العاقله. وهذا ادعاء لا يدل عليه دليل وما قامت عليه قرينه.

الا ان يقال: ان فى روايه اسحاق بن عمار «الصبيان خطأ تحمله العاقله» الدلاله على ذلك.

ولكن قد مر انه مع تماميه اعتبار الروايه لا قرينه لقوله (عليه السلام): «تحمله العاقله» لاختصاص الحكم بالديات وتقييده بها، والا لزم جريانه فى خصوص ما يجب على العاقله فى صورته خطأه كالقتل لا مطلقا ولا يلتزم بها احد.

وثالثاً: لعل المنشأ لما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فى المقام من ان الحديث انما يشمل المورد الذى له سنخان من الحكم....

ما افاده صاحب الجواهر (قدس سره) فيما مر من كلامه:

« بل صرح فيه أيضا بأنه إن قتل صيدا فعلى أبيه، وبه أفتى الأكثر فى كل ما لا فرق فى لزومه للمكلف فى حالتي العمد والخطأ، خلافاً للفاضل فى محكى التذكرة فعلى الصبى الفداء لوجوبه بجنايته، فكان كما لو أتلّف مال غيره، وكأنه اجتهاد فى مقابله النصّ المعبر، نعم قد يقال ذلك فيما يختلف حكمه فى حال العمد والسهو فى البالغ كالوطى واللبس إذا اعتمد الصبى، فعن الشيخ أنه قال: "الظاهر أنه تتعلق به الكفاره على وليه، وإن قلنا إنه لا يتعلق به شئ - لما روى عنهم (عليهم السلام) " إن عمد الصبى وخطأه واحد " والخطأ فى هذه الأشياء لا يتعلق به كفاره من البالغين - كان قويا " واستجوده فى المدارك لو ثبت اتحاد عمد الصبى وخطأه على وجه العموم، لكنه غير واضح لأن ذلك إنما ثبت فى الديات خاصة». (1)

ص: ٢٢٠

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

لكن نظر الشيخ (قدس سره) شمول الحديث لمورد الكفارات وتصريحه بان الخطأ في هذه الاشياء لا يتعلق به كفاره من البالغين، والمورد الذي صرح به الوطى واللبس ولا كفاره فيها عند الخطأ.

فانه وان طرح فيه بحث اختلاف الحكمين في العمدة الخطأ الا انه اطبق الحديث بموارد الكفارات.

كما ان صاحب الجواهر (قدس سره) قد صرح بان وجوب الكفاره الصيد على الولي انما يثبت بمقتضى صحيحه زراره.

وقد أفتى الاكثر به - أي كون الكفاره على الولي - في كل ما لا فرق في لزومه للمكلف بين حالتي العمدة والخطأ.

فان مراده ان في كل مورد يكون كالصيد وانه وجبت الكفاره فيه على الصياد سواء كان عامداً او غافلاً ومخطئاً ومن المعلوم ان هذا الكلام لا بأس بالالتزام به من جهه أنه ترتب الحكم على نفس ما يصدر بلا فرق في فاعله بين كونه كبيراً او صغيراً بالغاً او صبيّاً ومن المعلوم ان غير الصيد من محرمات الاحرام ليس بهذه المثابه، بل يفرق الحكم في عمدتها بين صورته العمدة وصورته الخطأ بالتقريب الذي حققناه في قبال ما افاده السيد الخوئي (قدس سره).

هذا تمام الكلام في تحقيق ما افاده صاحب العروه (قدس سره) من اختصاص قوله (عليه السلام) عمد الصبي خطأ بالديات. وقد عرفت انه لا وجه للإختصاص، وان الحديث يشمل الكفارات ايضاً وغيرها من الاحكام التكليفية.

نعم، لا وجه عندنا للاستدلال به في خصوص المقام وهو احجاج الصبي غير المميز لما عرفت من المحذور.

اما الوجه الثاني من الوجهين اللذين استدل بهما صاحب العروه اولاً واورد عليها بعد ذلك:

انصراف ادله الكفارات عن الصبي.

فافاد (قدس سره) في مقام الجواب عنه:

«والانصراف ممنوع والا فيلزم به في الصيد ايضاً.»

ويمكن ان يقال:

ان تقريب الانصراف هو ان ادله الكفارات منصرفه عن الصبي لان الكفارات الواردة في محرمات الاحرام احكام تكليفه والصبي ليس مكلفاً بتكليف.

وفي بعض الكلمات انها تأديب وعقوبه والصبي لا عقوبه على مخالفته.

**في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/١٥**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اما الوجه الثاني من الوجهين اللذين استدل بهما صاحب العروه اولاً واورد عليها بعد ذلك:

انصراف ادله الكفارات عن الصبي.

فافاد (قدس سره) في مقام الجواب عنه:

«والانصراف ممنوع والا فيلزم به في الصيد ايضاً.»

ويمكن ان يقال:

ان تقريب الانصراف هو ان ادله الكفارات منصرفه عن الصبي لان الكفارات الواردة في محرمات الاحرام احكام تكليفه والصبي ليس مكلفاً بتكليف.

وفي بعض الكلمات انها تأديب وعقوبه والصبي لا عقوبه على مخالفته.

واورد عليه بوجوه:

١ - ما افاده صاحب العروه، من منعه والا يلزم الالتزام به في الصيد ايضاً.

ففيه:

ان في خصوص الصيد فانما تدل صحيحه زواره على وجوب الكفاره على الولي، ومعه لاوجه للانصراف، لانه تصريح يخرج به خصوص مورد الصيد عن موضوعه الانصراف. واما بالنسبه الى غير الصيد.

فان قلنا ان الكفارات تكاليف فلا- محاله ان تعلق التكليف بالصبي هو اول الكلام، لانه امر ثابت لا وجه لدفعه ومنعه بصرف استبعاد.

وقد افاد السيد الحكيم فى المستمسك عند نقل هذا لكلام من صاحب العروه:

«الوجه فى هذا الانصراف ما تقدم، من أن الفداء من قبيل المجازاه على الذنب، وذلك لا يتأتى فى حق الصبي . والمقايسه بالصيد كما ترى ! للفرق بينه وبين المقام بثبوت الفديه فيه مع عدم العمد بخلاف المقام فالخروج عن الأصل المقتضى للعدم غير ظاهر.» (١)

ص: ٢٢٢

١- مستمسك العروه الوثقى - ط قم، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٢٨.

واساس نظره (قدس سره) ان خروج الصيد انما يكون بمقتضى ثبوت الفديه فيه عند صدوره خطأً فلذلك يجب على الولي لعدم تعلق التكليف بالصبي. واما فى غيره فلا مانع عن الانصراف.

٢ - ما افاده السيد الخوئى (قدس سره): قال:

«ويشكل بان الكفارات ليست كلها كذلك، بل ثبت فى غير صوره التأديب ايضاً كالتستر الاضطرارى والتظليل الاضطرارى ونحو ذلك» (١)

وفيه: ان الاولى توجيه الانصراف فى ادله الكفارات عن للصبي لانها تكاليف ولا تكليف على الصبي. فلا تشمله ادلتها.

واما ثبوتها فى بعض موارد الاضطرار كالتستر الاضطرارى او التظليل فانه وان ربما لا يثبت فى مورده التأديب او العقوبه، الا انه يمكن تصوير التكليف فى مورده. وان شئت قلت: انه كالتكاليف الوارده فى موضوع الناسى، فانه خلاف للاصل ويلزم ان يثبت بالنص والاجماع. وفى المقام ان انصراف أدله الكفارات موافق للقاعده فتجرى فى جميع الموارد التى لم يقم على خلافها دليل من نص او اجماع. هذا.

ويمكن ان يقال:

انه لا وجه للانصراف فى المقام، ولكن لا لما افاده صاحب العروه والسيد الخوئى (قدس سرهما)، بل لان موضوع الانصراف انما يكون فيما كان الحكم قابلاً للشمول الا ان الصدق يتفاوت فى العناوين ويكون فى بعضها اشد من الاخر بحيث اوجب انصراف العنوان والموضوع اليه لا- الى غير الاشد، نظير انصراف عنوان ما لا- يؤكل لحمه عن الانسان لان صدقه على الحيوان اشد من صدقه على الانسان، فينصرف العنوان عند اطلاقه الى الحيوان. و يعبر عنه بالتشكيك فى الصدق. فلا محاله ان الانصراف يتقوم باختلاف مراتب الصدق، مع فرض تماميه شمول العنوان على جميع موارد الصدق كتماميه شمول عنوان ما لا- يؤكل على الحيوان والانسان.

---

١- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٤٢.



وفى المقام ان انصراف ادله الكفارات عن الصبى يتوقف على تماميه شمول هذه الادله للصبى والبالغ، وان صدقه فى البالغ اشد من صدقه على الصبى فتصرف الى الفرد الاشد وهو البالغ.

ونحن ندعى عدم تماميه هذا الانصراف لعدم تماميه شمول ادله الكفارات للصبى غير المميز، لان ادلتها تقتضى جعل التكليف، وغير المميز ليس قابلاً للتكليف عقلاً.

وقد عرفت ان الانصراف فرع تماميه الشمول، وان بعد فرض الشمول انما يتقدم الفرد الذى يكون الصدق فيه اشد. وفى المقام ان موضوع هذه الادله المكلف. وغير المميز ليس داخلاً فيه.

وعليه فلا يتم الالتزام لعدم وجوب الكفارات على الصبى غير المميز استناداً الى انصراف ادله الكفارات عنه.

نعم، يمكن الالتزام بعدم وجوبها على الصبى غير المميز لعدم شمول هذه الادله له، وهذا الدليل اقوى من دليل الانصراف.

نعم، ان بالنسبه الى المميز إن أدله الكفارات لا مانع لها من الشمول له عقلاً. بمعنى ان المميز قابل للتكليف بحكم العقل، الا ان ما دل على نفي التكليف عن الصبى شرعاً نظير حديث رفع القلم عن الصبى يمنع عن هذا الشمول شرعاً. وهذا غير الانصراف، بل ان حديث رفع القلم انما يخص ادله الكفارات كما مر من السيد الخوئى (قدس سره).

فما افاده من تخصيص هذه الادله - ادله الكفارات - بمقتضى حديث رفع القلم تام، ولكن فى خصوص الصبى المميز، واما بالنسبه الى غير المميز فلا شمول لهذه الادله له من رأسها، فلا تصل النوبه الى الانصراف ولا الى التخصيص.

هذا وقد عرفت عدم تماميه ما استدل به صاحب العروه (قدس سره) للقول بعدم وجوب الكفاره بان عمد الصبى خطأ، وانصراف ادله الكفارات عن الصبى .

وان كان يختلف وجه عدم التماميه عندنا مع وجهه عند صاحب العروه (قدس سره).

فهنا قولان:

١ - عدم وجوب الكفاره على الولي ولا على الصبي. قال فيه صاحب العروه: «انه لا يبعد قوته».

٢ - وجوب الكفاره على الولي وان له تكفله، التزم به صاحب العروه بعد العدول عن الاول وافاد بان هذا احوط، ثم افاد بانه لا يترك الاحتياط ثم افاد بانه اقوى.

في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/١٨

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

واورد عليه الفيروز آبادي في الحاشيه:

«الأقوى عدم وجوب تلك الكفارات على الولي وليس مبني على قوله عمد الصبي خطأ بل يكفي عدم الكفارات على الجاهل بالحكم إلا في الصيد نعم إن كان الصبي مميزا والظاهر أنه خارج عن مسأله الإحجاج وكان عالما بالحكم فيستحب له في ماله إن كان مأذونا.» (١)

و أورد عليه المحقق العراقي (قدس سره):

«في قوته تأمل لعدم تماميه وجه التعدي من المنصوص إلى غيره ولو قيل بعدم شمول: عمدته خطأ للمقام فضلا عن القول به كما أن قاعده التسيب لا يجدي في المقام أيضا بعد عدم قوه السبب على المباشر في المورد.»

وافاد السيد البروجردى (قدس سره) في حاشيته: «القوه غير واضحه».

وافاد السيد عبدالهادي الشيرازي: «القوه ممنوعه».

وصاحب العروه (قدس سره) وان لم يذكر وجه ما يراه من اقويته وجوب الكفاره على الولي الا انه ربما يشير اليه بعض حواشي الاعلام في المقام. فان في كلام السيد محمد الفيروز آبادي: ان الموضوع لوجوب الكفارات في المقام العالم بالحكم الا في خصوص الصيد. والصبي غير المميز ليس موضوعاً لعدم علمه بالحكم.

و أما المميز - وقد صرح بانه خارج عن مسأله الاحجاج كما مر منا قبل قليل - اذا كان عالماً، فهو موضوع، الا انه افاد بان المميز موضوع اذا كان مأذوناً عن الولي. كما انه لا إلزام للصبي بالنسبه اليها، بل يستحب له ذلك، لرفع قلم التكليف عن الصبي، ولكن المهم فيما افاده السيد الفيروز آبادي، ان غير المميز مع قطع النظر عن كونه عالماً، فانه ليس موضوعاً من جهه عدم كونه مكلفاً على ما مر وكونه عالماً انما يكون فرع كونه مشمولاً لادله الكفارات من حيث التكليف، فالمانع الاصلى من الشمول عدم صلاحيته من حيث عدم قابليته للتكليف، وهذا المانع يقدم على ما افاده (قدس سره) لتقدمه رتبه في جهه المانع.

١- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائي اليزدى، ج ٤، ص ٣٥٠.

واما بالنسبه الى ما افاده المحقق العراقي (قدس سره):

فانه يظهر منه احتمال ابتناء ما اختاره صاحب العروه (قدس سره) اخيراً على وجهين.

الاول: التعدى من النصوص الى غيره.

ونظره (قدس سره): تعدى ثبوت الكفاره على الولي فى خصوص الصيد الى غير الصيد من محرمات الاحرام.

ونظره (قدس سره) الى التعدى من صحيحه زرارته عن احدهما فى قوله (عليه السلام): وان قتل صيداً فعلى ابيه». الى غير الصيد من كفاره محرمات الحرام بالغاء الخصوصيه من الصيد، وتعدى المناط منه الى غيره.

وهذا احد وجوه المستند فى هذا القول.

فاورد عليه المحقق العراقي (قدس سره):

فانه لو قلنا بعدم شمول المورد لقوله (عليه السلام): عمد الصبى خطأ، لا وجه للتعدى.

فضلاً عن شموله له.

وذلك لانه مع عدم الالتزام بشمول قوله (عليه السلام): عمد الصبى خطأ، لاختصاصه بابواب الديات والجنائيات كما اختاره صاحب العروه (قدس سره)، فان احتمال الخصوصيه فى الصيد موجود وهو ثبوت الكفاره بمجرد وقوع الصيد، بلا فرق فى البالغ بين العامد والغافل، وحيث ان الصبى غير مكلف فى الفرض فلا- محاله انتقل الحكم الى الولي، وانما كشف عن هذه الجهه والخصوصيه النص. ومعه لا- وجه للتعدى الى غير الصيد، واما مع الالتزام بشمول قوله (عليه السلام): عمد الصبى خطأ للمقام بالالتزام فيه بالتعميم دون الاختصاص بابواب الديات. فانه يجرى على الصبى فى المقام حكم الخطأ دون العمد وحيث ان فى صيد الخطأ الكفاره ولا تكليف على الصبى فينتقل الى وليه.

وهذا خاص بالصيد، واما فى غير الصيد، فان حكم الخاطيء عدم وجوب الكفاره فلا معنى للتعدى.

الثانى: قاعده التسبب

ونظره (قدس سره) فيها الى ان الولي سبب فى احجاج الصبى فى المقام وحيث انه سبب فى ذلك، فيلزم جريان هذا التسبب فى كل ما يلزمه مثل الهدى وكذا الكفاره.



وعليه فان وجوب الكفاره على الولي لا يختص بخصوص الصيد، بل التسبب في غير الصيد يقتضى تكفل الولي لما يلزم على الصبي.

فاورد عليه المحقق العراقي (قدس سره):

«... أن قاعده التسبب لا يجدى في المقام أيضا بعد عدم قوه السبب على المباشر في المورد.» (١)

هذا وقد صرح صاحب الجواهر (قدس سره) بالتسبب في تكفل الولي للهدى عن الصبي:

«فكأنه لا خلاف بينهم في وجوبه على الولي الذي هو السبب في حجه، وقد صرح به في صحيح زراره بل صرح فيه أيضا بأنه إن قتل صيدا فعلى أبيه، وبه أفتى الأكثر» (٢)

وربما يظهر منه (قدس سره) نحو دلاله من النص على التسبب المذكور.

وقد افاد الشيخ (قدس سره) في رساله في الصبي المميز:

«ففي صحيحه زراره، «فان اصاب صيدا فعلى ابيه»، و هي العمده فيما في المعبر و القواعد و الكافي و النهايه من وجوب ما يلزمه من الكفاره اللازمه، لا ما في المعبر و غيره من أنها غرم أدخلها عليه الإذن له في الحج، أو الإذن في الحج العذى هو من شرائطه ليس سببا لوجوب الكفاره على الصبي، بل السبب له هو ما يفعله الصبي من الجنایات.

نعم، جعل الولي بالإذن جنایاته أسبابا إلا أن مجرد ذلك لا يوجب التسبب،...»

**في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/١٩**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وربما يظهر منه (قدس سره) نحو دلاله من النص على التسبب المذكور

وقد افاد الشيخ (قدس سره) في رساله في الصبي المميز:

«ففي صحيحه زراره، «فان اصاب صيدا فعلى ابيه»، و هي العمده فيما في المعبر و القواعد و الكافي و النهايه من وجوب ما يلزمه من الكفاره اللازمه، لا ما في المعبر و غيره من أنها غرم أدخلها عليه الإذن له في الحج، أو الإذن في الحج العذى هو من شرائطه ليس سببا لوجوب الكفاره على الصبي، بل السبب له هو ما يفعله الصبي من الجنایات. نعم، جعل الولي بالإذن جنایاته أسبابا إلا أن مجرد ذلك لا يوجب التسبب،...»

١- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ٣٥٠.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج١٧، ص ٢٣٩.

ثم انه (قدس سره) ينتقل الكلام ظاهراً الى غير المميز وافاد:

«الا ان المباشر هنا - فى بحث الاحجاج - لذات الفعل ضعيف، فإنّ الصبىّ فى فعل ما يحرم على المحرم كالغافل فى حر كاته، و لذا ورد أنّ «عمده خطأ بل كالبهائم فى حر كاتها».

ومنه يظهر ان الصبى - والقدر المتيقن منه فى كلامه، بل الظاهر منه غير المميز - بما انه لا يتمكن من القصد فى ما يصدر عنه فهور كالغافل فى حر كاته، ولذلك ان بين الصبى والولى ليس الصبى بعنوان المباشر اقوى من السبب، بل الولى فى هذا المقام اقوى فى التسبب الا ان الشيخ يتردد فى ان تصوير الاذن فى المميز او الاحجاج فى غيره هل يوجب التسبب ام لا؟

فافاد (قدس سره) بعد ذلك:

«و الظاهر أنّه لا كلام فى وجوب الغرم فيما لو فعل فى أفعال هؤلاء ما يوجب سببته الإتلاف.

و عن الحلّى: عدم وجوب شىء، لا فيما يوجب عمده وخطأه، و لا فيما يوجب عمده فقط.

أمّا الثانى فلاذّن عمده خطأ، و أمّا الأوّل فلاختصاص الحكم بالمكلفين، و الوجوب على الناسى فى البالغ بالنصّ و الإجماع «

و عن التذكرة الوجوب فى القسم الاول - فيما يوجب عمده وخطأه - على نفس الصبى دون الولى، لانه السبب كاتلافاته، و ظاهر المحكى عنه التردد فى القسم الثانى - فيما يوجب عمده فقط - بين الوجوب على الولى وعدم الوجوب على احد.

وفى ظاهر المعتر وجوب الكفاره فى القسم الاول - فيما يوجب عمده وخطأه - على الولى. والتردد فى الثانى فيما يوجب عمده فقط.

واما مؤونه القضاء لو افسد الصبى الحج، ففى الدروس:

ص: ٢٢٨

« وفي وجوب مؤونه القضاء على الولي نظر، أقربه الوجوب. » (١)

والذى يظهر فى كلام الشيخ (قدس سره) ان نظريه الاعلام فى تصوير التسبب فى المقام مختلفه.

فالعلامه (قدس سره) انما يرى التسبب فى الصبى فى خصوص ما يوجب عمدته وخطأه الكفاره.

وتردد فى ما يوجب عمدته الكفاره فى وجوب الكفاره على الولي، لانه سبب او عدم وجوبها على احد.

كما ان المحقق (قدس سره) لا يرى التسبب فى ما يوجب عمدته وخطأه الكفاره، بخلاف العلامه.

واما فيما يوجب عمدته الكفاره تردد فى تصوير سببيه الولي او عدم سببته.

كما ان ظاهر ابن ادريس (قدس سره) فى السرائر عدم تصوير التسبب فى المقام بوجه لا فيما يوجب عمدته وخطأه الكفاره، ولا فيما يوجب عمدته الكفاره.

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى غير المميز لا يمكن ان يقال تصوير التسبب بوجه.

وذلك:

لان غير المميز غير قابل لتعلق التكليف من غير حاجه الى رفع القلم عنه او كون عمدته خطأ لما مر من عدم قابليه لوضع التكليف وعدم صدور ما يتقوم بالقصد عنه، وعليه فان الولي فى احجائه لا يوجب ولا يسبب ما يقتضى الكفاره لعدم اقتضاء الكفاره فيما يفعله.

نعم قام النص على انه لو اصاب صيداً فعلى ابيه، وبما ان المفروض فى صحيح زراره احجاج الصغير الظاهر فى غير المميز كما ان المفروض عدم صدور ما يتقوم بالقصد عنه المستلزم لعدم إمكان تصوير العمد فى اصابه الصيد من قبله، فانه يترتب على إصابه الصيد من قبل الصبى وجوب الكفاره على ابيه، وهذا انما يكون بدلاله النص.

وان امكن تصوير مطابقته للقاعده بادعاء ان الموجب للكفاره فى الصيد نفس الاصابه، بلا فرق بين كون الفاعل صغيراً او كبيراً او اصابه عمداً او خطأً وحيث ان غير المميز غير قابل لتعلق التكليف بوجه، فانما توجه التكليف المزبور الى وليه كما فى واجبات الاحرام فى مقام احجائه واحرامه.

ص: ٢٢٩

وليس وجوب ذلك على الولي من جهة تسببه، بل من جهة ان الاحجاج تكليف ندبي متوجه اليه دون الصبي.

كما انه لا يتم ذلك في غير الصيد لما مر من عدم وجود الاقتضاء للحكم اى وجوب الكفاره فضلاً عن توجهه الى الولي.

ولكن هذا كله مع غمض العين عن كون مسأله الصيد منصوصه بعنوانها لا يقبل التعدى الى غيرها كما انه لا يلزم ان يكون قوله (عليه السلام) من جهة التسبيب لعدم علمنا بمناطات الاحكام.

اما بالنسبه الى الصبي المميز.

فهو وان كان قابلاً لتعلق التكليف الا ان ما ورد من عمد الصبي خطأ بناءً على التعميم على ما قرناه من عدم ما يوجب اختصاصه بالديات. يقتضى انه لا يترتب على ما صدر عن الصبي عمداً الا ما يترتب على غيره خطأ من التكليف ومن جمله هذه التكليف الكفارات وعليه فلا يوجب على الصبي شىء حتى يتكلفه الولي.

نعم، اذا قام النص على وجوبه على الولي كما فى الصيد لاخذ به بعنوانه ولا وجه للتعدى عنه الى غيره من الكفارات.

و بالجمله انه لا- يتم تصوير التسبيب بالاحجاج او الاذن فى المقام وعلى فرض تماميه تصويره لا دخل له فى المقام لان بالنسبه الى الصيد يكون الدليل لوجوب الكفاره النص وفى غيره الصيد لا كفاره بمقتضى عمد الصبي خطأ، وكذا رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم.

فظهر ان الوجهين الذين ذكرهما المحقق العراقى لاختيار صاحب العروه (قدس سره) لا- وجه لهما كما مر مناقشه لهما فى الحاشيه. وعليه فان الالتزام بان فى سائر الكفارات غير الصيد يجب على الولي تكلفها وقرره اقوى، لا دليل عليه.

وان ذهب اليه الشيخ فى النهايه والتهذيب والنهايه والعلامه فى القواعد والتحرير والحلبى فى الكافى كما اختاره مالك والشافعى فى احد قوليه.



ولعل ما افاده السيد البروجردى فى الحاشيه من ان القوه غير واضحه، او ان القوه ممنوعه فى حاشيه السيد الشيرازى (قدس سره) ناظر الى عدم تماميه الوجهين من التعدى من الصيد الى غيره فى صحيحه زراره، والتسيب وانه لا دليل عليه غيرهما.

وعليه فالحق فى المساله وجوب الهدى على الولى وكذا الكفاره الصيد واما فى غيره من الكفارات الاحرام ليس على الولى شىء كما انه لا يجب على الصبى شىء ايضاً.

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢٠

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

قال صاحب العروه:

مساله ٧: «قد عرفت أنه لو حج الصبى عشر مرات لم يجزه عن حجه الإسلام، بل يجب عليه بعد البلوغ والاستطاعه، لكن استثنى المشهور من ذلك ما لو بلغ وأدرك المشعر فإنه حينئذ يجزى عن حجه الإسلام، بل ادعى بعضهم الإجماع عليه، وكذا إذا حج المجنون ندبا ثم كمل قبل المشعر، واستدلوا على ذلك بوجوه:

أحدها: النصوص الواردة فى العبد على ما سيأتى بدعوى عدم خصوصيه للعبد فى ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب، لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر.

وفيه: أنه قياس، مع أن لازمه الالتزام به فيمن حج متسكعاً، ثم حصل له الاستطاعه قبل المشعر ولا يقولون به.

الثانى: ما ورد من الأخبار من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه، فإنه يستفاد منها أن الوقت صالح لإنشاء الإحرام، فيلزم أن يكون صالحاً للانقلاب أو القلب بالأولى.

وفيه: ما لا يخفى.

الثالث: الأخبار الداله على أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج.

وفيه: أن موردها من لم يحرم فلا يشمل من أحرم سابقاً لغير حجه الإسلام، فالقول بالأجزاء مشكل.

ص: ٢٣١

والأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطاعاً بل لا يخلو عن قوه.

وعلى القول بالأجزاء يجرى فيه الفروع الآتية فى مسأله العبد، من أنه هل يجب تجديد النيه لحجه الإسلام أو لا ؟

وأنه هل يشترط في الإجزاء استطاعته بعد البلوغ من البلد أو من الميقات أو لا ؟

وأنه هل يجرى في حج التمتع مع كون عمره بتمامها قبل البلوغ أو لا ؟ إلى غير ذلك.» (١)

قال المحقق في الشرايع:

«ولو حج الصبى أو حج عنه أو عن المجنون، لم يجز عن حجه السلام. ولو دخل الصبى المميز والمجنون في الحج ندباً، ثم كمل كل واحد منهما وأدرك المشعر، أجزأ عن حجه الإسلام، على تردد.» (٢)

قال في الجواهر في مقام توضيحه:

على المشهور بين الأصحاب أى القول بالأجزاء، بل فى التذكرة ومحكى الخلاف الاجماع عليه فى الصبى.

قال فى الاول - التذكرة:-

«وان بلغ الصبى او اعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فتوقف به او بعرفه بالغاً او معتقاً، وفعل باقى الاركان اجزأ عن حجه الاسلام. وكذا لو بلغ او اعتق وهو واقف عند علمائنا اجمع.» (٣)

وقد افاده صاحب الجواهر بعد نقل كلام العلامة فى التذكرة وهو الحججه ومراده القول بالأجزاء عند علمائنا اجمع.

وهذا اول ما ذكره فى مقام الاستدلال:

ثم اضاف اليه:

« مضافاً إلى تظافر الأخبار بأن من أدرك المشعر أدرك الحج كما تسمعها إن شاء الله فيما يأتى فى حكم الوقوف بعرفه والمشعر، وخصوص المورد فيها لا يخصص الوارد، بل المستفاد منها ومما ورد فى العبد هنا ونحو ذلك عموم الحكم لكل من أدركهما من غير فرق بين الادراك بالكمال وغيره.

ص: ٢٣٢

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٥٠ و ٣٥٢.

٢- شرايع الاسلام فى المسائل الحلال و الحرام (ط-اسماعيليان)، المحقق الحلى، ج ١، ص ١٦٢.

٣- تذكرة الفقهاء، العلامة الحلى، ج ٧، ص ٣٨.

ومن هنا استدلت الأصحاب بنصوص العبد على ما نحن فيه. مع معلوميه حرمة القياس عندهم، فليس مبنى ذلك إلا ما عرفته من عموم الحكم المستفاد من النصوص المزبوره»

وزاد عليه في مقام الاستدلال ايضاً:

« مضافاً ايضاً إلى ما يأتي من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه، فالوقت صالح لانشاء الاحرام، فكذا لانقلابه أو قلبه، مع أنهما قد أحرمنا من مكة وأتيا بما على الحاج من الأفعال، فلا يكونان أسوأ حالاً ممن أحرم من عرفات مثلاً ولم يدرك إلا المشعر، بل في كشف اللثام " إن كملاً قبل فجر النحر وأمكنهما إدراك اضطراري عرفه مضياً إليها، وإن كان وقفاً بالمشعر قبل الكمال ثم كملاً والوقت باق وجب عليهما العود ما بقي وقت اختياري المشعر. » (١)

وفي الدروس:

«وفي الدروس ولو بلغ قبل أحد الموقفين صح حجه، وكذا لو فقد التمييز وباشر به الولي فاتفق البلوغ والعقل، ولو بلغ بعد الوقوف والوقت باق جدد النيه وأجزأ. » (٢)

هذا ما افاده صاحب الجواهر في تقريب ما دل على الاجزاء في المسألة وقد ذكر صاحب العروه (قدس سره) نفس هذه الوجوه في مقام الاستدلال نقلاً عن المشهور.

الا انه (قدس سره) قرر ما استدل به صاحب الجواهر بقوله: تظافر الاخبار بان من ادرك المشعر وجهين وفصل بين ما دل على من ادرك المشعر.

وبين النصوص الواردة في العبد.... وعبر عنها بالوجه الاول والوجه الثالث، مع ان صاحب الجواهر استظهر عموم الحكم لكل من ادرك العرفه والمشعر بلا فرق بين العبد وغيره.

ص: ٢٣٣

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣٠.

٢- الدروس الشرعية في فقه الاماميه، الشهيد الاول، ج ١، ص ٣٠٦.

توضيح ذلك:

انه قد وردت روايات كثيره بلسان ان من ادرك المشعر ادرك الحج.

نظير:

ما رواه الصدوق (قدس سره) فى العلل:

« الذى أفتى به وأعتمده فى هذا المعنى ما حدثنا به شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن محمد ابن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبى عمير، عن جميل ابن دراج، عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

من أدرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج، ومن أدرك يوم عرفه قبل زوال الشمس فقد أدرك المتعه.»

(١)

اما جهه السند فيها:

رواه الصدوق عن محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد، وهو شيخه ابن الوليد ولا شبهه فى وثاقته وجلاله قدره. وهو من الطبقة التاسعه.

وهو رواه عن محمد بن الحسن الصفار، وهو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار وثقه النجاشى والعلامه. وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن يعقوب بن يزيد، ابن حماد الانبارى الكاتب، وثقه الشيخ فى كتابيه وكذا النجاشى و العلامه. وهو من الطبقة السابعه ومن اصحاب الرضا والجواد والهادى (عليهم السلام).

وهو رواه عن ابن ابى عمير، وهو محمد بن ابى عمير لا شبهه فى وثاقته وجلاله قدره. وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن جميل بن دراج، وثقه الشيخ فى الفهرست والنجاشى فى رجاله. ونقل العلامه وكذا ابن داوود عن ابن فضال وثاقته، وهو من اصحاب اجماع الكشى. ومن الطبقة الخامسه.

فالروايه صحيحه.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢١**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومنها:

ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن جميل عن ابي عبدالله (عليه السلام) قال:

ص: ٢٣٤

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١٤، ص ٤٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.

من أدرك المشعر الحرام يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج.

ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب مثله.

ورواه الصدوق بإسناده عن ابن ابي عمير إلا أنه قال: من أدرك الموقف بجمع يوم النحر. (١)

اما جهه السند فيها:

فرواه الكليني عن علي بن ابراهيم، وهو ممن لا شبهه في وثاقته ومن الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن ابيه ابراهيم بن هاشم، وقد مر ان الاقوى وثاقته، وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن ابن ابي عمير، وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن جميل، وهو جميل بن دراج وقد مر تماميه وثاقته، وكونه من اصحاب الاجماع، وهو من الطبقة الخامسة. فالرواية

صحيحه.

ومنها:

ما رواه الكليني عن عده من اصحابنا عن احمد بن محمد بن ابن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن ابي عبدالله قال:

من أدرك المشعر الحرام وعليه خمسه من الناس فقد أدرك الحج.

ورواه الصدوق بإسناده عن ابن ابي عمير مثله إلا أنه قال: علي خمسه من الناس. (٢)

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن عده من اصحابنا عن احمد بن محمد، والمراد احمد بن محمد بن عيسى بقريته روايته عن ابن ابي عمير.

اما العده الذي روى الكليني عنهم عن احمد بن محمد بن عيسى.

فقال الصدوق (قدس سره): انهم محمد بن يحيى العطار وعلي بن موسى الكندانى وداود بن كوره واحمد بن ادريس وعلي بن

ابراهيم بن هاشم. واكثرهم ثقاه اجلاء والعهه من الطبقه الثامنه.

ص: ٢٣٥

- 
- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١٤، ص ٤٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.
  - ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١٤، ص ٤٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.

وهو رواه عن احمد بن محمد بن عيسى ابن عبدالله بن سعد الاشعري، وثقه الشيخ في الرجال والعلامة، وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن ابن ابي عمير وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن هشام بن الحكم، وقد مر انه قال فيه النجاشي: «وروى هشام عن أبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهما السلام، وكان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الامر.» (١)

وفي الفهرست: وروى عنهما - عن الصادق و الكاظم - فيه مدايح له جليله، وكان ممن فتق الكلام في الإمامه، وهذب المذهب بالنظر. وكان حاذقا بصناعه الكلام، حاضر الجواب، وسئل يوما عن معاوية ابن أبي سفيان أشهد بدرا، قال: نعم، من ذلك الجانب، وكان منقطعاً إلى يحيى بن خالد البرمكي.

وكان القيم بمجالاً آلهتنا كلامه ونظره، وكان ينزل الكرخ من مدينه السلام في درب الجنب.» (٢)

ومنها:

ما رواه الكليني عن عده من اصحابنا احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن عبدالله بن المغيرة عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله قال:

من أدرك المشعر الحرام وعليه خمسه من الناس قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج.

ورواه الصدوق بإسناده عن عبد الله بن المغيرة.

ورواه أيضا بإسناده عن إسحاق بن عمار إلا أنه ترك قوله: وعليه خمسه من الناس. (٣)

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن العده عن احمد بن محمد بن عيسى، وقد مر تماميه وثاقتهم ووثاقته، وانه من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن ابي فضال. والمراد الحسن بن علي بن فضال التيملي، وثقه الشيخ (قدس سره) في رجاله وقال في الفهرست: ورع ثقة في الحديث وفي رواياته.

ص: ٢٣٦

١- رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤٣٣.

٢- الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٨ و ٢٥٩.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١٤، ص ٤١، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.

قال العلامة: ورع ثقه فى رواياته وهو فطحى. ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن عبد الله بن المغيرة، وهو عبد الله بن المغيرة البجلي. قال فيه النجاشى: ثقه لا يعدل به احد. وكذا العلامة وهو من اصحاب اجماع الكشى. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن اسحاق بن عمار بن صيان الصيرفى. وثقه الشيخ فى الرجال، وكذا النجاشى. وهو من الطبقة الخامسة. فالروايه موثقه.

محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى فى (كتاب الرجال) عن محمد بن مسعود ومحمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن يونس: أن عبد الله بن مسكان لم يسمع من أبى عبد الله عليه السلام إلا حديث من أدرك المشعر فقد أدرك الحج.

قال: وكان أصحابنا يقولون: من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج. فحدثنى محمد بن أبى عمير وأحسبه رواه أن من أدركه قبل الزوال من يوم النحر فقد أدرك الحج.

وقال أحمد بن على بن العباس النجاشى فى (كتاب الرجال):

روى أن عبد الله بن مسكان لم يسمع من أبى عبد الله عليه السلام إلا حديث من أدرك المشعر، فقد أدرك الحج. (١)

وافاد صاحب الوسائل بعد ذكر الخبرين:

أقول: «هذا محمول على الأغلب فإن روايه ابن مسكان عنه عليه السلام بغير واسطه كثيره بلفظ سمعته وقلت له وغير ذلك، ولعل يونس لم يطلع على ذلك.» (٢)

والروايه على ما نقله الكشى فى رجاله رواها عن محمد بن مسعود. وهو محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السمرقندى، المعروف بالعيشى وهو من اعلام الطائفة قال فيه النجاشى: ثقه صدوق. وكذا العلامة. وهو من الطبقة الثامنة.

ص: ٢٣٧

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٤، ص ٤١ و ٤٢، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٤، ص ٤٢، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ٢٣، ط آل البيت.



وكما ان ظاهر الوسائل ان الكشى رواه عنه وعن محمد بن نصير. وفي الخلاصه: انه محمد بن نصير من اهل الكش، ثقه جليل القدر كثير العلم روى عنه ابو عمرو الكشى.

ورواهما عن محمد بن عيسى. والظاهر انه محمد بن عيسى بن عبيد اليقطينى، وقد مر تماميه وثاقته، وهو من الطبقة السابعه ايضاً - على ما افاده السيد البروجردى -.

ونقله هو عن يونس، وهو يونس بن عبدالرحمن، وقد مر ان الرضا (عليه السلام) كان يشير اليه فى العلم والفتيا، وكان وكيل الرضا (عليه السلام) ونقل الكشى بسند معتبر ان الرضا (عليه السلام) ضمن له الجنه ثلاثاً. ووثقه الشيخ فى الرجال. وهو من الطبقة السادسه. وهذه الروايه مع غمض العين عن كونه دليلاً على عدم نقل عبدالله بن مسكان عن ابى عبدالله (عليه السلام) بلا واسطه الا هذه الروايه على ما تمسك به اهل الرجال انما يفيد التأكيد على نقل هذا المضمون «من ادرك المشعر فقد ادرك الحج» بواسطته مع انه ليس نقله فى غير الاخبار السابقه. فهى تؤكد نقل المضمون وصدروه وتقريب استدلال صاحب العروه بهذه الطائفه:

ان مدلول هذه الاخبار ادراك الحج بادراك المشعر، وعليه فان الصبى اذا ادرك المشعر فى حال بلوغه وان لم تكن اعماله السابقه قد وقعت فى حاله لقد ادرك الحج فى حال البلوغ ومعها يكفى عنه عن حجه الاسلام.

وقد مر تصريح صاحب الجواهر فى مقام الاستدلال بها:

ان خصوص المورد فيها لا- يخصص الوارد ومراده ان مورد هذه الروايات وان كان من لم يحرم الى زمان الوقوف بالمشعر. ومحل كلامنا من احرم قبل وقوفه بالمشعر، ولكن لا لحجه الاسلام، بل للحج المندوب.

الا ان كون موردها ذلك لا يوجب تخصيص عموم الحكم من كفايه ادراك الوقوف بالمشعر عن ادراك الحج بتمامه.

وقد اجاب عنه صاحب العروه (قدس سره) فى المتن:

وفيه: ان موردها من لم يحرم فلا يشمل من احرم سابقاً لغير حجه الاسلام.

لعل ظاهره الالتزام بان المورد يخصص الوارد حسب تعبير صاحب الجواهر (قدس سره).

وظاهر صاحب الجواهر (قدس سره) ضم ما ورد فى ان المملوك اذا حج فادراك احد الموقفين متعلقاً اجزأه عن حجه الاسلام. بيان ان هنا كبرى كليه وهى ان من ادرك المشعر او الموقفين فقد ادرك الحج، وما ورد فى المملوك من صغريات هذه الكبرى والكبرى المذكوره انما تشمل الصبى اذا بلغ قبل الموقفين وكذا المجنون اذا افاق قبلهما.

وصرح (قدس سره) بان الاصحاب استدلول بنصوص العبد على ما نحن فيه مع معلوميه حرمة القياس عندهم فليس مبنى ذلك الا ما عرفته من عموم الحكم المستفاد من النصوص المزبوره.

وقد قرر صاحب العروه هذه الطائفة من الاخبار وجهاً مستقلاً للاستدلال فى المقام عن الطائفة الداله على ان من ادراك المشعر فقد ادراك الحج.

وافاد فى تقريب الاستدلال بها: (١)

«... عدم خصوصيه العبد فى ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢٥**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وظاهر صاحب الجواهر (قدس سره) ضم ما ورد فى ان المملوك اذا حج فادراك احد الموقفين متعلقاً اجزأه عن حجه الاسلام. بيان ان هنا كبرى كليه وهى ان من ادرك المشعر او الموقفين فقد ادرك الحج، وما ورد فى المملوك من صغريات هذه الكبرى والكبرى المذكوره انما تشمل الصبى اذا بلغ قبل الموقفين وكذا المجنون اذا افاق قبلهما.

ص: ٢٣٩

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٥١.

وصرح (قدس سره) بان الاصحاب استدلول بنصوص العبد على ما نحن فيه مع معلوميه حرمة القياس عندهم فليس مبنى ذلك الا ما عرفته من عموم الحكم المستفاد من النصوص المزبوره.

وقد قرر صاحب العروه هذه الطائفة من الاخبار وجهاً مستقلاً للاستدلال فى المقام عن الطائفة الداله على ان من ادراك المشعر

فقد ادراك الحج.

وافاد فى تقريب الاستدلال بها:

«... عدم خصوصيه العبد فى ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر.» (١)

أما هذه الطائفة من الاخبار

فمنها:

«وباسناده عن معاويه بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): مملوك أعتق يوم عرفه؟ قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج ورواه الشيخ باسناده عن معاويه بن عمار مثله» (٢)

أما جهه السند فيها:

فان اسناد الصدوق عن معاويه بن عمار صحيح فى مشيخه الفقيه، وكذا اسناد الشيخ اليه صحيح فى المشيخه. فالروايه صحيحه

ومنها:

ما رواه محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن شهاب عن ابى عبدالله (عليه السلام):

عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل أعتق عشيّه عرفه عبداً له، أيجزى عن العبد حجه الاسلام؟ قال: نعم. (٣)

أما جهه السند فيها:

فرواه الكلينى عن العده عن سهل بن زياد. وهذه العده فيهم محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن جعفر الاسدى الثقه. وهم من الطبقة الثامنة.

ص: ٢٤٠

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٥١.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٢، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٧، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٣، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٧، ط آل البيت.

وروا الروايه عن سهل بن زياد، وهو ثقة عندنا على ما مر في محله ومن طبقه السابعه.

وهو رواه عن ابن محبوب، والمراد الحسن بن محبوب السرد وثقه الشيخ في الرجال والفهرست وهو من اصحاب اجماع الكشي ومن طبقه السادسة.

وهو رواه عن شهاب والمراد عبد ربه وثقه النجاشي والعلامه روى عنه الاجلاء مثل ابن ابي عمير. وهو من طبقه الخامسه.

وروى الشيخ في التهذيب وروى في العبد إذا أعتق يوم عرفه انه إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج. (١)

ونقل جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق في المعبر عن معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) في مملوك أعتق يوم عرفه، قال:

إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج، وإن فاته الموقفان فقد فاته الحج، ويتم حجه ويستأنف حجه الاسلام فيما بعد. (٢)

وهذا وان نقله صاحب الوسائل بعنوان روايه مستقلة الا- انه يحتمل قوياً اتحادها مع نقل الشيخ (قدس سره) في التهذيبيين والصدوق في الفقيه باسنادهما عن معاويه بن عمار.

وان قوله: وان فاته... الى آخر الحديث زياده من كلام المحقق توضيحاً لمدلول الروايه كما أُشير اليه في حاشيه الوسائل.

وليعلم ان الطائفة الاولى وهى ما دلت على ان «من ادرك المشعر ادرك الحج» فيهما ما دلت على «من ادرك احد الموقفين» كالطائفة الثانيه الوارده بلسان من ادرك الموقفين او احد الموقفين. والمراد منهما العرفات والمشعر ولذا جعل صاحب الوسائل عنوان الباب حكم من فاته بعرفه وبالمشعر قبل طلوع الشمس. وهاتان الطائفتان وان قررهما صاحب الجواهر وجهاً واحداً على ما يستظهر من كلامه الا ان صاحب العروه قرر كل واحد منهما وجهاً مستقلاً. كما يظهر من الشيخ في رساله حيث افاد.

ص: ٢٤١

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٢، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٧، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٣، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٧، ط آل البيت.

« و يدلّ عليه قوله عليه السّلام في صحيحه معاوية بن وهب، الواردة في مملوك اعتق يوم عرفه، قال: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحجّ»

وافاد بعد ذلك: «مضافا إلى ما سيأتي من الأخبار الدالّة على أنّ من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ. وقد اشتهر عن ابن مسكان: إنّ لم يرو عن الصادق عليه السّلام روايه بلا واسطه إلّا حديث: «من أدرك المشعر فقد أدرك الحجّ»

و وجه الاخر الذي استدل به صاحب العروه (قدس سره) بعنوان الوجه الثاني: ما ورد من الاخبار من ان «من لم يحرم من مكه احرم من حيث امكنه».

منها:

ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يحرم حتى دخل الحرم؟ قال: قال أبي: يخرج إلى ميقات أهل أرضه، فإن خشي أن يفوته الحج، أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم. (1)

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه ابراهيم بن هاشم. وقد تمت وثاقتهما وانهما من الطبقة الثامنة، والسابعه.

ورواه ابراهيم عن ابن ابي عمير، وهو اجل من التوثيق ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن حماد، وهو حماد بن عثمان الناب قال الشيخ في الفهرست: «ثقه جليل القدر». وهو من اصحاب اجماع الكشي ومن الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن الحلبي، وهو محمد بن علي بن ابي شعبه حسب اطلاق العنوان وان كان اخوته عبيدالله وعمران وعبد الاعلى وابيهم كلهم ثقاه ومحمد بن علي وثقه الشيخ في الفهرست والنجاشي. وهو من الطبقة الرابعه. فالروايه صحيحه.

ص: ٢٤٢

---

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٢٨، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٤، ط آل البيت.

ومنها:

ما رواه الكليني ايضاً عن محمد بن، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زراره، عن أناس من أصحابنا حجوا بامرأه معهم فقدموا إلى الميقات هي لا تصلى، فجهلوا أن مثلها ينبغي أن تحرم، فمضوا بها كما هي حتى قدموا مكة وهي طامث حلال، فسألوا الناس؟ فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه، فكانت إذا فعلت لم تدرك الحج، فسألوا أبا جعفر (عليه السلام)؟ فقال: تحرم من مكانها قد علم الله نيتها. (١)

### في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢٦

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومنها:

ما رواه الكليني ايضاً عن محمد بن، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن ابن بكير، عن زراره، عن أناس من أصحابنا حجوا بامرأه معهم فقدموا إلى الميقات هي لا تصلى، فجهلوا أن مثلها ينبغي أن تحرم، فمضوا بها كما هي حتى قدموا مكة وهي طامث حلال، فسألوا الناس؟ فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه، فكانت إذا فعلت لم تدرك الحج، فسألوا أبا جعفر (عليه السلام)؟ فقال: تحرم من مكانها قد علم الله نيتها. (٢)

اما جهه السند:

رواه الكليني عن محمد بن يحيى العطار ابو جعفر القمي، وثقه النجاشي والعلامة. وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن احمد بن محمد، وهو احمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد الاشعري، وثقه الشيخ في الرجال والعلامة. وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن ابن فضال، والمراد الحسن بن علي بن فضال التيملي، وثقه الشيخ في الرجال وقال في الفهرست: «ورع ثقه في الحديث وفي رواياته». وقال العلامة: «ورع ثقه في رواياته فطحي». وهو من الطبقة السادسة.

ص: ٢٤٣

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٤، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٤، ط آل البيت.

وهو رواه عن ابن بكير، وهو عبدالله بن بكير بن أعين الشيباني الفطحي، وثقه الشيخ في الفهرست وقال في العده: «عملت الطائفة باخباره». وهو من أصحاب اجماع الكشي. من أصحاب الصادق (عليه السلام). وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن زراره، وهو زراره بن أعين، قال الشيخ في الرجال: «ثقه». وقال النجاشي: «صادق فيما يرويه اجتمعت فيه خصال الفضل والدين» وهو من اصحاب الصادقين ومن الطبقة الرابعة. فالرواية موثقه.

ومنها:

ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن موسى بن القاسم، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم، فقال: يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذي يحرمون منه فيحرم، فإن خشى أن يفوته الحج فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج. (١)

اما جهه السند فيها:

رواه الشيخ (قدس سره) في التهذيب باسناده عن موسى بن القاسم وهو صحيح في المشيخه.

وموسى بن القاسم، هو موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب البجلي. قال النجاشي: ثقه ثقه، وقال الشيخ في الرجال: ثقه. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن ابن ابي عمير ومن الطبقة السادسة ايضاً. وهو رواه عن حماد، وهو حماد بن عثمان الناب، قد مر وثاقته. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن الحلبي، وقد مرّ وثاقته وانه من الطبقة الرابعة. فالرواية صحيحه.

ومنها:

ما رواه الشيخ في التهذيب باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن احمد العلوي عن العمركي بن علي الخراساني عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال:

ص: ٢٤٤

---

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٤، ط آل البيت.

سألته عن رجل نسي الاحرام بالحج فذكر وهو بعرفات، ما حاله ؟ قال: يقول: اللهم على كتابك وسنه نبيك (صلى الله عليه وآله)، فقد تم إحرامه، فان جهل أن يحرم يوم الترويه بالحج حتى رجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه. وباسناده عن علي بن جعفر، عن أخيه مثله إلى قوله: فقد تم إحرامه. (١)

اما جهه السند فيها:

فان إسناد الشيخ الى علي بن جعفر صحيح في المشيخه، واما السند المذكور في المتن فرواه باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي واسناده اليه صحيح في المشيخه.

اما محمد بن احمد، قال النجاشي: «ثقه في الحديث». وكذا العلامه. وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن محمد بن احمد العلوي الهاشمي، لا تنصيص على وثاقته. وهو من الطبقة السادسه. وقد روى عنه محمد بن علي بن محبوب.

وهو رواه عن العمركي بن علي الخراساني، وهو العمركي بن علي بن محمد البوفكي، وقال النجاشي: «وبوفك قريه من قري نيشابور. شيخ من اصحابنا، ثقه». (٢) وكذا العلامه في الخلاصه. وهو من الطبقة السادسه ايضاً.

وهو رواه عن علي بن جعفر، وهو علي بن جعفر العريضي ابن جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) وثقه الشيخ في كتابيه والعلامه. وهو من الطبقة السادسه.

فالروايه صحيحه باسناد الشيخ الى علي بن جعفر (عليه السلام).

وقد افاد صاحب العروه (قدس سره) في مقام الاستدلال بهذه الاخبار:

«فانه يستفاد منها ان الوقت صالح لانشاء الاحرام، فيلزم ان يكون صالحاً للانتقال او القلب بالاولى».

وفي كلام صاحب الجواهر في تقريب الاستدلال بها:

ص: ٢٤٥

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب الوقوف بالمشعر، باب ١٤، ط آل البيت.

٢- رجال النجاشي، النجاشي، ص ٣٠٣.



«مضافاً أيضاً إلى ما يأتي من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه، فالوقت صالح لإنشاء الاحرام، فكذا لانقلابه أو قلبه، مع أنهما قد أحرما من مكة وأتيا بما على الحاج من الأفعال.

فلا يكونان أسوأ حالا ممن أحرم من عرفات مثلاً ولم يدرك إلا المشعر» (١)

وفي كلام الشيخ (قدس سره) في رساله في تحقيق الاستدلال بها:

«و استدلال عليه في المعبر و المنتهى: بأنه زمان يصح فيه إنشاء الحج فكان مجزياً. و المراد: بقاء معظم ركن الحج، فلا يقدح وقوع ما قبلها على غير الوجوب. لا أنه يجزى عنه إنشاء الحج و استينافه حينئذ.

و لكن في هذا الاستدلال نظر؛ لأن هذه الأخبار يدل بظاهرها على أن إنشاء الحج و استينافه حينئذ صحيح للمضطر، بأن ينشئ الإحرام للحج.

و هذا ليس ممياً نحن فيه في شىء. فإن المقصود المصرح به في عنوانهم و فروعهم هو أجزاء المركب الملقب من الإحرام و الأفعال السابقة و اللاحقه. اللهم إلا أن يراد بهذا تأييد المطلب، حيث: إن معظم أركان الحج ما فيه الكمال، لا يضر المكلف فوات ما عداها، فلا يضر الصبي و وقوع ذلك على غير صفه الوجوب.»

اما الوجه الاول:

وهو ما دل على ان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج

فاورد عليه صاحب العروه (قدس سره):

بان موردها من لم يحرز فلا يشمل من احرم سابقاً لغير حجه الاسلام.

وقال في الجواهر في مقام الاشكال في الاستدلال بها:

«فانها انما دلت على ادراك الحج بادراك المشعر، ولكن انما يدرك الحج الذي نواه واحرام به» (٢)

ص: ٢٤٤

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣٠.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣١.

وقال السيد الخوئي (قدس سره):

«واجاب - صاحب العروه - عنها فى المتن بان موردها من لم يحرم، ومحل كلامنا من أحرم سابقا لغير حجه الاسلام، فلا تشمل الأخبار مورد الكلام.

وفيه:

أن مورد الروايات ليس من لم يحرم، بل موردها من ترك الوقوف بعرفه عن غير عمد، وإنما تركه لمانع كما إذا حبس، أو منعه مانع ونحو ذلك مما يوجب ترك الوقوف بعرفه، وأدرك المشعر ففى هذا المورد دلت الروايات على أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج سواء كان قبل ذلك محرما أم لم يكن محرما.

والصحيح فى الجواب أن يقال: إن تلك الروايات فى مقام بيان تصحيح الحج، وأنه من أدرك المشعر فقد صح حجه، والمفروض أن الحج فى المقام صحيح ومشروع، وإنما الكلام فى اجزائه عن حجه الاسلام وعدمه، فالروايات أجنبيه عن المقام.»

(١)

وبعبارة اخرى: انها ناظره الى صورته عدم ادراك سائر الاجزاء واما اذا كان اتيانه بنيه اخرى غير نيه الوجوب كما فيما نحن فيه فلايشمل مثل ما نحن فيه.

واورد على دلالتها النراقى فى المستند:

«بان هذه الاخبار انما تتكفل تصحيح الحج بادراك المشعر ولا نظر لها الى عمره وهى جزء مقوم لصحة حجه الاسلام وادائه.

فلو صحح حج الصبى بهذه النصوص فبم تصحيح عمرته؟» (٢)

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعة ٩٣/١١/٢٧**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعة

واورد على دلالتها السيد الاستاذ (قدس سره) بقوله: «أن الصبى إذا بلغ يتوجه عليه وجوب إكمال حجه و عدم جواز قطعه و لزوم الاستمرار فيه. و من الواضح أنه يحتمل أن يكون هذا الوجوب مانعا عن تعلق وجوب حجه الإسلام بالبالغ، فهذه النصوص و إن تكفلت التوسعة فى متعلق الحكم بلحاظ ثبوت الحكم للفرد المنزل أو الاعتبارى، إلا أنها انما تنظر لثبوت الحكم لهذا الفرد من جهة إلغاء تأثير فقدان بعض الإجزاء و الشرائط. أما جهة وجود مانع آخر يمنع أو يحتمل أن يمنع من تعلق وجوب الحج فهى غير ناظره لالغائه و إثبات الحكم فى مثل هذه الصوره، لأنها ليست فى مقام البيان من هذه الجهة. و قد عرفت ثبوت التشكيك فى ثبوت وجوب حج الإسلام من جهة احتمال مانعيه وجوب الإكمال له. و هذه الأخبار لا تتكفل بإلغاء هذا الشك و إثبات وجوب الحج لأنها غير ناظره إليه. و بعبارة أوضح: أن الشك فى ثبوت وجوب الحج للبالغ فى الاثناء، تاره ينشأ من جهة فقدان العمل

لبعض الأجزاء. و أخرى ينشأ من جهه احتمال وجود مانع يمنع منه كوجوب الإكمال. و هذه النصوص إنما تتكفل إلغاء الشك من الجهه الأولى و بيان أن هذا العمل الفاقد كالواجب في الحكم، و لا تتكفل إلغاء الشك من الجهه الثانيه، لأن محط نظرها هو الجهه الأولى، فليست هي في مقام بيان غيرها. و قد عرفت تحقق الشك من الجهه الثانيه فيما نحن فيه، فلا يجدي التمسك بهذه النصوص لإلغائه. و على هذا يظهر أن القول بعدم الأجزاء أوجه، لعدم الدليل على الأجزاء. (3) ويمكن أن يقال: إن الأخبار الواردة في أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج يحتمل أن تكون مسوقه لبيان ركنه المشعر، وان من لم يدرك المشعر لا يدرك الحج، فمتكون ناظره اليى بيان المفهوم. و لا نظر لها اليى كفايه ادراك المشعر لادراك الحج. كما يحتمل أن يكون الملحوظ في طرف النفي والاثبات فيها خصوصيات إدراك المشعر من كونه في الوقت الخاص واليى الوقت الخاص. فيكون المعنى ان من لم يدرك المشعر في هذا الوقت وادركه في ذلك الوقت أدرك الحج من غير ان يكون لها نظر اليى سائر الأجزاء. وهنا احتمال ثالث: وهو انها تتضمن بيان التوسعه في الواجب وان بادراك هذا الجزء يتحقق ادراك الواجب، وذلك نظير ما ورد من ان من أدرك ركعه من الصلاه في الوقت فقد أدرك الواجب. فيكون ادراك الركعه كافيًا لادراك تمام الواجب، فيكون في مقام بيان التوسعه في الواجب، وان الواجب كما يكون ما وقع تمامه في الوقت كذلك ما وقع ركعه منه في الوقت. وفي المقام أيضاً ان ما ورد من ان من أدرك المشعر أدرك الحج، ان للواجب التوسعه وان من أدركه من المشعر كمن أدركه من قبله. فلا يضره عدم أدرك ما يجب فعله قبل ادراك المشعر. كما لا يضر في الصلاه وه عدم ادراك بعض ركعاته في الوقت. و اذا تم كون النظر فيها اليى ان بادراك هذا الجزء يتحقق ادراك الواجب، فلا محالقه ينعقد فيها اطلاق بالنسبه اليى جميع ما يحتمل في المقام. فلو شك في ان من أدرك المشعر هل يشمل من لم يات بما وجب عليه قبل الموقف، او من اتى به ولكن لا عليى وجه الكمال كمن اتى به من غير احرام، او مع فقد شرط فان اطلاق من ادرك المشعر بلا تقييده بشيء يشمل، ويمكن التمسك به في جميع هذه الموارد والمحتملات. اذا عرفت هذا. فانه لا سبيل اليى الاحتمالين الاولين بحسب مقام الاثبات، لان تحديد ظاهر الكلام بخصوص المفهوم دون المنطوق كما في الاحتمال الاول، او بيان عدل لوقت الوقوف به او ذكر حد خاص فيه كما في الاحتمال الثاني خلاف لظاهر قوله (عليه السلام) من ادرك المشعر... فان اطلاقه يشمل ادراك الحج و يحقق الواجب عند ادراك المشعر بلا فرق بين ان يدركه في وقته الاختيارى او في وقته الاضطرارى. كما يدل عليه قوله (عليه السلام) من ادرك المشعر الحرام وعليه خمسه من الناس قبل ان تزول الشمس. في موثقه اسحاق بن عمار - بابن فضال - فان الاساس في تحقق الواجب ادراك هذا الوقف الخاص بجميع وجوهه. حسب اطلاق هذه الاخبار فبقي الاحتمال الثالث وهو كونها ناظره اليى التوسعه في الواجب. ولقائل ان يقول: ان هذا المعنى هو المتيقن في هذه الاخبار ويمكن التمسك باطلاق للالتزام بالأجزاء في المقامولا يرد عليه ما مر من الوجوه الثلاثه: اما ما اورده عليى دلالتها السيد الخوئى (قدس سره): «إن تلك الروايات في مقام بيان تصحيح الحج، وأنه من أدرك المشعر فقد صح حجه، والمفروض أن الحج في المقام صحيح ومشروع، وإنما الكلام في اجزائه عن حجه الاسلام وعدمه.» ففيه: ان السيد الخوئى ذكر هذه المقاله في منع دلالة هذه الاخبار بعد ما رد كلام صاحب العروه - في المتن - ايراداً عليى دلالتها بان موردها من لم يحرم، ومحل كلامنا من احرم سابقاً لغير حجه الاسلام، فلا تشمل الاخبار محل الكلام. ودفعه بان مورد الروايات المذكوره ليس من لم يحرم، بل موردها من ترك الوقوف بعرفه عن غير عمد، وانما تركه لمانع كما اذا حبس او منعه مانع، ونحو ذلك مما يوجب ترك الوقوف بعرفه وادرك المشعر. فان هذه الروايات تدل عليى ان من ادرك المشعر كفاه في ادراك الحج. ثم افاد بان الاساس في الاشكال عليى دلالة الروايه، كون مدلولها اجنبيه عن المدعى. فهنا يمكن ان يقال: اما ما اجاب به عن صاحب العروه فيمكن ان يلاحظ فيه: ان ظاهر قوله (عليه السلام) من ادرك المشعر تنزيل ادراك المشعر منزله ادراك الحج فيوسع الواجب بالنسبه اليى من ادرك الميقات واحرم منه او من مكثه ووقف

بعرفات و وقف بعده بالمشعر وكذا اليى اخر الحج، ومن لم يدرك هذه الامور الواقعه قبيل ادراك المشعر. بل من لم يدرك المشعر بتمامه. وعليه فان حصر مدلول هذه الاخبار بمن احرم ثم نسي الوقوف بعرفات ينافى اطلاقها، فانها ناظره اليى بيان كفايقه ادراك المشعر عن ادراك ما قبله من الاعمال مطلقا. واما بالنسبه اليى ما افاده صاحب العروه (قدس سره) من ان موردها من لم يحرم ومحل كلامنا من احرم سابقاً لغير حجه الاسلام.

ص: ٢٤٧

١- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٤٥.

٢- مستند الشيعه، المحقق احمدبن محمد مهدى النراقى، ج ١١، ص ٢١ و ٢٢.

٣- المرتقى إلى الفقه الأرقى، السيدمحمد الروحانى، ج ١، ص ٣٥ و ٣٦..

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢٨**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

فيمكن المناقشه فيه:بانه وان تم بالنسبه اليى الالتزام باطلاق الروايات المذكوره لمن لم يحرم، ومن احرم الا ان ما افاده لا يتم فى نفسه. وذلك: لان الصبى اذا احرم باحرام الحج متقرباً الى الله، ففى الحقيقه انما ياتى بما يتمكن منه، فى مقام الاتيان بهذه العبادته وهو لا يتمكن غير الحج ندباً اذ لا يصدر عنه د الحج على صفة الوجوب. وجهه عدم صدوره وجود المانع، وهذا المانع كما يمكن ان يكون عدم الاستطاعه او الجنون او عدم الحريره، يمكن ان يكون عدم البلوغ. فمع فرض رفعه فلا- محالته يرفع المانع عن صدوره على صفة الوجوب. نعم، هناك اشكال وهو ان البلوغ كالحرمه والاستطاعه شرط لتعلق الوجوب بالحج. فاذا فرض وقوع بعض افعاله فى حال وجود المانع، فهل يكفى الاتيان بالباقي حال عدم المانع، بمعنيه انه هل يمكن اتصاف المجموع عليه صفة الوجوب. والتوسعه فى الوجوب بمقتضى الروايات المذكوره انما تبين انه لو وقع الوقوف بالمشعر الى آخر افعال الحج مع وجه ان الشرط المذكور فانما تكفى عن وقوع جميعها. فالمهم هنا الاتيان بالحج مع التمكن من الشرط اما وجداناً كما اذا فرض حصول البلوغ قبل الاحرام، او تعبداً كما اذا حصل قبل الوقوف بالمشعر. هذا. واما لزوم تبدل ما احرم لاجله - من الحج الندبى - الى ما اراد اتيانه بعد بلوغه - الحج الفرضى - وما عبر فى كلمات صاحب الجواهر وصاحب العروه من القلب بالاولى او الانقلاب. فيمكن ان يقال فيه: انه لا تفاوت بين الحج الندبى والفرضى ماهيه وحقيقه غير ان الفرضى منه انما يتحقق مع تحقق الشرائط وفقد الموانع وان صدوره عن المكلف انما يكون واحداً فى تمام عمره، او مع قيام موجب كالنذر والعهد، واما غيره فندبى. فالحج الواقع فى فرض تحقق الشرائط وفقد الموانع هو فرض وما سواه ندب. وعليه فان مع حصول البلوغ لا ينقلب الحج من حقيقته وماهيته الى حقيقه اخرى وماهيته اخرى. بل انما يتبدل ظرف وقوعه من حال فقدان الشرط او وجود المانع الى حال وجدان الشرط وعدم المانع. وهذا تبدل فى الظرف لا فى الحقيقه. نعم. بالنسبه الى كفايته عن حجه الاسلام فيمكن ان يكون النظر فى هذه الاخبار الى ما افاده الشيخ (قدس سره) فى رساله: «الا ان يراد بهذا تأييد فلا يضر الصبى وقوع ذلك على غير صفة الوجوب.» اى كفايه وقوع معظمه فى حال البلوغ، او حسب ما مر ان المنظر فيها التوسعه مثل من ادرك ركعه من

الصلاه. الا انه قد حدده بادراك المشعر. ومما يؤيد عدم اختلاف المفروض والمندوب في الحج الماهيه والحقيقتها افاده صاحب العروه (قدس سره) بعد سطور مساله ٩: «إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه بالغ، فهل يجزى عن حجه الاسلام أو لا، وجهان، أوجهها الأول، وكذا إذا حج الرجل - باعتقاد عدم الاستطاعه - بنيه الندب ثم ظهر كونه مستطاعا حين الحج.» (١) وليس وجه وجاهه الاول غير ما قلناه من وحده الحقيقه والماهيه فيهما اي المفروض من الحج المندوب والفارق بينهما انما كان في ظرف تحققهما ففي مثل المقام كان اعتقاد الشخص انه فاقد الشرط فبان كونه واجداً فانه قد اتى بالحج مع كونه واجداً للشرط في الواقع فما صدر عنه من الحج هو الحج الصادر في ظرف وجدان ان الشرط وعدم المانع وان كان محطاً في اعتقاد هو في المقام ايضاً انه نوى نيه الندب لانه لا يعلم بتحقق الشرط حين ما فعل، فنوى في الحقيقه الاتيان بالحج في ظرف فقدان الشرط ووجود المانع. فحصل رفع المانع في الاثناء وهذا ليس الا صرف تبادل في ظرف الاتيان بالحج من فقدان الشرط الى وجدانه لا تبادل في حقيقه الحج وأما حديث كفايه ما صدر هكذا فهو موكل الى مساعده الدليل، وقد دل الدليل على الكفايه اذا ادرك المشعر واجداً للشرائط. كما ربما يؤيده ما افاده صاحب العروه (قدس سره) في الفصل الذي مهده في كفايه الاحرام في مسأله (٤) قال: «لا- يعتبر فيها نيه الوجه من وجوب أو ندب إلا- إذا توقف التعيين عليها...» (٢) ونظره (قدس سره) كفايه قصد القربه الا- اذا كان ما يأتي به يحتاج الى التعيين. وقد افاد في مسأله ٣: «يعتبر في نيه تعيين كون الاحرام لحج او عمره.» (٣) وصرح المحقق العراقي (قدس سره) هناك: «في اعتبار قصد التعيين زائدا عن قصد التقرب لشخص أمره نظر، بل منع كما عرفت» (٤) وافاد قبل ذلك الذي اشار اليه بقوله كما عرفت عند قول صاحب العروه يعتبر في نيه كون الاحرام لحج او عمره قال في الحاشيه: «على وجه ينتهي إلى امتثال شخص أمره بلا- احتياج حقيقته إلى قصد عنوانه المخصوص للجزم بعدم قصديه هذه الحقيقه إذ هو حقيقه واحده مأخوذه في الحج تاره وفي العمره أخرى مفرده كانت أم متمتع بها.» (٥) وفي ذاك المقام وان لا يوافق السيد البروجردى مع ما افاده صاحب العروه، بل ان في كلام صاحب العروه قبل ذلك ما ربما لا يساعده الا انه في الجمله يؤيد ان ما حققناه من ان ما وقع في المقام ليس انقلاباً او قلباً في حقيقه الحج، بل انما هو تبادل في ظرف تحققه من صورته فقدان الشرط الى وجدانه من غير ان يكون له دخل فيما اتى به من الحج. وعليه فما افاده السيد الخوئي (قدس سره) من ان الروايات المذكوره في مقام تصحيح الحج وان من ادرك المشعر فقد صح حجه. وانما الكلام في اجزائه عن حجه الاسلام وعدمه فهي أجنبيه عن المقام مما لا يمكن المساعده عليه بوجه. لان تمام النظر في الاخبار المذكوره حسب ما عرفت الى بيان حد الكفايه بالتنزيل والتوسعه. ومما ذكرنا في نقد الوجه الاول من الاشكال وهو ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) ظهر وجه النظر فيما اورد السيد الاستاذ (قدس سره) على مدلول هذه الروايات ببيان: «أن الصبي إذا بلغ يتوجه عليه وجوب إكمال حجه و عدم جواز قطعه و لزوم الاستمرار فيه. و من الواضح أنه يحتمل أن يكون هذا الوجوب مانعا عن تعلق وجوب حجه الإسلام بالبالغ، فهذه النصوص و إن تكفلت التوسعه في متعلق الحكم بلحاظ ثبوت الحكم للفرد المنزل أو الاعتباري، إلا أنها انما تنظر لثبوت الحكم لهذا الفرد من جهة إلغاء تأثير فقدان بعض الأجزاء و الشرائط، أما جهة وجود مانع آخر يمنع أو يحتمل أن يمنع من تعلق وجوب الحج فهي غير ناظره لالغائه و إثبات الحكم في مثل هذه الصوره، لأنها ليست في مقام البيان من هذه الجهه.» (٦) وذلك لما عرفت من انه لا- تفاوت حقيقه و ماهيه بين ما نواه واتى به الى حين البلوغ مع ما اراد ان ياتي به اي المفروض من الحج والمانعيه فرع لثبوت التفاوت والاختلاف من حيث المهميه. واما اذا كان ما اتى به هو الحج الصادر عنه وقد ابتدأ به في ظرف فقدان الشرائط ووجود الموانع فتبدل في الاثناء الى وجدان الشرائط وفقدان الموانع. فهو فعل واحد وحج صادر عن الصبي وقع بعضه في الظرف الاول وبعضه في الظرف الثاني، وليس هنا فعلا يمنع احدهما عن الآخر. وانما الكلام في امكان اجزائه عن حجه الاسلام والروايات المذكوره حسب ما عرفت ناظره الى يقين حد الاجزاء وانه اذا ادرك موقف

المشعر الى اخر الاعمال فقد كفى واجزأ عن حجه الاسلام. نعم يمكن ان يتوجه ما افاده (قدس سره) الى انه لو احرم الصبي نيابه عن غيره وقلنا بمشروعيه عباداته حتى بالنيابه عن غيره فى الحج الواجب بالالتزام بان البلوغ شرط لوجوب الحج على نفسه لا لاتبائه الحج المفروض من غيره، وكمل قبل الوقوف بالمشعر، فانه هل الحج الذى احرم له من غيره مانعاً عن حج نفسه المفروض وجوبه عليه بحصول البلوغ ووجود سائر الشرائط مع الالتزام بانه لا- يصحح الاتيان بالحج نيابه عن غيره مع تماميه استطاعته لحجه الاسلام او انه يجب عليه الاتيان من نفسه بادراك المشعر.

ص: ٢٤٨

- ١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٥٣.
- ٢- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٧.
- ٣- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٦.
- ٤- تعليقه على العروه، آغا ضياء الدين العراقى، ص ٢٥٠.
- ٥- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٦.
- ٦- المرتقى إلى الفقه الأرقى، السيد محمد الروحانى، ج ١، ص ٣٥.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١١/٢٩

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وفى المقام ايضاً انه نوى نيه الندب لانه لا يعلم بتحقق الشرط حين ما فعل، فنوى فى الحقيقه الاتيان بالحج فى ظرف فقدان الشرط ووجود المانع. فحصل رفع المانع فى الاثناء وهذا ليس الا صرف تبديل فى ظرف الاتيان بالحج من فقدان الشرط الى وجدانه لا تبديل فى حقيقه الحج وأما حديث كفايه ما صدر هكذا فهو موكول الى مساعده الدليل، وقد دل الدليل على الكفايه اذا ادرك المشعر واجداً للشرائط.

كما ربما يؤيده ما افاده صاحب العروه (قدس سره) فى الفصل الذى مهده فى كيفية الاحرام فى مسأله (٤) قال:

«لا يعتبر فيها نيه الوجه من وجوب أو ندب إلا إذا توقف التعيين عليها...» (١)

ونظره (قدس سره) كفايه قصد القربه الا اذا كان ما يأتى به يحتاج الى التعيين. وقد افاد فى مسأله ٣: «يعتبر فى النيه تعيين كون الاحرام لحج او عمره». (٢)

وصرح المحقق العراقى (قدس سره) هناك:

«فى اعتبار قصد التعيين زائداً عن قصد التقرب لشخص أمره نظر، بل منع كما عرفت» (٣)

وافاد قبل ذلك الذى اشار اليه بقوله كما عرفت عند قول صاحب العروه يعتبر فى النيه كون الاحرام لحج او عمره قال فى الحاشيه:

«على وجه ينتهى إلى امثال شخص أمره بلا احتياج حقيقته إلى قصد عنوانه المخصوص للجزم بعدم قصديه هذه الحقيقه إذ هو حقيقه واحده مأخوذه فى الحج تاره وفى العمره أخرى مفرده كانت أم متمتع بها.» (٤)

ص: ٢٤٩

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٧.

٢- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٦.

٣- تعليقه على العروه، آغا ضياء الدين العراقى، ص ٢٥٠.

٤- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٦٥٦.

وفى ذاك المقام وان لا يوافق السيد البروجردى مع ما افاده صاحب العروه، بل ان فى كلام صاحب العروه قبل ذلك ما ربما لا يساعده الا- انه فى الجمله يؤيد ان ما حققناه من ان ما وقع فى المقام ليس انقلاباً او قلباً فى حقيقه الحج، بل انما هو تبدل فى ظرف تحققه من صورته فقدان الشرط الى وجدانه من غير ان يكون له دخل فيما اتى به من الحج.

وعليه فما افاده السيد الخوئى (قدس سره) من ان الروايات المذكوره فى مقام تصحيح الحج وان من ادرك المشعر فقد صح حجه. وانما الكلام فى اجزائه عن حجه الاسلام وعدمه فهى أجنبيه عن المقام مما لا يمكن المساعده عليه بوجه.

لان تمام النظر فى الاخبار المذكوره حسب ما عرفت الى بيان حد الكفايه بالتنزيل والتوسعه.

ومما ذكرنا فى نقد الوجه الاول من الاشكال وهو ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) ظهر وجه النظر فيما اورد السيد الاستاذ (قدس سره) على مدلول هذه الروايات ببيان: «أن الصبى إذا بلغ يتوجه عليه وجوب إكمال حجه و عدم جواز قطعه و لزوم الاستمرار فيه. و من الواضح أنه يحتمل أن يكون هذا الوجوب مانعا عن تعلق وجوب حجه الإسلام بالبالغ، فهذه النصوص و إن تكفلت التوسعه فى متعلق الحكم بلحاظ ثبوت الحكم للفرد المتزل أو الاعتبارى، إلا أنها انما تنظر لثبوت الحكم لهذا الفرد من جهه إلغاء تأثير فقدان بعض الإجزاء و الشرائط، أما جهه وجود مانع آخر يمنع أو يحتمل أن يمنع من تعلق وجوب الحج فهى غير ناظره لالغائه و إثبات الحكم فى مثل هذه الصوره، لأنها ليست فى مقام البيان من هذه الجهه.» (١)

ص: ٢٥٠

١- المرتقى إلى الفقه الأرقى، السيد محمد الروحانى، ج ١، ص ٣٥.

وذلك لما عرفت من انه لا- تفاوت حقيقه وماهيه بين ما نواه واتى به الى حين البلوغ مع ما اراد ان ياتي به اى المفروض من الحج والمانعيه فرع لثبوت التفاوت والاختلاف من حيث المهميه.

واما اذا كان ما اتى به هو الحج الصادر عنه وقد ابتداء به فى ظرف فقدان الشرائط ووجود الموانع فتبدل فى الاثناء الى وجدان الشرائط وفقدان الموانع. فهو فعل واحد وحج صادر عن الصبى وقع بعضه فى الظرف الاول وبعضه فى الظرف الثانى، وليس هنا فعلا يمنع احدهما عن الاخر .

وانما الكلام فى امكان اجزائه عن حجه الاسلام والروايات المذكوره حسب ما عرفت ناظره الى يقين حد الاجزاء وانه اذا ادرك موقف المشعر الى اخر الاعمال فقد كفى واجزأ عن حجه الاسلام.

نعم يمكن ان يتوجه ما افاده (قدس سره) الى انه لو احرم الصبى نيابه عن غيره وقلنا بمشروعيه عباداته حتى بالنيابه عن غيره فى الحج الواجب بالالتزام بان البلوغ شرط لوجوب الحج على نفسه لا لاتيانه الحج المفروض من غيره، وكمل قبل الوقوف بالمشعر، فانه هل الحج الذى احرم له من غيره مانعاً عن حج نفسه المفروض وجوبه عليه بحصول البلوغ ووجود سائر الشرائط مع الالتزام بانه لا يصحح الاتيان بالحج نيابه عن غيره مع تماميه استطاعته لحجه الاسلام او انه يجب عليه الاتيان من نفسه بادراك المشعر.

وان كان البحث فيه ايضاً لا يخلو عن بعض وجوه الاشكال.

هذا مع انه يرد عليه (قدس سره) ان اتمام الحج بعد الاحرام له كان واجباً عليه بوجوب شرطى، وان لم يحصل له البلوغ كما لا تمنع عن وجوب القضاء عليه ولو بعد البلوغ كما فى الحال فى اتيانه بالصلاه او الصوم عن غيره بالاستيجار.



ضروره ان المرفوع عن الصبى انما هو قلم التكليف الجائى من اصل الشرع دون ما جاء من غير ناحيه الشرع كالتزام نفسه. على ما حقق فى محله.

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٠٢

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

واما ما افاده النراقى (قدس سره) فى الاشكال على دلالة هذه الاخبار فى المستند: «من ان الاخبار المذكوره: تتكفل تصحيح الحج بادراك المشعر ولا نظر لها الى العمره وهى جزء مقوم لصحة حجه الاسلام وادائه. فلو صحح حج الصبى بهذه النصوص فبم تصحيح عمرته؟»

ففيه:

اولاً: ان الاشكال يختص بالعمره المتقدمه فى حج التمتع، ولا يشمل حج القران والافراد، لان العمره فيهما يقع حال كون الصبى واجد الشرط.

وثانياً: ان بالنسبه الى حج التمتع قال الشيخ (قدس سره) فى الرساله:

« ثم إنه لو كان الحج قرانا أو إفراداً فلا إشكال فى وجوب العمره عليهما بعد الحج.

و أما لو كان تمتعاً فهل يعتدّ بالعمره المتقدمه أم لا؟ صرح فى الدروس بالأول وجعله - كما فى المسالك - ظاهر الفتوى. و هو كذلك. فإنّ ظاهر قولهم: «أجزأ عنهما» (١) هو أجزاء مجموع ما فعل سابقاً و لاحقاً. يعنى أنّ هذا الحج الملقق يجرى عن حجه الإسلام.

نعم، لو قلنا: إنّ كمالهما موجب لاستيناف وجوب الحجّ عليهما لبقاء وقت إدراكه بإدراك المشعر - كما هو مقتضى الاستدلال بالأخبار المشار إليها سابقاً - فلا إشكال فى وجوب العمره عليهما.

فينتقل فرضهما من التمتع إلى الإفراد.

لكنّه خلاف ظاهر كلمات القوم، بل صريحها. فلاحظ.

و لذا ذكرنا سابقاً عدم صحّه الاستدلال بتلك الأخبار - على استفاضتها - إلّا على وجه التأييد.

و كيف كان فظاهر كلام العلماء كون حجّ الصبى الملقق من الواقع منه حال الصبا و البلوغ بمنزله الواقع بتمامه حال البلوغ، بل فى محكّى التذكرة: و إن بلغ الصبى أو اعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به أو بعرفه بالغاً أو معتقاً و فعل باقى الأركان،

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجاهري، ج ١٧، ص ٢٣٠.

و كذا لو بلغ أو اعتق و هو واقف، عند علمائنا أجمع. انتهى.

و منه يعلم أنه لو قدّم الطواف و السعي للحجّ على الوقوفين، - حيث يجوز له - فلا تجب على الصبيّ إعادتهما، كما حكى القطع به عن التذكرة. (١)

وظاهر كلامه (قدس سره) ان في حج التمتع يحتمل امران:

١ - كفايه العمره التي اتى بها في حال عدم البلوغ كغيرها مما اتى به قبل ادراك المشعر.

٢ - تبدل حجه من التمتع الى الافراد وله ان ياتي بالعمره مجدداً حال البلوغ.

ولكن ظاهر الفتاوى الالتزام بالاول دون الاخير حتى افاده الشيخ (قدس سره) انه خلاف ظاهر كلمات القوم بل صريحها.

ولعل وجهه أن اطلاق قوله: من ادراك المشعر فقد ادرك الحج، تنزيل ما اتى به الصبي من الافعال في حال عدم بلوغ الى زمان ادراك المشعر منزله ما اتى به بتمامه حال بلوغه في الاجزاء والكفايه مطلقاً بلا فرق بين كون ما تقدم مثل الاحرام بالحج او الوقوف بعرفات او الطواف والسعي لو قدمها على الوقف او العمره التي قدمها في تمتعه.

والفتاوى مطابقه للاطلاق المذكور في الاخبار ظاهراً، وان كان يحتمل استناده الى اجماعاتهم او الى ضم ما دل على ادراك المشعر من العبد المعتق حينه.

وعليه فان هذه الفتاوى لكان استبعاد المحقق النراقي في المقام في غير محله، فانه تصحح عمرته بالتنزيل المستفاد من اطلاق الاخبار المذكوره، والمراد من الحج في الاخبار ليس خصوص الحج في قبال العمره، بل ادرك الحج اى ادرك ما عليه من حجه الاسلام المشتمله على الحج والعمره.

اما الوجه الثاني - في كلامنا -

من الوجوه التي استدلت بها صاحب العروه (قدس سره) لاجزاء ما فعله الصبي من الحج اذا كمل ادرك قبل المشعر: ما دل عليه اجزاء حج العبد اذا ادرك المشعر.

١- قواعد الأحكام، العلامة الحلبي، ج ١، ص ٤٠٢.

وقرره صاحب العروه (قدس سره) الوجه الاول، وقرر ما ورد بلسان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج الوجه الثالث.

ولكننا قررنا ما ورد بلسان من ادرك المشعر. الوجه الاول: لانه الوجه العمده في المقام كما قررنا ما ورد من اجزاء حج العبد اذا ادرك المشعر، من مصاديق الوجه الاول كما يستظهر من كلام صاحب الجواهر (قدس سره) حيث افاد بعد عبد التمسك بالاجماع.

«مضافاً إلى تظافر الأخبار بأن من أدرك المشعر أدرك الحج كما تسمعها إن شاء الله فيما يأتي في حكم الوقوفين بعرفه والمشعر، وخصوص المورد فيها لا يخصص الوارد، بل المستفاد منها ومما ورد في العبد هنا ونحو ذلك عموم الحكم لكل من أدركهما من غير فرق بين الادراك بالكمال وغيره.

ومن هنا استدلال الأصحاب بنصوص العبد على ما نحن فيه مع معلوميه حرمة القياس عندهم.»

وظاهره ان وجه استدلال الاصحاب بهذه النصوص. انها مصداق لحكم عام هو اجزاء الحج بادراك المشعر عليه وجه مطلق.

وحينئذٍ فغير بعيد جداً ان يقال:

انه لا فرق بين الوجهين في الدلاله عليه عموم الحكم الا أن في الاول:

«أن من ادرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج.» في صحيحه جميل بن دراج السابقه.

وفي الثاني: «محلوك اعتق يوم عرفه قال: اذا ادرك احد الموقفين فقد ادراك الحج.» في صحيحه معاويه بن عمار السابقه.

وذلك: لما مر من ان مدلول هذه الاخبار التوسعه في الواجب وان من ادرك الحج من المشعر اليه آخره فهو كمن ادركه كاملاً وبلا نقيصه.

كما انه قد مر ان اطلاقها يشمل من احرم قبل المشعر ومن لم يحرم.

من أتيه بالعمره قبل حجه او لم يات، ومن كان له مانع عن الحج او لا. ومن كان عنده مانع، كان المانع المذكور ما يمنع عن فعل الحج في مقام الاتيان به، والعمل كمن كان محبوساً قبل ذلك، او كان ذلك مانعاً عن وجوب الحج عليه كعدم البلوغ او الجنون او الرقيهه وامثال ذلك.

فالأخبار بهذا الاطلاق انما يوجب تنزيل ما اتيه الصبي الذي صار واجداً لشرط البلوغ قبل ادراك المشعر، فممنزله من ادرك الحج بتمامه واجداً للشرط.

### في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٠٣

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اما الوجه الثاني - في كلامنا - من الوجوه التي استدلت بها صاحب العروه (قدس سره) لاجزاء ما فعله الصبي من الحج اذا كمل ادرك قبل المشعر: ما دل عليه اجزاء حج العبد اذا ادرك المشعر. وقرره صاحب العروه (قدس سره) الوجه الاول، وقرر ما ورد بلسان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج الوجه الثالث. ولكننا قررنا ما ورد بلسان من ادرك المشعر. الوجه الاول: لانه الوجه العمده في المقام كما قررنا ما ورد من اجزاء حج العبد اذا ادرك المشعر، من مصاديق الوجه الاول كما يستظهر من كلام صاحب الجواهر (قدس سره) حيث افاد بعد عبد التمسك بالاجماع. «مضافاً إلى تظافر الأخبار بأن من أدرك المشعر أدرك الحج كما تسمعها إن شاء الله فيما يأتي في حكم الوقوفين بعرفه والمشعر، وخصوص المورد فيها لا يخصص الوارد، بل الاستفادة منها ومما ورد في العبد هنا ونحو ذلك عموم الحكم لكل من أدركهما من غير فرق بين الادراك بالكمال وغيره. ومن هنا استدلال الأصحاب بنصوص العبد على ما نحن فيه مع معلوميه حرمة القياس عندهم.» (١) وظاهره ان وجه استدلال الاصحاب بهذه النصوص. انها مصداق لحكم عام هو اجزاء الحج بادراك المشعر على وجه مطلق. وحينئذٍ غير بعيد جداً ان يقال: انه لا فرق بين الوجهين في الدلالة على عموم الحكم الا أن في الاول: «أن من ادرك المشعر يوم النحر قبل زوال الشمس فقد ادرك الحج.» في صحيحه جميل بن دراج السابقه. وفي الثاني: «محلوك اعتق يوم عرفه قال: اذا ادرك احد الموقفين فقد ادراك الحج.» في صحيحه معاويه بن عمار السابقه. وذلك: لما مر من ان مدلول هذه الاخبار التوسعه في الواجب وان من ادرك الحج من المشعر الي آخره فهو كمن ادركه كاملاً وبلا نقيصه. كما انه قد مر ان اطلاقها يشمل من احرم قبل المشعر ومن لم يحرم. من أتيه بالعمره قبل حجه او لم يات، ومن كان له مانع عن الحج او لا. ومن كان عنده مانع، كان المانع المذكور ما يمنع عن فعل الحج في مقام الاتيان به، والعمل كمن كان محبوساً قبل ذلك، او كان ذلك مانعاً عن وجوب الحج عليه كعدم البلوغ او الجنون او الرقيهه وامثال ذلك. فالأخبار بهذا الاطلاق انما يوجب تنزيل ما اتى الصبي الذي صار واجداً لشرط البلوغ قبل ادراك المشعر، فممنزله من ادرك الحج بتمامه واجداً للشرط. كما يوجب تنزيل ما اتى العبد الذي اعتق قبل ادراك المشعر فممنزله من ادراك الحج بتمامه واجداً لشرط الحريه. كما هو الحال في المجنون الذي حصلت له الافاقه قبل ادراك المشعر او غير المستطيع الذي حصلت له الاستطاعه قبله. والروايات الوارده في خصوص الصبي في الحقيقه تطبيق لكبرى من ادرك المشعر فقد ادرك الحج عليه مورد العبد. والاطلاق المستفاد من الاخبار المذكوره - ما ورد بلسان من ادرك المشعر - وان كان كافياً في الدلالة على اجزاء ما فعله هذه الافراد ملفقاً من حال فقدان الشرط ووجدانه، او اتيان بعض الحج في ظرف فقدان شرط الوجوب وما بقيهه في ظرف وجدانه. وانها تتكفل التنزيل والتوسعه وتفيد اجزاء الناقص عن الكامل. الا ان تطبيق الكبرى المذكوره في لسان الأمام (عليه السلام) يؤكد هذا التنزيل. كما يؤكد اطلاقه. فان اطلاق الطلاق التنزيل انما يجرى في مورد العبد الذي اعتق قبل ادراك المشعر. واما لو التزمنا تبعاً لمبدأ لصاحب العروه (قدس سره) بان ما دل على ان العبد لو اعتق قبل

ادراك المشعر اجزئ ما اتبي به عن حجه الاسلام وجه مستقل للاستدلال به في المقام فطبعاً يرد علي الاستدلال به. ما افاده صاحب العروه (قدس سره) من انه قياسوقد افاده صاحب الجواهر (قدس سره) ايضاً بقوله: والحمل علي العبد اذا اعتق قياس. كما اورد علي الاستدلال به صاحب العروه (قدس سره) ايضاً: مع ان لازمه الالتزام به فيمن حج متمسكاً ثم حصل له الاستطاعه قبل المشعر ولا- يقولون به. واساس ايراد القياس هو ان الحكم المذكور في اجزاء ادراك المشعر في حال الحريه عن حجه الاسلام انما ورد في خصوص العبد. فاسراء الحكم منه الي الصبي الذي كمل قبل ادرك المشعر من غير الغاء خصوصيته العبدية قياس، واما الغاء خصوصيه العبد. فافاد السيد الخوئي (قدس سره): «ان الغاء الخصوصيهته يحتاج الي قرينه داخله او خارجه، وهي غير موجوده، بل ذلك قياس لا نقول به.» (٢) هذا ما افاده في تقريرات السيد الخوالي (قدس سره) وفي تقرير الشيخ البروجردى (قدس سره): «ويندفع تيدفع بعدم نهوض ايه قرينه داخله او خارجه تساعد على استظهار الغاء الخصوصيهته بعد ان كان الجمود على ظواهر تلك النصوص تقتضى اختصاص الحكم بالعبد، فهي فاقده للاشعار على الالغاء، فضلاً عن الدلاله و لعل للعبد خصوصيه لا نعرفها، فالتعدى منه الى ما نحن فيه من الصبي او المجنون قياس محض، كما ذكره في المتن.» واجاب عن هذا الاشكال في الجواهر. «... كما ان الحمل علي العبد ليس قياساً بعد ما عرفت من الاجماع وظهور نصوص العبد في عدم الخصوصيهه له.» (٣) ونظره (قدس سره) من التمسك بالاجماع في دفع القياس ما مر سابقاً منه «... بل المستفاد منها - ما ورد من ان من ادرك المشعر ادرك الحج - ومما ورد في العبد هنا ونحو ذلك عموم الحكم لكل من أدركهما من غير فرق بين الادراك بالكمال وغيره، ومن هنا استدلال الأصحاب بنصوص العبد على ما نحن فيه مع معلوميه حرمة القياس عندهم» (٤) ومراده (قدس سره) ان الاصحاب انما استدلوا باخبار العبد في بحث اجزاء ادراك المشعر من ناحيه الصبي. ومعنى ذلك انهم لا يرون خصوصيه في العبد تمنع عن الاستدلال بالاخبار المذكوره. مع ان العمل بالقياس محرم عندهم. ونظره - صاحب الجواهر - في ظهور نصوص العبد في عدم الخصوصيه له لعله ما افاده الشيخ (قدس سره) في رساله. «فان ضمير أدرك - بناء على كونه مبيئاً للفاعل - و إن كان راجعاً إلى خصوص العبد، إلا أنّ المستفاد منه عليه الشرط للجزاء كما لا يخفى على المنصف.» ومراده: ان اسناد الادراك الى العبد لا يوجب خصوصيه في الحكم له، بل ان ظاهر كلام الامام (عليه السلام) بقوله اذا بيان شرط وبيان جزائه. بقوله (عليه السلام): اذا ادرك احد المرفقين فادرك الحج. ويمكن ان يقال تأييداً لما افادهما (قدس سرهما). ان الروايات المذكوره ظاهره في الحمل وبيان الهوهويه بقوله: ان ادراك المشعر او ادراك الموقفين - والمراد ادراكهما الى اخر الحج وان شئت قلت: ادراك الحج من الوقوف في المشعر - هو ادراك الحج وبما ان الحمل المذكور ليس حملاً حقيقياً واقعياً، بل هو حمل تعبدى ويفيد التنزيل اى تنزيل ادراك المشعر منزله ادراك الحج، وبما ان التنزيل المذكور لا يمكن تصويره على نحو المطلق، فلا- بد ان يكون نظير امثاله تنزيلاً في جهه خاصه، وهو الاجزاء والكفايه في المقام على نحو المطلق، وتنزيل ادراك المشعر منزله ادراك الحج في الاجزاء والكفايه انما يفيد التوسعه في الواجب نظير اخبار من ادرك ركعه... وحينئذ ان ادعاء كون هذه التوسعه خاصاً بالعبد اول الكلام. اما لما ورد من الادله الداله على التوسعه في ذلك بلا اختصاص بالعبد كما مر في كلام صاحب الجواهر. واما بمقتضى المناسبه بين الحكم والموضوع، فان العبد في المقام لا خصوصيه له الا كون العبديه والرقيه مانعاً عن وجوب الحج عليه اى حجه الاسلام، ولا خصوصيه لهذا المانع، بل هو كسائر الموانع مثل عدم البلوغ وعدم الختان، والجنون، وعدم الاستطاعه وامثاله واذا كان هنا تعبد وتوسعه وتنزيل من الشارع، بان الاتيان بالحج في ظرف وجود المانع في بعض احيانه، يكفى عن الاتيان به واجداً للشرط، ان شئت قلت: ان الاتيان به ملفقاً من الاتيان ببعض اجزائه في ظرف فقدان الشرط وبعضها في ظرف وجدانه يكفى عن اتباعه بتمامه في ظرف وجدانه، اذا ادرك الحج من الوقوف في المشعر الى اخره واجداً للشرط. فكيف يمكن تصوير خصوصيته في مانع دون مانع، وفي شرط دون شرط، فان الاخبار مسوقه في بيان كفايه

الناقص عن الكامل. وهذا ما كان الشيخ (قدس سره) بصدده بيانه. وبالجملة ان احتمال الخصوصية عقلائياً منتفى في المقام جداً. ومعه لا مانع من الغاء خصوصية العبيديه واسراء المناط الى غيره من ارباب فقدان الشرط. هذا واما ما افاده صاحب العروه (قدس سره): مع ان لازمه الالتزام به في من حج متسكعاً ثم استطاع قبل المشعر، ولا يقولون به. ففيه: ان المراد ممن حج متسكعاً من لم يرد الحج ولا الوصول الى مكة. فاتفق وصوله الى مكة بعد كونه حيراناً فاذا تمكن هذا الشخص من ادراك المشعر او الموقفين فهل يجزى عنه ما اتى به عن حجه الاسلام. فان تمام المشكل فيه: انه لم يكن مستطيعاً، ولكنه يتمكن من الاتيان بالحج بوصوله الى مكة. فان قيل: ان الاستطاعه المعتبره هي التمكن من الاتيان بالحج من مكانه لا من بلده والمفروض ان المتسكع يتمكن من الاتيان بمناسك الحج في ظرف بضعه ايام. وكونه غير قاصد للحج او ضالاً في الطرق او اراد محلاً اخر غير مكة لا يمنع عن تمكنه حين حضوره في مكة من الاتيان بالحج. فما المشكل فيه، ولم لا نقول باجزاء ما فعله عن حجه الاسلام. قال السيد صاحب العروه (قدس سره) في مسأله ٦ من مسائل الفصل الذي قرره في مباحث الاستطاعه: «مسأله ٦: إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده فالعراقي إذا استطاع وهو في الشام وجب عليه وإن لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال». (٥) وافاد السيد الخوئي (قدس سره) في حاشيته في المقام - عند قوله: امكن ان يقال بالوجوب عليه: «بل هو المتيقن، لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبي حين الاحرام فيجب عليه الاحرام للحج ثانياً سواء كان امامه ميقات اخر ام لم يكن». (٦)

ص: ٢٥٥

- ١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٣٠.
- ٢- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٤٤.
- ٣- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٣١.
- ٤- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٣٠.
- ٥- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٦٦.
- ٦- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٦٦.

في شرائط وجوب حجه الإسلام/ الاستطاعه ٩٣/١٢/٠٤

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/ الاستطاعه

وبالجملة ان احتمال الخصوصية عقلائياً منتفى في المقام جداً. ومعه لا مانع من الغاء خصوصية العبيديه واسراء المناط الى غيره من ارباب فقدان الشرط.

هذا واما ما افاده صاحب العروه (قدس سره): مع ان لازمه الالتزام به في من حج متسكعاً ثم استطاع قبل المشعر، ولا يقولون به.

ان المراد ممن حج متمسكاً من لم يرد الحج ولا- الوصول الى مكة. فاتفق وصوله الى مكة بعد كونه حيراناً فاذا تمكن هذا الشخص من ادراك المشعر او الموقفين فهل يجزى عنه ما اتى به عن حجه الاسلام.

فان تمام المشكل فيه: انه لم يكن مستطيعاً، ولكنه يتمكن من الاتيان بالحج بوصوله الى مكة.

فان قيل: إن الاستطاعة المعتبره هي التمكن من الاتيان بالحج من مكانه لا من بلده والمفروض ان المتسكع يتمكن من الاتيان بمناسك الحج في ظرف بضعة ايام. وكونه غير قاصد للحج او ضالاً- في الطرق او اراد محلاً اخر غير مكة لا يمنع عن تمكنه حين حضوره في مكة من الاتيان بالحج. فما المشكل فيه، ولم لا نقول باجزاء ما فعله عن حجه الاسلام.

قال السيد صاحب العروه (قدس سره) في مسأله ٦ من مسائل الفصل الذي قرره في مباحث الاستطاعة:

«مسأله ٦: إنما يعتبر الاستطاعة من مكانه لا- من بلده فالعراقي إذا استطاع وهو في الشام وجب عليه وإن لم يكن عنده بقدر الاستطاعة من العراق بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متمسكاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه بل لو أحرم متمسكاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال.» (١)

ص: ٢٥٦

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٦٥.

وافاد السيد الخوئي (قدس سره) في حاشيته في المقام - عند قوله: امكن ان يقال بالوجوب عليه:

«بل هو المتعين، لكشف الاستطاعة عن عدم الأمر الندبي حين الاحرام فيجب عليه الاحرام للحج ثانياً سواء كان امامه ميقات اخر ام لم يكن.» (١)

وافاد في التقريرات:

«مقتضى اطلاق الأدله وجوب الحج عليه، والذي يمنع عن القول بالوجوب عليه حينئذ، احرامه لغير حجه الاسلام، إذ ليس له ابطاله والاحرام ثانياً لحج الاسلام.

والحاصل:

من أحرم من الميقات احراماً صحيحاً ولو ندباً، ليس له رفع اليد عن الاحرام، بل يجب عليه اتمام هذا العمل فليس له الاحرام الثاني في ضمن الاحرام الأول.



ولكن الظاهر وجوب الحج عليه، واحرامه الأول لا يمنع عنه، لأنه بعد فرض شمول اطلاق الأدله لمثل المقام، يكشف عن بطلان الاحرام الأول، وأنه لم يكن له أمر ندبى بالحج، وإنما هو مجرد تخيل ووهم، ففي الواقع هو مأمور بحج الاسلام، ولكن لم يكن يعلم به، فحصول الاستطاعه ولو بعد الميقات يكشف عن بطلان احرامه الأول، وعن عدم الأمر الندبى حين الاحرام، ولذا لو انكشف أنه كان مستطيعا من بلده وكان لا- يعلم بذلك، فلم يجب عليه إلا- حجه الاسلام، ويجرى عليه أحكام من تجاوز الميقات بغير احرام، فوظيفته حينئذ الرجوع إلى الميقات والاحرام منه لحجه الاسلام، إن تمكن من الرجوع، وإلا ففيه تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى.

ولا فرق في وجوب الاحرام للحج ثانيا بين ما إذا كان أمامه ميقات آخر أم لا. فإنه يجب عليه الرجوع، إلى الميقات والاحرام منه لحج الاسلام» (٢).

ص: ٢٥٧

- 
- ١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٦.
  - ٢- كتاب الحج، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ١، ص ٩٢.

وما افاده (قدس سره) في المقام وان لا يخلو عن بعض النظر الا ان الكلام فيه موكول الى محله.

والغرض من نقله توضيح ما اختاره صاحب العروه (قدس سره) في المقام من تصوير وجوب الحج على المتسكع. ومعها فما وجه الاستبعاد فيه في المقام.

بل يقال في مقام الجواب عنه:

انه لو تمكن المتسكع من ادرك المشعر. والمفروض كونه متمكناً من الاتيان بالحج، ولا- نحتاج في الاستطاعه غير ذلك مع وجود سائر شرائطه من البلوغ والعقل وامثاله. فانما يشمله ما دل على من ادرك المشعر وهو معتق فقد ادرك الحج.

اما الوجه الثالث:

من الوجوه التي استدلت بها صاحب العروه في المقام، وهو ما دل على ان من لم يحرم من مكة احرم من حيث امكنه.

وقال صاحب العروه (قدس سره) في تقريب الاستدلال بها على ما مر: « فإنه يستفاد منها أن الوقت صالح لإنشاء الإحرام ، فيلزم أن يكون صالحاً للانقلاب أو القلب بالأولى .»

واورد عليه: «وفيه ما لا يخفى».

افاد السيد الخوئي (قدس سره) في مقام الايراد على الاستدلال به

وفيه: « وفيه أن هذا الوجه يعد من الغرائب ، لأن كلامنا في المقام في غير المكلف وهو الفاقد للشرط كالبلوغ ، ثم صار واجدا له قبل الموقف ، ومورد الروايات من كان مكلفاً بالحج ، ولكن تركه لجهل ، أو نسيان أو عذر ، أو عصيان ، وبعبارة أخرى مورد هذه الروايات من لم يعمل بالوظيفه ، ومقامنا غير المكلف إذا بلغ في الأثناء ، فلا ربط لأحدهما بالآخر. » (1)

هذا في تقارير السيد الخلخالي

وفي تقارير الشيخ البروجردى (قدس سره):

«وفيه ما لا يخفى بل لا يخلو عن الغرابه لتباين الموضوع،

ص: ٢٥٨

اذ مورد تلك النصوص: من كان مكلفاً بالاحرام فلم يحرم لنسيان و نحوه. فهو مكلف غير محرم.

وفى المقام:

غير مكلف حدوثاً احرم او لم يحرم فيبحث عن انه هل يجتزأ بالناقص بدلاً عن المقام. وهل يكون الانتماء بالغاً بمنزله الحج الكامل ام لا؟

فلا علاقه لاحدهما بالآخر، ولا دلالة لها على الاجزاء بالاضافه الى غير المكلف الذى بلغ قبل المشعر بوجه كما لعله ظاهر.» (١)

وفى الجواهر: فى بيان تقريب الاستدلال بهذه الاخبار

« مضافاً أيضاً إلى ما أتى من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه ، فالوقت صالح لانشاء الاحرام ، فكذا لانقلابه أو قلبه ، مع أنهما قد أحرمنا من مكة وأتيا بما على الحاج من الأفعال ، فلا يكونان أسوأ حالاً ممن أحرم من عرفات مثلاً ولم يدرك إلا المشعر.»

وافاد فى المقام الاشكال على التقريب المذكور:

« وصلاحيه الوقت للاحرام لا يفيد إلا إذا لم يكن محرماً ، أما المحرم فليس له الاحرام ثانياً إلا بعد الاحلال أو العدول إلى ما دل عليه الدليل ، ولا دليل هنا ، ولا الاستطاعه ملجأه إليه ، ولا مفسده للانصراف إلى ما فى الذمه ، فإننا نمنع وجوب الحج عليه بهذه الاستطاعه ، لاشتغال ذمته باتمام ما أحرم له ، مع أن صلاحيه الوقت إذا فاتت عرفه ممنوعه » (٢)

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٠٥**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

( به مناسبت ولادت با سعادت عقيله بنى هاشم حضرت زينب كبرى (سلام الله عليها)

ص: ٢٥٩

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٤٩.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٣٠.

حضرت آيت الله علوى بروجردى درباره اين روز فرخنده فرمودند:

امروز مطابق بعضى از منابع تاريخى، مصادف با ولادت با سعادت حضرت زينب كبرى سلام الله عليهاست.

زینب کبری سلام الله علیهاشان و مقام بسیار بالایی را داراست و هرآن چه ما درباره آن بگوییم به اندازه وجودی خود ماست نه به قدر و شأن ایشان. ما یقین داریم که حضرت حجت بن الحسن عجل الله فرجه عمه خود افتخار می کنند و لذا عرض تبریک خدمت حضرت حجت بن الحسن داریم و امیدواریم که خداوند در طول زندگی، این توفیق را به ما بدهد که بتوانیم سیره و مقام حضرت زینب سلام الله را درک کرده و الگویی خود قرار بدهیم.

#### شان والای حضرت زینب

شانی و مقام ایشان به حدی است که وقتی مرحوم آیت الله العظمی خوئی در کتاب رجال به نام حضرت زینب سلام الله علیها می رسند تعبیری فوق العاده زیبا درباره ایشان دارند و می فرماید که او شریکه الحسین است؛ یعنی سیدالشهدا سلام الله علیهدر کربلا- و عاشورا یک شریک و همراه واقعی دارد، و آن هم زینب کبری سلام الله علیها است. در روایات وقتی سلسله سند خطبه حضرت زهرا سلام الله علیها که خطبه با قدر و منزلتی در نزد اهل بیت علیهم السلام است، از ابن عباس بیان می شود آمده است که «عن عقيلتنا زينب» و این در حالی است که ابن عباس که شاگرد علی بن ابی طالب است و از نظر سنی به مراتب از حضرت زینب سلام الله علیها بزرگتر بودند ولی این تعبیر را نسبت به حضرت زینب بیان می کند. عمده این خطبه نیز در کتاب بلاغات النساء که شاهکارهای سخنان زنان ذکر شده آمده است.

عقلیه به معنای فرد بزرگ و شاخص است، و این کاشف از مقام ایشان است، همانطور که حضرت سجاد و سیدالشهدا سلام الله علیهما نیز در تعبیراتشان نسبت به ایشان چنین مطالبی را دارند، و حتی از زینب کبری سلام الله علیها به فاطمه صغری تعبیر شده است؛ یعنی آنچه فاطمه زهرا سلام الله علیهاست در وجود زینب کبری ریخته و او میراث دار فاطمه زهرا سلام الله علیهاست و این میراث

همراهی با امام حسین والاترین نقش زینب کبری در تاریخ

مهمترین نقش ایشان که بسیاری از بزرگان نیز به آن اشاره کرده و نوشتند همراهی ایشان بعد از عاشورا است که سبب ماندگاری و بقای نهضت حسینی شد و قابل درس گرفتن است.

ایشان زنی بود که از حاصل زندگی اش با عبدالله بن جعفر، صاحب دو فرزند شد که مثل دسته گل آنها را به کربلا آورد و بر آنها لباس رزم پوشاند و به میدان فرستاد تا آنکه هر دو در راه امام حسین علیه السلام کشته شدند. به هر حال داغ فرزند مخصوصا برای خانم ها خیلی سخت است مخصوصا اگر این فرزند تنها بچه آن خانواده باشد؛ اما زینب کبری سلام الله علیها دو پسر مثل دسته گل را در راه سیدالشهدا تقدیم کرد، و خودش نیز وقتی که به مدینه بازگشت برای عبدالله جعفر قابل شناختن نبود. اما بعدها که عبد الله سوال کرد که چرا وقتی بچه ها شهید شدند به استقبال آنها نرفتی در حالی که وقتی سیدالشهدا سلام الله علیه شهدایی مانند علی اکبر و قاسم را همراه خودش می آورد استقبال کردید؟ حضرت زینب فرمودند که من نخواستم مبادا برادرم هنگامی که جسد این بچه ها را می آورد نگاهش به من بیافتد و آثاری از خجالت در صورت او باشد.

ص: ۲۶۱

در قضیه شهادت حضرت علی اکبر علیه السلام وقتی که امام حسین سلام الله علیه بر بالین پسر شهیدش رسید به تعبیر مرحوم شیخ جعفر شوشتری فرموده بود که امام حسین در کربلا یک مرگ داشت و یک کشتن که کشتن او توسط شمر و عمر بن سعد بود، ولی مرگ امام حسین سلام الله علیه وقتی بود که بالای سر علی اکبر رسید، و لذا حضرت زینب سلام الله علیها در میان آن همه ازدحام خودش را به برادر رسانده بود و او را تسلی خاطر داد و وقتی پرسیدند که چگونه از میان این همه لشکر به اینجا آمده است؟ فرمودند که ترسیدم مبادا جان برادرم با مرگ علی اکبر از تن خارج شود.

براستی همه اعتراف داشتند و حتی یزید بن معاویه هم اعتراف کرد که حسین سلام الله علیه بعد از شهادت پسرش دیگر کشتن نمی خواست و او بعد از این پسر خود به خود می مرد و نیازی به این بدنامی نبود. حضرت علی اکبر خیلی جلوه گری داشت و یک نورانیت و تشخیص داشت و لذا فرمودند که أشبه الناس خلقا و خلقنا برسول الله صلوات الله علیه و آله.

قصه شهادت حضرت علی اکبر خیلی غم بار است. ایشان سوار بر اسب در حال جنگ بود در یک فرصتی به خیمه آمد و وقتی برگشت، اسب ناگهان رم کرد و بعضی نوشته اند که هجمه لشکر به حضرت علی اکبر زیاد بود و هر کسی که با امام مسئله داشت، می خواست اظهار انزجار خود را نسبت به پسر ایشان ابراز کند کما اینکه نسبت به خود سیدالشهدا سلام الله علیه هم همینگونه بود و لذا وقتی اسب وحشت و رم کرد علی اکبر را به داخل دشمن برد و آنجا هر کسی هر جوری که می توانست او را می زد به گونه ای که او را قطعه قطعه کرده بودند؛ به طوری که امام حسین سلام الله علیه نتوانست بدن مطهر علی اکبر را با خودش به خیمه بیاورد. زمانی که علی اکبر از اسب افتاد ناله ای کرد و امام صدای او را شنید و به سرعت کنار بدن مطهر علی اکبر رسید و چه بسا با دیدن این صحنه امام از اسب افتاد؛ چون وقتی که پایین آمد روی زمین ایستاده قرار نگرفته بود و لذا ایشان تا کنار بدن علی اکبر را با زانو و دست طی کرده و سر پا نبوده است. جمعیت هم از ترس و وحشت عقب ایستاده و آنها را دوره کردند، ولی می بیند که خواهرش زینب کبری نیز قبل از ایشان به این بدن رسیده تا مبادا برادرش کنار بدن فرزندش جان بدهد. در حالی که همین زینب، شخصی است که فرزندش را از دست داده است و داغ دیده است، اما با وجود این داغ، در کنار سیدالشهدا سلام الله علیه حضور دارد، و لذا آقای خوئی تعبیر به شریکه الحسین دارند.

او در مجلس ابن زیاد به گونه ای راه می رود که آنها می پرسند من هذه المتكبره؟ وقتی زینب کبری وارد شد، بزرگ زاده ای بود که فرزند علی بن ابی طالب است. زینب کبری قبلا در کوفه درس تفسیر داشت و زنان کوفه در محضر ایشان تلمذ می کردند. ایشان را با شرایطی در مجلس ابن زیاد آوردند که بازوی ایشان و گردن امام سجاد سلام الله علیه و یا برعکس، در دو سمت طناب بسته شده بود و در این میان نیز تمام بچه ها و اسرا را بسته بودند در حالی که تا آن لحظه غذا و خواب کافی هم نداشتند. ایشان در این شرایط به امیر دربار، بی اعتنایی کرد که او سوال می کند من هذه المتكبره؟ (و در بعضی از نقلها دارد من هذه المتكبره؟) او بر خلاف یک سخنران معمولی که از قبل باید ذهن و فکرش آرام باشد اینگونه نبود و آنها ایشان را در بدترین شرایط آورده بودند و در حالی که سوار بر شتر بی محمل بود با چه سختی و مشکلاتی آوردند؛ اما وقتی این زن مقابل پسر زیاد در آن مجلس میرسد و لب به سخن باز می کند گویی که این سخن نیست که از زبان زینب بیرون می آید بلکه این آتش است، که در مقابل شماتت های مکرر و متوالی پسر زیاد بر سر او فرود می آید. ایشان در جواب او می گوید که ما رایت الا جمیلا، و با آن سخنان خود همه مجلس را ساکت کرد، و همه نفس ها را در سینه حبس نمود.

حفظ دستاوردهای کربلا توسط زینب کبری

از این رو، زینب کبری سلام الله علیها در کنار امام سجاد سلام الله علیه توانست کربلا را در کوفه و شام حفظ کند تا جایی که در شامی که همه مردم در اثر تبلیغات معاویه، نظرشان نسبت به علی بن ابی طالب و فرزندانشان این بود که اصلا دروغ است که علی سلام الله علیها در مسجد شهید کرده باشند و اصلا علی اهل نماز و مسجد نبود، زمانی که این کاروان می خواست از شام بیرون برود مردم دور اینها تجمع و گریه می کردند، و به گونه ای شد که بنی امیه دیگر نتوانست سر بلند کند و رو به اضمحلال رفت و اصلا گویا بنی امیه کوچک و آب شد تا آن وقتی که مردم حتی استخوان های این خاندان را هم از خاک در می آوردند و آتش می زدند.

این همان هنری است که زینب کبری سلام الله علیها در اولین عزاداری برای امام حسین سلام الله علیهمردم را در شام می گریاند، زینب کبری برای خودش در هر خانه ای یک نماینده ای از عاشورا و کربلا گذاشت و روزی هم که میرفت زنان شامی جمع شدند و او را بدرقه کردند و ایشان نیز سفارش رقیه را به آنها کرد. شخص رقیه خاتون در تاریخ واقعی است و قابل انکار نیست و آن شاعر در مقابل امام صادق سلام الله علیهمردم می خواند و از رقیه به عنوان دختر امام حسین یاد می کند.

من قبلا اقامت طولانی در سوریه داشتم و ایام مختلفی در آنجا بودم و هنوز بعد از ۱۴۰۰ سال، زنان سنی سفارش زینب کبری سلام الله علیها در دلشان مانده است و مقید هستند که خانواده ها سالی یکبار به این حرم مطهر مشرف شوند و مخصوصا در ماه رمضان زیاد میروند و دو رکعت نماز در آنجا می خوانند. برخی از قدیمی ها در آنجا می گفتند که این سنتی است که از زمانی که اسرای اهل بیت را به شام آوردند مردم به عنوان میهمان نوازی این کار را می کنند.

اسوه بودن شخصیت زینب برای زنان مسلمان

این همان کار زینب کبری سلام الله علیهاست که ما باید باید آن را بشناسیم. هر چند که زینب کبری تحت پرتو شخصیت امام حسین سلام الله علیهمردم گرفته ولی ما باید ایشان را به عنوان یک اسوه و الگوی واقعی به زنان و به همه مردم بشناسانیم. تا مبادا امروزه الگوی زنان ما هنرپیشه ها و هرزه های فاسد باشند و اگر این اتفاق افتاده است، علت عمده اش آن است که ما در بازگویی الگو و در بیان شخصیت زینب کبری کوتاه آمدیم. ایشان شخصیتی است که همش هم منطق نیست، بلکه احساس است که فوق منطق تاثیر گذار است و بر عمق دلها حتی دشمنان نفوذ پیدا می کند؛ به طوری که نقل شده وقتی که بعد از قصه کربلا زینب کبری سلام الله علیها عازم مصر شدند، حاکم آنجا به استقبال آمد و مردم نیز با شور و نشاط و گریه به استقبال ایشان آمدند. و لذا مقام و شان زینب کبری خیلی بالا است.



امروز ولادت این شخصیت است و ما این ولادت را به حجت بن الحسن که ایشان بهتر از همه ما این شخصیت را می شناسد، تبریک عرض می کنیم و به همه عزیزانی که مهر ایشان در دلشان است و دلشان خانه عشق حسین و خانه مهر زینب است.

دل محب اهل بیت با آتش نمی سوزد

بدانید، کسی که محبوبی دارد حتی خانه او نیز که در آن ساکن است برایش ارزش دارد مثل اینکه مجنون در و دیوار خانه لیلی را می بوسید، و لذا، دلی هم که سیدالشهدا و اهل بیت را دوست دارد و دلی که خانه محبت اینها شده است و آن دلی که آشیانه عشق آنها است مورد عذاب نیست بلکه این دل محبوب خدا است؛ چرا که این امر از صفات کمالیه است و اوج آن در خدایی است که وجود مطلق است.

**فی شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ۹۳/۱۲/۰۹**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فی شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وفی الجواهر: فی بیان تقریب الاستدلال بهذه الاخبار

« مضافا أيضا إلى ما يأتي من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه، فالوقت صالح لانشاء الاحرام، فكذا لانقلابه أو قلبه، مع أنهما قد أحرمنا من مكة وأتيا بما على الحاج من الأفعال، فلا يكونان أسوأ حالا ممن أحرم من عرفات مثلا ولم يدرك إلا المشعر.»

وافاد في المقام الاشكال على التقريب المذكور:

« وصلاحه الوقت للاحرام لا يفيد إلا إذا لم يكن محرما، أما المحرم فليس له الاحرام ثانيا إلا بعد الاحلال أو العدول إلى ما دل عليه الدليل، ولا دليل هنا، ولا الاستطاعه ملجأه إليه، ولا مفسده للانصراف إلى ما في الذمه، فإننا نمنع وجوب الحج عليه بهذه الاستطاعه، لاشتغال ذمته باتمام ما أحرم له، مع أن صلاحه الوقت إذا فاتت عرفه ممنوعه» (۱)

ص: ۲۶۵

۱- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجوهري، ج ۱۷، ص ۲۳۰.

ويمكن ان يقال:

إن هذه الروايات وردت في من نسي أن يحرم حتى دخل الحرم ويخشى ان يفوته الحج اذا اراد الخروج من الحرم و أحرم في الميقات فافاد الامام (عليه السلام) أحرم من مكانه.

كما فى صحيح الحلبى سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسى أن يحرم حتى دخل الحرم قال: قال أبى: يخرج الى ميقات أهل أرضه، فإن خشى أن يفوته الحج أحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج ثم ليحرم. (١)

وفى موثقه زراره عن أناس من أصحابنا حجوا بامرأه معهم فقدموا إلى الميقات هى لا تصلى، فجهلوا أن مثلها ينبغى أن تحرم، فمضوا بها كما هى حتى قدموا مكة وهى طامث حلال، فسألوا الناس؟ فقالوا: تخرج إلى بعض المواقيت فتحرم منه، فكانت إذا فعلت لم تدر ك الحج، فسألوا أبا جعفر (عليه السلام)؟ فقال: تحرم من مكانها قد علم الله نيتها. (٢)

وفى صحيحه الحلبى الأخرى:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل ترك الأحرام حتى دخل الحرم؟

فقال: يرجع إلى ميقات أهل بلاده الذى يحرمون منه فيحرم، فإن خشى أن يفوته الحج فليحرم من مكانه، فإن استطاع أن يخرج من الحرم فليخرج. (٣)

وكذا فى صحيحه على بن جعفر قال: سألت عن رجل نسى الأحرام بالحج فذكر وهو بعرفات، ما حاله؟ قال: يقول: اللهم على كتابك وسنة نبيك (صلى الله عليه وآله)، فقد تم إحرامه، فإن جهل أن يحرم يوم الترويه بالحج حتى يرجع إلى بلده إن كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه. (٤)

ص: ٢٦٦

- ١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٢٨، أبواب المواقيت، باب ١٤، ط آل البيت.
- ٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب المواقيت، باب ١٤، ط آل البيت.
- ٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب المواقيت، باب ١٤، ط آل البيت.
- ٤- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٣٠، أبواب المواقيت، باب ١٤، ط آل البيت.

انه اذا كان في المورد الذي نسي الاحرام حتى دخل الحرم او نسي احرام الحج حتى دخل عرفات. اذا خشى فوات الحج فله أن يحرم من مكانه. ففي مثل المقام الذي قد احرم من الميقات، ولكنه كان فاقداً لشرط وجوب الحج حين الاحرام فصار واجداً فالقول بانه غير قلب عن الندب بالوجوب، او انقلب نيته من الندب الى الوجوب الاولي، لانه لو قلنا بانه ليس له قلب النيه لكان اسوء حالاً ممن لم يحرم. فيصح له قلب النيه بالاولويه والتعبير في الكلمات بان الوقت صالح لانشاء الاحرام لمن خشى ان يفوته الوقت. فيكون صالحاً لانقلابه او قلبه بيان لهذه الاولويه، ولذا افاد في الجواهر فانه لا يكون اسوء حالاً ممن احرم من عرفات ولم يدرك الا المشعر، فان الصبي ادرك العرفات بعد احرامه من مكة. فما المانع عن اجزاء ما فعله عن حجه الاسلام بصرف انقلاب نيته او قلبه.

وأساس اشكال صاحب الجواهر قوله:

« وصلاحه الوقت للاحرام لا يفيد إلا إذا لم يكن محرماً، أما المحرم فليس له الاحرام ثانياً إلا بعد الاحلال أو العدول إلى ما دل عليه الدليل، ولا دليل هنا، ولا الاستطاعة ملجأه إليه، ولا مفسده للانصراف إلى ما في الذمه، فإننا نمنع وجوب الحج عليه بهذه الاستطاعة، لاشتغال ذمته باتمام ما أحرم له، مع أن صلاحه الوقت إذا فاتت عرفه ممنوعه. » (1)

١ - اختصاص صلاحه الوقت بمن لم يحرم الى وقته.

٢ - ان حصول شرط الوجوب لا يوجب انصراف ما فعله الى ما في الذمه من وجوب الحج.

٣ - انه يجب عليه اتمام ما حرم له لاشتغال ذمته به.

ص: ٢٦٧

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٣١.

٤ - المنع عن صلاحية الوقت بعد فوات عرفه.

واضاف اليه سيدنا الخوئي (قدس سره):

تباين الموضوعين اذ لو ورد النصوص من كان مكلفاً بالاحرام فلم يحرم لنسيان ونحوه. فهو مكلف غير محرم.

وفى المقام غير مكلف حدوداً احرام ام لم يحرم.

فالكلام فيه الاجتزاء بالناقص بدلاً عن التام.

وانه هل يكون الأتمام بالغاً بمنزله الحج الكامل ام لا.

ولا علاقته لاحد الموضوعين بالآخر.

ويمكن ان يقال:

أن اساس الاستدلال ان الوقت اذا كان صالحاً لانشاء الاحرام لمن لا يحرم، فهو صالح بالاولويه لصرفه الى الوجوب لمن احرم وصار واجداً للشرط.

مع انه اذا فرض بلوغه قبل المشعر فاذا فرض كفايه انشاء الاحرام من عرفه او من المشعر المصرح بكفايه ما فعله من انشاء الاحرام منها عن الحج، فيلزم كفايته لمن احرم وانما بادر بقلب نيته كذا بالاولويه.

ومانع ما احرم له انما تنتفى اذا فرض وجوب الحج عليه بمجرد وجدان الشرط وبقاء الوقت بما يتمكن معه من الاتيان بباقي نسكه حال الوجدان.

فيكون نظير من نسي الصلاة الواجبه واتى بالصلاه النديبه ولم يبق له الوقت للواجب الا- بادراك ركعه فذكر انه لم يات بما وجبت عليه من الصلاة، فان له قطع الندب والاتيان بالواجب، بل قلب النيه من الندب الى الوجوب اذا ذكر بعد التكبيره كما هو الحال فى قلب نيه العصر الى الظهر اذا نسي الظهر مع وسعه الوقت.

وفى المقام ان بعد فرض الحج عليه. وبقاء الوقت بقدر ما يتمكن معه من الاتيان بالواجب ولو تعبدت وتوسعت بمقتضى هذه الروايات وجب عليه ذلك. ان لم نقل ان حصول الشرط كاشف عن وقوع ما فعله على صفة الوجوب من اول الامر.

ومنه يظهر ان تغاير الموضوعين لا- يضر اذا امكن استظهار الحكم بالاولويه. وان اساس مدلول هذه الاخبار كفايه الناقص عن الكامل سواء كان النقص من ناحيه عدم الاتيان ببعض الاجزاء او من ناحيه النقص من ناحيه بعض الشروط.

ولذا نرى اشكال صاحب الجواهر على ما اورد به على دلالة الاخبار ان صلاحية الوقت لانشاء الاحرام - عند الذكر بعد النسيان - انما ذكرت استيناساً لما نحن فيه، لا انها دليل.

ضروره وضوح الفرق بين نفس الموضوعين ومنع الوجوب بهذه الاستطاعة لما عرفت مصادره.

فمدلول الاخبار عليه: صلاحية الوقت لتكميل الحج واجداً للشرط وكفايته عما فعله قبله فاقداً له. ولا خصوصيه لمن لم يحرم.

ولا- دليل على منع تعلق الوجوب بعد حصول الشرط بعد امكان الاتيان بالواجب ولو بمقتضى التوسعه الجائيه من ناحيه هذه الاخبار.

وبالجمله ان الاستدلال بهذه الاخبار وان لم تكن فى القوه مثل ما رود بلسان من أدرك المشعر مطلقاً او ما ورد فى ادراكه للعبد الا ان ما اورد على دلالتها قابل للدفع، ولذا نرى استدلال المشهور بها فى خصوص المقام.

ويضاف الى هذين الوجهين عندنا او الى هذه الوجوه الثلاثه عند صاحب العروه الاجماع المدعى فى كلمات الاصحاب.

ففى الجواهر - على ما مر -

« على المشهور بين الأصحاب، بل فى التذكرة ومحكى الخلاف الاجماع عليه فى الصبى، قال فى الأول: " وإن بلغ الصبى أو أعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به أو بعرفه بالغاً أو معتقاً وفعل باقى الأركان اجزأ عن حجه الاسلام، وكذا لو بلغ أو اعتق وهو واقف عند علمائنا أجمع " (١)

وقال صاحب الجواهر بعد نقله: «وهو الحج»

وما افاده (قدس سره) من نقل الاجماع عن محكى الخلاف ما ذكره الشيخ (قدس سره) فى الخلاف:

« وإن كملاً قبل الوقوف - يعنى الصبى والعبد - تعين - تغير - إحرام كل واحد منهما بالفرض، وأجزأه عن حجه الإسلام. وبه قال الشافعى. الى ان قال

ص: ٢٦٩

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج١٧، ص ٢٢٩ و ٢٣٠.

دليلنا: إجماع الفرقه وأخبارهم، فإنهم لا يختلفون في هذه المسأله، وهى منصوصه لهم.» (١)

والنكته فى كلام الشيخ (قدس سره) قوله: تغير احرام كل منها بالفرض. حيث يستظهر منه انه منعقد الاجماع الذى ادعاه وهو ظاهر فى انقلابه لا قلبه.

كما ان ادعاء الشيخ الاجماع فى المسأله. انما يدل على اشتهاى ذلك بين قدماء الاصحاب، لانه لو كان بينهم مخالف لذكره ولم يقل جزماً دليلنا اجماع الفرقه الظاهر فى انتساب ذلك اى تبدل النيه الى الطائفه.

ولو اشكل فى هذا الاجماع باى وجه ولو من جهه استناده الى المدرىك المستفاد من قوله لاجماع الطائفه واخبارهم. فلا اقل من اشتهاى القول بالاجزاء عند قدماء الاصحاب اى معاصرى الشيخ والاقدمين عليهم وهذا يشكل جداً المصّى عنه.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/١٠

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

هذا وقد اضاف السيد الخوئى (قدس سره) الى الوجوه المذكوره وجهاً رابعاً.

قال: « رابعاً وهو احسن الوجوه:

ان حجه الاسلام والحج الصادر عن الصبى طبيعه واحده لا اختلاف بينهما الا من ناحيه الوجوب والاستحباب؛ فلا فرق الا من حيث الحكم لا الموضوع كما فى الحال فى الصلوه.

فان صلوه الظهر مثلاً الصادره عن الصبى هى بعينها الصلوه الصادره عن البالغين ولا فرق الا من جهه ان الاول مستحب والثانى واجب. ومن ثم ذكرنا فى بحث الصلوه ان الصبى لو بلغ اثناء الصلوه بل بعدها فى الوقت اجزائه ولا حاجه الى الاعاده.

اذ الخطاب بالاتيان بصلوه الظهر مثلاً متوجه الى من لم يكن آتياً بها، والمفروض ان هذا المكلف قد اتى بها على ماهى عليها فى وقتها فلا مقتضى لاعادتها بوجه.

ص: ٢٧٠

١- الخلاف، الشيخ الطوسى، ج ٢، ص ٣٧٨ و ٣٧٩.

فان كان الحج فى المورد طبيعه واحده والذات هى تلك الذات بينهما فلا مقتضى اذاً للاعاده لو بلغ فى الاثناء وقبل احد الوقوفين لـان الاجزاء على طبق القاعده، كما كان كذلك فى الصلوه حسبما عرفت غايه ما هناك قيام النصوص على اعتبار البلوغ وعدم اجزاء حج الصبى عن حجه الاسلام. والقدر المتيقن من موردها ما اذا كان الحج بتمام افعاله واقعاً حال عدم البلوغ

او مقدار الوقوفين منها.

اما من ادرك احدهما بالغاً كما هو محل الكلام فلم يعلم اندراجها فيها لو لم يكن معلوم العدم، اذاً فيكون الاجزاء فيه مشمولاً لمقتضى القاعده حسب ما عرفت».

وهذا ما افاده في المقام بعنوان الوجه الرابع وقرره. احسن الوجوه بعد عدم قبوله لسائر الوجوه التي استدل بها في كلمات الاعلام. ولكن اورد عليه (قدس سره) بقوله:

«ويندفع بابتناء هذا الوجه على مقدمتين كما علم من تضاعيف ما قدمناه.

احديهما: ان الحج الصادر عن الصبي والصادر عن البالغ طبيعه واحده وحقيقه فادره لا- فرق بينهما الا- من ناحيه الوجوب والاستحباب.

والثانيه: ان النصوص الداله على عدم اجزاء حج غير البالغ عن حجه الاسلام ناظره الى ما بلغ بعد انتهاء الاعمال بحيث وقعت بتمامها حال عدم البلوغ.

وكلتا المقدمتين دون اثباتها خرط القتاد.

اما الاولى: فلانه لم يظهر من شيء من الادله اتحاد الحقيقه، ومن الجائز تغايرهما وان اشتراكا صوره كما في الاداء والقضاء والفريضه والنافله والظهر والعصر ونحوهما مما لا اشكال في تباين الذات فيها وان اشتركت في الافعال كما كشف عند قول(عليه السلام) «الا ان هذه قبل هذه» ونحو ذلك من الاختلاف في الآثار والاحكام.

فاى مانع من ان يكون الحج ايضاً من هذا القبيل، فتكون حجه الاسلام الصادره من البالغين مغايره في ذاتها وحقيقتها مع الصادر عن الصبي، اذ لم يقيم دليل على الاتحاد ثباتاً.

ص: ٢٧١

بل يمكن اقامه الدليل على العدم وهو التعبير بالاجزاء فى نفس هذه النصوص اعنى ما دل على اعتبار البلوغ وعدم اجزاء حج الصبى عن حجه الاسلام، ضروره ان اجزاء شئٍ عن شئٍ او عدم اجزائه عنه دليل قاطع على التعدد والتغاير. وان المجزى شىء والمجزى عنه شئٍ اخر والا فلا معنى لاجزاء الشىء عن نفسه او عدم اجزائه عنه بالضروره.

وكذا ماورد من اجزاء حج، العبد لو اعتق قبل الوقوفين عن حجه الاسلام وماورد من عدم اجزاء حج المتسكع عنها.

وعلى الجملة:

فهذا التعبير الوارد فى غير واحد من النصوص كاشف قطعى عن ان حجه الاسلام لها عنوان خاص وحقيقه مخصوصه وهى التى بنى عليه الاسلام، قد يجزى عنها شئٍ ويقوم مقامها. وقد لا يجزى.

فلامناس من الالتزام بان حج الصبى طبيعه اخرى مغايره لها على خلاف صلوه الظهر مثلاً الصادره منه المتحدده فى ذاتها مع صلوه البالغين.

إذا فكيف يمكن الالتزام باجزائه عن حجه الاسلام. (1)

ويمكن ان يقال:

إنّ الحج فى الشرع من العناوين القصديه التى تقوم بقصد الامر بها فهو لا يقبل المشروعيه الا بعد تعلق الامر به، فان الحج الندبى لا يتفاوت مع الحج الفرضى الا بحسب الامر المتعلق بهما كما فى الصلاه بينهما، فان المراد من قوله (عليه السلام): «الا ان هذه قبل هذه» فى الظهرين او العشائين بيان الترتيب بين الصلاتين المتفاوتتين بحسب الامر بهما فهما تشركان فى ماهيه الصلاتيه التى هى ماهيه مخترعه شرعيه وتفرقان من جهه الامر المتعلق بهما. وعليه فانه ليس المدعى فى المقام عدم الفرق بين الحج الفرضى والحج الندبى او الحج المفروض بحسب حصول الاستطاعه او الواجب المفروض بالنذر او بالاستتابه وامثاله.

ص: ٢٧٢

---

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٥١ و ٥٢.



بل ندعى الفرق بين جميع الموارد بحسب الامر الداعى اليه، الذى يلزم قصده ولو اجمالاً- ويلزم بقاء المكلف عليه الى آخر العمل.

هذا وفى المقام إنَّ فى مسأله حج الصبى كان المدعى كفايه الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه. الامر الندبى عن الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه الامر الفرضى الحاصل من حصول شرط الفرض والوجوب فى المكلف.

وهذا لو لم يقيم دليل بوجه على الكفايه لا نلتزم به.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/١١

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال:

إنَّ الحج فى الشرع من العناوين القصديه التى تتقوم بقصد الامر بها فهو لا يقبل المشروعيه الا بعد تعلق الامر به، فان الحج الندبى لا يتفاوت مع الحج الفرضى الا بحسب الامر المتعلق بهما كما فى الصلاه بينهما، فان المراد من قوله (عليه السلام): «الا ان هذه قبل هذه» فى الظهريين او العشائين بيان الترتيب بين الصلاتين المتفاوتتين بحسب الامر بهما فهما تشتركان فى ماهيه الصلاتيه التى هى ماهيه مخترعه شرعيه وتفرقان من جهه الامر المتعلق بهما. وعليه فانه ليس المدعى فى المقام عدم الفرق بين الحج الفرضى والحج الندبى او الحج المفروض بحسب حصول الاستطاعه او الواجب المفروض بالندر او بالاستتابه وامثاله.

بل ندعى الفرق بين جميع الموارد بحسب الامر الداعى اليه، الذى يلزم قصده ولو اجمالاً- ويلزم بقاء المكلف عليه الى آخر العمل.

هذا وفى المقام إنَّ فى مسأله حج الصبى كان المدعى كفايه الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه. الامر الندبى عن الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه الامر الفرضى الحاصل من حصول شرط الفرض والوجوب فى المكلف.

وهذا لو لم يقيم دليل بوجه على الكفايه لا نلتزم به.

ص: ٢٧٣

ولكن نقول فى المقام انه قد ثبت الدليل على كفايه الفعل الملفق من الواقع فى ظرف فقدان الشرط عن الفعل الواقع فى ظرف وجدان الشرط مع تفاوت الامر الداعى اليهما. فنقول ان ما ورد بلسان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج ظاهر لو لم يكن صريحاً فى كفايه الاثيان بالحج من ادرك المشعر الى آخر الفعل واجداً للشرائط عن الاثيان به واجداً للشرط بتمامه.

وهذا اما نقول به او لا نلتزم به كذلك فى غيرها من الاخبار التى استدلت بها فى المقام.

وحيث إن البلوغ شرط لوجوب الحج والحج اذا تحقق واجداً للشرط ببعضها - محدوداً بحد خاص، وهو ادراك احد الموقفين الى آخره - بلا فرق بين كونه فاقداً لشرط الاستطاعه في بعضها او شرط الحرية او شرط البلوغ او شرط الختان كفى عن حجه الاسلام نلتزم به في المقام.

وعليه فانه لا- وجه لادعاء اتحاد المندوب والمفروض من كل عمل من كل جهه بحيث يكفى الاتيان عن واحد عن الاتيان بالآخر.

كما هو ظاهر هذا الوجه فضلاً عن كونه احسن الوجوه. مضافاً الى انه لا يتم ما افاده في مقام الجواب:

من احتمال الفرق بين الحج وبين الصلاه بالالتزام باتحاد الماهيه في مثل الصلاه بخلاف الحج.

فانه لا فرق بين الصلاه والحج في ان في كل منها لا تكون المفروض ماهيه غير المندوب ولكنه ليس معناه كفايه كل منها عن الاخر، بل انما يفترقان من جهه الامر الداعى الى كل واحد منهما كما مر.

وربما قام الدليل على الكفايه كما في المقام. وكما فيما اذا لم يبق من الوقت الا بقدر الاتيان بالواجب وقد ورد في الصلاه ندباً.

وكما فيما نسي الظهر فاتى بالعصر فذكر حينها. وكذلك اذا نسي المغرب واتى بالعشاء فذكر حينها.

وكل مورد قام الدليل على الكفايه فنحن نلتزم به. نعم فى المقام اشكال وهو انه كيف يمكنه عدم تماميه ما نوى به الايتان بالفرض.

فانه يلزم الجواب عنه بالاخبار الوارده فى المقام حسب فهم المشهور من التعبير بالانقلاب.

او بعين ما يجاب به فى مثل انقلاب العصر ظهراً والعشاء مغرباً.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/١٦**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال:

إنّ الحج فى الشرع من العناوين القصديه التى تقوم بقصد الامر بها فهو لا يقبل المشروعيه الا بعد تعلق الامر به، فان الحج الندبى لا يتفاوت مع الحج الفرضى الا بحسب الامر المتعلق بهما كما فى الصلاه بينهما، فان المراد من قوله (عليه السلام): «الا ان هذه قبل هذه» فى الظهرين او العشائين بيان الترتيب بين الصلاتين المتفاوتتين بحسب الامر بهما فهما تشتركان فى ماهيه الصلاتيه التى هى ماهيه مخترعه شرعيه وتفرقان من جهه الامر المتعلق بهما. وعليه فانه ليس المدعى فى المقام عدم الفرق بين الحج الفرضى والحج الندبى او الحج المفروض بحسب حصول الاستطاعه او الواجب المفروض بالنذر او بالاستتابه وامثاله.

بل ندعى الفرق بين جميع الموارد بحسب الامر الداعى اليه، الذى يلزم قصده ولو اجمالاً- ويلزم بقاء المكلف عليه الى آخر العمل.

هذا وفى المقام إنّ فى مسأله حج الصبى كان المدعى كفايه الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه. الامر الندبى عن الفعل الذى يكون الامر الداعى اليه الامر الفرضى الحاصل من حصول شرط الفرض والوجوب فى المكلف.

وهذا لو لم يقم دليل بوجه على الكفايه لا نلتزم به.

ولكن نقول فى المقام انه قد ثبت الدليل على كفايه الفعل الملفق من الواقع فى ظرف فقدان الشرط عن الفعل الواقع فى ظرف وجدان الشرط مع تفاوت الامر الداعى اليهما. فنقول ان ما ورد بلسان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج ظاهر لو لم يكن صريحاً فى كفايه الايتان بالحج من ادرك المشعر الى آخر الفعل واجداً للشرائط عن الايتان به واجداً للشرط بتمامه.

ص: ٢٧٥

وهذا اما نقول به او لا نلتزم به كذلك فى غيرها من الاخبار التى استدلت بها فى المقام.

وحيث إن البلوغ شرط لوجوب الحج والحج اذا تحقق واجداً للشرط ببعضها - محدوداً بحد خاص، وهو ادراك احد الموقفين الى آخره - بلا فرق بين كونه فاقداً لشرط الاستطاعه في بعضها او شرط الحرية او شرط البلوغ او شرط الختان كفى عن حجه الاسلام نلتزم به في المقام.

وعليه فانه لا- وجه لادعاء اتحاد المندوب والمفروض من كل عمل من كل جهه بحيث يكفى الاتيان عن واحد عن الاتيان بالآخر.

كما هو ظاهر هذا الوجه فضلاً عن كونه احسن الوجوه. مضافاً الى انه لا يتم ما افاده في مقام الجواب:

من احتمال الفرق بين الحج وبين الصلاه بالالتزام باتحاد الماهيه في مثل الصلاه بخلاف الحج.

فانه لا فرق بين الصلاه والحج في ان في كل منها لا تكون المفروض ماهيه غير المندوب ولكنه ليس معناه كفايه كل منها عن الاخر، بل انما يفترقان من جهه الامر الداعي الى كل واحد منهما كما مر.

وربما قام الدليل على الكفايه كما في المقام. وكما فيما اذا لم يبق من الوقت الا بقدر الاتيان بالواجب وقد ورد في الصلاه ندباً.

وكما فيما نسي الظهر فاتى بالعصر فذكر حينها. وكذلك اذا نسي المغرب واتى بالعشاء فذكر حينها.

وكل مورد قام الدليل على الكفايه فنحن نلتزم به. نعم في المقام اشكال وهو انه كيف يمكنه عدم تماميه ما نوى به الاتيان بالفرض.

فانه يلزم الجواب عنه بالاخبار الوارده في المقام حسب فهم المشهور من التعبير بالانقلاب.

او بعين ما يجاب به في مثل انقلاب العصر ظهراً والعشاء مغرباً.

ثم قال (قدس سره):

ص: ٢٧٦

فهى أيضاً ممنوعه. حتى وان تنازلنا وسلمنا المقدمه الاولى.

ضروره ان مثل مؤثقه اسحق بن عمار غير قاصره الشمول لما اذا تحقق البلوغ فى الاثناء.

قال: « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج؟

قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت «

المؤيده بروايه شهاب وان كانت ضعيفه بسهل بن زياد.

فان صدرها وان لم يكن له اطلاق يشمل صوره البلوغ فى الاثناء لبعده بلوغ ابن عشر سنين جداً، فان الغالب احتلامه فى الثالثه عشره من عمره فما بعد ويندر فى الاقل من ذلك. الا ان فى ذيلها اعنى بلوغ الجاربه بالطمث مطلق يشمل ما اذا حدث الطمث اثناء الحج.

وقوله فى السؤال «يَحج» اعم من التلبس الفعلى بالحج او الانتهاء منه ولا ظهور له فى الثانى كما لا يخفى.

وعلى الجملة: لا ينبغى التأمل فى انعقاد الاطلاق لهذه الموثقه الشامل لما اذا كان البلوغ بعد الفراغ من الاعمال او فى اثنائها.

ولا موجب للاختصاص بالاول بوجه. فيحكم من اجلها لعموم عدم الاجزاء لكلتا الصورتين.

ويؤيده: اتفاق الاصحاب وتالسهم على عدم الاجزاء فيما لو بلغ بعد الوقوفين ولو كان اثناء العمل.

اذ من المستبعد جداً ان يكون ذلك، لاجل الاجماع التعبدى الكاشف عن رأى المعصوم (عليه السلام).

بل الوجه فيه فهم الاطلاق من الموثق المزبور وعدم الاختصاص بالبلوغ بعد العمل.

فاذا ثبت الاطلاق شمل البلوغ قبل احد الوقوفين ايضاً بمناط واحد كما لا يخفى.

فتحصل:

ان الاقوى عدم ثبوت هذا الاستثناء فلا يجزى حج الصبى عن حجه الاسلام مطلقاً، ومعه لا تصل النوبه الى الفروع المترتبه عليه المشار اليها فى المتن. (١)

ص: ٢٧٧

ويمكن ان يقال:

فان نظره الشريف الى صحيحه اسحاق بن عمار. «ما رواه الصدوق باسناده عن صفوان عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج؟ قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت.»  
من جهه ان مقتضى اطلاقها وجوب حجه الاسلام على الصبي حتى اذا حصول البلوغ فى اثناء حجه اى ان الصبي يجب عليه حجه الاسلام سواء احتلم حين ما فعله من الحج المندوب او لم يحتلم.

وايده:

بمؤثقه شهاب بن عبد ربه - عندنا- وان كانت ضعيفه عنده (قدس سره) بسهل بن زياد.

حيث إن ظاهرها ايضاً الاطلاق المذكور. وهى ما رواه محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) - فى حديث - قال:

سألته عن ابن عشر سنين، يحج؟

قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت. (١)

وافاد (قدس سره):

بان صدر روايه شهاب وان ربما يشكل فيه انعقاد الاطلاق بالنسبه الى الصبي الذى يحتلم فى اثناء العمل.

الا- ان ذيل الروايه بقوله: «وكذلك الجاربه عليها الحج اذا طمشت.» فان اطلاقه بالنسبه الى الجاربه التى ربما طمشت فى الاثناء مسلّم.

وفيه:

انه قد تعلمنا منه (قدس سره) ان الاطلاق انما ينعقد اذا كان المتكلم فى مقام البيان بالنسبه الى الحيثيه التى كنا بصدد انعقاد الاطلاق فيه.

فنقول هنا انه هل يتوهم احد كون المتكلم بصدد بيان هذه الجهه فى قوله: «عليه حجه الاسلام اذا احتلم.»

ص: ٢٧٨

فان الصبى اذا احتلم فى الاثناء قبل ادراك المشعر وقام الدليل على كفايه عمل فاقد الشرط الى هذا الحد عن واجده، فانه كيف يمكن الالتزام بان الصبى المفروض كونه مكلفاً بوجوب الحج ويتمكن من الاتيان فى الواجب، يلزم عليه اتمام حجه المندوب، وهل هو غير ان المكلف المستطيع مع وجوب الحج عليه جاز له الاتيان بالحج المندوب.

وأعجب منه استفاده هذا الاطلاق من قوله: «والجاريه اذا طمئت» وكيف يمكن أن يكون قوله «يحج» فى قول الراوى: «سالته عن ابن عشر سنين» اعم من التلبس الفعلى بالحج او الانتهاء منه.

فان فى فرض التلبس الفعلى مع التمكّن من ادراك الواجب بمقتضى التوسعه كيف يمكن استفاده التعميم.

فان قلت:

انه (قدس سره) لا يلتزم بدلاله الاخبار على التوسعه ومعه ما الاشكال فى اطلاق الروايتين صدرراً او ذيلاً فيما ادعاه.

قلت:

ان تمام الكلام فى انعقاد الاطلاق المذكور. فان للمدعى ان يقول إن الخبر فى مقام بيان أن الصبى لا يتمكن من الاتيان بحجه الاسلام ولا يكفى ما فعله من الحج عن حجه الاسلام ولو فعله مراراً.

ولكن ذلك مفروض فيما اذا لم يحتلم، واما من احتلم مع فرض ادراكه معظم العمل فيشكك فى انعقاد الاطلاق المذكور بالنسبه اليه، والشك فى انعقاد الاطلاق كاف فى عدم انعقاده لان الاطلاق دليل يؤخذ به عند احرازه دون مع الشك فيه.

وأعجب منه قوله (قدس سره):

ويؤيده: اتفاق الاصحاب وتسالمهم فيما لو بلغ بعد الوقوفين ولو كان اثناء العمل لائن الوجه فيه فهم الاطلاق من الموثق المزبور...

وانه اذا ثبت الاطلاق شمل البلوغ ايضاً بمناط واحد.

حيث يلاحظ فيه:

انه لو تم هذه الاتفاقات وتسالمات الاصحاب فقد نقل نفسه (قدس سره) اجماع الاصحاب على الكفايه لمن ادرك المشعر.

ص: ٢٧٩

ومعه فان عدم التزامهم بعدم الكفايه بعد الوقوفين انما كان لاجل الاخبار المستدل عليها في كلماتهم الداله على الكفايه اذا ادرك المشعر بل قد مر في كلماتهم الكفايه ولو ادرك المشعر بوقوفه الاضطرارى يوم النحر اذا ادرك جماعه يسيره فيه ولو بقدر الخمسه.

وقد مر فيها ايضاً كفايه العمره التى اتى بها قبل حجه بل الطواف والسعى اذا قدمهما على الوقوف.

ومع هذه التصريحات كيف يمكن تأييد ما قرره (قدس سره) من عدم الكفايه بكلمات الاصحاب.

فانه ليس حدوث البلوغ قبل ادراك الوقوفين عندهم بمثابة حدوثه بعده.

هذا كله مع انه قد مر ما افاده في مسأله ٦ من مسائل شرط الاستطاعه فى ذيل كلام صاحب العروه:

« بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال.»

فقال فى الحاشيه عليه:

« بل هو - الوجوب - المتعين لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبى حين الإحرام فيجب عليه الإحرام للحج ثانياً سواء أكان أمامه ميقات آخر أم لم يكن. » (١)

والمفروض فيه عليه غير المستطيع الذى احرم للحج مندوباً فاستطاع فى حين حجه وكان امامه ميقات اخر.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/١٧**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ثم قال (قدس سره):

واما الثانيه:

فهى ايضاً ممنوعه. حتى وان تنازلنا وسلمنا المقدمه الاولى.

ضروره ان مثل مؤثقه اسحق بن عمار غير قاصره الشمول لما اذا تحقق البلوغ فى الاثناء.

ص: ٢٨٠



١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ٣٦٥ و ٣٦٦.

قال: « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج ؟

قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت «

المؤيده بروايه شهاب وان كانت ضعيفه بسهل بن زياد.

فان صدرها وان لم يكن له اطلاق يشمل صوره البلوغ فى الاثناء لبعده بلوغ ابن عشر سنين جداً، فان الغالب احتلامه فى الثالثه عشره من عمره فما بعد ويندر فى الاقل من ذلك. الا ان فى ذيلها اعنى بلوغ الجاربه بالطمث مطلق يشمل ما اذا حدث الطمث اثناء الحج.

وقوله فى السؤال «يحج» اعم من التلبس الفعلى بالحج او الانتهاء منه ولا ظهور له فى الثانى كما لا يخفى.

وعلى الجملة: لاينبغى التأمل فى انعقاد الاطلاق لهذه الموثقه الشامل لما اذا كان البلوغ بعد الفراغ من الاعمال او فى اثنائها.

ولا موجب للاختصاص بالاول بوجه. فيحكم من اجلها لعموم عدم الاجزاء لكنتا الصورتين.

ويؤيده: اتفاق الاصحاب وتالسهم على عدم الاجزاء فيما لو بلغ بعد الوقوفين ولو كان اثناء العمل.

اذ من المستبعد جداً ان يكون ذلك، لاجل الاجماع التعبدى الكاشف عن رأى المعصوم (عليه السلام).

بل الوجه فيه فهم الاطلاق من الموثق المزبور وعدم الاختصاص بالبلوغ بعد العمل.

فاذا ثبت الاطلاق شمل البلوغ قبل احد الوقوفين ايضاً بمناط واحد كما لا يخفى.

فتحصل:

ان الاقوى عدم ثبوت هذا الاستثناء فلا يجزى حج الصبى عن حجه الاسلام مطلقاً، ومعه لا تصل النوبه الى الفروع المترتبه عليه المشار اليها فى المتن.» (١)

ويمكن ان يقال:

فان نظره الشريف الى صحيحه اسحاق بن عمار. «ما رواه الصدوق باسناده عن صفوان عن إسحاق بن عمار قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ابن عشر سنين، يحج ؟ قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمشت.»

ص: ٢٨١

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٥٣ و ٥٤.

من جهة ان مقتضى اطلاقها وجوب حجه الاسلام على الصبي حتى اذا حصول البلوغ فى اثناء حجه اى ان الصبي يجب عليه حجه الاسلام سواء احتلم حين ما فعله من الحج المندوب او لم يحتلم.

وايده:

بموثقه شهاب بن عبد ربه - عندنا- وان كانت ضعيفه عنده (قدس سره) بسهل بن زياد.

حيث إن ظاهرها ايضاً الاطلاق المذكور. وهى ما رواه محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب، عن أبى عبد الله (عليه السلام) - فى حديث - قال:

سألته عن ابن عشر سنين، يحج ؟

قال: عليه حجه الاسلام إذا احتلم، وكذلك الجاربه عليها الحج إذا طمئت. (١)

وافاد (قدس سره):

بان صدر روايه شهاب وان ربما يشكل فيه انعقاد الاطلاق بالنسبه الى الصبي الذى يحتلم فى اثناء العمل.

الا- ان ذيل الروايه بقوله: «وكذلك الجاربه عليها الحج اذا طمئت.» فان اطلاقه بالنسبه الى الجاربه التى ربما طمئت فى الاثناء مسلّم.

وفيه:

انه قد تعلمنا منه (قدس سره) ان الاطلاق انما ينعقد اذا كان المتكلم فى مقام البيان بالنسبه الى الحثيه التى كنا بصدد انعقاد الاطلاق فيه.

فنقول هنا انه هل يتوهم احد كون المتكلم بصدد بيان هذه الجبهه فى قوله: «عليه حجه الاسلام اذا احتلم.»

فان الصبي اذا احتلم فى الاثناء قبل ادراك المشعر وقام الدليل على كفايه عمل فاقد الشرط الى هذا الحد عن واجده، فانه كيف يمكن الالتزام بان الصبي المفروض كونه مكلفاً بوجوب الحج ويتمكن من الاتيان فى الواجب، يلزم عليه اتمام حجه المندوب، وهل هو غير ان المكلف المستطيع مع وجوب الحج عليه جاز له الاتيان بالحج المندوب.

ص: ٢٨٢

وأعجب منه استفاده هذا الاطلاق من قوله: «والجارية اذا طمشت» وكيف يمكن أن يكون قوله «يحج» في قول الراوى: «سألته عن ابن عشر سنين» اعم من التلبس الفعلى بالحج او الانتهاء منه.

فان فى فرض التلبس الفعلى مع التمكن من ادرك الواجب بمقتضى التوسعه كيف يمكن استفاده التعميم.

فان قلت:

انه (قدس سره) لا يلتزم بدلاله الاخبار على التوسعه ومعه ما الاشكال فى اطلاق الروايتين صدرأ او ذيلأ فيما ادعاه.

قلت:

ان تمام الكلام فى انعقاد الاطلاق المذكور. فان للمدعى ان يقول إن الخبر فى مقام بيان أن الصبى لا يتمكن من الاتيان بحجه الاسلام ولا يكفى ما فعله من الحج عن حجه الاسلام ولو فعله مراراً.

ولكن ذلك مفروض فيما اذا لم يحتلم، واما من احتلم مع فرض ادراكه معظم العمل فيشكك فى انعقاد الاطلاق المذكور بالنسبه اليه، والشك فى انعقاد الاطلاق كاف فى عدم انعقاده لان الاطلاق دليل يؤخذ به عند احرازه دون مع الشك فيه.

وأعجب منه قوله (قدس سره):

ويؤيده: اتفاق الاصحاب وتسالمهم فيما لو بلغ بعد الوقوفين ولو كان اثناء العمل لان الوجه فيه فهم الاطلاق من الموثق المزبور...

وانه اذا ثبت الاطلاق شمل البلوغ ايضاً بمناط واحد.

حيث يلاحظ فيه:

انه لو تم هذه الاتفاقات وتسالمات الاصحاب فقد نقل نفسه (قدس سره) اجماع الاصحاب على الكفايه لمن ادرك المشعر.

ومعه فان عدم التزامهم بعدم الكفايه بعد الوقوفين انما كان لاجل الاخبار المستدل عليها فى كلماتهم الداله على الكفايه اذا ادرك المشعر بل قد مر فى كلماتهم الكفايه ولو ادرك المشعر بوقوفه الاضطرارى يوم النحر اذا ادرك جماعه يسيره فيه ولو بقدر الخمسه.

وقد مر فيها ايضاً كفايه العمره التى اتى بها قبل حجه بل الطواف والسعى اذا قدمهما على الوقوف.

ص: ٢٨٣

ومع هذه التصريحات كيف يمكن تأييد ما قرره (قدس سره) من عدم الكفايه بكلمات الاصحاب.

فانه ليس حدوث البلوغ قبل ادراك الوقوفين عندهم بمثابة حدوثه بعده.

هذا كله مع انه قد مر ما افاده فى مسأله ٦ من مسائل شرط الاستطاعه فى ذيل كلام صاحب العروه:

« بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها وكان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه بل لو أحرم متسكعاً فاستطاع وكان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال.»

فقال فى الحاشيه عليه:

« بل هو - الوجوب - المتعين لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبى حين الإحرام فيجب عليه الإحرام للحج ثانياً سواء أكان أمامه ميقات آخر أم لم يكن. » (١)

والمفروض فيه عليه غير المستطيع الذى احرم للحج مندوباً فاستطاع فى حين حجه وكان امامه ميقات اخر.

وافاد فى تقرير بحثه حسب نقل الشيخ البروجردى (قدس سرهما):

« انما الكلام فيما لو احرم متسكعاً فاستطاع، فقد استشكل الماتن فى وجوب الحج عليه نظراً الى انه قد احرم صحيحاً ولا يخرج عند الا بالمحلل، فليس له الابطال ولا العدول، ولاجله يكون معذوراً عن اداء حجه فيسقط عنه.»

فافاد فى مقام دفع كلام صاحب العروه بعدم كونه معذوراً قال (قدس سره):

«بانه بعد فرض تحقق الاستطاعه بالمعنى الذى سبق اعنى الزاد والراحله وتخليه السرب المستتبع لتعلق الوجوب بمقتضى اطلاقات الادله.

يستكشف من ذلك - بطبيعته الحال - بطلان الاحرام الاول وان تخيل صحته وانه لم يتعلق به الامر من الاول اذ بعد ان كان مستطيعاً فى علم الله فهو فى هذه السنه غير مأمور الا بحجه الاسلام فذاك الاحرام غير منعقد فى حد نفسه.

ص: ٢٨٤

---

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٥ و ٣٦٦.

وعليه فحكم هذا الشخص حكم من تجاوز الميقات من غير احرام من إنه ان تمكن من الرجوع اليه رجوع والا- ففيه تفصيل سيجيء في محله ان شاء الله تعالى.

فالمقام نظير من احرام وهو في الميقات ثم استطاع في بلده بارث ونحوه الكاشف عن بطلان احرامه ولزوم استثنائه بقصد حجه الاسلام بلا كلام.

ومما ذكرنا تعرف انه لا وجه لتقييد الحكم بما اذا كان امامه ميقات اخر كما صنعه في المتن لعدم الموجب لهذا التقييد بعد شمول الحكم له ولغيره بمناط واحد» (1)

فنقول:

إن المفروض في هذا المقام حصول الاستطاعه حين حجه الذى احرم له بقصد الندب فهنا نستل عنه بان الاستطاعه شرط من شرائط وجوب الحج، وكذا البلوغ والحريه والختان وامثاله.

فما الفرق بين شرط و شرط وكيف بعد فرض بلوغ قبل ادراك الوقوفين لم يكن فى علم الله انه فى هذه السنه غير مامور الا بحجه الاسلام، وان حكم هذا الصبى حكم من تجاوز الميقات من غير احرام طابق النعل بالنعل.

فانه يستكشف من حصول البلوغ له حين حجه وبمقتضى ما ورد من اعتبار البلوغ فى الحج - بطبيعته الحال - بطلان الاحرام الاول وان تخيل صحته، وانه لم يتعلق به الامر من الاول.

بل إن لازم ما قرر هنا بطلان الاحرام الذى تلبس به بعنوان الندب ولو حصول البلوغ بعد الوقوفين، وانه لا وجه لتقييد الحكم بما اذا كان امامه ميقات اخر، ولولم يمكن لنا ما دل على التوسعه ولم يثبت اجماع الاصحاب فى المقام.

فقد ظهر مما حققناه:

انه اذا بلغ الصبى حين ما أتى بالحج بينه الندب وبلغ قبل ادراك المشعر، وادراكه بالغاً ولو بالادراك الاضطرارى يجرى ما أتى به ملفقاً من الواقع فى ظرف فقدان شرط البلوغ وظرف وجدانه عن حجه الاسلام بلا فرق فى ذلك بين القران والافراد ولا يجب عليه الاتيان بالعمره ثانياً بتبدل حجه الى الافراد اذا كان متمتعاً كما لا يجب عليه الطواف والسعى اذا اقدمها على الوقوفين ويلحق بالصبى العبد اذا أعتق والمجنون اذا أفاق حينئذ وفقاً للمشهور.

ص: ٢٨٥

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

هذا كله مع انه قد مر ما افاده فى مسأله ٦ من مسائل شرط الاستطاعه فى ذيل كلام صاحب العروه:

« بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متمسكاً أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها و كان له هناك ما يمكن أن يحج به و جب عليه بل لو أحرم متمسكاً فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه وإن كان لا يخلو عن إشكال.»

فقال فى الحاشيه عليه:

« بل هو - الوجوب - المتعين لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبى حين الإحرام فيجب عليه الإحرام للحج ثانياً سواء أكان أمامه ميقات آخر أم لم يكن. » (١)

والمفروض فيه عليه غير المستطيع الذى احرم للحج مندوباً فاستطاع فى حين حجه و كان امامه ميقات اخر.

وافاد فى تقرير بحثه حسب نقل الشيخ البروجردى (قدس سرهما):

« انما الكلام فيما لو احرم متمسكاً فاستطاع، فقد استشكل الماتن فى وجوب الحج عليه نظراً الى انه قد احرم صحيحاً ولا يخرج عند الا بالمحلل، فليس له الابطال ولا العدول، ولاجله يكون معذوراً عن اداء حجه فيسقط عنه.»

فافاد فى مقام دفع كلام صاحب العروه بعدم كونه معذوراً قال (قدس سره):

«بانه بعد فرض تحقق الاستطاعه بالمعنى الذى سبق اعنى الزاد والراحله وتخليه السرب المستتبع لتعلق الوجوب بمقتضى اطلاقات الادله.

يستكشف من ذلك - بطبيعته الحال - بطلان الاحرام الاول وان تخيل صحته وانه لم يتعلق به الامر من الاول اذ بعد ان كان مستطيعاً فى علم الله فهو فى هذه السنه غير مأمور الا بحجه الاسلام فذاك الاحرام غير منعقد فى حد نفسه.

ص: ٢٨٦

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٥ و ٣٦٦.

وعليه فحكم هذا الشخص حكم من تجاوز الميقات من غير احرام من إنه ان تمكن من الرجوع اليه رجوع والا - فففيه تفصيل سيجيء فى محله ان شاء الله تعالى.

فالمقام نظير من احرام وهو فى الميقات ثم استطاع فى بلده بارث ونحوه الكاشف عن بطلان احرامه ولزوم استثنائه بقصد حجه الاسلام بلا كلام.

ومما ذكرنا تعرف انه لا وجه لتقييد الحكم بما اذا كان امامه ميقات اخر كما صنعه فى المتن لعدم الموجب لهذا التقييد بعد شمول الحكم له ولغيره بمناط واحد» (1)

فقول:

إن المفروض فى هذا المقام حصول الاستطاعة حين حجه الذى احرم له بقصد الندب فهنا نسئل عنه بان الاستطاعة شرط من شرائط وجوب الحج، وكذا البلوغ والحريه وامثاله؟

فما الفرق بين شرط و شرط وكيف بعد فرض بلوغ قبل ادراك الوقوفين لم يكن فى علم الله انه فى هذه السنه غير مامور الا بحجه الاسلام، وان حكم هذا الصبى حكم من تجاوز الميقات من غير احرام طابق النعل بالنعل.

فانه يستكشف من حصول البلوغ له حين حجه وبمقتضى ما ورد من اعتبار البلوغ فى الحج - بطبيعته الحال - بطلان الاحرام الاول وان تخيل صحته، وانه لم يتعلق به الامر من الاول.

بل إن لازم ما قرر هنا بطلان الاحرام الذى تلبس به بعنوان الندب ولو حصول البلوغ بعد الوقوفين، وانه لا وجه لتقييد الحكم بما اذا كان امامه ميقات اخر، ولولم يمكن لنا ما دل على التوسعه ولم يثبت اجماع الاصحاب فى المقام.

فقد ظهر مما حققناه:

انه اذا بلغ الصبى حين ما أتى بالحج بينه الندب وبلغ قبل ادراك المشعر، وادراكه بالغاً ولو بالادراك الاضطرارى يجرى ما أتى به ملفقاً من الواقع فى ظرف فقدان شرط البلوغ وظرف وجدانه عن حجه الاسلام بلا فرق فى ذلك بين القران والافراد ولا يجب عليه الاتيان بالعمره ثانياً بتبدل حجه الى الافراد اذا كان متمتعاً كما لا يجب عليه الطواف والسعى اذا اقدمها على الوقوفين ويلحق بالصبى العبد اذا أعتق والمجنون اذا أفاق حينئذ وفقاً للمشهور.

ص: ٢٨٧

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٩٨ و ٩٩.



قال صاحب العروه:

مساله ٨: « إذا مشى الصبى إلى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات وكان مستطيعا لا إشكال في أن حجه حجه الإسلام. (١)

المساله واضحه ولكن وجه طرحه يرجع الى البحث الجارى فى باب الاستطاعه، بان ما هو الشرط لوجوب الحج هل هى الاستطاعه من بلده او من مكانه ولو كان خارج بلده، بل ولو كان فى مكه. والوجه هناك الاستطاعه من مكانه لا من بلده، وهذا البحث بعينه يجرى فى سائر شرائط الوجوب ومن جملتها البلوغ، بمعنى انه هل يلزم بلوغ المكلف فى بلده حتى تتم له شرائط وجوب الحج او ان الشرط البلوغ، ولو حصل فى مكانه لا فى بلده وحتى لو كان مكانه الميقات او مكه او الحرم فاذا مشى لا لغرض الحج فبلغ مكه او اراد الخروج من بلده بنيه الحج المندوب فبلغ فى المسير او فى المقصد بحيث تمكن من اداء المناسك واجداً للشرط حقيقه او توسعه على ما مر فى المساله السابقه فان حجه هو حجه الاسلام وهذا البحث يجرى بعينه فى سائر شروط الحج كالعقل والاستطاعه والختان والحريه، فان المعيار فى الشرطيه فيها حصوله قبل اداء المناسك وقبل الاحرام وبالتوسعه قبل ادراك احد الموقفين.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/١٩**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

قال صاحب العروه:

مساله ٩: «إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا، فبان بعد الحج أنه كان بالغاً، فهل يجزى عن حجه الإسلام أو لا؟ وجهان، أو جههما الأول وكذا إذا حج الرجل باعتقاد عدم الاستطاعه بنيه الندب ثم ظهر كونه مستطيعا حين الحج...» (٢)

ص: ٢٨٨

١- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ٣٥٢.

٢- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ٣٥٢.

قال السيد الحكيم فى المستمسك:

الاشكال فى الصحه فى هذه المسأله من وجهين:

الأول: إن حجه الاسلام تختلف مع غيرها من أنواع الحج بالخصوصيات الداخليه، نظير الاختلاف بين صلاه الصبح وناقله الصبح، فالحج مع فقد بعض الشرائط ليس حج الاسلام وليس بواجب.

والحج مع الشرائط حج الاسلام وهو واجب. فإذا حج - بعد ما حج حجه الاسلام - كان حجه غير حجه الاسلام، فالاختلاف

بينهما بالخصوصيات الداخليه.

وحينئذ فإذا نوى حجا غير حجه الاسلام كيف تصح حجه الاسلام مع عدم النيه ؟ ! نظير ما لو نوى العصر - باعتقاد أنه صلى الظهر - فتبين أنه لم يصل الظهر فإنها لا تصح ظهرا، فإذا صحت ظهرا فقد صحت بلا نيه.

الثانى: من وجهى الاشكال: أنه إذا نوى الأمر الندبى ولم ينو الأمر الوجوبى، لم يتحقق امتثال الأمر الوجوبى بقصد امتثال غيره، فلا موجب لسقوطه.

والتحقيق:

أن القيود التى تذكر فى موضوع الامتثال العبادى اشتباها تاره: تلحظ بما هى، وأخرى: تلحظ طريقا ومرآه إلى غيرها.

والأولى تاره: تكون ملحوظه على نحو وحده المطلوب.

وأخرى: على نحو تعدد المطلوب، فإن لوحظت بما هى على نحو وحده المطلوب بطلت العباده، لفوات القصد إلى الواقع، لمنافاه قصد القيد - ولو اشتباها - إياه.

ففى فرض المسأله إذا لوحظ قيد الحج الندبى والأمر الندبى فقد فات قصد الحج الاسلامى والأمر الوجوبى، فلا مجال للصحه.

وإن لوحظت على نحو تعدد المطلوب:

فإن كان الاختلاف بين القيود الواقعيه والقيود المقصوده من قبيل الاختلاف بين الأقل والأكثر صحت العباده.

كما إذا اعتقد أن الحج الاسلامى شرع فى مكه - مثلا - اشتباها، فقصد الحج الاسلامى المشرع فى مكه على نحو تعدد المطلوب، لم يقدر ذلك فى صحه امتثال أمر الحج الاسلامى إذا كان قد شرع فى المدينه، لأن فوات القيد المذكور - الذى قصد اشتباها - لا يقدر فى قصد الحج الاسلامى، بعد ما كان التقييد على نحو تعدد المطلوب. وإن كان الاختلاف بين القيود الواقعيه والقيود المقصوده من قبيل الاختلاف بين المتباينين لم يصح الامتثال، فإن تعدد المطلوب إنما يقتضى وقوع القصد على ذات المقيد حتى على تقدير انتفاء القيد، ولا يقتضى وقوع القصد على القيد المباين.

ص: ٢٨٩

ففى المقام إذا قصد الحج غير الاسلامى والأمر الندبى على نحو تعدد المطلوب، فقد تعلق القصد بذات الحج وبذات الأمر، لكن لم يتعلق بالحج الاسلامى ولا بالأمر الوجوبى.

ولو بنى على عدم اعتبار قصد الوجوب والندب يكون البطلان مستندا إلى عدم قصد خصوصيه الحج الاسلامى فإنه لا بد من قصدها فى تحقق العباده، فينحصر تصحيح الحج الاسلامى - فى الفرض - بصوره ما إذا كان قصد الحج غير الاسلامى بعنوان كونه عبره ومرآه إلى الحج الاسلامى، فيكون الحج الاسلامى مقصودا بالأصالة ولو إجمالاً.

ومن ذلك يظهر أنه - مع تباين القيود الواقعيه والخطئيه - ينحصر تصحيح العباده بصوره ملاحظه القيد الاشتباهى بنحو المرآتيه والطريقيه، ومع عدم التباين وكونها من قبيل الأقل والأكثر ينحصر تصحيح العباده بصوره ملاحظه القيد الاشتباهى بنحو تعدد المطلوب، فإذا لوحظ بنحو وحده المطلوب تعين البناء على البطلان.

ومن ذلك يظهر أنه فى اطلاق الصحه فى كلام المصنف (ره) نظر، وكان اللازم التفصيل فى المسألتين على النحو الذى ذكرنا. وسيأتى فى المسأله الخامسه والعشرين نظير المقام» (١)

وحاصل ما افاده (قدس سره):

تصحيح الحج فى المقام بوجهين:

١ - ملاحظه القيود كالبلوغ والاستطاعه على نحو تعدد المطلوب و كون الاختلاف بين القيود الواقعيه والقيود المقصوده من قبيل الاختلاف بين الأقل والأكثر.

٢ - ملاحظه القيود المذكوره على نحو تعدد المطلوب مع كون الاختلاف بين القيود الواقعيه والقيود المقصوده من قبيل الاختلاف بين المتباينين ولكن لوحظ القيود الاشتباهيه - المقصوده - مرآه وطريقاً الى القيود الواقعيه وكان حجه الاسلام مقصوداً بالأصالة ولو إجمالاً.

واما اذا كانت القيود ملحوظه على نحو وحده المطلوب.

ص: ٢٩٠

---

١- مستمسك العروه الوثقى - ط قم، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٣٢ و ٣٤.

او لوحظت على نحو تعدد المطلوب وكان الاختلاف بين القيود الواقعيه والقيود المقصوده من قبيل الاختلاف بين المتباينين فحيث لم يقع القصد على ذات المقيد حتى على تقدير انتفاء القيد، بل وقع القصد على القيد المباين، فلا يتم الحجج في المقام. ولذلك اورد على صاحب العروه (قدس سره) من جهة اطلاق كلامه في صحه الحجج بلا عنايه الى هذه التفاصيل.

وافاد السيد الخوئي (قدس سره) في المقام:

«اشترنا غير مره في مطاوى هذا الشرح اليى ان الواجب العبادى لا يحتاج فى تحققه اليى ازيد من قصد نفس الفعل مع الاضافه اليى المولى نحو اضافته ولا يفتقر اليى قصد الوجه من الوجوب او الندب. عذب

هذا فيما اذا كانت الذات متميزه عما عداها.

واما اذا كانت مشتركه مع غيرها فى الصوره وان كانت مباينه فى الحقيقه وانما يكون الامتياز بالقصد.

كما فى الاداء القضاء والفريضه والنافله والظهر و العصر ونحوهما مما لا تفترق احدهما عن الاخرى فى صوره العمل ولا تمتاز الا- بالعنوان الخاص المتلبس به كعنوان الظهر او القضاء مثلاً- ففى مثله لا- محيص من تعلق القصد بذلك العنوان ايضاً رعايه لتحقق الذات المامور بها.

فلو اتى بذات الركعتين عاريه عن قصد الفريضه او النافله او بذات الاربع من غير قصد الظهر ولا العصر لم تقع امتثالاً لشيء منهما لعدم الترجيح فى المبين بعد عدم تعلق القصد بشيء من العناوين

وبالجملة ففى العناوين القصديه لا مناص من تعلق القصد بالعنوان بخصوصه ولو بالاشاره الاجماليه والنيه الارتكازيه.

ومن ثم لو كانت الذمه مشغوله بالصلاه الادائيه فقط فتخيل اشتغالها بالقضائيه فنواها ثم انكشف الخلاف بطلت صلاته ولم تكن مجزئه عن الادائيه لان ما قصد لم يقع وما هو الواقع لم يقصد.

ولو كان جنباً فتخيل انه ماس للميت فنويى غمسل المس او بالعكس لم يكن مجزياً ايضاً عليه ما فصلنا الكلام حول ذلك مستقصي في بحث الاغسال. عنال

وقلنا انها حقائق متباينهته وطباع متعدده ولا بد من تعلق القصد بكل حقيقه بخصوصها، فلو كانت الذمه مشغوله باحدهما دون الاخرى فقصد ما لم تشتغل به الذمه لا- يكون مجزياً عما اشتغلت لما عرفت من أن ما قصد لم يقع وما هو الواقع لم يكن مقصوداً.

وعلى ضوء ذلك يتوجه الاشكال فى المقام.

حيث ان حجه اها الاسلام التى بُنى عليها الإسلام لها عنوان خاص به صارت طبيعه خاصه فى قبال سائر اقسام الحج من حج الصبى والمتسكع ونحوها.

فلو تخيل الحاج عدم بلوغه فنويتوى - بطبيعه الحال - حجاً غير حجه الاسلام ثم بان بعد الحج انه كان بالغاً.

او حج باعتقاد عدم الاستطاعه فبان كونه مستطيعاً.

فهل يجزى ذلك عن حجه الاسلام ام لا؟

وكذا الكلام فى عكس ذلك فهل يصح حججه مع انه نوى ما لا واقع له اولاً؟

فغمناط الاشكال ليس اعتقاد قصد الوجه والاخلال بنيه الوجوب والاستحباب فان المُحقق فى محله عدم اعتباره.

بل الاشكال متمحض فى حيثيه الاخلال بقصد العنوان المتقوم به الذات وهو عدم تعلق النيه بحجه الاسلام بعنوانها فقد نويى ما لا واقع له ولم يكن ناوياً لما هو الواقع.

وقد اشرنا فى امثال هذه المقامات اليى ان الصحه واتفساد يتبعان كيفيه تعلق القصد بتلك الخصوصيه التى لا واقع لها.

فان كانت ملحوظه عليه سبيل الموضوعيه وبنحو التقييد كما فى ناوى القضاء بزعم فراغ الذمه عن الاداء بطلت العباده فيما لم يكن عليه قضاء لما عرفت من الاخلال بما هو المقوم للذات من قصد العنوان الخاص. وان كانت ملحوظه على سبيل الطريقيه فكان ناوياً للامر الفعلى فاشبهه ه وتخيل انه كذا فبان غيره. كان من باب التخلف فى الداعى والخطاء فى التطبيق.

كما لا يبعد ان يكون الحج من هذا القبيل حيث ان الحاج ينوى نيويحج هذه السنه والامر الفعلى المتوجه اليه المتعلق به فقى هذا العام. غايته: انه كان يعتقد عدم اتصافه بحجه الاسلام وانه حج مندوب لتخيل عدم بلوغه فينكشف خلافه.

فمتصله محكوم بالصحة لتعلق القصد لدي التليل ولو اجمالاً بعنوان حجه الاسلام وان لم يلتفت اليه تفصيلاً. وهو كاف فى الصحة حسبما عرفت.» (١)

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٢٠

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال: انه قد مر ان الحج كغيره من الاعمال العباديه من الماهيات المخترعه الشرعيه فهو بحسب الماهيه والحقيقه اى ما به يكون حجاً متقوماً بافعال واركان ولا فرق بين اصنافه وافراده من حيث الحقيقه والماهيه. كما ان غير الحج من مكن الاعمال العباديه كالصلاه يكون كذلك. والفرق بين اقسام الحج - كالفرق بين اقسام الصلاه - انما جاءى من ناحيه الخصوصيات الصنيفيه ضعيفه والفرديه. وان شئت قلت: حسب تعبير السيد الحكيم بالخصوصيات الداخليه. وان كان التعبير بالخصوصيات الصنيفيهضعيفه او الفرديه اولى. فالاول: نظير انقسام الحج ب الى الواجب والمستحب. والثانى: من قبيل حج البالغ وحج الصبى اى الحج فى ظرف وجدان شروطه والحج فى ظرف فقدان بعضه. وهذا مما لا- كلام فيه وانما الكلام فى حد دخل هذه الخصوصيات الصنيفيهضعيفه او الفرديه. واما الكلام فى ان الحج تفرق عن الصلاه ، لان حجه الاسلام من اركان الدين كما مر فى كلام السيد الخوئى فيمكن ان يلاحظ فيه بان الصلاه ايضاً من دعائمه، وانه لو قبلت قبل ما سواهما. فلا يمكن تصوير الفرق بين البابين ثم ان الخصوصيات المفرقه بحسب الصنف او المفرده: لا يتم تصويرها اضافه اليى الماهيه لا على نحو الاقل والاكثر ولا- على نحو المتباينين وعلى فرض تصوير الاقل والاكثر لا يتم تصويرها على نحو تعدد المطلوب كما يظهر من كلام السيد الحكيم الفرق بين تصويرهما بلحاظ الاثر. وذلك، لانه ليس فى باب الحج للشارع مطلوب بعنوان ماهيه الحج وحقيقته ومطلوب اخر هو خصوصياته المفرقه او المفرده. حتى نحاسب الماهيه، المطلوب الاكثر والخصوصيات الاقل. كما ان هذه الخصوصيات ليست مباينيه لحقيقه الحج وماهيته حتى تكون النسبه بينهما النسبه بين المتباينين. بل ان اساس دخل هذه الخصوصيات، دخل خصوصيته الفصل او الصوره فى الجنس او الهويليه. وذلك، لان الخصوصيات المذكوره انما تكون دخيله فى مقام تحقق الحج او الصلاه خارجاً، واتيان المكلف بهفان حقيقه الحج وماهيته اذا تحققت خارجاً واتى به المكلف، اما ان يتحقق بخصوصيه الوجوب او الندب. كما ان لكل واحد منهما افراد كما فى الجنس المتفصل بالفصل والهويلى المتصوره بالصوره من حجه الاسلام والواجب بالنذر او بالعمد او الاستنابه فى الاولى. وبانواعه فى الثانى والتعبير بان هذه الاعمال من العناوين القصديه بمعنى انها متقومه بالقصد لا معنى له الا ما قلناه، بان حقيقه الحج فى مقام التحقق انما تتقوم بالقصد الخاص من اتيانه، او نحو الداعى اليه. الذى هو المعين له فى مقام التحقق. فاذا قصد حجه الاسلام لتحقيق ذلك خارجاً وكذا لو قصد غيره لانه بالقصد انما يشخص الصوره او الفصل العارضه على حقيقه الحج. وهذا مما لا كلام فيه. وانما الكلام فى انه هل يمكن تصوير امر آخر غير القصد المعلوم دخله فى مقام تحقق هذه الافعال خارجاً بحيث يوجب تميزه و تشخصه اللذى يلازمه الصوره او الفصل؟ويمكن ان يقال: ان ظروف الاتيان بهذه الاعمال بحسب شرائطها يمكن ان يكون لها الدخل فى تعيين الاعمال المذكوره و تشخص هذه

الحقائق. ومثالها فى الصلاه: ان المكلف الذى يلتزم باتيان الصلاه الواجبه فى اول وقتها. ولم يبادر مثلاً باتيان النافله بل يكتفى باتيان الواجب فاذا اتى باربع ركعات فى اول الظهر وابتداء دخول الوقت. و لو لم يكن فى قصده الوجوب او الندب او الظهر او العصر، فان هذا الظرف الخاص بحسب شرائط العمل وشرائط المكلف يوجب تعيين صلاته وتشخيصها بصلاه الظهر. فان الصلاه حقيقه جنسيه لا تشخص الا بالخصوصيات المشخصه ومن الممكن ان يكون احدى هذه الخصوصيات هذا الظرف المذكور كما ان من هذه الخصوصيات قصد العنوان الخاص. وعليه فان مثل هذا المكلف اذا اتى باربع ركعات بنيه العصر فى الوقت المعهود للظهر نسياناً وعفله له ان يبتنى على كونها ظهراً عند الالتفات حينها.. كما هو فتوى الاصحاب فى المقام وكما فى امثاله ومن المحتمل جداً ان يكون الحج مثل الصلاه فى ذلك عيناً. فان المكلف الذى ياتى بالحج فى ظرف وجدان شرائطه واقعاً، بمعنى انه ياتى بالحج بالغاً عاقلاً مستطيعاً و.... فى فرض عدم اتيانه بحجه الاسلام قبل ذلك، فانه بحسب هذا الظرف فى مقام الاتيان مع كونه غير اتى بحجه الاسلام قبل ذلك، وان السنه هى اول السنه التى يتمكن من الاتيان بالحج واجداً لجميع شرائطه. لكان ما اتى به هى حجه الاسلام وان لم ينويها، بل وان لم يتوجه ببلوغها، او استطاعتها او افاقتها فان فى هذه الموارد يكون المشخص هو ظرف الاتيان اى الظرف الخاص للاتيان بالفعل الموجب لتشخص الحقيقه وتميز حجه الاسلام بين الاصناف الاخر. ويكون الظرف المذكور هو المُفْضَل والمصور لجنس الحج ومادتها فى مقام التحقق. وبعبارة اخرى ان لهذا الظرف الدخلى فى تمييز الفعل وتشخصه كالمقصد. ولعل يكون من هذا الباب فتوى الاصحاب فى المقام باجزاء ما اتى به البالغ الغافل عن بلوغه عن حجه الاسلام. وكذا فتاواهم باجزاء ما اتى به المكلف غافلاً عن كونه مستطيعاً عن حجه الاسلام.

ص: ٢٩٣

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٥٦ و ٥٧.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٢٣**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال:

ان ظروف الاتيان بهذه الاعمال بحسب شرائطها يمكن ان يكون لها الدخلى فى تعيين الاعمال المذكوره و تشخص هذه الحقائق.

ومثالها فى الصلاه:

ان المكلف الذى يلتزم باتيان الصلاه الواجبه فى اول وقتها. ولم يبادر مثلاً باتيان النافله بل يكتفى باتيان الواجب فاذا اتى باربع ركعات فى اول الظهر وابتداء دخول الوقت. و لو لم يكن فى قصده الوجوب او الندب او الظهر او العصر، فان هذا الظرف الخاص بحسب شرائط العمل وشرائط المكلف يوجب تعيين صلاته وتشخيصها بصلاه الظهر.

فان الصلاه حقيقه جنسيه لا تشخص الا بالخصوصيات المشخصه ومن الممكن ان يكون احدى هذه الخصوصيات هذا الظرف

المذكور كما ان من هذه الخصوصيات قصد العنوان الخاص.

وعليه فان مثل هذا المكلف اذا اتى باربع ركعات بنيه العصر فى الوقت المعهود للظهر نسياناً وعفله له ان يبتنى على كونها ظهراً عند الالتفات حينها. كما هو فتوى الاصحاب فى المقام وكما فى امثاله.

ومن المحتمل جداً ان يكون الحج مثل الصلاه فى ذلك عيناً.

فان المكلف الذى ياتى بالحج فى ظرف وجدان شرائطه واقعاً، بمعنى انه ياتى بالحج بالغاً عاقلاً مستطيعاً و.... فى فرض عدم اتيانه بحجه الاسلام قبل ذلك، فانه بحسب هذا الظرف فى مقام الاتيان مع كونه غير اتى بحجه الاسلام قبل ذلك، وان السنه هى اول السنه التى يتمكن من الاتيان بالحج واجداً لجميع شرائطه.

لكان ما اتى به هى حجه الاسلام وان لم ينويها، بل وان لم يتوجه ببلوغها، او استطاعتها او افاقتها.

فان فى هذه الموارد يكون المشخص هو ظرف الاتيان اى الظرف الخاص للاتيان بالفعل الموجب لتشخص الحقيقه وتميز حجه الاسلام بين الاصناف الاخر. ويكون الظرف المذكور هو المُفَصَّل والمصور لجنس الحج ومادتها فى مقام التحقق.

ص: ٢٩٤

وبعبارة اخرى ان لهذا الظرف الدخل فى تمييز الفعل وتشخصه كالمقصد.

ولعل يكون من هذا الباب فتوى الاصحاب فى المقام باجزاء ما اتى به البالغ الغافل عن بلوغه عن حجه الاسلام.

وكذا فتاواهم باجزاء ما اتى به المكلف غافلاً عن كونه مستطيعاً عن حجه الاسلام.

كما انه لعل ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فى المقام.

«وان كانت ملحوظه - الخصوصيه التى لا واقع لها - على سبيل الطريقيه فكان ناوياً للامر الفعلى فاشتبته وتخيّل انه كذا فبان غيره كان من باب التخلف فى الداعى والخطأ فى التطبيق...»

راجعاً الى ما حققناه.

الا ان ما افاده فى البحث محصور فى المقصد واراد مسألتنا هذه ارجاع ما فعله المكلف الى كونه قاصداً للواقع ولو اجمالاً.

وان قصد مثله لدى التحليل راجع الى حجه الاسلام، وان لم يلتفت اليه تفصيلاً.

هذا وقد حقق فى محله ان التشخص والتميز فى الافعال والعناوين القصديه كما يتحقق بالمقصد ربما يتحقق بامور اخرى كتتحقق التعظيم والتحقير بالصدق العرفى ولو لم يكن قاصداً.



والحاصل أنه قد ظهر مما ذكرناه:

أنه كما يكون القصد مميزاً للعمل العبادى كذلك يكون ظرف الاتيان بشرائطه من ناحيه المكلف ومن ناحيه الفعل مميزاً للفعل العبادى و مشخصاً له بحيث يجرى ما اتى به عما تعلق بذمته، ولكن الظرف المذكور لا يتكفل لهذا التميز والتشخيص فى جميع الموارد.

مثلاً- فيما اذا كان ظرف الاتيان قابلاً للاتيان بافراد من الفعل العبادى كالواجب اداءً وقضاءً والمستحب بانواعه وكذا ما وجب بالنذر وامثاله ويجزى عن المكلف الاتيان بكل واحد منها فى الظرف المذكور كالصلاه الواجبه فى الوقت الموسع مع وجوب قضاء الفوائت على ذمه المكلف.

وتعارف اتيانه بالصلاه المندوبه من النافله وغيره.

ص: ٢٩٥

وهذا بخلاف الحج الواجب بعنوان حجه الاسلام حيث إن المكلف الواجد للشرائط لا يجزى عنه غير حجه الاسلام في سنته، فان اول سنته كونه واجداً للشرائط ظرف لاتيان حجه الاسلام، فلو اتى في هذا الظرف بغيرها من افراد الحج خطأ وغفله عن كونه واجداً للشرائط فان الظرف المذكور يشخص ما فعله بعنوان حجه الاسلام.

كما في مورد المستطيع الذى يكون غافلاً عن استطاعته او الصبى الغافل عن بلوغه والمجنون الغافل عن إفاقته والعبد الغافل عن إنعتاقه.

فان ظرف الاتيان بالنظر الى خصوصيه الحج وخصوصيه المكلف قابل لتمكنه من تشخيص الفعل وتميزه.

ويمكن تصوير ذلك في الصوم ايضاً، فإن من عليه الصوم الواجب لا يجزى عنه المستحب منه، فعند المضايقه يمكن تصوير كون ظرف الاتيان مشخصاً لما اتى به وان كان غافلاً.

وكذا في الصلاه في خصوص الاتيان بالعصر عدم الاتيان بالظهر والاتيان بالعشاء قبل الاتيان بالمغرب غافلاً، فاذا توجه في الاثناء يجب عليه قلب النيه الى الظهر فى الاول، والمغرب فى الثانى قبل الاتيان بالركعه الرابعه.

ولعل وجه فتوى المشهور بالاجزاء فى مسألتنا - البالغ الغافل عن بلوغه والبانى فى احرامه على الندب - وكذا فتواهم فى موارد اخرى مثل قلب النيه من العصر الى الظهر او من العشاء الى المغرب من هذا القبيل.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٣/١٢/٢٤

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وقد وقع البحث فى بعض هذه الموارد بانه يلزم على المكلف عند التنبه والتوجه قلب النيه او انه يقع الانقلاب فى النيه فافاد السيد الخوئى (قدس سره) فى العبد الغافل عن إنعتاقه البانى فى إحرامه على الندب فى ضمن قول صاحب العروه (قدس سره):

« نعم لو حج بإذن مولاه ثم انعتق قبل إدراك المشعر أجزاءه عن حجه الإسلام بالإجماع والنصوص. ويبقى الكلام فى أمور:

ص: ٢٩٦

أحدها: هل يشترط فى الإجزاء تجديد النيه للإحرام بحجه الإسلام بعد الانعتاق، فهو من باب القلب.

أو لا بل هو انقلاب شرعى. قولان، مقتضى إطلاق النصوص الثانى وهو الأقوى.

فلو فرض أنه لم يعلم بانعتاقه حتى فرغ أو علم ولم يعلم الإجزاء حتى يجدد النيه كفاه وأجزأه...» (١)

قال السيد الخوئى (قدس سره):

«بل لعل في التعبير بالانقلاب ايضاً نوع مسامحه، فلا- قلب و لا- إنقلاب وانما هو تخصيص في أدله اشتراط الحريه بمعنى ان نصوص الاجزاء لدى الإنعتاق قبل المشعر تفسير المراد من دليل الشرطيه وانه لا شرطيه في مثل هذه الصوره لكفايه الحريه ولو في الجمله، وقبل احد الموقفين.

فلا يحتاج الى علم العبد لا موضوعاً و لا حكماً.

فلو أعتق وهو لا يدري او علم به ولم يعلم بكونه مجزياً صح بمقتضى إطلاق النصوص وأجزاء عن حجه الاسلام.

ومعلوم ان التعبير بالاجزاء في هذه الروايات من أجل وقوع مقدار من الحج حال الرقبه، فالقاعدته تقتضى عدم الاجزاء الا ان هذه النصوص دللتنا على الاجزاء فنخرج بها عنها.

فالقول بالقلب والاحتياج الى تجديد النيه لا وجه له ابدأ بل لا إنقلاب الا بمعنى الاجزاء شرعاً عن حجه الاسلام حسبما عرفت.»

(٢)

**في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/١٦**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وما يلزم الدقه فيه فيما افاده (قدس سره):

انه لا يلزم قلب النيه ولا يتم انقلابها بل يكفى وقوع بعضها في ظرف اتيانه ولا يضر وقوع بعضها في حال الرقبه، ولا وجه له الا تشخص العمل العبادى المذكور بوقوعه في ظرف اتيانه بعد عدم تشخصه بالقصد.

ص: ٢٩٧

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج٤، ص ٣٥٣.

٢- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج١، ص ٦١.

وقد مر من الشيخ (قدس سره) فيما افاد:

«واستدل عليه - لو حج الصبى والمجنون ندبا ثم كمالا قبل المشعر اجزا لهما عن حجه الاسلام -

بأنه زمان يصح فيه إنشاء الحج فكان مجزياً.

و المراد: بقاء معظم ركن الحج، فلا يقدح وقوع ما قبلها على غير الوجوب. لا أنه يجزى عنه إنشاء الحج واستينافه حينئذ.

و لكنّ في هذا الاستدلال نظر؛

لأنّ هذه الأخبار يدلّ بظاهرها على أنّ إنشاء الحجّ و استينافه حينئذ صحيح للمضطرّ، بأن ينشئ الإحرام للحجّ.

و هذا ليس ممّا نحن فيه في شىء. فإنّ المقصود المصّرّح به في عنوانهم و فروعهم هو أجزاء المركّب الملقّ من الإحرام و الأفعال السابقة

و اللاحقه.

اللهمّ إلما أن يراد بهذا تأييد المطلب، حيث: إنّ معظم أركان الحجّ ما فيه الكمال، لا يضرّ المكلف فوات ما عداها، فلا يضرّ الصبّي وقوع ذلك على غير صفة الوجوب.»

والمستفاد منه (قدس سره) انه يكفي وقوع الحجّ في ظرفه متشخصا - بالالتفات اليه - اذا كان الواقع معظم اركانه، فحينئذ لا يضر نيه الندب حين الاحرام كما لا يلزم قلب النيه لانه عمل واقع في ظرف اتيانه ويكون تشخصه الذي يتحقق في غيره بالقصد، بايقاعه في ظرفه اذ لا معنى لعدم الاحتياج الى القلب او الانقلاب في النيه الا ذلك.

قال صاحب العروه.

الثالث - من شروط وجوب الحج - من حيث المال وصحة البدن وقوته وتخليه السرب وسلامته وسعه الوقت وكفايته بالإجماع والكتاب والسنة.» (1)

قال في الجواهر:

« باجماع المسلمين.

والنص في الكتاب المبين

والمتواتر من سنة سيد المرسلين.

ص: ٢٩٨

---

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٦٢.

بل لعل ذلك من ضروريات الدين كاصل وجوب الحج.

وحينئذ فلو حج بلا استطاعه لم يجزه عن حجه الاسلام لو استطاع بعد ذلك قطعاً» (١)

وافاد السيد الخوئي (قدس سره)

«فلا وجوب لدى انتفاء واحد من هذه الامور - المذكوره في المتن -

ويدلنا على اعتبار اصل الاستطاعه مضافاً الى الاجماع المحقق من عامه المسلمين حكم العقل اولاً حيث يستقل باشتراط القدره في عامه التكليف، لامتناع التكليف بما لا يطاق، وقبح توجيه الخطاب نحو العاجز.

والكتاب العزيز ثانياً.

لكن المأخوذ فيه ليس الا مجرد الاستطاعه، فلا يزيد مفاده على ما عرفت من حكم العقل.

غايته أن الحج اذا كان حرجياً ارتفع وجوبه بدليل نفى الحرج والسنة القطعيه ثالثاً، كماستعرف.

فاعتبار الاستطاعه - ولو في الجملة - ثابت بالادله الاربعه» (٢)

ان مقتضى حكم العقل اعتبار القدره في الحج كسائر التكاليف كالصوم والجهاد وامثاله. وذكر الاستطاعه في الآيه الشريفه لا يزيد على ما اعتبره العقل، ولعلها ارشاد الى ذلك.

نعم تقييد القدره العقليه بعدم استلزامها العسر والحرج المنفى في الشريعه. ومعها يكون المراد من الاستطاعه القدره الشرعيه، وهي نفس القدره العقليه مع استثناء صوره العسر والحرج، والعقل وان لا يرى الوجوب والالزام عند موارد من الحرج الا ان حد العسر والحرج في الشرع اوسع من العقل، فلذا يعبر عن الاستطاعه بالقدره الشرعيه وهي القدره العقليه ما لم يستلزم العسر والحرج.

قال في العروه:

مسأله ١: لا خلاف ولا إشكال في عدم كفايه القدره العقليه في وجوب الحج، بل يشترط فيه الاستطاعه الشرعيه، وهي كما في جملة من الأخبار الزاد والراحله، فمع عدمهما لا يجب وإن كان قادراً عليه عقلاً بالاكتساب ونحوه.

ص: ٢٩٩

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٤٨.

٢- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٨٤.

وهل يكون اشتراط وجود الراحله مختصا بصوره الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى، أو كونه مشقه عليه أو منافيا لشرفه، أو يشترط مطلقا ولو مع عدم الحاجه إليه؟

مقتضى إطلاق الأخبار والإجماعات المنقوله: الثانى.

وذهب جماعه من المتأخرين إلى الأول: لجملة من الأخبار المصرحه بالوجوب إن أطاق المشى بعضا أو كلاء بدعوى أن مقتضى الجمع بينها وبين الأخبار الأوله حملها على صورته الحاجه.

مع أنها منزله على الغالب، بل انصرفها إليها، والأقوى هو القول الثانى، لإعراض المشهور عن هذه الأخبار مع كونها بمرأى منهم ومسمع.

فاللازم طرحها أو حملها على بعض المحامل، كالحمل على الحج المندوب وإن كان بعيدا عن سياقها، مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه، وحمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب والندب بعيد، أو حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقا، وهو أيضا بعيد، أو نحو ذلك.

وكيف كان فالأقوى ما ذكرنا وإن كان لا ينبغى ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره، خصوصا بالنسبه إلى من لا فرق عنده بين المشى والركوب، أو يكون المشى أسهل، لانصراف الأخبار الأوله عن هذه الصوره بل لولا الإجماعات المنقوله والشهره لكان هذا القول فى غاية القوه. (1)

وموضوع البحث فى هذه المسأله حد الاستطاعه و تبيين القدره الشرعيه التى عُبر عنها فى الايه بالاستطاعه بمقتضى ما ورد فى تفسير الايه فى الاخبار وكذا ما ورد فى ما يعتبر فى وجوب الحج المستفاد من تبيين القدره الشرعيه المذكوره او تحديده. ومعه لصارت الاستطاعه اخص من القدره المعتمده فى جميع الواجبات.

وعليه فلو لا اعتبار هذه الامور فى المعنى المراد من الاستطاعه لكان الشرط نفس القدره العقليه التى هى المعتمده فى وجوب التكاليف على العباد ما لم يستلزم العسر و الحرج المنفى فى الشريعة، وبعد التحديد المذكور يعبر عنه بالقدره الشرعيه، وحينئذ فانما يقع الكلام فى ان الشارع هل اعتبر فيها ما يزيد على اقتضاء نفس هذه القدره ام لا، وان شئت قلت كان البحث فى حد القدره الشرعيه وما هو المراد منها فى خصوص وجوب الحج، فكل ما ثبت اعتباره فيها فيؤخذ به وتقيده به القدره المذكوره وما لم يثبت اعتباره فمرجع امره الى نفس اعتبار القدره الشرعيه بالمعنى الذى ذكرناه وهى القدره العقليه ما لم يستلزم العسر.

ص: ٣٠٠

قال السيد الخوئي (قدس سره):

«... واما حدها - الاستطاعه - فقد فسر معناها الشرعى فى غير واحد من النصوص بما هو أضيّق من المعنى اللغوى الذى دل عليه العقل و نطق به الكتاب حسبما عرفت.

وهو التمكن من الزاد والراحله مع تخليه السرب، فلا يكفى مطلق القدره العقليه.

ومن ثم وقع الكلام بين الأعلام فى ان هذا هل هو تفسير للاستطاعه على الاطلاق كى يكون الامر كما ذكر؟

ام ان اشتراط الراحله خاص بصوره الحاجه اليها من اجل عدم قدرته على المشى، او كونه مشقه عليه او منافياً لشرفه؟ فلا اشتراط مع عدم الحاجه خصوصاً اذا كانت المسافه قريبه.

وعليه فلا تدل هذه النصوص على تفسير الاستطاعه بمعنى اخر غير ما دل عليه العقل ونطق به الكتاب العزيز.

المشهور بين الاصحاب هو الاول.

بل لم يعهد غيره فى كلمات القدماء منهم، فكانه متسالم عليه بينهم ولكن جماعه من المتأخرين ذهبوا الى الثانى.

وهو الظاهر من صاحب الرسائل حيث اخذ التعبير بالحاجه فى عنوان الباب.

واحتاط فيه السيد الماتن، ولا ريب ان الاحتياط حسن فى كل حال وكيفما كان فمناً الاختلاف، اختلاف الاخبار، بل ان بعضها كالصريح فى القول الثانى، فلا بد من النظر اليها. (١)

اما القول الاول:

وهو اعتبار الزاد والرحله فى مقام الشرطيه لوجوب الحج مطلقاً ولو مع عدم الحاجه اليه.

فافاد صاحب الجواهر (قدس سره):

«الشرط الثالث: أن يكون له ما يتمكن به من (الزاد والراحله) لأنهما من المراد بالاستطاعه التى هى شرط فى الوجوب باجماع المسلمين، والنص فى الكتاب المبين، والمتواتر من سنه سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله)، بل لعل ذلك من ضروريات الدين كأصل وجوب الحج، وحينئذ فلو حج بلا استطاعه لم يجزه عن حجه الاسلام لو استطاع بعد ذلك قطعاً، كالقطع بكون الراحله من المراد بالاستطاعه، فيتوقف الوجوب على حصولها وإن تمكن بدونها بمشى ونحوه، للاجماع المحكى عن الناصريات والغنيه والتذكره والمنتهى، والنصوص المستفيضه التى فيها الصحيح وغيره. (٢)

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٨٦.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٤٨.



Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اما القول الاول:

وهو اعتبار الزاد والرحله فى مقام الشرطيه لوجوب الحج مطلقاً ولو مع عدم الحاجه اليه.

فافاد صاحب الجواهر (قدس سره):

«الشرط الثالث: أن يكون له ما يتمكن به من (الزاد والرحله) لأنهما من المراد بالاستطاعه التى هى شرط فى الوجوب باجماع المسلمين، والنص فى الكتاب المبين، والمتواتر من سنه سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله)، بل لعل ذلك من ضروريات الدين كأصل وجوب الحج، وحينئذ فلو حج بلا استطاعه لم يجزه عن حجه الاسلام لو استطاع بعد ذلك قطعاً، كالتقطع بكون الرحله من المراد بالاستطاعه، فيتوقف الوجوب على حصولها وإن تمكن بدونها بمشى ونحوه، للاجماع المحكى عن الناصريات والغنيه والتذكره والمنتهى، والنصوص المستفيضه التى فيها الصحيح وغيره.»

واستدل كغيره من هذه النصوص بروايات:

الاولى: خبر الكناسى الذى عبر عنه بالصحيح.

وهو ما رواه الكلينى عن على بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابى عمير عن محمد بن يحيى الخثعمى قال:

سأل حفص الكناسى أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)، ما يعنى بذلك؟

قال: من كان صحيحاً فى بدنه مخرى سربه، له زاد وراحله، فهو ممن يستطيع الحج، أو قال: ممن كان له مال،

فقال له: حفص الكناسى: فإذا كان صحيحاً فى بدنه، مخرى فى سربه، له زاد وراحله، فلم يحج، فهو ممن يستطيع الحج؟ قال: نعم.»

اما جهه الدلاله فيها:

فان الروايه ظاهره فى تفسير الاستطاعه بصحه البدن وتخليه السرب والتمكن من الزاد والراحله.

واكد فى ذيلها: ان من تمكن من جميع هذه الامور فلم يحج فانما يستقر وجوبه عليه.

اما جهه السند فيها:

رواه الكلينى عن على بن ابراهيم ولا كلام فى وثاقته. وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن ابيه ابراهيم بن هاشم فهو ثقة على الاقوى. ومن الطبقة السابعة.

وهو رواه عن محمد بن ابى عمير وهو اوثق اهل زمانه. ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن محمد بن يحيى الخثعمى، والظاهر ان المراد منه محمد بن يحيى بن سلمان او سليمان او سليم الخثعمى.

قال النجاشى: محمد بن سلمان (سليمان [او سليم]) الخثعمى أخو مغلّس، كوفى، ثقة، روى عن أبى عبد الله عليه السلام. له كتاب. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا على بن حبشى بن قونى قال: حدثنا حميد بن زياد قال: حدثنا الحسن بن محمد بن سماعه قال: حدثنا أبو إسماعيل السراج قال: حدثنا محمد بن يحيى بكتابه.»

وعده الشيخ فى رجاله من اصحاب الصادق (ع).

وقال فى باب تفضيل فرائض الحج بعد ذكر روايتين عن ابن ابى عمير عن محمد بن يحيى الخثعمى وانه يرويه تاره عن ابى عبدالله بلا واسطه وتاره يرويه بواسطه ان من كان قد وقف بالمزدلفه شيئاً يسيراً اجزأه.

قال السيد خوئى فى معجم رجال الحديث:

«وفى هذا الكلام إشعار بل دلالة على أن الشيخ يعتمد على روايه محمد بن يحيى الخثعمى، لكنه ناقش فى روايته هذه بأنه يرويه عن الصادق عليه السلام مع الواسطه تاره، وبلا واسطه أخرى، والراوى هو ابن أبى عمير فى كلا الموردين، وبين روايتهما تهافت.

وقال فى الاستبصار: بعد ذكر الروايتين، الجزء ٢، باب من فاته الوقوف فى المشعر الحرام، الحديث ١٠٩٠ و ١٠٩١: " فالوجه فى هذين الخبرين وإن كان أصلهما واحداً، وهو محمد بن يحيى الخثعمى، وهو عامى، ومع ذلك تاره يرويه عن أبى عبد الله عليه السلام بلا واسطه، وتاره يرويه بواسطه، ويرسله، ويمكن تسليمهما وصحتهما: أن نحملهما على من وقف بالمزدلفه شيئاً يسيراً فقد اجزأه ". إنتهى.

أقول: كلامه هذا مختل النظام إذ لا يوجد لقوله فالوجه في هذين الخبرين خبر، وأظن وإن كان الظن لا يغني عن الحق شيئاً أن في العبارة تحريفاً نشأ من سهو القلم، أو غلط النسخ، وإذا كان محمد بن يحيى الخثعمي عامياً، فلما لم يتعرض له في التهذيب، ولا في كتابه الفهرست، والرجال، وكيف يروى ابن أبي عمير، عن محمد بن يحيى الخثعمي العامي، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام؟ فإنه إذا كان محمد بن يحيى الخثعمي عامياً فبعض أصحابه المروى عنه إما عامي، أو أنه يحتمل فيه ذلك، فما معنى أن يروى ابن أبي عمير عنه ما يخالف مذهب الشيعة من الحكم بصحة حجج من فاته الوقوف في المزدلفه؟ وكيف كان، فلا شك في وثاقه الرجل وصحة رواياته.»

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى محمد بن يحيى الخثعمي لنا توثيق النجاشي ولا معارض له في هذه الجبهه ولو تم ما افاده الشيخ في الاستبصار من انه عامي و اغمضنا النظر عما افاده السيد الخوئي من تحريف العبارة في الاستبصار فان هذه الكلام لا يعارض توثيق النجاشي لان كونه عامياً لا ينافي وثاقته كما لا ينافي كون من روى عنه عامياً وان نقل مشايخ الرواه عن العامي اعتماداً على وثاقته ليس بعزيز مع نقل ابن ابي عمير عنه دليل آخر على وثاقه الرجل حتى مع كونه عامياً.

نعم تعبير الاصحاب ومنهم صاحب الجواهر عن الروايه بالصحيح يؤيد ما افاده السيد الخوئي من عدم تماميه قول الشيخ في الاستبصار.

الثانيه:

خبر هشام بن الحكم او عبر عنه بصحيح هشام او حسنه.

وهي ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد عن ابيه عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن الحاكم عن ابي عبدالله (عليه السلام):

ص: ٣٠٤

فى قوله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ما يعنى بذلك ؟

قال: من كان صحيحا فى بدنه، مخلى سربه، له زاد وراحله.

ودالاتها كالسابقه تامه فى تفسير الاستطاعه بصحه البدن وتخليه السرب والتمكن من الزاد والراحله.

اما جهه السند فيها:

فراوه الصدوق عن ابيه، وهو من الطبقة التاسعه.

وهو رواه عن على بن ابراهيم القمى، وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن ابيه ابراهيم بن هاشم، وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن ابن ابى عمير، وهو من الطبقة السادسه.

وهو رواه عن هشام بن الحكم، وثقه النجاشى وهو من أجله اهل الروايه ومن اعلام الطائفه. وهو من الطبقة الخامسه.

فالروايه صحيحه.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/١٨

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

الثالثه: خبر السكونى

وهو ما رواه الكلينى فى الفروع عن محمد بن ابى عبدالله عن موسى بن عمران عن الحسين بن يزيد النوفلى عن السكونى عن

ابى عبدالله (عليه السلام) قال: سأله رجل من اهل القدر فقال:

يا بن رسول الله، أخبرنى عن قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) أليس قد جعل الله لهم

الاستطاعه ؟ فقال: ويحك إنما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله، ليس استطاعه البدن... الحديث. (١)

اما جهه الدلاله فيها:

فانها صريحه ان الاستطاعه المعتبره هى التمكن من الزاد والراحله وعدم الاكتفاء بمجرد صحه البدن والقدره على المشى.

اما جهه السند فيها:

فرواه الكليني عن محمد بن ابي عبدالله، ومحمد بن ابي عبدالله للذي روى عنه الكليني هو محمد بن جعفر بن محمد عون الاسدي على ما استظهره المحقق الاردبيلي في جامع الرواه.

ص: ٣٠٥

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٤، أبواب وجوب الحج، باب ٨، ط آل البيت.

وافاد السيد الخوئي (قدس سره):

« ولا مناقشه في السند إلا في محمد بن أبي عبد الله الذي هو من مشايخ الكليني، فقد قيل: إنه لم يوثق ولكن قد ذكرنا في معجم الرجال إن محمد بن أبي عبد الله الذي تكررت روايه الكافي عنه، هو محمد بن جعفر الأسدی الثقه « (١). وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن موسى بن عمران النخعي، وهو من رواه ابن ابي عمير ولا تنصيص على وثاقته.

نعم هو من رجال كامل الزيارات على ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) ومن رجال تفسير على بن ابراهيم. والظاهر انه من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن الحسين بن يزيد النوفلي، لا تنصيص على وثاقته. نعم افاد في المستدرک قد أوضحنا وثاقته. وهو من رجال كامل الزيارات ومن رجال تفسير على بن ابراهيم. لكن المهم عندنا روايه صفوان بن يحيى عنه بسند صحيح في الوافي فيمشله التوثيق العام من الشيخ في العده. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن السكوني، وهو اسماعيل بن زياد عامي. ونقل الشيخ (قدس سره) في العده: «عن ابن عقده عمل الطائفة برواياته ما لم يكن عندهم خلاف». ووثقه المحقق في المسائل الغريه في باب ان الماء يطهر ولا يطهر.

والسيد الخوئي (قدس سره) التزم بتوثيقه لتوثيق الشيخ له في العده. وهو من الطبقة الخامسة.

والروايه موثقه بناءً على تماميه التوثيقات العامه من كامل الزيارات والتفسير.

ثم ان السيد الخوئي (قدس سره) عبر عن الروايه بالمعتبره وهو مبني على ما التزم به سابقاً من اعتبار توثيق كامل الزيارات العام. فان موسى بن عمران الواقع في السند وكذا النوفلي انما يكونان من رجال كامل الزيارات ويتم توثيقهما عنده بناءً عليه. وقد عدل عنه اخيراً.

ص: ٣٠٦

١- كتاب الحج، السيد ابوالقاسم الخوئي، ج ١، ص ٧٩.

الرابعه: خبر الفضل بن شاذان

وهو ما رواه محمد بن علي بن الحسين في عيون الاخبار باسناده الاتي عن الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) في كتابه الى المؤمن قال: وحج البيت فريضه علي من استطاع اليه سبيلاً، والسبيل الزاد والراحله مع الصحه. (١)

ودلالاتها على مدعى المشهور تامه بتفسير السبيل بالزاد والراحله وصحه البدن.

اما جهه السند فيها:

فان فيها اسناد الصدوق الى الفضل بن شاذان. وقد اورد عليه باشماله على عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار وعلى بن محمد بن قتيبه. من جهه ان الاول غير مذكور والثاني لم يصرح بتوثيقه.

ولكن الحق تماميه توثيقهما.

اما الاول: فلان العلامه وصف حديثه بالصحه في باب ايجاب ثلاث كفارات على من افطر بمحرم وتبعه الشهيد الثاني.

وروى في العيون - ج ٢ ص ١٢٧ - حديثاً بثلاثة طرق ثم قال وحديث عبدالواحد بن محمد بن عبدوس اصح فيستفاد منه توثيقه لدى الصدوق (قدس سره).

واما الثاني: فلانه قال النجاشي عليه اعتمد ابو عمرو الكشي في كتب الرجال مع انه راوى كتب الفضل بن شاذان وله كتب روى عنه احمد بن ادريس وهو من مشايخ ابن الوليد والد الشيخ محمد بن الحسن بن الوليد في الحديث والاجازه كما ان الحسن بن الوليد هو من عمده مشايخ اجازه ولده الشيخ محمد بن الحسن وهو معتمد شيخنا الصدوق في الحديث كما صرح به مراراً.

كما ان احمد بن ادريس من مشايخ الكليني. والعمده لنا في توثيقه اعتماد الكشي حسب نقل النجاشي (قدس سرهما). واعتماده عليه في رجاله دليل على توثيقه عنده وهو من عمد التوثيق والتصنيف في الرجال.

ص: ٣٠٧

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٥، أبواب وجوب الحج، باب ٩، ط آل البيت.

الخامسة: خبر الاعمش

وهو ما رواه محمد بن علي بن الحسين في الخصال باسناده عن الاعمش عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) في حديث شرايع الدين قال:

وحج البيت واجب على من استطاع إليه سبيلا، وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للانسان ما يخلفه على عياله، وما يرجع إليه من حجه. (1)

اما جهه الدلاله فيها:

فان فيها تفسير الاستطاعه بما يصرح به في الاخبار السابقه وزاد عليه ما يخلفه على عياله وما يرجع اليه بعد حجه.

اما جهه السند فيها:

فان فيها اسناد الصدوق الى الاعمش، وهو سليمان بن مهران ابو محمد الاسدى من اصحاب الصادق (عليه السلام).

عده ابن شهر اشوب من خواص اصحاب الصادق (عليه السلام)، وعده ابن داود في رجاله في القسم الاول اى الموثقين. ولم يعترض له العلامة في الخلاصه. واعترض عليه الشهيد الثاني في تعليقه على قول العلامة في يحيى بن رثاب: كان مستقيماً ذكره الاعمش.

قال الشهيد (قدس سره):

«عجبا من المصنف ينقل عن الأعمش استقامه يحيى بن وثاب، ثم لم يذكر الأعمش في كتابه أصلا، ولقد كان حريا بالذكر لاستقامته وفضله، وقد ذكره العامه في كتبهم وأثنوا عليه مع اعترافهم بتشيعه وغير المصنف من أصحابنا الذين صنفوا في الرجال تركوا ذكره»

**في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/١٩**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

الخامسة: خبر الاعمش

وهو ما رواه محمد بن علي بن الحسين في الخصال باسناده عن الاعمش عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) في حديث شرايع الدين قال:

وحج البيت واجب على من استطاع إليه سبيلا، وهو الزاد والراحله مع صحه البدن، وأن يكون للانسان ما يخلفه على عياله، وما

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٨، أبواب وجوب الحج، باب ٩، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٨، أبواب وجوب الحج، باب ٩، ط آل البيت.

اما جبه الدلاله فيها:

فان فيها تفسير الاستطاعه بما يصرح به فى الاخبار السابقه وزاد عليه ما يخلفه على عياله وما يرجع اليه بعد حجه.

اما جبه السند فيها:

فان فيها اسناد الصدوق الى الاعمش، وهو سليمان بن مهران ابو محمد الاسدى من اصحاب الصادق (عليه السلام).

عده ابن شهر اشوب من خواص اصحاب الصادق (عليه السلام)، وعده ابن داود فى رجاله فى القسم الاول اى الموثقين. ولم يعترض له العلامه فى الخلاصه. واعترض عليه الشهيد الثانى فى تعليقه على قول العلامه فى يحيى بن رثاب: كان مستقيماً ذكره الاعمش.

قال الشهيد (قدس سره):

«عجبا من المصنف ينقل عن الأعمش استقامه يحيى بن رثاب، ثم لم يذكر الأعمش فى كتابه أصلاً، ولقد كان حرياً بالذكر لاستقامته وفضله، وقد ذكره العامه فى كتبهم وأثنوا عليه مع اعترافهم بتشيعه وغير المصنف من أصحابنا الذين صنفوا فى الرجال تركوا ذكره»

قال السيد الخوئى (قدس سره) بعد نقل اعتراض الشهيد على العلامه:

«اقول: الاعتراض على العلامه (قدس سره) فى محله جداً، فإن الأعمش إذا كان يعتمد العلامه على قوله - ولذلك ذكر يحيى بن رثاب فى القسم الأول - فلماذا لم يذكر الأعمش نفسه.

على أنا قد بينا أن العلامه يعتمد على قول كل شيعى لم يرد فيه جرح، ولا إشكال فى أن تشيع الأعمش من المتسالم عليه بين الفريقين، وتدل عليه عده روايات.

منها: ما رواه الصدوق بسنده عن الأعمش، عن الصادق عليه السلام فى حديث شرائع الدين، قال: ومن مسح على الخفين خالف الله ورسوله وكتابه ووضوءه لم يتم وصلاته غير مجزئه الحديث، الخصال، أبواب المائة وما فوقها، خصال شرائع الدين، الحديث (٩).



لكن فى سند الروايه مجاهيل، وبما أن الأعمش لم يرد فيه جرح، فلا وجه لعدم ذكره. هذا مضافا إلى أنه يكفى فى الاعتماد على روايته جلالته وعظمته عند الصادق عليه السلام، ولذلك كان من خواص أصحابه عليه السلام. وقد وقع فى إسناد تفسير على بن إبراهيم كما تقدم بعنوان سليمان الأعمش، وقد التزم أن لا يروى فيه إلا عن الثقات. [\(١\)](#) هذا ما استدل به لاعتبار الزاد الراحله فى وجوب الحج.

ص: ٣٠٩

---

١- معجم رجال الحديث، السيدابوالقاسم الخوئى، ج ٩، ص ٢٩٤ و ٢٩٥.

قال الشيخ (قدس سره) في رسالته:

ثم: إنّ المتبادر من اعتبار الراحله و المتيقن من معقد الإجماع، اعتبارها بالنسبه إلى البعيد، و أن لا يسهل عليه المشى - كالبريد المتعود للمشى - و هو ظاهر محكى الفتاوى، فإنّ المحقق في المعبر، و المصنّف في المنتهى جعلاً في مقابل قول علمائنا أجمع - باشرط الراحله - قول الشافعى بوجوبه على القادر على المشى..

و معلوم أنّ مراد الشافعى ليس مطلق المشى - و ان كان فيه حرج لا يتحمّل عادة - بل المشى المتحمّل عادة، فغيره ينفى الوجوب على هذا أيضاً. و لذا ذكر في المدارك: أنه لا يعلم قائلًا بعدم اعتبار الراحله في حقّ البعيد إذا لم يكن له في المشى مشقّه شديده..

و كيف كان فلو كان قريباً، بحيث يسهل عليه المشى عادة، فلا يعتبر الراحله في حقّه. و لذا ذكر في المبسوط على ما حكى: أنّ أهل مكّه و من قرب عنها لا راحله في حقّه. و نحوه في المعبر، كما عن التذكرة. لكن ينبغي اعتبارها لأجل الذهاب إلى أدنى الحلّ و العود، و إلى عرفات. إلّا أن يقال: إنّ ظاهر الآيه هو اعتبار الاستطاعه بالنسبه إلى البعيد عن مكّه؛ لأنّ الضمير في قوله تعالى: «إليه» راجع إلى البيت، و من المعلوم أنّ المكّى لا يقال: إنه يستطيع إليه سبيلاً، فالاستطاعه الشرعيّه لا يعتبر بالنسبه إليه، حتّى بالنسبه إلى عرفات و الذهاب إلى محلّ الإحرام، فبقى المعبر بالنسبه إليه الاستطاعه العرفيه مع ملاحظه أدلّه نفى العسر.»

وحاصله:

تحديد اعتبار الراحله بكونها للبعيد و من لا يسهل عليه المشى كالبريد المقعود للمشى و قرره المتقين من مقعد الاجماع و ظاهر الفتاوى.

كما يستفاد منه عدم وجود الموضوع لها في بعض الاحيان مثل اهل مكه و من قرب عنها كما نقله عن المعبر والتذكرة.

ص: ٣١٠

وهو رفع اليد عن اطلاق الزاد والراحله فى تفسير الاستطاعه.

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٢٢

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

قال الشيخ (قدس سره) فى رساله:

ثمّ: إنّ المتبادر من اعتبار الراحله و المتيقّن من معقد الإجماع، اعتبارها بالنسبه إلى البعيد، و أن لا يسهل عليه المشى - كالبريد المتعوّد للمشى - و هو ظاهر محكّي الفتاوى، فإنّ المحقّق فى المعتبر، و المصنّف فى المنتهى جعلوا فى مقابل قول علمائنا أجمع - باشرط الراحله - قول الشافعى بوجوبه على القادر على المشى..

و معلوم أنّ مراد الشافعى ليس مطلق المشى - و ان كان فيه حرج لا يتحمّل عاده - بل المشى المتحمّل عاده، فغيره ينفى الوجوب على هذا أيضا. و لذا ذكر فى المدارك: أنّه لا يعلم قائلًا بعدم اعتبار الراحله فى حقّ البعيد إذا لم يكن له فى المشى مشقّه شديده..

و كيف كان فلو كان قريبا، بحيث يسهل عليه المشى عاده، فلا يعتبر الراحله فى حقّه. و لذا ذكر فى المبسوط على ما حكى: أنّ أهل مكّه و من قرب عنها لا راحله فى حقّه. و نحوه فى المعتبر، كما عن التذكرة. لكن ينبغى اعتبارها لأجل الذهاب إلى أدنى الحلّ و العود، و إلى عرفات. إلّا أن يقال: إنّ ظاهر الآيه هو اعتبار الاستطاعه بالنسبه إلى البعيد عن مكّه؛ لأنّ الضمير فى قوله تعالى: «إِلَيْهِ» راجع إلى البيت، و من المعلوم أنّ المكّي لا يقال: إنّه يستطيع إليه سبيلا، فالاستطاعه الشرعيّه لا يعتبر بالنسبه إليه، حتّى بالنسبه إلى عرفات و الذهاب إلى محلّ الإحرام، فبقى المعتبر بالنسبه إليه الاستطاعه العرفيه مع ملاحظه أدلّه نفى العسر.

وحاصله:

تحديد اعتبار الراحله بكونها للبعيد و من لا يسهل عليه المشى كالبريد المقعود للمشى وقرره المتقين من مقعد الاجماع وظاهر الفتاوى.

ص: ٣١١

كما يستفاد منه عدم وجود الموضوع لها فى بعض الاحيان مثل اهل مكه و من قرب عنها كما نقله عن المعتبر والتذكرة.

وهو رفع اليد عن اطلاق الزاد والراحله فى تفسير الاستطاعه.

وقال فى الجواهر:

بان بانه يعتبر فى الاستطاعه الراحله واما الزاد فان عدم اعتباره لا يخلو من قوه قال:

« وفى كون الزاد كالراحله بالنسبه إلى ذلك وجهان ينشئان من ظاهر النصوص المزبوره، ومن اقتصار الفتاوى أو أكثرها على الراحله خاصه، فيبقى الزاد كغيره على صدق الاستطاعه، ولعله لا يخلو من قوه » (١)

وهو صريح فى ان اكثر الفتاوى انما هو على الاقصر باعتبار الراحله فى الاستطاعه واما الزاد وغيره كصحه البدن انما يدور امره مدار صدق الاستطاعه عرفاً. بمعنى انه لاموضوعيه لها بعنوانها شرعاً فى معنى الاستطاعه.

ثم انه (قدس سره) نقل النقاش عن بعض الاصحاب فى اطلاق اعتبار الراحله ايضاً

قال:

« وعلى كل حال فقد وسوس سيد المدارك وتبعه صاحب الحدائق فى الحكم بالنسبه إلى الراحله فضلاً عن الزاد من ظهور لفظ الاستطاعه فى الآيه فى الأعم من ذلك الشامل للمستطيع بالمشى ونحوه من غير مشقه لا تتحمل كما اعترف به الأصحاب فى حق القريب»

وقال النراقى فى المستند:

« وهل اشتراط الراحله مختص بصوره الاحتياج إليها - لعدم قدره على المشى - أو للمشقه مطلقاً، أو الشديده منها وإن كان قادراً على المشى، أو لمنافاه المشى لشأنه وشرفه ونحو ذلك، أو يعم جميع الصور وإن ساوى عنده المشى والركوب سهوله وصعوبه وشرفاً وضعه ؟

ظاهر المنتهى: الأول، حيث اشترط الراحله للمحتاج إليها، وهو ظاهر الذخير والمداك، وصريح المفاتيح وشرحه، ونسبه فى الأخير إلى الشهيدين، بل التذكره، بل يمكن استفادته من كلام جماعه قيدها بالاحتياج أو الافتقار » (٢)

ص: ٣١٢

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٤٩.

٢- مستند الشيعه، المحقق احمد بن محمد مهدى النراقى، ج ١١، ص ٢٩.

وافاد السيد الحكيم بعد ذكر كلام النراقي:

« أقول: الظاهر أن وجه النسبه إلى ظاهر المنتهى: ما ذكره في الفرع الثاني، من قوله: " وإنما يشترط الزاد والراحله في حق المحتاج إليهما لبعده مسافته. أما القريب فيكفيه اليسير من الأجره بنسبه حاجته، والمكى لا تعتبر الراحله في حقه، ويكفيه التمكن من المشى... ". »

وفي المدارك - بعد ما حكى ذلك عنه - قال: " ونحوه قال في التذكرة، وصرح بأن القريب إلى مكه لا يعتبر في حقه وجود الراحله إذا لم يكن محتاجا إليها. وهو جيد، لكن في تحديد القرب الموجب لذلك خفاء، والرجوع إلى اعتبار المشقه وعدمها جيد.

إلا أن اللازم منه عدم اعتبار الراحله في حق البعيد أيضا إذا تمكن من المشى من غير مشقه شديده، ولا نعلم به قائلا... " .

ومن ذلك تعرف وجه النسبه إلى التذكرة والمدارك، والمظنون أن الوجه في نسبه ذلك إلى الشهيدين وغيرهما هو ذلك. لكن الفرق بين مورد كلامهم وبين ما نحن فيه - وهو البعيد - ظاهر، كما تقدم من المدارك. فلاحظ. والمظنون قويا صحه ما ذكره في المدارك من عدم القائل، فإن كان إشكال فهو في الدليل لا- في الحكم. نعم ظاهر الوسائل: العمل بالأخبار الآتية. حاملا لها على غير المشقه الزائده.» (١)

وفي المدارك بعد ما حكى ذلك عنه قال:

« . ونحوه قال في التذكرة، وصرح بأن القريب إلى مكه لا يعتبر في حقه وجود الراحله إذا لم يكن محتاجا إليها. وهو جيد.

لكن في تحديد القرب الموجب لذلك خفاء، والرجوع إلى اعتبار المشقه وعدمها جيد، إلا أن اللازم منه عدم اعتبار الراحله في حق البعيد أيضا إذا تمكن من المشى من غير مشقه شديده، ولا نعلم به قائلا.» (٢)

ص: ٣١٣

١- مستمسك العروه الوثقى- ط قم، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٦٨ و ٦٩.

٢- مستمسك العروه الوثقى- ط قم، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٦٨.

ومن ذلك تعرف وجد النسبه الى التذكره والمدارك والمظنون ان الوجه فى نسبه ذلك الى الشهيدين وغيرهما هو ذلك.

لكن الفرق بين مورد كلامهم وبين ما نحن فيه - وهو البعيد - ظاهر كما تقدم من المدارك فلاحظ.

والمظنون صحه ما ذكره فى المدارك من عدم القائل فان كان اشكال فهو فى الدليل لافى الحكم.

نعم ظاهر الوسائل: «العمل بالاخبار الاتيه حاملاً لها على غير المشقه الزائد».

وظاهر هذه الكلمات ان اعتبار الراحله والزاد وغيرهما من صحه البدن فى الفتاوى ليس على نحو الاطلاق كما هو ظاهر النصوص السابقه.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٢٣

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اما القول الثانى: وهو عدم العبره بالراحله

فاستدل به على ما فى الجواهر باخبار

منها:

محمد بن الحسن ياسناده عن الحسين بن سعيد، عن فضاله بن أيوب، عن معاويه بن عمار قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل عليه دين، أعليه أن يحج؟

قال: نعم، إن حجه الاسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين، ولقد كان من حج مع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) مشاه، ولقد مر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد والعناء.

فقال: شدوا أزركم واستبطنوا، ففعلوا ذلك فذهب عنهم. (١)

ورواه الصدوق باسناده عن معاويه بن عمار

اما جهه الدلاله فيها:

فان الروايه ظاهره فى وجوب الحج على المكلف عند تمكنه من ادائه ولو بالمشى. واستدل فيها بفعل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وامره لهم بالصبر والتحمل.

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٣، أبواب وجوب الحج، باب ١١، ط آل البيت.

رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد، واسناده اليه صحيح في المشيخه.

واما الحسين بن سعيد الاهوازي، وثقه الشيخ في الرجال والفهرست، وكذا العلامة وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن فضاله بن ايوب، وهو فضاله بن ايوب الازدي، وثقه الشيخ في الرجال. وقال العلامة فيه: ثقه في حديثه.

ووثقه النجاشي حسب نقل الشيخ الحر العاملي في خاتمه الوسائل. وان كان الظاهر انه سقط ذكره عن النسخه المطبوعه بايدينا. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاوية بن عمار، وهو معاوية بن عمار بن ابي معاوية خباب. قال النجاشي: « كان وجهها في أصحابنا ومقدما، كبير الشأن، عظيم المحل، ثقه، وكان أبوه عمار ثقه في العامه وجهها، يكنى أبا معاوية». (١) وكذا العلامة: وهو من الطبقة الخامسة.

فالروايه صحيحه بطريق الشيخ. وهي صحيحه بطريق الصدوق ايضاً لصحة اسناده الي معاوية بن عمار في مشيخه الفقيه.

ومنها:

ما رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير قال:

قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)؟

قال: يخرج ويمشى إن لم يكن عنده.

قلت: لا يقدر على المشى؟

قال: يمشى ويركب.

قلت: لا يقدر على ذلك، أعنى المشى؟

قال: يخدم القوم ويخرج معهم.

ورواه الشيخ ايضاً باسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم مثله.

ورواه الصدوق بإسناده عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير. والذي قبله بإسناده عن معاوية بن عمار. قال صاحب الوسائل بعد ذكر هذا الخبر وما قبله: وقد حمل الشيخ الحديثين على الاستحباب المؤكد، وهو خلاف الظاهر والاحتياط مع صدق الاستطاعة وعدم المعارض الصريح، واحتمال ما تضمن اشتراط الزاد والراحله لأن يكون مخصوصا بمن يتوقف استطاعته عليهما كما هو الغالب. (٢)

ص: ٣١٥

---

١- رجال النجاشي، النجاشي، ص ٤١١.

٢- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٣ و ٤٤، أبواب وجوب الحج، باب ١١، ط آل البيت.



اما جهه الدلاله فيها:

فان ظاهرها، بل صريحاً تفسير الاستطاعه بالتمكن من الخروج الى الحج وادائه ولو بالمشى والخروج مع غيره الى الحج بخدمتهم.

اما جهه السند فيها:

رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد الاهوازي، وقد مر توثيقه، وانه من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن القاسم بن محمد، وهو القاسم بن محمد الجواهري. نقل الكشي عن نصر بن الصباح: قالوا: كان واقفياً وهو ظاهر في رجوعه عن الوقف.

وقال العلامة في الخلاصه: من اصحاب الكاظم واقفى. له كتاب روى عن علي بن ابي حمزه البطائني. وروى عنه الحسين بن سعيد. لا- تنصيص على وثاقته، الا انه روى عنه ابن ابي عمير في موارد، وصفوان بن يحيى فيشملة التوثيق العام من الشيخ في العده. وهو من الطبقة السادسة.

ورواه عن علي، والمراد علي بن ابي حمزه البطائني. وهو من رواه ابي الحسن موسى بن جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) قال النجاشي: وهو احد عمد الواقفه. (1)

والرجل وان ذكر اعلام الرجال ما يدل على فساد مذهبه وانه متهم ملعون، الا انه قد روى عنه عمده اعلام الطائفه منهم ابن ابي عمير، صفوان بن يحيى، احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي وجمله من اصحاب الاجماع. وهو يكفي في وثاقته في الحديث بمقتضى التوثيق العام من الشيخ في العده. ويحمل ما ورد في طعنه وضعفه على فساده في العقيدة. وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن ابي بصير، وعنوان ابي بصير المذكور في روايات كثيره عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) يطلق عند اطلاقه على يحيى بن القاسم ابي محمد المعروف بابي بصير الاسدي. قال النجاشي فيه: «ثقه وجيه». وقال علامه: ارى العمل برواياته وفيه شبهه الوقف والاختلاط حسب ما نقله الكشي. وورد اخبار في مدحه عن ابي عبدالله.

ص: ٣١٦

وقال الكشي: اجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقال: أفقه الاولين سته زراره ومعروف بن خربوذ وبريد بن معاويه وابو بصير الاسدى والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم، وقال بعضهم مكان ابو بصير الاسدى ابو بصير المرادى وهو ليث البخترى.

وروى الكشي عن حمدويه عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن شعيب العقرقوفى قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ربما احتجنا ان نسأل عن الشئ قال عليك بالاسدى يعنى ابا بصير. وهو من الطبقة الرابعه.

والروايه موثقه حسب نقل الشيخ بطريقه. لان اسناده الى احمد بن محمد صحيح ايضاً.

واما على اسناد الصدوق، حيث انه رواه ايضاً باسناده عن على بن ابي حمزه عن ابي بصير، فانه صحيح ايضاً، لان اسناده وان يشتمل على محمد بن على ماجيلويه القمى من جهه انه لا تنصيص على وثاقته، الا ان العلامه (قدس سره) صحح طريق الصدوق الى اسماعيل بن رباح وكذا غيره من الطرق المشتمله عليه. وعليه فالروايه موثقه على طريق الصدوق ايضاً.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٢٤

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومنها:

ما رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد، عن على، عن أبى بصير قال:

قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)؟

قال: يخرج ويمشى إن لم يكن عنده.

قلت: لا يقدر على المشى؟

قال: يمشى ويركب.

قلت: لا يقدر على ذلك، أعنى المشى؟

قال: يخدم القوم ويخرج معهم.

ورواه الشيخ ايضاً باسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم مثله.

ورواه الصدوق بإسناده عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير. والذي قبله بإسناده عن معاوية بن عمار. قال صاحب الوسائل بعد ذكر هذا الخبر وما قبله: وقد حمل الشيخ الحديثين على الاستحباب المؤكد، وهو خلاف الظاهر والاحتياط مع صدق الاستطاعه وعدم المعارض الصريح، واحتمال ما تضمن اشتراط الزاد والراحله لان يكون مخصوصا بمن يتوقف استطاعته عليهما كما هو الغالب. (١)

اما جهه الدلاله فيها:

فان ظاهرها، بل صريحاً تفسير الاستطاعه بالتمكن من الخروج الى الحج وادائه ولو بالمشى والخروج مع غيره الى الحج بخدمتهم.

اما جهه السند فيها:

رواه الشيخ باسناده عن الحسين بن سعيد الاهوازي، وقد مر توثيقه، وانه من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن القاسم بن محمد، وهو القاسم بن محمد الجواهرى. نقل الكشى عن نصر بن الصباح: قالوا: كان واقفياً وهو ظاهر فى رجوعه عن الوقف.

وقال العلامة فى الخلاصه: من اصحاب الكاظم واقفى. له كتاب روى عن على بن ابى حمزه البطائنى. وروى عنه الحسين بن سعيد. لا- تنصيص على وثاقته، الا انه روى عنه ابن ابى عمير فى موارد، وصفوان بن يحيى فيشملة التوثيق العام من الشيخ فى العده. وهو من الطبقة السادسة.

ورواه عن على، والمراد على بن ابى حمزه البطائنى. وهو من رواه ابى الحسن موسى بن بن جعفر وابى عبدالله (عليهما السلام) قال النجاشى: وهو احد عمد الواقفه. (٢)

والرجل وان ذكر اعلام الرجال ما يدل على فساد مذهبه وانه متهم ملعون، الا انه قد روى عنه عمده اعلام الطائفه منهم ابن ابى عمير، صفوان بن يحيى، احمد بن محمد بن ابى نصر البنظى وجمله من اصحاب الاجماع. وهو يكفى فى وثاقته فى الحديث بمقتضى التوثيق العام من الشيخ فى العده. ويحمل ما ورد فى طعنه وضعفه على فساده فى العقيدة. وهو من الطبقة الخامسة.

ص: ٣١٨

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٤٣ و ٤٤، أبواب وجوب الحج، باب ١١، ط آل البيت.

٢- رجال النجاشى، النجاشى، ص ٢٤٩.

وهو رواه عن ابي بصير، وعنوان ابي بصير المذكور في روايات كثيره عن ابي جعفر وابي عبدالله (عليهما السلام) يطلق عند اطلاقه على يحيى بن القاسم ابي محمد المعروف بابي بصير الاسدى. قال النجاشى فيه: «ثقه وجيه». وقال العلامة: ارى العمل برواياته وفيه شبهه الوقف والاختلاط حسب ما نقله الكشى. وورد اخبار فى مدحه عن ابي عبدالله.

وقال الكشى: اجمعت العصابه على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب الباقر والصادق (عليهما السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقال: أفقه الاولين سنه زراره ومعروف بن خربوذ وبريد بن معاويه و ابو بصير الاسدى والفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم، وقال بعضهم مكان ابو بصير الاسدى ابو بصير المرادى وهو ليث البخترى.

وروى الكشى عن حمدويه عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن شعيب العقرقوفى قال: قلت لابي عبدالله (عليه السلام) ربما احتجنا ان نسأل عن الشئ قال عليك بالاسدى يعنى ابا بصير. وهو من الطبقة الرابعه.

والروايه موثقه حسب نقل الشيخ بطريقه. لان اسناده الى احمد بن محمد صحيح ايضاً.

واما على اسناد الصدوق، حيث انه رواه ايضاً باسناده عن على بن ابي حمزه عن ابي بصير، فانه صحيح ايضاً، لان اسناده وان يشتمل على محمد بن على ماجيلويه القمى من جهه انه لا تنصيص على وثاقته، الا ان العلامة (قدس سره) صحح طريق الصدوق الى اسماعيل بن رباح وكذا غيره من الطرق المشتمله عليه. وعليه فالروايه موثقه على طريق الصدوق ايضاً.

ومنها:

ما رواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب عن صفوان بن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم - فى حديث - قال:

قلت لأبي جعفر (عليه السلام): فان عرض عليه الحج فاستحى؟

ص: ٣١٩

قال: هو ممن يستطيع الحج، ولم يستحى؟! ولو على حمار أجدع أبت، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل. (١)

ورواه الصدوق في كتاب التوحيد عن ابيه ومحمد بن موسى بن المتوكل عن سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام... و ذكر مثله وزاد، قلت: فمن عرض عليه الحج فاستحيا؟ قال: هو ممن يستطيع. (٢)

وليعلم ان صاحب الوسائل ذكر صدر الروايه الى قوله: يكون له ما يحج به. (٣)

اما جهه الدلاله فيها:

فانها صريحه في وجوب الحج عند تمكن المكلف من الخروج ولو على حمار اجدع ابتر.

بل صرح (عليه السلام): فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل.

والمهم ان الامام (عليه السلام) انما افاد ذلك في مقام بيان الاستطاعه، وصرح بتحققها عند ما عرض عليه الحج من ناحيه غيره وانه ليس عليه ان يستحى لكونه ممن يستطيع الحج.

اما جهه السند فيها:

رواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم، واسناد الشيخ اليه صحيح.

واما موسى بن القاسم ابن معاويه ابن وهب العجلي، قال النجاشي فيه: «ثقه ثقه». ووثقه الشيخ في رجال وكذا علامه. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاويه بن وهب البجلي، وثقه النجاشي والعلامه وهو من رواه الصادق والكاظم (عليهما السلام)، فهو من الطبقة الخامسة.

ص: ٣٢٠

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٠، أبواب وجوب الحج، باب ١٠، ط آل البيت.

٢- التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٤٩ و ٣٥٠.

٣- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣، أبواب وجوب الحج، باب ٨، ط آل البيت.

وهو رواه عن صفوان، فان كان المراد صفوان بن يحيى كما هو مقتضى انصراف العنوان فيما ان الصفوان من الطبقة السادسة، فانه يلزم منه نقل الطبقة الخامسة عن السادسة.

وافاد السيد البروجردى (قدس سره) بعد عد صفوان ممن روى عنه معاويه بن وهب: فى هذا العدّ وهم.

هذا، ولكن المذكور فى سند الروايه من نقل معاويه بن وهب عن صفوان انما يكون حسب نسخه التهذيب الموجوده بايدينا.

والسيد البروجردى (قدس سره) اورد عليه - على ما مر - فى طبقات رجال التهذيب. ولكن صاحب الوسائل (قدس سره) وان نقل الروايه عن الشيخ فى التهذيب الا- ان فى نقله تفاوت مع ما هو الموجود عندنا من نسخ التهذيب المطبوعه. فان فى هذه النسخ:

«محمد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم عن معاويه بن وهب عن صفوان».

وفيما نقله صاحب الوسائل من النسخه الموجوده عنده: «محمد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب». والظاهر ترجيح نقل الوسائل بل تعينه.

لان معاويه بن وهب جد موسى بن القاسم وفى التهذيين فى موارد انه روى عن جده معاويه بن وهب. وفى الكافى ايضاً التصريح بذلك حيث قال: موسى بن القاسم عن جده معاويه بن وهب.

وروايه موسى بن القاسم عن صفوان ففى غايه الكثره.

قال السيد الخوئى (قدس سره):

«وما فى التهذيب المطبوع فى سند هذه الروايه من قوله: عن موسى بن القاسم عن معاويه بن وهب، غلط.

والصحيح: عن موسى بن القاسم بن معاويه بن وهب كما فى الوسائل والوجه فيه:

ان موسى بن القاسم وان روى عن جده معاويه بن وهب فى غير مورد من التهذيين، وفى الكافى ايضاً، بل فى الاخير التصريح بجده حيث قال هكذا: موسى بن القاسم عن جده معاويه بن وهب كما قد روى عن صفوان ايضاً كثيراً الا ان روايه معاويه بن وهب عن صفوان غير معهوده، بل لم يوجد له ولا روايه واحده عنه فى شئ من الكتب الاربعه، ولا بد ان يكون ذلك لاختلاف الطبقة فان معاويه من اصحاب الصادق (عليه السلام)، وصفوان من اصحاب موسى بن جعفر والرضا والجواد (عليهم السلام). فتبعد جداً روايه مثله عن مثله كما لا يخفى.

واما روايه موسى بن القاسم عن صفوان ففى غايه الكثره كما سمعت.

وعليه فيطمئن ان نسخه التهذيب الدارجة مغلوطة، وان الصحيح هي النسخة التي نقل عنها صاحب الوسائل.»

وما افاده (قدس سره)، متين من استبعاد نقل موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب. كما مر في كلام السيد البروجردى (قدس سره).

واما صفوان بن يحيى، فهو اجل من التوثيق ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن العلاء بن رزين، قال النجاشى فيه: «وكان ثقة وجيهاً». وقال الشيخ: «جليل القدر ثقة». وقال العلامة: «وكان جليل القدر ثقة». وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن محمد بن مسلم، وهو من اجلاء الاصحاب ومن الطبقة الرابعة.

فالروايه صحيحه ظاهراً.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٢٥**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومنها:

ما رواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب عن صفوان بن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم - فى حديث - قال:

قلت لأبى جعفر (عليه السلام): فان عرض عليه الحج فاستحى؟

قال: هو ممن يستطيع الحج، ولم يستحى؟! ولو عل حمار أجدع أبتى، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل. (١)

ورواه الصدوق فى كتاب التوحيد عن ابيه ومحمد بن موسى بن المتوكل عن سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام... و ذكر مثله وزاد، قلت: فمن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع. (٢)

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٤٠، أبواب وجوب الحج، باب ١٠، ط آل البيت.

٢- التوحيد، الشيخ الصدوق، ص ٣٤٩ و ٣٥٠.

وليعلم ان صاحب الوسائل ذكر صدر الروايه الى قوله: يكون له ما يحج به. (١)

اما جهه الدلاله فيها:

فانها صريحه في وجوب الحج عند تمكن المكلف من الخروج ولو عل حمار اجدع ابتر.

بل صرح (عليه السلام): فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل.

والمهم ان الامام (عليه السلام) انما افاد ذلك في مقام بيان الاستطاعه، وصرح بتحققها عند ما عرض عليه الحج من ناحيه غيره وانه ليس عليه ان يستحیی لكونه ممن يستطيع الحج.

اما جهه السند فيها:

رواه الشيخ باسناده عن موسى بن القاسم، واسناد الشيخ اليه صحيح.

واما موسى بن القاسم ابن معاويه ابن وهب العجلي، قال النجاشي فيه: «ثقه ثقه». ووثقه الشيخ في رجال وكذا علامه. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاويه بن وهب البجلي، وثقه النجاشي والعلامه وهو من رواه الصادق والكاظم (عليهما السلام)، فهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن صفوان، فان كان المراد صفوان بن يحيى كما هو مقتضى انصراف العنوان فيما ان الصفوان من الطبقة السادسة، فانه يلزم منه نقل الطبقة الخامسة عن السادسة.

وافاد السيد البروجردى (قدس سره) بعد عد صفوان ممن رو عنه معاويه بن وهب: في هذا العدّ وهم.

هذا، ولكن المذكور في سند الروايه من نقل معاويه بن وهب عن صفوان انما يكون حسب نسخه التهذيب الموجوده بايدينا.

والسيد البروجردى (قدس سره) اورد عليه - عل ما مر - في طبقات رجال التهذيب. ولكن صاحب الوسائل (قدس سره) وان نقل الروايه عن الشيخ في التهذيب الا- ان في نقله تفاوت مع ما هو الموجود عندنا من نسخ التهذيب المطبوعه. فان في هذه النسخ:



١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٣٣، أبواب وجوب الحج، باب ٨ ط آل البيت.

«محمد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب عن صفوان».

وفيما نقله صاحب الوسائل من النسخة الموجودة عنده: «محمد بن الحسن باسناده عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب». والظاهر ترجيح نقل الوسائل بل تعينه.

لان معاوية بن وهب جد موسى بن القاسم وفي التهذيبين في موارد انه رو عن جده معاوية بن وهب. وفي الكافي ايضاً التصريح بذلك حيث قال: موسى بن القاسم عن جده معاوية بن وهب.

وروايه موسى بن القاسم عن صفوان ففي غايه الكثره.

قال السيد الخوئي (قدس سره):

وما في التهذيب المطبوع في سند هذه الروايه من قوله: عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب، غلط.

والصحيح: عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب كما في الوسائل والوجه فيه:

ان موسى بن القاسم وان رو عن جده معاوية بن وهب في غير مورد من التهذيبين، وفي الكافي ايضاً، بل في الاخير التصريح بجده حيث قال هكذا: موسى بن القاسم عن جده معاوية بن وهب كما قد رو عن صفوان ايضاً كثيراً الا ان روايه معاوية بن وهب عن صفوان غير معهوده، بل لم يوجد له ولا روايه واحده عنه في شيء من الكتب الاربعه، ولا بد ان يكون ذلك لاختلاف الطبقة فان معاوية من اصحاب الصادق (عليه السلام)، و صفوان من اصحاب موسى بن جعفر والرضا والجواد (عليهم السلام). فتبعد جداً روايه مثله عن مثله كما لا يخف.

واما روايه موسى بن القاسم عن صفوان ففي غايه الكثره كما سمعت.

وعليه فيظمن ان نسخه التهذيب الدارجه مغلوطة، وان الصحيح هي النسخه التي نقل عنها صاحب الوسائل.

وما افاده (قدس سره)، متين من استبعاد نقل موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب. كما مر في كلام السيد البروجردى (قدس سره).

واما صفوان بن يحيى، فهو اجل من التوثيق ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن العلاء بن رزين، قال النجاشى فيه: «وكان ثقة وجيهاً». وقال الشيخ: «جليل القدر ثقة». وقال العلامة: «وكان جليل القدر ثقة». وهو من الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن محمد بن مسلم، وهو من اجلاء الاصحاب ومن الطبقة الرابعة.

فالرواية صحيحة ظاهراً.

هذا ثم ان للصدوق فى كتاب التوحيد اسناداً اخر لعلاء بن رزين، وهو ما رواه عن ابيه على بن الحسين ابن بابويه، وهو من الطبقة التاسعة. وعن محمد بن موسى بن المتوكل ايضاً، وثقه العلامة وابن داود، وهو من الطبقة التاسعة ايضاً.

وهما رويا الخبر عن سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر جميعاً.

اما سعد بن عبدالله: فهو سعد بن عبدالله بن ابي خلف الاشعري، وثقه الشيخ فى الفهرست وكذا العلامة وابن شهر آشوب. وهو من الطبقة الثامنة.

واما عبدالله بن جعفر الحميرى القمى. قال النجاشى فيه: «شيخ القميين ووجههم». ووثقه الشيخ فى رجاله والفهرست. وهو من كبار الطبقة الثامنة حسب ما افاده السيد البروجردى.

ورويا جميعاً الرواية عن احمد بن محمد بن عيسى ابن عبدالله بن سعد الاشعري. وثقه الشيخ فى الرجال وكذا العلامة، وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن الحسن بن محبوب السراد او الزراد، وثقه الشيخ فى الرجال والفهرست وابن ادريس فى السرائر. وهو من اصحاب اجماع الكشى، وهو من الطبقة السابعة.

وهو رواه عن العلاء بن رزين. فالرواية صحيحة على طريق الصدوق ايضاً.

مع انه ليس فى هذا الطريق الشبهه التى مر ذكرها فى طريق الشيخ (قدس سره) من استبعاد نقل معاوية بن وهب عن صفوان.

ومنها:

ما رواه محمد بن يعقوب، عن على بن إبراهيم، عن ابيه، عن ابن بى عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) - فى قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً). ما السبيل؟

قال: ان يكون له ما يحجج به.

قال قلت له: فان عرض عليه ما يحجج به فاستحى من ذلك، أهو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟

قال: نعم، ما شأنه يستحى ولو يحجج عل حمار أجدع أبتري؟! فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحجج. (١)

اما جهه الدلاله فيها:

فان صريحها تفسير الاستطاعه بان يكون له ما يحجج به اى نفس التمكن من الاتيان بالحجج.

وقد صرح فى الروايه فى مقام تبينه صدق المستطيع عل من عرض عليه الحجج ولو عل الحمار الاجدع الا بتر. او المشى بعضاً والركوب بعضاً.

اما جهه السند فيها:

فانه رواه الكليني عن على بن ابراهيم، وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن ابيه ابراهيم بن هاشم، وهو ثقة ومن الطبقة السابعة.

وهو رواه عن ابن ابى عمير، وهو اجل من التوثيق ومن الطبقة السادسة.

وهو رواه عن حماد بن عثمان، والمراد حماد بن عثمان الناب، قال الشيخ فى الفهرست: «ثقه جليل القدر». ووثقه العلامة وابن شهر آشوب.

وقال الكشى نقلاً عن حمدويه: سمعت اشياخى يذكرون ان حماداً وجعفرأ والحسين بن عثمان بن زياد الرواسى. وحماد يلقب بالناب كلهم فاضلون خيار ثقاه. (٢) وهو من اصحاب اجماع الكشى.

ادرك الصادق والكاظم والرضا(عليهم السلام). فهو من كبار الطبقة الخامسة.

وهو رواه عن الحلبي، وهو عند اطلاقه يحمل على محمد بن على بن ابى شعبه.

وان كان الحلبيون وهو محمد بن على بن ابى شعبه واخوته عبيد الله وعمران و عبد الاعل وابوهم على بن شعبه. وكذا احمد بن عمر بن ابى شعبه وابيه عمر بن ابى شعبه واحمد بن عمران كلهم ثقاه.

ص: ٣٢٦

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٤، أبواب وجوب الحج، باب ٨، ط آل البيت.

٢- اختيار معرفة الرجال (رجال الكشى)، الشيخ الطوسى، ج ٢، ص ٦٧٠.

واما محمد بن على بن ابى شعبه، وثقه الشيخ فى الفهرست والنجاشى والعلامه. وهو من اصحاب الباقر (عليه السلام)، ومن طبقه الرابعه. وظاهر هذه الاخبار وهو وجوب الحج بمقتضى القدره على المشى او الطاقه عليه ينيفى الطائفه الاولى الظاهره فى وجوب الحج عند التمکن من الراحله مطلقاً كالزاد وصحه البدن.

وهنا لو امکن الجمع بين الطائفتين فنأخذ به والا فانما يتحقق التعارض بينهما.

وفى مقام الجمع بينهما وجوه:

الاول:

وافاده صاحب العروه (قدس سره) بالجمع بين الطائفتين بان الطائفه الاولى مطلقه من حيث الحاجه وعدمها، والطائفه الثانيه مقيده بعدم الحاجه فتكون النتيجة وجوب الحج عند التمکن من الراحله عند الحاجه اليها ومع عدم الحاجه اليها فانما يجب حتى مع عدم التمکن منها.

الثانى:

ان الطائفه الاولى الظاهره فى وجوب الحج عند التمکن من الزاد والراحله مطلقاً انما وردت مورد الغالب، فان غالب الناس يحتاجون الى الراحله عند الخروج الى مكه، وانه لو لا الراحله او وسيله السفر لم يتمكنوا من الوصول اليها ولا سبيل لهم اليها. هذا ما افاده صاحب العروه ايضاً، وزاد عليه: بل انصرافها اليها. اى انصراف هذه الطائفه - الطائفه الاولى - الى صوره الحاجه الى الراحله لاجل الاغلبيه.

والمراد ان بملاحظه حال اغلب الناس من جهه احتياجهم الى الراحله فى مقام الخروج الى مكه، فانما ينصرف ما ورد فى وجوب الحج عند التمکن من الراحله مطلقاً الى ما دار بين اغلب الناس او غالبهم من عدم تمکنهم من الوصول الى الحج الا بالراحله وعليه فلا يتنقده فى هذه الطائفه الاطائفه اطلاق يشمل حتى صوره عدم الحاجه اليها.

والفرق بين التنزيل والانصراف.

ان فى الاول: لا يراد بحسب الواقع فى الطائفه الاولى لزوم التمکن من الراحله على نحو الاطلاق، بل يراد ما شاع بين الغالب من لزومه عند الحاجه، وانما استعمل ما شاع بين الغالب مورد الكل مجازاً لا حقيقه.

ص: ٣٢٧

وفى الثانى: عدم اراده التمكن منها بحسب الظهور لا- بحسب الواقع، فان شيوع لزوم التمكن من الراحله بين غالب الناس انما اوجب انصراف الظهور الاولى فى الاطلاق الى ما شاع بينهم من الحاجه. فهنا انصراف ووجه الغلبه فى الوجود، فلا ظهور فى هذه الاخبار الا فى المعنى المنصرف اليه.

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٢٦

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

الثالث: حمل الطائفة الثانيه الداله على وجوب الحج ولو بالتمكن من المشى على الاستحباب بمعنى ان القادر على المشى يستحب له الاتيان بالحج ولا- يجب عليه الا انه يكفى عنه عن حجه الاسلام. وهذا الوجه افاده الشيخ (قدس سره) فى رساله بمقوله: «لكنها محموله على الاستحباب». ووجهه انه بعد ما لا يمكن حمل هذه الاخبار على وجوب الحج للقادر على المشى بمقتضى ما ورد فى الطائفة الاولى باشرطه على التمكن من الراحله، فانما يرفع اليه فيها عن الالزام ويحمل على الرجحان بلا الزام. وحمل صاحب العروه (قدس سره) هذا الكلام من الشيخ بحمله الطائفة الثانيه على الحج المندوب بمعنى ان المراد من كفايه القدره على المشى انما يكون فى هذه الاخبار فى الحج المندوب دون الحج الواجب. ولعل ما استظهرنا من كلامه «لكنها محموله على الاستحباب» من دلاله هذه الطائفة على الرجحان دون الالزام، اى لو أتى بالقدره على المشى بالحج الواجب لكان راجحاً ولا الزام فيه اولى. وقد افاد صاحب العروه فى مقام الاشكال عليه: وان كان بعيداً عن سياقها مع انها مفسره للاستطاعه فى الايه الشريفه. وظاهر الجواهر ايضاً عمل الطائفة الثانيه على بيان الحج المندوب والترغيب فيه وانه لا بأس بتحمل هذه المشاق نحو ما ورد فى زياده الحسين وغيره من الأئمه (عليهم السلام). الرابع: حمل الايه الشريفه على القدر المشترك بين الوجوب والندب. هذا ما افاد صاحب الجواهر وذكره صاحب العروه: «فتحمل هى - الطائفة الثانيه - على كون المراد من هذه النصوص بيان فضل الحج المندوب والترغيب فيه، وأنه لا- بأس بتحمل هذه المشاق نحو ما ورد فى زياده الحسين (عليه السلام) وغيره من الأئمه (عليهم السلام) وكون ذلك وقع تفسيراً للآيه غير مناف بعد أن فسرت النصوص استطاعه الواجب بما عرفت، واستطاعه المندوب بذلك، فيكون المراد من الآيه القدر المشترك». (١) وظاهر كلام الجواهر اتحاد هذا الوجه مع سابقه. وكان المراد ان معنى الآيه: (لله على الناس حج البيت) واجباً كان او مستحباً لمن استطاع عليهما. والطائفة الاولى ظاهره فى اعتبار الراحله فى الحج الواجب واما المستحب فلا يعتبر فيه التمكن منها. وقد افاد صاحب العروه بان هذه الوجه بعيد. ولعل نظره الى البعد عن سياق الآيه كما افاده فى مقام نقده الوجه السابق. ووجه الاستبعاد ذيل الآيه الشريفه: (ومن كفر فان الله غنى عن العالمين). الخامس: حمل الطائفة الثانيه على من استقر عليه حجه الاسلام سابقاً. والمراد ان مفاد هذه الاخبار وجوب الحج ولو بالعسر وسرو الحرج لمن استقر عليه الحج ولم يات به فى وقته، فانه يلزمه الاتيان بالحج بايى صوره ولو متسكعاً وحرماً. وهذا افاده الشيخ فى رساله بقوله: «او على من استقر عليه الوجوب» وأفاد صاحب الجواهر فى بيانه: «او ان المراد بيان حكم من استقر الوجوب فى ذمته سابقاً». وقد افاد هذا الوجه قبل هؤلاء الاعلام الفاضل الهندى فى كشف اللثام، وقد ذكره صاحب العروه (قدس سره) من جمله المحامل - وافاد: «وهو ايضاً بعيد». وعمده الاستناد فى هذا الوجه التعبير ب- «استحبابى» عند ما عرض عليه الحج عند ما عرض عليه بدلاً، فى صحيحه محمد بن مسلم السابقه لله عن ابى جعفر (عليه السلام): فان عرض عليه الحج

فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع الحج، ولم يستحى؟! ولو عل حمار أجدع أتر، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل. (٢) وكذا في صحيحه الحلبي السابقهان لله عن ابي عبدالله (ع) في حديث قال: قلت له: فان عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك، أهو ممن يستطيع إليه سبيلا؟ قال: نعم، ما شأنه يستحى ولو يحج عل حمار أجدع أتر؟! فإن كان يستطيع (يطيق) أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج. (٣) خصوصاً بقرينه «استحى» بصيغته الماضى على ما افاده السيد الخوئى.

ص: ٣٢٨

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٥١.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٤٠، أبواب وجوب الحج، باب ١٠، ط آل البيت.

٣- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٤١، أبواب وجوب الحج، باب ١٠، ط آل البيت.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠١/٣٠

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ثم ان صاحب العروه (قدس سره) بعد ذكر هذا المحامل وهى من وجوه الحج بين الطائفتين، ان الاقوى: القول الثانى ومراده اشتراط الراحله على ما هو مفاد الطائفة الاولى.

ووجهه الاخذ بالطائفة الاولى وطرح الطائفة الثانية الداله على وجوب الحج ولو بالقدره على المشى فى مقام التعارض بينهما.

وقد رجح فى هذا المقام الطائفة الاولى لاعراض المشهور عن الطائفة الثانية، مع كونها بمرأى منهم ومسمع. وهذا ما اختاره فى المسألة:

وافاد (قدس سره) بعد ذكر هذا:

ان الالتزام بوجوب الحج لمن لا فرق عنده بين المشى والركوب او يكون المشى أسهل وهو مفاد الطائفة الثانية لا يخلو عن قوه. وكذا قال انه لا ينبغى ترك الاحتياط بالاخبار المذكوره.

وجعل الوجه لذلك:

انصراف الطائفة الاولى عن هذه الصورة وهى عدم الفرق بين المكلف بين الركوب والمشى، بل صورته اسهليه المشى عنده اذ مع الانصراف لا يبقى للطائفة الاولى ظهور حجه فى اعتبار الراحله مطلقاً.

ولكنه مع ذلك افاد ان المانع عن اخذه بمفاد الطائفة الثانية حتى مع الانصراف المذكور الاجماعات المنقوله والشهره.

ولذلك كان اختياره مفاد الطائفه الاولى، الا انه يحتاط استحياباً لرعايه مفاد الطائفه الثانيه بالنسبه الى القادر على المشى.

قال السيد الخوئي (قدس سره) فى مقام توجيهه لاختيار مفاد الطائفه الاولى الظاهره فى اعتبار الراحله فى وجوب الحج ان الطائفه الثانيه لا يتم الالتزام بمدلولها فى مقام تفسير الاستطاعه قال:

وهاتان الصحيحتان ومراده صحيحه محمد بن مسلم عن ابى جعفر (عليه السلام)

« فان عرض عليه الحج فاستحى ؟

قال: هو ممن يستطيع الحج، ولم يستحى ؟ ! ولو على حمار أجدع أبت، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» (١)

ص: ٣٢٩

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٤٠، أبواب وجوب الحج، باب ١٠، ط آل البيت.

و صحيحه الحلبي عن ابى عبد الله (عليه السلام) - فى حديث - قال: قلت له فان عرض عليه ما يحج فاستحى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سيلاً؟

قال: نعم ما شأنه يستحى و لو يحج على حمار اجدع ابتر فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج»

ربما يستظهر منهما وجوب الحج ولو ماشياً ولكنك خبير بان الحج فى مورد هاتين الصحيحتين حرجى جداً.

فان المشى تاره والركوب اخرى او الركوب على حمار اجدع ابتر فيه من الذل والمهانه والمشقه الشديده ما لا يخفى ولا يلتزم الاصحاب بوجوب الحج فى مثل ذلك قطعاً والظاهر انهما ناظران الى صورته استقرار الحج بالبدل الذى هو المقصود من عرض الحج المعروض عليه المحقق للاستطاعه موجب للاستقرار، فيجب عليه الحج من قابل ولو متسكعاً بصوره العسر والحرج.

ويعضده التعبير ب- (استحى) بصيغه الماضى لا يستحى بصيغه الحال الكاشف عن ان مورد السؤال امر قد مضى فاستقر عليه الحج لا انه عرض عليه فعلاً وهو يستحى عن قبوله.

وعليه فالصحيحتان خارجتان عن محل الكلام بالكليه ولا موقع للاستدلال بهما فيما نحن فيه بوجه.

وقال (قدس سره) فى مقام نقد الاستدلال بروايه ابى بصير السابقه عن ابى عبدالله بقوله: « قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)؟

قال: يخرج ويمشى إن لم يكن عنده. قلت: لا يقدر على المشى ؟



قال: يمشى ويركب. قلت: لا يقدر على ذلك، أعنى المشى؟ قال: يخدم القوم ويخرج معهم.»

« ولكن مضمونها من التصدى لتحصيل الاستطاعه ولو بالخدمه لم يلتزم به احد، فان مورد البحث سقوط اعتبار الراحله فقط من اجل عدم الحاجه اليها، لا تحمل مشقه الخدمه او توقف الحجج عليها، فان ذلك لا قائل به وخارج عن محل البحث. مضافاً الى ضعف سندهاب

ص: ٣٣٠

ثم افاده (قدس سره) بان المعتمده فى هذه الطائفه من جهه الاستدلال صحيحه معاويه بن عمار السابقه عن ابى عبد الله (عليه السلام): « عن رجل عليه دين، أعليه أن يحج ؟

قال: نعم، إن حجه الاسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين، ولقد كان من حج مع النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) مشاه، ولقد مر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد والعناء فقال: شدوا أزركم واستبطنوا، ففعلوا ذلك فذهب عنهم.» (1)

ولكنه اورد عليه بقوله:

«ولكنها أيضاً غير صالحه للاستدلال على المطلب لان الطاقه وان كانت بمعنى القدره الا ان الطاقه عباره عن اعمال غايه الجهد آخر مرتبه القدره كما فى قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه المساوقه لشده العسر والحرج) كما ان ذيلها أيضاً يشهد باراده الجهد والعناء ومن المعلوم عدم وجوب الحج الذى لدى هذه المرتبه من القدره لدليل نفى الحرج.

والظاهر ان الصحيحه ناظره الى اعتبار الاستطاعه، بمعنى صحه البدن فى قبال المستحى او المريض الذى لا يتمكن من المشى ولو فى بيته.

فقوله (عليه السلام) «اطاق المشى» اى المشى داخل البلد كناية عن صحه جسمه فى قبال المريض لا المشى الى الحج وقوله (عليه السلام) «لقد كان... الخ» جمله ابتدائيه مستأنفه.

على انه لم يظهر ان اولئك المشاه كان حجهم حجه الاسلام ولعله كان نديباً غير المعتر فيه الاستطاعه.

ومع التنازل والتسليم فغايتته ان يكون لهذه الصحيحه ظهور ما فيما ذكره ولكنها لا تقاوم تلك النصوص التى كانت اظهر دلاله واقوى.

بل كان بعضهما قريباً من الصراحه كما لا يخفى فيرفع اليد عن هذا الظهور الضعيف بتلك الدلاله القويه.»

ص: ٣٣١

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٤٣، أبواب وجوب الحج، باب ١١، ط آل البيت.

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اورد عليه بقوله:

«ولكنها ايضاً غير صالحه للاستدلال على المطلب لان الطاقه وان كانت بمعنى القدره الا ان الطاقه عباره عن اعمال غايه الجهد آخر مرتبه القدره كما فى قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه المساوقه لشده العسر والخرج) كما ان ذيلها ايضاً يشهد باراده الجهد والعناء ومن المعلوم عدم وجوب الحج الذى لدى هذه المرتبه من القدره لدليل نفى الخرج.

والظاهر ان الصحيحه ناظره الى اعتبار الاستطاعه، بمعنى صحه البدن فى قبال المستحى او المريض الذى لا يتمكن من المشى ولو فى بيته.

فقوله (عليه السلام) «اطاق المشى» اى المشى داخل البلد كنايه عن صحه جسمه فى قبال المريض لا المشى الى الحج وقوله (عليه السلام) «لقد كان... الخ» جمله ابتدائيه مستأنفه.

على انه لم يظهر ان اولئك المشاه كان حجهم حجه الاسلام ولعله كان نديباً غير المعتر فيه الاستطاعه.

ومع التنازل والتسليم فغايتته ان يكون لهذه الصحيحه ظهور ما فيما ذكره ولكنها لا تقاوم تلك النصوص التى كانت اظهر دلالة واقوى.

بل كان بعضهما قريباً من الصراحه كما لا يخفى فيرفع اليد عن هذا الظهور الضعيف بتلك الدلاله القويه.»

وافاد (قدس سره) فى مقام الاستنتاج بالنسبه الى الطائفه الثانيه:

«فالانصاف عدم المعارضه بين الطائفتين لعدم التكافؤ فان الثانيه بين ما هو خارج عن محل الكلام او ضعف السند او الدلاله بحيث لا يقاوم الطائفه الاولى، فيتعين العمل بها حسبما عرفت. والذى يكشف لنا عما ذكرناه كشافاً قطعياً ان وجوب الحج من المسائل الكثيره الدوران التى يبتلى بها عامه الناس. فلو كان الوجوب ثابتاً لمن اطاق المشى لشاع وذاع انتشاره وكان من الواضحات. كيف ولم يذهب اليه احد من القدماء بل ادعى الاجماع على خلافه وانما حدث القول به من المتأخرين.

ص: ٣٣٢

وكفى به دليلاً على عدم الوجوب، فالمتع انما هى الطائفه الاولى المقيده لاطلاق الايه المباركه ولا سيما بعد ورودها فى مقام الشرح والتفسير السليمه عما يصلح للمعارضه حسب ما عرفت.» (١)

ويمكن ان يقال:

انه قد مر ان الاستطاعه بالمعنى الدقى العقلى هى القدره على المشىء والتمكن منه باى نحو من الانحاء فى مقابل عدم القدره عليه كالطيران الى السماء.

ولكن لها اطلاق عرفى اضيق من المفهوم العقلى لها وهو التمكن على المشىء من دون لزوم مشقه وعسر باتيانه مما لا يتحمل عادة وعرفاً.

ولذا ان من يرى ان فى فعل مشقه عليه، يصح ان يقول لا يقدر على الاتيان به، وقد ورد من الشارع ما يحدد التكليف بغير العسر والحرغ وينفيه فى موردها، فان هذه الادله المعبر عنها بادلته نفى العسر والحرغ حاكمه على ادله التكليف ومبينه لاختصاص مدلولها بغير مورد الحرغ.

وعليه فان التكليف الشرعيه مشروطه بعد حكومه ادله نفى العسر والحرغ بالقدره العرفيه، وهذا امر جار فى جميع التكليف الشرعيه. وانما يستثنى منها التكليف الملازمه للحرغ عاده التى تكون موردها مطلقا او غالباً حرجيه نظير التكليف بالجهاد، بل الصوم فى بعض الموارد فانه لا وجه لالغاء تلك التكليف باستلزامها الحرغ، لان لازمه عدم المورد لهذه التكليف او ندرته.

اما التكليف بالحج فهو مشروط بالقدره العقليه كساير التكليف ولا يجب على غير القادر عقلاً، اما غير القادر عليه عرفاً، يعنى من يكون الحج ذا مشقه عليه.

فربما يتخيل عدم الوجوب عليه ايضاً لدليل نفى العسر والحرغ.

الا- انه من الواضح ان الحج فى الازمنه السابقه من الافعال الحرجيه لغالب الناس، لاستلزامه تعطيل الاعمال مده السفر الطويله لعدم توفر وسائل النقل الفعلية فى العصور السابقه والمشقات الكثيره الغير المتعارفه فى طول السفر خصوصاً فى الحر والبرد وقله الامان فى الاسفار فى تلك الازمنه وهذه الامور لا تهون على كل احد، بل هو مشقه وعسر على غالب الناس.

ص: ٣٣٣

وبعبارة اخرى انه يخطر بالبال ان امر الحج لا يكون مشمولاً لدليل نفى الحرج، لاستلزامه تخصيص الوجوب بالفرد النادر.

ولكن ما يسهل الخطب انه قد اخذ قيد الاستطاعه فى وجوب الحج فى الآيه الكريمة، وهو يستلزم تقييد الوجوب فيه بالقدره العرفيه

وعليه فان الآيه الشريفه انما تكون فى مقام بيان هذا الاشتراط وان التكليف بالحج لا يكون من قبيل التكليف الملازمه للحج كالجهد وانما يعتبر فيه القدره العرفيه المستلزمه لتقييد التكليف بغير صوره العسر والحرج.

وفى الآيه الشريفه انما اخذ هذا الاشتراط باخذ عنوان الاستطاعه فى الوجوب وظاهر اطلاق العنوان الاستطاعه العرفيه، فهى نظير سائر الالفاظ الوارده فى الادله الشرعيه التى تحمل على معانيها العرفيه.

فالآيه انما تنفى الوجوب عن غير المستطيع عرفاً، وانما تفيد اختصاص التكليف بمن يستطيع عرفاً ومن لم يكن فى الحج مشقه زائده على اصل مشقه اعمال الحج اللازمه لها.

ثم ان الروايات الوارده فى المقام فى الطائفه الاولى مثل:

صحيحه محمد بن الخثعمى السابقه عن ابى عبدالله (عليه السلام): «ولله على الناس... ما يعنى بذلك قال: من كان صحيحاً فى بدنه، مخرى سربه، له زاد وراحله فهو ممن يستطيع الحج...»

او صحيحه الفضل بن شاذان السابقه عن الرضا (عليه السلام) «قال: وحج البيت فريضه على من استطاع اليه سبيلاً، والسبيل الزاد الراحله مع الصحه.» وغيرها انما وردت فى بيان تفسير الاستطاعه المذكوره اى الاستطاعه العرفيه فى الآيه الشريفه. وليست ظاهره فى بيان معنى الآيه تعبداً، بل بيان معنى الآيه عرفاً بحسب المتفاهم العرفى فى قبال توهم اراده الاستطاعه العقليه حسب مامر. وذكر الزاد والراحله وامثالهما انما يكون باعتبار انها الفرد الغالب والواضح فى مفهوم الاستطاعه عرفاً.

وعليه فليست هذه الاخبار فى مقام بيان التعبد باشتراط التكليف بخصوص عنوان الزاد والراحله خارجاً عن حد الاستطاعه العرفيه.

والشاهد عليه:

قوله (عليه السلام): «والسبيل الزاد والراحله فى كتابه الى المامون» فى صحيحه الفضل او قوله (عليه السلام) ابو عبدالله الصادق للقدري فيما سئله: «اليس جعل الله لهم الاستطاعه؟ فقال: ويحك انما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله، ليس استطاعه البدن...»

حيث انه لا معنى لحمل تفسير الاستطاعه على التعبد بالنسبه اليهما لانهما ليسا من اهل التعبد بل يلزم ان يكون بيان الامام (عليه السلام) تفسيراً لها بالمعنى العرفى كى يقبله الخصم وغيره.

وبالجملة ان تفسير الاستطاعه فى هذه الاخبار بالزاد والراحله ليس الا بياناً لاراده المعنى العرفى لها فان الزاد والراحله مقومان للاستطاعه غالباً ولا ظهور فى هذه الاخبار فى اراده غير المعنى العرفى لها.

وعليه فانه ليس فيها اطلاق فى اشتراط وجوب الحج بالزاد والراحله حتى يبحث بان هذا الاشتراط يختص بالبعيد كما افاده مثل العلامه (قدس سره) او مطلق حتى بالنسبه الى القريب كما نسب الى المشهور.

وكذا البحث فى ان الاشتراط المذكور هل يختص بصوره الحاجه او انه ثابت حتى عند عدم الحاجه الى الراحله. هذا.

وعليه فان الطائفة الثانيه من الاخبار الوارده فى الباب المصرحه بوجوب الحج حتى مع القدره على المشى لا تنافى بينها وبين الاخبار الوارده فى الطائفة الاولى فى الجملة، لان القادر على المشى بالقدره العرفيه كالقريب الى مكه تصدق فى مورد الاستطاعه العرفيه المذكوره فى الآيه.

كما انه لا حاجه لحمل الاخبار الوارده فى الطائفة الثانيه على المحامل السابقه تجنباً عن وجوب الحج عند القدره على المشى وفقد الراحله.

مع انه لا سبيل الى الالتزام لاكثرها كما اشار اليه صاحب العروه (قدس سره).

فانه ليس فى الطائفة الاولى اطلاق فى اشتراط الزاد والراحله حتى يلزم تقييده بنفى الاشتراط المذكور بالنسبه الى القادر على المشى فى الطائفة الثانيه.

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ثم ان الروايات الواردة فى المقام فى الطائفة الاولى مثل:

صحيحه محمد بن الخثعمى السابقه عن ابى عبدالله (عليه السلام): «ولله على الناس... ما يعنى بذلك قال: من كان صحيحاً فى بدنه، مخلصى سربه، له زاد وراحله فهو ممن يستطع الحج...»

او صحيحه الفضل بن شاذان السابقه عن الرضا (عليه السلام) «قال: وحج البيت فريضه على من استطاع اليه سبيلاً، والسبيل الزاد الراحله مع الصحه.» وغيرها انما وردت فى بيان تفسير الاستطاعه المذكوره اى الاستطاعه العرفيه فى الآيه الشريفه. وليست ظاهره فى بيان معنى الآيه تعبداً، بل بيان معنى الآيه عرفاً بحسب المتفاهم العرفى فى قبال توهم اراده الاستطاعه العقليه حسب مامر. وذكر الزاد والراحله وامثالهما انما يكون باعتبار انها الفرد الغالب والواضح فى مفهوم الاستطاعه عرفاً.

وعليه فليست هذه الاخبار فى مقام بيان التعبد باشتراط التكليف بخصوص عنوان الزاد والراحله خارجاً عن حد الاستطاعه العرفيه. والشاهد عليه:

قوله (عليه السلام): «والسبيل الزاد والراحله فى كتابه الى المامون» فى صحيحه الفضل او قوله (عليه السلام) ابو عبدالله الصادق للقدري فيما سئله: «ليس جعل الله لهم الاستطاعه؟ فقال: ويحك انما يعنى بالاستطاعه الزاد والراحله، ليس استطاعه البدن...»

حيث انه لا معنى لحمل تفسير الاستطاعه على التعبد بالنسبه اليهما لانهما ليسا من اهل التعبد بل يلزم ان يكون بيان الامام (عليه السلام) تفسيراً لها بالمعنى العرفى كى يقبله الخصم وغيره.

وبالجملة ان تفسير الاستطاعه فى هذه الاخبار بالزاد والراحله ليس الا بياناً لاراده المعنى العرفى لها فان الزاد والراحله مقومان للاستطاعه غالباً ولا ظهور فى هذه الاخبار فى اراده غير المعنى العرفى لها.

ص: ٣٣٦

وعليه فانه ليس فيها اطلاق فى اشتراط وجوب الحج بالزاد والراحله حتى يبحث بان هذا الاشتراط يختص بالبعيد كما افاده مثل العلامه (قدس سره) او مطلق حتى بالنسبه الى القريب كما نسب الى المشهور.

وكذا البحث فى ان الاشتراط المذكور هل يختص بصوره الحاجه او انه ثابت حتى عند عدم الحاجه الى الراحله. هذا.

وعليه فان الطائفة الثانيه من الاخبار الواردة فى الباب المصرحه بوجوب الحج حتى مع القدره على المشى لا تنافى بينها وبين

الاحبار الواردة فى الطائفه الاولى فى الجملة، لان القادر على المشى بالقدره العرفيه كالتقريب الى مكه تصدق فى موردہ الاستطاعه العرفيه المذكوره فى الآيه.

كما انه لا حاجه لحمل الاخبار الوارده فى الطائفه الثانيه على المحامل السابقه تجنباً عن وجوب الحج عند القدره على المشى وفقد الراحله.

مع انه لا سبيل الى الالتزام لاكثرها كما اشار اليه صاحب العروه (قدس سره).

فانه ليس فى الطائفه الاولى اطلاق فى اشتراط الزاد والراحله حتى يلزم تقييده بنفى الاشتراط المذكور بالنسبه الى القادر على المشى فى الطائفه الثانيه.

كما انه لا وجه لحمل الطائفه الثانيه على التقيه لما مر من ان اكثر فقهاء العامه غير مالك بن انس التزموا باشتراط الزاد والراحله.

او حمل الطائفه الثانيه على الاستحباب او القدر المشترك بين الوجوب والاستحباب اى الرجحان دون الالتزام والوجوب.

لما مر من التصريح فى بعضها بتفسير الاستطاعه كصحيحه محمد بن مسلم عن ابى جعفر (عليه السلام) حيث قال (عليه السلام): «فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» بعد سؤال الراوى عن معنى الاستطاعه فى الآيه الشريفه.

كما لا نحتاج الى انصراف اطلاق الطائفه الاولى بخصوص البعيد دون القريب او التنزيل، اذ لا اطلاق فيها بحسب ما عرفت حتى امكن تصوير الانصراف فيه.



وبالجملة انه لا تنافى بين الطائفتين من الاخبار حتى نحتاج الى الحمل فضلاً عن ترجيح احد الطائفتين على الاخرى عندما وصل الى التعارض وعدم امكان الجمع بين مدلوليهما.

ثم انه مع التسلم وعدم تماميه الالتزام بان المراد من الاستطاعه فى الآيه الاستطاعه العرفيه، وان الاخبار وردت فى بيان هذه الجهه فى مقام دفع توهم اشتراط الحج بالاستطاعه العقليه.

والالتزام بان مدلول هذه الاخبار - الطائفة الاولى - تفسير الاستطاعه فى الآيه بالزاد و الراحله تعبدًا وعلى نحو الاطلاق.

فيقع حينئذ فى هذه الطائفة تنافياً فى الدلالة مع ما ورد من عدم اعتبارهما فى القادر على المشى عرفاً.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٠٥

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

فهنا يمكن ان يقال:

ان الطائفة الثانية - الواردة فى كفايه القدره على المشى فى وجوب الحج - نص فى وجوب الحج على القادر على المشى ونفى اعتبار الزاد والراحله.

فان قوله (عليه السلام): «فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل» عند السؤال: عن من يستطيع الحج. فى صحيحه محمد بن مسلم.

او قوله: «نعم، ما شأنه ان يستحى ولو يحج على حمار اجدع ابتر؟ فان كان يستطيع - يطيق - ان يمشى ويركب بعضاً فليحج». عند السؤال: «قلت له: فان عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك أهو يستطيع اليه سبيلاً» فى صحيحه الحلبي عن ابى عبدالله (عليه السلام).

او قوله (عليه السلام): «نعم، ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى من المسلمين» فى مقام الجواب عن سؤال الراوى «عن رجل عليه دين اعليه ان يحج» فى صحيحه معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام).

نص فى وجوب الحج على من يقدر على المشى عرفاً وعدم اشتراط الزاد والراحله تعبدًا، واما الطائفة الاولى فهى ظاهره فى اشتراطهما.

ص: ٣٣٨

فان فى صحيحه الخثعمى عن ابى عبدالله (عليه السلام) عند السؤال عن الآيه «قال (عليه السلام): من كان صحيحاً فى بدنه، مخلى

سربه، له زاد وراحله».

وفى صحيحه هشام عن ابي عبدالله (عليه السلام) عند ذكر الآيه «قال (عليه السلام): من كان صحيحاً فى بدنه، مخلى سربه، له زاد وراحله» عند السؤال عن معنى السبيل بقوله: ما يعنى بذلك.

وهذا البيان ظاهر فى تفسير الآيه بهذه الامور تعبدًا، - فى فرض التسلم - ولا يابى ذلك عن الحمل على بيان الاستطاعه العرفيه. ومقتضى الجمع العرفى بينهما الغاء خصوصيه الزاد والراحله تقديمًا للنص على الظاهر.

ومع التسلم وعدم تماميه هذا الوجه من الجمع العرفى بين الطائفتين وفرض وقوع التعارض فانه يرجح الطائفه الثانيه لموافقتهما لظاهر الكتاب فى اشتراط الوجوب بالاستطاعه العرفيه.

وما افاده صاحب العروه (قدس سره) من اعراض المشهور عن هذه الطائفه فلا يتم مساعدته عليه لعدم ثبوت هذه الشهره فضلاً عن الاجماع المنقوله المدعاه لان المسأله مختلف فيها بين الاصحاب حتى القدماء منهم مع قوه ظهور كلماتهم فى بيان الزاد والراحله بعنوان مصداق الاستطاعه العرفيه كما مر فى الاخبار الوارده فى الطائفه الاولى دون اشتراط التكليف بهما مطلقاً.

ومنه يعلم عدم تماميه ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) من قوله:

«المشهور بين الاصحاب هو الاول، بل لم يعهد غيره فى كلمات القدماء منهم، فكانه متسالم عليه بينهم.»

اذ كفى فى الخلاف فيه عندهم البحث عن اختصاص الاشتراط المذكور بالبعيد او انه يشمل القريب، والتأمل فى حد القرب.

هذا، واما ما افاده السيد الخوئى (قدس سره) فى مقام طرح الطائفه الثانيه ففیه جهات من البحث:

ففيه جهات من البحث:

الاولى: انه (قدس سره) قد افاد: « فالصحيحان خارجتان عن محل الكلام بالكلية ولا موقع للاستدلال بينهما فيما نحن فيه بوجه»

١ - صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) «قلت لابي جعفر (عليه السلام): فان عرض عليه الحج فاستحيى؟ قال: هو ممن يستطيع الحج ولم يستحيى؟ ولو على حمار اجدع ابتر.

قال: فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل.»

٢ - صحيحه الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) «قال: قلت له: فان عرض عليه ما الحج فاستحيى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سيلاً؟ قال: نعم ما شأنه يستحيى ولو يحج على حمار اجدع ابتر، فان كان يستطيع - يطيق - ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج.»

وافاد في وجه خروجهما عن محل الكلام:

«وهاتان الصحيحتان ربما يظهر منهما وجوب الحج ولو ماشياً ولكنك خبير بان الحج في مورد هاتين الصحيحتين حرجى جداً، فان المشى تاره والركوب اخرى او الركوب على حمار اجدع ابتر فيه من الذل والمهان والمشقه الشديده ما لا يخفى، ولا يلتزم الاصحاب بوجوب الحج في مثل ذلك قطعاً.

والظاهر انهما ناظرتان الى صورته استقرار الحج بالبذل الذي هو المقصود من عرض الحج عليه ورده استحياءً عن قبوله - ولا حياء في الدين - فعدم قبول الحج المعروف عليه المحقق للاستطاعه موجب للاستقرار، فيجب عليه الحج من قابل ولو متسكعاً وبصوره العسر والحرج.

ويعضده التعبير ب- (استحيى) بصيغه الماضى لا (يستحيى) بصيغه الحال الكاشف عن ان مورد السؤال امر قد مضى فاستقر عليه الحج، لا انه عرض عليه فعلاً وهو يستحيى عن قبوله.»

ويمكن ان يقال:

ان المراد من الروايتين حسب ظاهرهما انه عرض الحج على احد فاستحيى عن قبوله فسأل الراوى عن الامام ما كان في الحقيقه مسألتين:

١ - انه لو عرض الحج على غير المستطيع، فهل يستطيع بذلك ام لا؟

٢ - انه اذا لم يقبله استحياً فهل يمنع الاستحياء المذكور عن حصول الاستطاعه له؟

وثانياً انه ليس عليه ان يستحيى عن ذلك.

اما بالنسبه الى السؤال الاول: فان جواب الامام ظاهر في حصول الاستطاعه بالبدل، وكان الامام (عليه السلام) في مقام بيان اصل المسأله، وهو وجوب الحج عليه بذلك في الجملة، وليس في مقام البيان بالنسبه الى تفصيلات المسأله. ككون هذا العرض غير مناف لشؤونه او ان قبوله من الباذلين في الفرض لا يستلزم مهانته او ذلته وامثال ذلك.

### في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٠٦

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

هذا، واما ما افاده السيد الخوئي (قدس سره) في مقام طرح الطائفة الثانيه ففيه جهات من البحث:

ففيه جهات من البحث:

الاولى: انه (قدس سره) قد افاد: « فالصحيحان خارجتان عن محل الكلام بالكلية ولا موقع للاستدلال بينهما فيما نحن فيه بوجه»

ومراده:

١ - صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر (عليه السلام) «قلت لابي جعفر (عليه السلام): فان عرض عليه الحج فاستحيى؟ قال: هو ممن يستطيع الحج ولم يستحيى؟ ولو على حمار اجدع ابتر.

قال: فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل.»

٢ - صحيحه الحلبي عن ابي عبدالله (عليه السلام) «قال: قلت له: فان عرض عليه ما الحج فاستحيى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سيلاً؟ قال: نعم ما شأنه يستحيى ولو يحج على حمار اجدع ابتر، فان كان يستطيع - يطيق - ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج.»

وافاد في وجه خروجهما عن محل الكلام:

«وهاتان الصحيحتان ربما يظهر منهما وجوب الحج ولو ماشياً ولكنك خير بان الحج في مورد هاتين الصحيحتين حرجى جداً، فان المشى تاره والركوب اخرى او الركوب على حمار اجدع ابتر فيه من الذل والمهانته والمشقه الشديده ما لا يخفى، ولا يلتزم الاصحاب بوجوب الحج في مثل ذلك قطعاً.»

والظاهر انهما ناظرتان الى صوره استقرار الحج بالبذل الذى هو المقصود من عرض الحج عليه ورده استحياءً عن قبوله - ولا حياء في الدين - فعدم قبول الحج المعروف عليه المحقق للاستطاعه موجب للاستقرار، فيجب عليه الحج من قابل ولو متسكعاً وبصوره العسر والحرَج.

ويعضده التعبير ب- (استحيى) بصيغه الماضى لا (يستحيى) بصيغه الحال الكاشف عن ان مورد السؤال امر قد مضى فاستقر عليه الحج، لا انه عرض عليه فعلاً وهو يستحيى عن قبوله.»  
ويمكن ان يقال:

ان المراد من الرويتين حسب ظاهرهما انه عرض الحج على احد فاستحيى عن قبوله فسأل الراوى عن الامام ما كان فى الحقيقه مسألتين:

١ - انه لو عرض الحج على غير المستطيع، فهل يستطيع بذلك ام لا؟

٢ - انه اذا لم يقبله استحياءً فهل يمنع الاستحياء المذكور عن حصول الاستطاعه له؟

وثانياً انه ليس عليه ان يستحيى عن ذلك.

اما بالنسبه الى السؤال الاول: فان جواب الامام ظاهر فى حصول الاستطاعه بالبذل، وكان الامام (عليه السلام) فى مقام بيان اصل المسأله، وهو وجوب الحج عليه بذلك فى الجملة، وليس فى مقام البيان بالنسبه الى تفصيلات المسأله. ككون هذا العرض غير مناف لشؤونه او ان قبوله من الباذلين فى الفرض لا يستلزم مهانته او ذلته وامثال ذلك.

واما بالنسبه الى السؤال الثانى: فان جواب الامام (عليه السلام) ظاهر فى انه اذا عرض عليه الحج ولكن لم يقبله استحياءً لا لمحدور آخر، والتاكيد على الاستحياء فى كلام الراوى يكشف عن ان قبول العرض ليس منافياً لشؤونه ولا مستلزماً لائى مهانه وذلك له، بل لم يقبل العرض المذكور لصرف الاستحياء، فانه لا يمنع عن حصول الاستطاعه، وان له قبول ذلك والخروج الى الحج، لانه لاحياء فى الدين، ولا وجه لاستحيائه هذا بالنسبه الى هذه الجبهه.

واما قول الامام (عليه السلام): ماشأنه يستحيى ولو يحج على حمار اجدع ابتر.

فانه ظاهر فى بيان ان من عرض عليه الحج لا يتوقع ان يهيا له اسباب السفر باحسن وجوهه، بل لو عرض له ما يتمكن من ادائه ولو باسباب عاديه، بل اسباب نازله، ولكن كان بحيث يتمكن معها من الاتيان بالحج والخروج اليه للزم قبوله.

ويؤيده قوله الامام (عليه السلام) بعد ذلك فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليحج. فانه بمعنى ان الرجل اذا تمكن بالعرض المذكور من الحج ولو بالركوب بعضاً والمشى بعضاً فى فرض كونه قادراً من المشى لقبل ذلك.

وليعلم ان قوله السيد الخوئى فى المقام «فان المشى تاره والركوب اخرى او الركوب على حمار اجدع ابتر فيه من الذى والمهانه والمشقه الشديده ما لا يخفى ولا يلتزم الاصحاب بوجوب الحج فى مثل ذلك قطعاً».

لا يمكن المساعده عليه بعد ما عرفت ظهور الروايتين.

نعم، ان الاصحاب لا يلتزمون بوجوب الحج اذا استلزم الذل والمهانه والمشقه قطعاً. ولكن كون المورد من مصاديقه اول الكلام.

فان الركوب تاره والمشى اخرى لمن ليس له فى ذلك، بل فى المشى فقط مشقه وذل ومهانه كالتقريب الى مكه، وحصول الاستطاعه بالتمكن منه، هو اصل محل النزاع والمدعى حصول الاستطاعه بالتمكن منه. ولا يتم جعل المدعى دليلاً، فان الكلام فى محل البحث فى ذلك وانه هل تتحقق الاستطاعه المذكوره فى الآيه الشريفه بذلك ام لا وظاهر الروايتين ذلك.

واما تعبير الامام (عليه السلام) بوجوب الحج فى الفرض ولو على حمار اجدع ابتر، تعبير كنائى وليس المراد فى موارد اخذ بنص الكلام، بل يلزم الاخذ بما كان الكلام المذكور كناية عنه. والمراد كما مر انه لا يلزم فى قبول العرض فى المقام مشروطاً بكون الاسباب المعروضه من احسنها، بل اذا كانت عاديه او سافله، فانما تستلزم استطاعته وعدم كونه مستلزماً للعسر والخرج او المهانه والذله هو المفروض فى كلام الامام (عليه السلام) لانه انما صدرت الاخبار الداله على عدم حصول الاستطاعه بما يستلزم العسر والخرج او المهانه والذله. فيلزم حمل كلام الامام (عليه السلام) على ذلك بقريته صدوره عن الامام العارف بالاحكام مع كونه فى مقام البيان وكون السؤال عنه (عليه السلام) فى مقام الاستفتاء.

وكان المفروض في السؤال عدم استلزام القبول لهذه المحاذير للشخص الذى سئل عنه، ولعل من عرض عليه كان ممن لا يتمكن الا من الخروج الى الحج بنفس ما عرض له لا اكثر من ذلك.

ولو سلم اطلاق كلام الامام (عليه السلام) بما يستلزم هذه الامور فانما يقيد اطلاقه بغير مواردھا لا طرح الروايه بالكليه.

واما ما افاده (قدس سره) من الاعتضاد بتعبير استحيى بصيغه الماضى لما ادعاه فى دلاله الروايه فان قول الراوى: «قلت له: فان عرض عليه ما يحج به فاستحيى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سيلاً»، ظاهر قوياً فى السؤال عن ان الشخص مع عرض الحج عليه هل تحقق له الاستطاعه، بعد العرض المذكور وحصول التردد له باستطاعته فى نفس العام، لا مما سبق عليه فى السنوات السابقه وقوله (عليه السلام) فى مقام الجواب: «نعم ما شأنه يستحيى» ظاهر فى امر الامام (عليه السلام) بلزوم القبول فى نفس عام العرض لا الا عوام المتأخره، فانه (عليه السلام) انما يبين ان الاستحياء مع حصول التمكن المزبور لا يمنع عن الاستطاعه.

فلا وجه لحمله على من استقر عليه الحج سابقاً.

كما ان قول الراوى: «فاستحيى من ذلك» يبان لما وقع على الشخص الذى عرض عليه ذلك، ولا محاله ان الواقعه كانت قبل السؤال ولا وجه للتعبير بغير الماضى فى ذلك.

هذا كله:

مع ان قوله الامام (عليه السلام) فى ذيل الروايه: «فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً»، كما يحتمل ان يكون ناظراً الى مورد السؤال ومن عرض عليه الحج، كذلك يحتمل ان يكون كبرى كليه مدلوله وجوب الحج عند القادر بالمشى بعضاً والركوب بعضاً آخر واراده، تطبيقها على مورد السؤال. وهذا الاحتمال اقوى من سابقه خصوصاً فى صحيحه محمد بن مسلم حيث ان فى ذيلها «قال: فان كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً فليفعل». بعد فقره السابقه بقوله: «قال: هو ممن يستطيع الحج». لاین الذيل المذكور فى قوه ان كل من كان يستطيع ان يمشى بعضاً ويركب بعضاً لوجب عليه الحج، وهو على ما مر كبرى كليه داله على اشتراط الراحله بصوره الحاجه وبقدر الحاجه.

ص: ٣٤٤

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

الجبهه الثانيه:

افاد (قدس سره) فى رد الاستدلال بموثقه ابى بصير وعبر عنها بروايه ابى بصير حسب ما ناقش فى سندها على ما مر. « قال: قلت لابى عبدالله (عليه السلام) قول الله عزوجل: والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً. قال: يخرج ويمشى ان لم يكن عنده، قلت: لا يقدر على المشى، قال: يمشى و يركب قلت: لا يقدر على ذلك اعنى المشى قال: يخدم القوم ويخرج معهم.»

«... ولكن مضمونها من التصدى لتحصيل الاستطاعه ولو بالخدمه لم يلتزم به احد، فان مورد البحث سقوط اعتبار الراحله فقط من اجل عدم الحاجه اليها، لا تحمل مشقه الخدمه لو توقف الحج عليها، فان ذلك لا قائل به وخارج عن محل البحث.»

ويمكن ان يقال فيه:

ان مدلول الموثقه امران:

١ - ان الاستطاعه متحققه بالمشى - فى فرض القدره عليه - فانها متحققه وان لم يتمكن من الراحله بقوله (عليه السلام): «ويخرج يمشى ان لم يكن عنده» اى لم يكن عنده ما يتمكن معه من الركوب. او يمشى ويركب ان تمكن من الركوب فى بعض الطريق.

٢ - انه اذا لم يكن عنده ما يتمكن معه من الركوب ولا يقدر على الخروج الى الحج ماشياً، يخدم الخارجين للحج ويتمكن من الركوب بالخدمه لهم.

اما الاول:

فهو ظاهر فى تبين الاستطاعه بانها كما تتحقق بالتمكن من الركوب كذلك تتحقق بالقدره على الركوب بعضاً والمشى بعضاً، وكذا بالقدره على المشى.

وهذا بيان للاستطاعه العرفيه المذكوره فى الآيه الكريمه. ولا يرد على هذه الدلاله، بانها مستلزمه للعسر والخرج او المشقه الشديده او الذله وامثالها. لما مر فى الاخبار السابقه بان الآيه الكريمه فى مقام بيان الاستطاعه العرفيه، وبيان الامام (عليه السلام) فى تفسيرها لا- يكون خارجاً عن حدها فان الاستطاعه العرفيه هى ما لا يستلزم العسر و الخرج على ما مر ولا يستلزم المشقه والمهانته لعدم صدقها فى هذه الموارد. وهذا لا كلام فيه ولا وجه لطرح الروايه من هذه الجبهه.



اما الثانى:

فان ظاهر الروايه فى قوله (عليه السلام): «يخدم القوم ويخرج معهم»، لزوم تحصيل الاستطاعه بالخدمه للقوم، وهو يستلزم المشقه الشديده والذل والمهانه، مع انه لا يلتزم احد بلزوم تحصيل الاستطاعه.

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى من كان شغله الطباخه، وقد حصل له الاشتغال بها فى سفر الحج فى قبال الاجره، او فى قبال الوصول الى مكه فقط، مع فرض انه بعد رجوعه يتمكن من الاشتغال بها لمعاشه كما كان عليه قبل ذلك ولا يكون فى اشتغاله مدته السفر قصور فى معاش اهله، فانه يمكن القول بتحقيق الاستطاعه له لصدق الاستطاعه العرفيه فى مورده، ولا يكون فى خدمته ذلك مهانه ومشقه شديده خارجه عما تعارف فى شغله. وكذا بالنسبه الى سائر مشاغل السفر. وكذلك ان لهذه الدلاله موضوع اخر، وهو من استقر عليه الحج قبل ذلك، بحصول الاستطاعه له وعدم الاتيان به فى عامها ثم خرج عنها - الاستطاعه - فان الفتوى بلزوم الاتيان بالحج له باى وجه ولو بالخدمه كذلك غير عزيز بين الاصحاب بل لعل شهره الاصحاب على ذلك.

وفى مثل المقام اذا فرض ان لمدلول الروايه موضوع قابل للتصوير يمكن حملها عليه. لا وجه لطرح الدلاله على نحو الاطلاق.

نعم، لا وجه لاطلاق قوله (عليه السلام) فى المقام بالنسبه الى جميع الناس، وهذا لا كلام فيه، الا انه يرفع اليد عن هذه الدلاله بهذا المقدار بقريته ما هو الظاهر من اطلاق الاستطاعه فى الآيه الشريفه بالاستطاعه العرفيه.

كما انه يمكن ان يكون بيان الامام فى المقام فى تفسير الاستطاعه المذكوره فى الآيه الشريفه قريته على انه (عليه السلام) لا يريد غير مثل الموردين فى المثال لانه فى مقام بيان المراد من الاستطاعه فى الآيه.

ص: ٣٤٦

فينصرف لا محاله الاطلاق الى الموارد القابله لصدق الاستطاعه العرفيه.

بل ان شئت قلت: انه لو كان قول الامام (عليه السلام) فى الامر الثانى تم الاطلاق فيه وانه لا يجرى فيه ما مر من الانصراف فانما يرفع اليد عن هذا الاطلاق بمقتضى ما ورد فى ادله العسر والحرج وعدم وجوب تحصيل الاستطاعه او عدم وجوب ما يستلزم مهانه المؤمن وذلك. ومعها ايضاً لا نحتاج الى طرح الروايه ورفع اليد عنها بالكليه.

### فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٠٨

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

اما الثانى:

فان ظاهر الروايه فى قوله (عليه السلام): «يخدم القوم ويخرج معهم»، لزوم تحصيل الاستطاعه بالخدمه للقوم، وهو يستلزم المشقه الشديده والذل والمهانه، مع انه لا يلتزم احد بلزوم تحصيل الاستطاعه.

ويمكن ان يقال:

ان بالنسبه الى من كان شغله الطباخه، وقد حصل له الاشتغال بها فى سفر الحج فى قبال الاجره، او فى قبال الوصول الى مكه فقط، مع فرض انه بعد رجوعه يتمكن من الاشتغال بها لمعاشه كما كان عليه قبل ذلك ولا يكون فى اشتغاله مدته السفر قصور فى معاش اهله، فانه يمكن القول بتحقيق الاستطاعه له لصدق الاستطاعه العرفيه فى مورده، ولا يكون فى خدمته ذلك مهانه ومشقه شديده خارجه عما تعارف فى شغله. وكذا بالنسبه الى سائر مشاغل السفر. وكذلك ان لهذه الدلاله موضوع اخر، وهو من استقر عليه الحج قبل ذلك، بحصول الاستطاعه له وعدم الاتيان به فى عامها ثم خرج عنها - الاستطاعه - فان الفتوى بلزوم الاتيان بالحج له باى وجه ولو بالخدمه كذلك غير عزيز بين الاصحاب بل لعل شهره الاصحاب على ذلك.

وفى مثل المقام اذا فرض ان لمدلول الروايه موضوع قابل للتصوير يمكن حملها عليه. لا وجه لطرح الدلاله على نحو الاطلاق.

ص: ٣٤٧

نعم، لا وجه لاطلاق قوله (عليه السلام) فى المقام بالنسبه الى جميع الناس، وهذا لا كلام فيه، الا انه يرفع اليد عن هذه الدلاله بهذا المقدار بقريته ما هو الظاهر من اطلاق الاستطاعه فى الآيه الشريفه بالاستطاعه العرفيه.

كما انه يمكن ان يكون بيان الامام فى المقام فى تفسير الاستطاعه المذكوره فى الآيه الشريفه قريته على انه (عليه السلام) لا يريد غير مثل المورد فى المثال لانه فى مقام بيان المراد من الاستطاعه فى الآيه.

فينصرف لا محاله الاطلاق الى الموارد القابله لصدق الاستطاعه العرفيه.

بل ان شئت قلت: انه لو كان قول الامام (عليه السلام) فى الامر الثانى تم الاطلاق فيه وانه لا يجرى فيه ما مر من الانصراف فانما يرفع اليد عن هذا الاطلاق بمقتضى ما ورد فى ادله العسر والخرج وعدم وجوب تحصيل الاستطاعه او عدم وجوب ما يستلزم مهانه المؤمن وذلك.ومعه ايضاً لا نحتاج الى طرح الروايه ورفع اليد عنها بالكلية.

الجهه الثالثه:

قال (قدس سره) فى مقام نقد دلاله صحيحه معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام) - الذى عبر عنه بانها العمده فى المقام - بقوله: «سألت ابا عبدالله (عليه السلام) عن رجل عليه دين اعليه ان يحج؟ قال: نعم، ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى من المسلمين، ولقد كان اكثر من حج مع النبى مشاه، وقد مر رسول الله....»

قال (قدس سره):

«ولكنها ايضاً غير صالحه للاستدلال على المطلب، لامن الطاقه وان كان بمعنى القدره، الا ان - اطاق - عبارته عن اعمال غايه الجهد وآخر مرتبه القدره كما فى قوله تعالى: وعلى الذى يطيقونه (1) من المساوقه لشده العسر والخرج.

كما ان ذيلها ايضاً يشهد باراده الجهد والعناء، ومن المعلوم عدم وجوب الحج لدى هذه المرتبه من القدره لدليل نفي الحج.

ص: ٣٤٨

والظاهر ان الصحيحه ناظره الى اعتبار الاستطاعه بمعنى صحه البدن فى قبال المسجى او المريض الذى لا يتمكن من المشى ولو فى بيته. فقولہ (عليه السلام) اطاق المشى. اى المشى داخل البلد كناية عن صحه جسمه فى قبال المريض لا المشى الى الحج.

وقوله (عليه السلام): ولقد كان.... جمله ابتدائيه مستأنفه على انه لم يظهر ان اولئك المشاه كان حجهم حجه الاسلام ولعله كان نديباً غير المعتر فيه الاستطاعه...

ويمكن ان يقال:

ان مدلول الروايه امران:

١ - ان الدين غير مانع من وجوب الحج.

٢ - ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى.

اما الاول: فلا محاله يحمل على صورته كون الدين غير معجل وانه يتمكن من ادائه بعد رجوعه عن الحج وقد وردت روايات فى ذلك وسيجى البحث فيه مفصلاً. وهذا مما لا كلام فيه.

اما الثانى: فان قوله (عليه السلام): «ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى» فانه وان يحتمل فيه ما افاده السيد (قدس سره) بان المراد فيه من قدر على المشى داخل البلد لا المشى فى الطريق الى الحج. الا انه خلاف ظاهر الروايه لوجهين:

الاول: ان صحه البدن غير محصوره فى الطاقه على المشى. وكان المفروض فى المراد من الاستطاعه فى الآيه الشريفه، الاستطاعه من حيث صحه البدن والقدره على الاتيان بالمناسك كما هو الحال فى مثل الصوم. مع ان التعبير بالقدره على المشى ولو بتعبير الطاقه عليه الظاهره فى تحمل المشى وقابليه استقامته فيه. فى مقام بيان وجوب الحج ناظر وظاهر لا محاله فى المشى فى طريق الحج وفى مقام الوصول الى الحج. ولفظ الطاقه وان كان ربما يختلف عن الاستطاعه والقدره بحسب المفهوم حسب ما افاده (قدس سره) الا انه لا يمكن حملها ولو بحسب القرينه على آخر مرتبه القدره المستلزمه للمشقه، لدليل العسر والجرح الموجب لسقوط الوجوب فى هذا الحد.

ص: ٣٤٩

الثانى: ان قوله (عليه السلام): «وكان اكثر من حج مع النبى مشاه».

ظاهر فى استشهاد الامام (عليه السلام) واستدلاله (عليه السلام) بوجوب الحج عند القدره على المشى.فانه بيان لفعل الناس فى رأى ومنظر الرسول (صلى الله عليه وآله)، من الخروج الى الحج ماشياً. وحمل هذه الجملة على الحج المندوب لا سبيل اليه، لان الناس فى عصر النبى لم يتمكنوا من الاتيان بالحج الا بعد فتح مكه، والخروج للحج مع النبى انما ينحصر فى حجه الوداع. وكان اكثر من حج فى جواره، ممن لم يتمكن من الاتيان به قبل ذلك، فاذا كان اكثرهم مشاه او غالبهم او حسب النسخه المطبوعه كان من حج مع النبى، جلهم لو لا- كلهم مشاه فلا- محاله ان بينهم من اتى بالحج الواجب. وكان السفر بين مكه والمدينه ماشياً متعارفاً عند اكثر الناس، فلا استبعاد فى تحقق الاستطاعه لهم بالمشى، لانه ليس فيه لهم مشقه غير متعارفه ولا مهانه فيه بالنسبه الى الاكثر. فتكون الجملة المذكوره استشهاداً واستناداً بعمل الرسول ولا استبعاد فيه فى تحقق الاستطاعه العرفيه بالنسبه الى اكثرهم.

واما قوله (عليه السلام): «فشكوا اليه الجهد والعناء» لا يستفاد منه مشقه زائده عما يقع لسالك الحج، خصوصاً مع اشتياق الناس فى الحج مع النبى المستلزم لخروج جملة ممن لا- سهوله لهم فى المشى. والحاصل ان ما افاده (قدس سره) من المحامل لا يوجب عدم صلاحيه الروايه للاستدلال بها لتحقيق الاستطاعه حتى بالمشى فى بعض الموارد وظهورها فى الاستطاعه العرفيه. ومن المعلوم ان الاستطاعه العرفيه للخروج الى الحج فى ذاك الزمان يفترق معها فى مثل عصرنا، ويمكن الاطلاع على بضاعه الناس فى ذاك العصر بالمراجعه الى الوقائع الجاربه فى الغزوات والسريرات.

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ويمكن ان يقال:

ان مدلول الروايه امران:

١ - ان الدين غير مانع من وجوب الحج.

٢ - ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى.

اما الاول: فلا محاله يحمل على صورته كون الدين غير معجل وانه يتمكن من ادائه بعد رجوعه عن الحج وقد وردت روايات فى ذلك وسيجئ البحث فيه مفصلاً. وهذا مما لا كلام فيه.

اما الثانى: فان قوله (عليه السلام): «ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى» فانه وان يحتمل فيه ما افاده السيد (قدس سره) بان المراد فيه من قدر على المشى داخل البلد لا المشى فى الطريق الى الحج. الا انه خلاف ظاهر الروايه لوجهين:

الاول: ان صحه البدن غير محصوره فى الطاقه على المشى. وكان المفروض فى المراد من الاستطاعه فى الآيه الشريفه، الاستطاعه من حيث صحه البدن والقدرة على الاتيان بالمناسك كما هو الحال فى مثل الصوم. مع ان التعبير بالقدرة على المشى ولو بتعبير الطاقه عليه الظاهره فى تحمل المشى وقابليه استقامته فيه. فى مقام بيان وجوب الحج ناظر وظاهر لا محاله فى المشى فى طريق الحج وفى مقام الوصول الى الحج. ولفظ الطاقه وان كان ربما يختلف عن الاستطاعه والقدرة بحسب المفهوم حسب ما افاده (قدس سره) الا انه لا يمكن حملها ولو بحسب القرينه على آخر مرتبه القدرة المستلزمه للمشقه، لدليل العسر والجرح الموجب لسقوط الوجوب فى هذا الحد.

الثانى: ان قوله (عليه السلام): «وكان اكثر من حج مع النبى مشاه».

ظاهر فى استشهاد الامام (عليه السلام) واستدلاله (عليه السلام) بوجوب الحج عند القدرة على المشى. فانه بيان لفعل الناس فى مرأى ومنظر الرسول (صلى الله عليه وآله)، من الخروج الى الحج ماشياً. وحمل هذه الجملة على الحج المندوب لا سبيل اليه، لان الناس فى عصر النبى لم يتمكنوا من الاتيان بالحج الا بعد فتح مكه، والخروج للحج مع النبى انما ينحصر فى حجه الوداع. وكان اكثر من حج فى جواره، ممن لم يتمكن من الاتيان به قبل ذلك، فاذا كان اكثرهم مشاه او غالبهم او حسب النسخه المطبوعه كان من حج مع النبى، جلهم لو لا- كلهم مشاه فلا- محاله ان بينهم من اتى بالحج الواجب. وكان السفر بين مكه والمدينه ماشياً متعارفاً عند اكثر الناس، فلا استبعاد فى تحقق الاستطاعه لهم بالمشى، لانه ليس فيه لهم مشقه غير متعارفه ولا مهانه فيه بالنسبه الى الاكثر. فتكون الجملة المذكوره استشهاداً واستناداً بعمل الرسول ولا استبعاد فيه فى تحقق الاستطاعه العرفيه

بالنسبه الى اكثرهم.

ص: ٣٥١

واما قوله (عليه السلام): «فشكوا اليه الجهد والعناء» لا يستفاد منه مشقه زائده عما يقع لسالك الحج، خصوصاً مع اشتياق الناس في الحج مع النبي المستلزم لخروج جملة ممن لا سهوله لهم في المشى. والحاصل ان ما افاده (قدس سره) من المحامل لا يوجب عدم صلاحية الروايه للاستدلال بها لتحقيق الاستطاعه حتى بالمشى في بعض الموارد وظهورها في الاستطاعه العرفيه. ومن المعلوم ان الاستطاعه العرفيه للخروج الى الحج في ذاك الزمان يفترق معها في مثل عصرنا، ويمكن الاطلاع على بضاعه الناس في ذاك العصر بالمراجعته الى الوقائع الجاربه في الغزوات والسريرات.

الجهه الرابعه:

قال (قدس سره) بعد ما قرر العمده في قابليه الاستدلال بين هذه الطائفه صحيحه معاويه بن عمار عن ابى عبدالله (عليه السلام):

وبعد ما ناقش في دلالتها على المدعى قال:

«ومع التنازل والتسليم فغايتها ان يكون لهذه الصحيحه ظهور ما فيما ذكره، ولكنه لا يقاوم تلك النصوص التي كانت اظهر دلاله واقوى. بل كان بعضها قريباً من الصراحه كما لا يخفى، فيرفع اليد عن هذا الظهور الضعيف تملك الدلاله القويه.»

ويمكن ان يلاحظ فيما افاده:

ان الطائفه الاولى - على ما مر - كما يحتمل ان يكون في مقام بيان تقييد الاستطاعه بالزاد والراحله مطلقاً ومن باب التقييد، كذلك يحتمل ان يكون في مقام بيان الاستطاعه العرفيه التي قررت في الآيه شرطاً لوجوب الحج.

ولا صراحه ولا نصوصيه فيها في تقييد الاستطاعه العرفيه في الآيه، بل انما يكون لها ظهور فيما ادعاه. لو لم نقل بان ظهورها في بيان المحقق للاستطاعه العرفيه اقوى بما مر.

واما الطائفه الثانيه: فان فيها التصريح بوجوب الحج على القادر بالمشى. المستلزم لتوقف الوجوب على التمكن من الراحله عند الحاجه.

ص: ٣٥٢

فان قوله (عليه السلام): نعم ان حجه الاسلام واجبه على من اطاق المشى من المسلمين فى جواب سؤال الراوى، عن رجل عليه دين، اعليه ان يحج. نص فى وجوب الحج عند القدره على المشى. فى صحيحه معاويه بن عمار.

وكذا قوله (عليه السلام) يخرج ويمشى ان لم يكن عنده صريح فى وجوب الحج عند التمكن من المشى.

فانه مع قطع النظر عن المحامل التى أسقط بها دلالة هذه الاخبار فانه لا شبهه فى ان دلالة الطائفة الثانية اظهر من الطائفة الاولى وفى مقام المعارضه وتقدم الاظهر على الظاهر، لقدمت الطائفة الثانية، دون الاولى.

ومما حققناه قد ظهر النقاش فيما افاده (قدس سره)

«فالانصاف عدم المعارضه بين الطائفتين لعدم التكافؤ.

فان الثانية بين ما هو خارج عن محل الكلام او ضعيف السند او الدلالة. بحيث لا تقاوم الطائفة الاولى، فيتعين العمل بها حسبما عرفت.»

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/١٥**

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وما افاده السيد الخوئى (قدس سره):

«فالانصاف عدم المعارضه بين الطائفتين لعدم التكافؤ.

فان الثانية بين ما هو خارج عن محل الكلام او ضعيف السند او الدلالة. بحيث لا تقاوم الطائفة الاولى، فيتعين العمل بها حسبما عرفت.»

اذ الطائفة الثانية حسب ما عرفت اصح سنداً بالنسبه الى الطائفة الاولى. كما هى اظهر دلالة.

نعم ربما لا- يمكن التمسك باطلاق بعضها فى بعض الموارد الا- ان عروض المحذور فى بعض الموارد المانع من التمسك بالاطلاق لا يوجب رفع اليد عن تمام المدلول، ولا حكم باسقاطه بالجمله.

ثم افاد (قدس سره) فى نهايه الامر:

«والذى يكشف لك عما ذكرناه كشافاً قطعياً، ان وجوب الحج من المسائل الكثيره الدوران التى يتبلى بها عامه الناس فلو كان الوجوب ثابتاً لمن اطاق المشى لشاع وذاع وكان من الواضحات، كيف ولم يذهب اليه احد من القدماء بل ادعى الاجماع على خلافه. وانما حدث القول به من المتأخرين، وكفى به دليلاً على عدم الوجوب فالتابع انما هى الطائفة الاولى المقتيده لاطلاق



الآيه المباركه ولا سيما بعد ورودها فى مقام الشرح والتفسير، والسليمه عما يصلح للمعارضه، حسبما عرفت.»

ص: ٣٥٣

وفيه:

ان المدعى شرطيه التمکن من الراحله فى وجوب الحج عند الحاجه اليها وفرض عدم الحاجه اليها فرض نادر من حيث المورد يختص بالقريب الى مكه او من كان فى حكم القريب، كما انه قابل للسريان بالنسبه الى الامكنه التى يتعارف الخروج منها الى مكه بالمشى ولو فى بعض الازمنه من جهه تمکن الناس من الراحله وعدم تمکنهم منها. كاهل المدينه فى عصر النبى (صلى الله عليه وآله) كما مر فى اخبار الطائفه الثانيه - صحيحه معاويه بن عمار - وعليه فان المدعى وجوب الحج عند القدره على المشى فى حد القدره العرفيه وفى دائره الاستطاعه العرفيه، بلا- لزوم اى مشقه لا تتحمل عادة المعبر عنه بالعسر والحرج وبلا لزوم اى مهانه وذله.

وعدم شيوع هذا المعنى انما كان بلحاظ ندرته، فان غالب الناس لا يتمكنون من الوصول الى مكه الا بالراحله لقله اهل مكه والساكن فى اطرافها القريب اليها بالنسبه الى المكلفين بالحج.

كما ان العمده فى عدم الشيوع ارتكاز شرطيه الاستطاعه العرفيه لوجوب الحج الصادقه بحسب غالب الموارد على توقف طى المسير الى الراحله هذا مع ان بحث شرطيه التمکن من الراحله بالنسبه الى القريب او عند الحاجه امر مذكور فى كلمات القدماء منهم الشيخ (قدس سره) على ما مر فى كلامه، وكذا فى كلام مثل المحقق والعلامه العارف بكلمات الاقدمين.

وعليه فلا كاشفيه عما افاده (قدس سره) كما ادعاه فضلاً عن قطعيتها.

كما انه قد مر ان مدلول الآيات لا ينافى الآيه الكريمه ولو بالاطلاق والتقييد لما مر من انها لا ظهور لها اكثر من تفسير الاستطاعه العرفيه وهى كما تتحقق بالراحله، كذلك يمكن فرض تحققها بالمشى ولو بالنسبه الى افراد خاصه او امكنه خاصه او ازمنه خاصه.

ص: ٣٥٤

وبالجملة:

ان حاصل الكلام ان الاستطاعه المذكوره فى الآيه لا يراد منها غير الاستطاعه العرفيه، والاخبار الوارده فى الطائفة الاولى لا ظهور لها الا فى تفسير هذه الاستطاعه العرفيه دون تقييد اطلاقها بخصوص التمكن من الراحله ومعه لا تنافى بينها وبين الاخبار الوارده فى الطائفة الثانيه وما ربما يستظهر منها بظاهاها العسر والحرج فانما يرفع اليد عن خصوص ما يستلزمه على ما مر فى تحقيق كلمات السيد الخوئى (قدس سره).

هذا مقتضى التحقيق فى المسئله، وقد كشف عنه اهتمام صاحب العروه بلزوم الاحتياط فيه، وانه لو لا الاجماع والشهوات لكان مدلول الطائفة الثانيه فى غايه القوه. وكان العمده فيه ما استفدناه من كلمات سيدنا الاستاذ (قدس سره) فى المرتقى.

قال صاحب العروه:

مسأله ٢: «لا- فرق فى اشتراط وجود الراحله بين القريب والبعيد حتى بالنسبه إلى أهل مكه، لإطلاق الأدله، فما عن جماعه من عدم اشتراطه: بالنسبه إليهم لا وجه له.» (١)

فان الالتزام بعدم الفرق فى المقام حسب ما افاده ناشئ من الالتزام بان مدلول الطائفة الاولى من الاخبار الوارده فى المقام ان للراحله خصوصيه كالزاد فى وجوب الحج بها تقييد ظاهر الآيه فى شرطيه الاستطاعه العرفيه. وحيث ان مدلول هذه الاخبار اشتراط الراحله مطلقاً، فلا وجه لاختصاص الاشتراط بالبعيد او اهل مكه، بل الراحله شرط فى الوجوب مطلقاً.

هذا ما اختاره صاحب الجواهر (قدس سره) ايضاً.

خلافاً لجماعه من الاصحاب.

قال صاحب الجواهر: بعد بيان قول المحقق فى الشرايع:

«وهما - الزاد والراحله - معتبران فيمن يفتقر إليهما فى (قطع المسافه) قال:

وإن قصرت عن مسافه القصر، خلافاً للمحكى عن العامه فشرطوا ذلك.

ص: ٣٥٥

---

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٤.

لا- مثل القريب الذى يمكنه قطع المسافه بالمشى من دون مشقه يعتد بها، بل لا أجد فيه خلافا، بل فى المدارك نسبته إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الاجماع عليه، وإن كان الذى وقفنا عليه الشيخ فى محكى المبسوط والفاضل فى القواعد والتذكرة والمنتهى، وعن التحرير والمصنف أنه لا يشترط الراحله للمكى، ولعلهما يريدان أيضا ما يشمل ذلك.

فيتفق الجميع حينئذ.

لكن فى كشف اللثام يقوى عندى اعتبارها أيضا للمكى للمضى إلى عرفات وأدنى الحل والعود.

ولذا أطلق الأكثر ومنهم الشيخ فى غير المبسوط والفاضل فى الإرشاد والتبصره والتلخيص والمحقق فى النافع.

قلت: قد يقال إنه ينقدح الشك من ذلك كله فى تناول دليل الشرط المزبور لمثل الفرض، فيبقى اعتبار صدق اسم الاستطاعه بالنسبه إليه خاليا عن المعارض، وإنما يبقى تقييده بنفى الضرر والحرّج ونحوهما، ويكون حينئذ المدار عليها كما فيما لم يدل دليل على اعتبار أمر شرعى من الاستطاعه بالنسبه إليه لما سمعته من التحقيق السابق. [\(١\)](#)

وقال الشيخ (قدس سره):

«و كيف كان فلو كان قريبا، بحيث يسهل عليه المشى عادة، فلا يعتبر الراحله فى حقّه. و لذا ذكر فى المبسوط على ما حكى: أنّ أهل مكّه و من قرب عنها لا راحله فى حقّه.

و نحوه فى المعبر، كما عن التذكرة.

لكن ينبغى اعتبارها لأجل الذهاب إلى أدنى الحلّ و العود، و إلى عرفات.

إلّا أن يقال: إنّ ظاهر الآيه هو اعتبار الاستطاعه بالنسبه إلى البعيد عن مكّه؛ لأنّ الضمير فى قوله تعالى: «إِلَيْهِ» راجع إلى البيت، و من المعلوم أنّ المكّي لا يقال: إنّّه يستطيع إليه سبيلا، فالاستطاعه الشرعيّه لا يعتبر بالنسبه إليه، حتّى بالنسبه إلى عرفات و الذهاب إلى محلّ الإحرام، فبقى المعبر بالنسبه إليه الاستطاعه العرفيه مع ملاحظه أدلّه نفي العسر.»

ص: ٣٥٦

---

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٥٢.

« قال في الشرائع: " وهما - يعني: الزاد والراحله - يعتبران في من يفتقر إلى قطع المسافه... ". وفي المسالك في شرحه: " احترز بالمفتقر إلى قطع المسافه عن أهل مكه وما قاربها، ممن يمكنه السعى من غير راحله، بحيث لا يشق عليه عادة، فإن الراحله حينئذ غير شرط... ".<sup>(١)</sup>»

## في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/١٦

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وقال الشيخ (قدس سره):

«و كيف كان فلو كان قريبا، بحيث يسهل عليه المشى عادة، فلا يعتبر الراحله في حقه. و لذا ذكر في المبسوط على ما حكى: أنّ أهل مكّه و من قرب عنها لا راحله في حقه. و نحوه في المعتمد، كما عن التذكرة.

لكن ينبغي اعتبارها لأجل الذهاب إلى أدنى الحلّ و العود، و إلى عرفات.

إلّا أن يقال: إنّ ظاهر الآيه هو اعتبار الاستطاعه بالنسبه إلى البعيد عن مكّه؛ لأنّ الضمير في قوله تعالى: «إِلَيْهِ» راجع إلى البيت، و من المعلوم أنّ المكّي لا يقال: إنّه يستطيع إليه سبيلا، فالاستطاعه الشرعيّه لا يعتبر بالنسبه إليه، حتّى بالنسبه إلى عرفات و الذهاب إلى محلّ الإحرام، فبقى المعتمد بالنسبه إليه الاستطاعه العرفيه مع ملاحظه أدلّه نفى العسر.»

وافاد السيد الحكيم (قدس سره)

« قال في الشرائع: " وهما - يعني: الزاد والراحله - يعتبران في من يفتقر إلى قطع المسافه... ". وفي المسالك في شرحه: " احترز بالمفتقر إلى قطع المسافه عن أهل مكه وما قاربها، ممن يمكنه السعى من غير راحله، بحيث لا يشق عليه عادة، فإن الراحله حينئذ غير شرط... ".

ص: ٣٥٧

١- مستمسك العروه- ط بيروت، السيد محسن اطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٧٢.

وفي الجواهر بعد ذكر ذلك قال:

"بل لا اجد فيه خلافاً، بل في المدارك نسبه الى الاصحاب، مشعراً بدعوى الاجماع عليه..."<sup>(١)</sup>

وكلمات الجماعه مختلفه، فبعضها اقتصر فيه على اهل مكه، وبعضها ذكر فيه اهل مكه وما قاربها.

وكيف كان فدلِيل هذا الاستثناء عدم دخول المستثنى فى دليل اعتبار الزاد والراحله لانصرافه الى المسافه التى يعدان مها عاده، فلا يشمل غيرها وهو غير بعيد.

ومن ذلك يظهر انه لا وجه لما ذكره المصنف من انه لا وجه له.

نعم، ما حكى عن المخالفين من اشتراط مسافه القصر لا وجه له، وكذا ما قاربها، بل لا يبعد ذلك فى مثل الفرسخ فضلاً عما زاد عليه مما لا يبلغ مسافه التقصير، فان ذلك كله مما يعد له الراحله.

وفى كشف اللثام:

"وقطع الشيخ فى المبسوط والمحقق والمصنف فى التحرير والتذكرة والمنتهى بعدم اشتراط الراحله للمكى. ويعطيه كلامه هنا. ويقوى عندى اعتبارها للمضى إلى عرفات إلى أدنى الحل والعود." (٢)

اقول:

اعتبارهما للمضى الى عرفات لا دليل عليه لاختصاص الآيه الشريفه بالسفر الى البيت الشريف، والاستطاعه الشرعيه معتبره فى ذلك، ولا دليل على اعتبارها فى السفر الى عرفات.

فاللازم الرجوع فيه الى القواعد المقتضيه للاعتبار مع الحاجه وعدمه مع عدمها ككثيره من الامور الآيته، ومن ذلك يظهر الحكم فى الخروج الى ادنى الحل للاحرام للحج او للعمره." (٣)

وحاصل هذه الكلمات عدم اعتبار الراحله بالنسبه الى اهل مكه او من قاربها.

واعتبارها فى كلمات جماعه منهم لاجل الذهاب الى عرفات وامثاله شاهد على عدم اعتبارها فى حج القريب، والا لم يكن وجه للتوجيه.

ص: ٣٥٨

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٥٢.

٢- كشف اللثام، المحقق لاصفهانى، ج ٥، ص ٩٦.

٣- مستمسك العروه- ط بيروت، السيد محسن الطباطبائى الحكيم، ج ١٠، ص ٧٢ و ٧٣.

كما ان تحديد القرب بمسافه القصر كما فى كلمات المخالفين او الفرسخ وامثاله لا وجه له ولا دليل عليه لما مر من ان المعيار اعتبار الراحله عند الحاجه. والمكى ومن قرب الى مكه لا- حاجه له اليها بالنسبه الى الوصول الى البيت. فلا وجه لاطلاق كلام صاحب العروه (قدس سره) من اطلاق الاشتراط المذكور بين القريب والبعيد. وكذا ما افاده السيد الخوئى (قدس سره): «واما دعوى الانصراف عن المكى فلم نتحققها، وعهدتها على مدعيها، اذاً فاطلاقات الادله التضعيف باشتراط الراحله من غير فرق بين القريب والبعيد وهو المحكم».

قال صاحب العروه:

مسأله ٣: «لا- يشترط وجودهما عينا عنده، بل يكفى وجود ما يمكن صرفه فى تحصيلهما من المال، من غير فرق بين النقود والأملاك من البساتين والدكاكين والخانات ونحوها، ولا يشترط إمكان حملها الزاد معه، بل يكفى إمكان تحصيله فى المنازل بقدر الحاجه، ومع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير فرق بين علف الدابه وغيره، ومع عدمه يسقط الوجوب.» (١)

والمسأله واضحه الا ان وجه طرحها ما يستفاد من ظواهر بعض الاخبار السابقه من اشتراطهما عيناً.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/١٩**

Your browser does not support the audio tag.

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

قال صاحب العروه:

مسأله ٣: «لا- يشترط وجودهما عينا عنده، بل يكفى وجود ما يمكن صرفه فى تحصيلهما من المال، من غير فرق بين النقود والأملاك من البساتين والدكاكين والخانات ونحوها، ولا يشترط إمكان حملها الزاد معه، بل يكفى إمكان تحصيله فى المنازل بقدر الحاجه، ومع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير فرق بين علف الدابه وغيره، ومع عدمه يسقط الوجوب.» (٢)

ص: ٣٥٩

١- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٤.

٢- العروه الوثقى-جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٤.

والمسأله واضحه الا ان وجه طرحها ما يستفاد من ظواهر بعض الاخبار السابقه من اشتراطهما عيناً. مثل قوله (عليه السلام): «له زاد وراحله» فى صحيحه هشام بن الحكم. وموثقه السكونى.

الا ان فى جمله اخرى من الروايات، ان المراد منهما - الزاد والراحله - المعنى الجامع بين العين والقيمه.

مثل قوله (عليه السلام): «ولله على الناس حج البيت... قال هذه لمن كان عنده مال وصحه». فى صحيحه معاويه بن عمار.

او قوله (عليه السلام)فيها: «اذا هو يجد ما يحج به الظاهر فيما هو اعم من العين والمال».

او قوله (عليه السلام): «اذا قدر الرجل ما يحج به...» فى صحيحه الحلبي.

والمراد من اشتراط الزاد والراحله التمكن منهما لوجوب الحج وهذا كما يشمل وجودهما عنده عيناً كذلك يشمل وجود ما يمكن لتحصيلهما فالاساس فى الاشتراط على ما مر هو التمكن من الخروج الى مكه وما يعبر عنه بالاستطاعه العرفيه. وقد عرفت انه لا موضوعيه لهما بعنوانهما فضلاً عن البحث عن كونهما عيناً او قيمه. ولذا عبر السيد الحكيم (قدس سره) من ان عدم اشتراط وجودهما عيناً ينبغى عده من الضروريات. ثم ان ما افاده (قدس سره) من كفايه وجود ما يمكن صرفه فى تحصيل الزاد والراحله من غير فرق بين النقود و الاملاك والبساتين والدكاكين....

فيلزم التنبيه على انه اذا كان عنده النقود، فانه لا صعوبه فى اشتراء الراحله وتحصيل الزاد بها.

واما لو كان ما عنده من المال غير النقود كالاملاك، فان المعيار فى ثبوت الاستطاعه والتمكن من الاتيان بالحج امكان تبديلها بالنقد او بما تمكن معه من تحصيل الزاد والراحله. ولو توقف التمكن المذكور على بيع الاملاك ولا- مشترى لها، او كان لها مشترى ولكنه لا يشتريها الا بضرر لا يتحمل عاده، فانه لا يلزمه بيع الاملاك المذكوره ولا تتحقق فى حقه الاستطاعه ولا يجب عليه الحج، فيلزم ان يقيد ما افاده بان الحج انما يجب اذا كان عنده ما يتمكن معه من الوصول الى الحج والخروج اليه بلا فرق فيه بين النقود، الاملاك و... الذى يتمكن من تبديلها بما يتمكن معه من الخروج الى الحج وتهيئه وسائله بلا استلزام ضرر معتد به كما انه لا ينحصر التمكن المذكور بان يكون عنده من النقود والاملاك، بل لو كان له مال عند احد بقرض او امانه يتمكن من الوصول اليه فى الطريق او فى مكه بحيث يكفى له فى الاتيان بالحج والتمكن من تهيئه ما يحتاج اليه فى طريقه. فانه تتحقق فى مورد الاستطاعه ويجب عليه الحج. واما امكان حمل الزاد او كفايه امكان تحصيله فى الطريق فان المعيار فيه التمكن من تهيئه ما يحتاج اليه فى سفره كل ما يحتاج اليه، ولا يلزم وجود ما يحتاج اليه فى طول سفره عنده بالفعل فى تحقق الاستطاعه.

وما افاده (قدس سره): ولا يشترط امكان حمل الزاد معه تقريبا لما افاده العلامة (قدس سره) في التذكرة:

«وإذا كان يجد الزاد في كل منزل، لم يلزمه حمله، وإن لم يجده كذلك، لزمه حمله. وأما الماء وعلف البهائم فإن كان يوجد في المنازل التي ينزلها على حسب العادة، فلا- كلام، وإن لم يوجد، لم يلزمه حمله من بلده ولا- من أقرب البلدان إلى مكة كأطراف الشام ونحوها، لما فيه من عظم المشقة وعدم جريان العادة به، ولا يتمكن من حمل الماء لدوابه في جميع الطريق، والطعام بخلاف ذلك.» (١)

ولعله أيضاً نقله عن الشيخ (قدس سره).

وافاد في المنتهى: «واما الماء وعلف البهائم فان كانت توجد في المنازل التي ينزلها على حسب العادة لم يجب عليه حملها والا وجب مع الممكنه ومع عدمها يسقط الفرض.» (٢)

ولعل نظره في وجوب الحمل الى الصورة التي لا يلزم فيها المشقة العظيمة التي تعرض لها في التذكرة.

قال صاحب العروه

مسأله ٤:

المراد بالزاد هنا: المأكول والمشروب وسائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعية التي يتوقف عليها حمل المحتاج إليه وجميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه وضعفا.

وزمانه حرا وبردا.

وشأنه شرفا وضعه.

والمراد بالراحله: مطلق ما يركب ولو مثل السفينه في طريق البحر .

واللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوه والضعف.

بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه والشرف كما وكيفا، فإذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه بحيث يعد ما دونها نقصا عليه يشترط في الوجوب القدره عليه ولا- يكفي ما دونه وإن كانت الآيه والأخبار مطلقه وذلك لحكومته قاعده نفى العسر والحرص على الإطلاقات.

ص: ٣٦١

١- العلامة الحلي، تذكره الفقهاء، ج ٧، ص ٥٤.

٢- منتهى المطلب- ط.ق، العلامة الحلي، ج ٢، ص ٦٥٣.



نعم إذا لم يكن بحد الحرج وجب معه الحج وعليه يحمل ما فى بعض الأخبار من وجوبه ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب.»  
(١)

قال العلامة (قدس سره) فى التذكرة:

«فالزاد الذى يشترط القدره عليه هو ما يحتاج اليه فى ذهابه وعوده من مأكول ومشروب وكسوه.» (٢)  
ومثله كلام غيره (قدس سره).

والضابطه فيه تحقق الاستطاعه العرفيه الشامله للتمكن من الخروج الى مكه والعود الى المبدأ بجميع جهاتها ومثل المأكل والمشرب والكسوه من اولياتهما. ومثلها وسيله السفر الداخلة فى التمكن من المسير الى مكه والى مبدأ السفر. ومعه لا حاجه الى البحث فى جزئيات الملزومات وهذا واضح لا شبهه فيه، وانما وقع البحث فى هذه المسأله فى ان وجوب الحج هل يتوقف على التمكن من ادائه شرفاً وضعه حيث ان الاستطاعه العرفيه ربما تختلف بحسب حال الافراد من جهته او انه لا تختلف الاستطاعه المذكوره بحسب حالهم من هذه الجبهه فافاد صاحب العروه (قدس سره) بان الايه والاخبار الوارده فى تفسيرها وان كانت مطلقة من هذه الجبهه وان يجب الحج بمقتضاها على كل من تمكن من ادائه عرفاً الا ان مقتضى قاعده العسر والحرج عدم تمكن الوضع والشريف من اداء الحج بالتمكن من الاسباب العاديه المتعارفه بين غالب الناس ومقتضى القاعده حكومتها على الآيه والاخبار المذكوره باطلاقها.

وهو ظاهر صاحب الجواهر. وهو اختيار المحقق فى الشرائع. والعلامة فى القواعد. قال فى الشرائع:

«والمراد ... وبالراحله راحله مثله.» (٣) اى ما يناسب لشأنه.

ص: ٣٦٢

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

٢- تذكرة الفقهاء، العلامة الحلى، ج ٧، ص ٥٤.

٣- شرائع الاسلام فى مسائل الحلال والحرام (ط - اسماعيليان)، المحقق الحلى، ج ١، ص ١٦٤.

وقال الفاضل الهندي في كشف اللثام في شرحها « قوه وضعفا لا شرفا وضعه لعموم الآيه والاخبار وخصوص قول الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي بصير من عرض عليه الحج ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع للحج ونحوه اخبار ولأنهم (عليهم السلام) ركبوا الحمير والزوامل.» (١)

وظاهر الشهيد في الدروس القطع به. وجعله في المدارك الاصح.

وقال صاحب الجواهر:

« ( و ) أما المراد ( بالراحله ) ف ( راحله مثله ) كما في القواعد ، وظاهرهما اعتبار المثليه في القوه والضعف والشرف والضعه كما عن التذكرة التصريح به ، لكن في كشف اللثام الجزم بها في الأولين دون الأخيرين ، لعموم الآيه والأخبار.» (٢)

**في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٢٠**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وهو ظاهر صاحب الجواهر. وهو اختيار المحقق في الشرائع. والعلامه في القواعد. قال في الشرائع:

«والمراد... وبالراحله راحله مثله.» (٣) اي ما يناسب لشأنه.

وقال الفاضل الهندي في كشف اللثام في شرحها « قوه وضعفا لا شرفا وضعه لعموم الآيه والاخبار وخصوص قول الصادق (عليه السلام) في صحيح أبي بصير من عرض عليه الحج ولو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع للحج ونحوه اخبار ولأنهم (عليهم السلام) ركبوا الحمير والزوامل.» (٤)

وظاهر الشهيد في الدروس القطع به. وجعله في المدارك الاصح.

وقال صاحب الجواهر بعد نقل هذا الكلام من كشف اللثام:

أن الانصاف عدم خلوه عن الاشكال مع النقص في حقه، إذ فيه من العسر والخرج ما لا يخفى. وحجهم (عليهم السلام) لعله كان في زمان لا نقص فيه في ركوب مثل ذلك، والأمر في المحمل والكنيسه كذلك، فعلى الأول يعتبر القدره عليه إن افتقر إليه لحر أو برد أو ضعف، ولا عبره به مع الغنى عنه ولو كان امرأه، خلافا لبعض الشافعيه فاشترطه لها مطلقا، ولعله للستر.

ص: ٣٦٣

١- كشف اللثام، المحقق الاصفهاني، ج ٥، ص ٩٦.

٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري، ج ١٧، ص ٢٥٦.

٣- شرائع الاسلام فى المسائل الحلال و الحرام (ط-اسماعيليان)، المحقق الحلى، ج ١، ص ١٦٤.

٤- كشف اللثام، المحقق الاصفهاني، ج ٥، ص ٩٦.

وفيه: أنه يحصل بالملحفة ونحوها، والمعتبر القدره على المحمل بشقيه إن لم يوجد شريك وأمكن الركوب بدونه بوضع شئ يعادله فى الشق الآخر، أو شق محمل مع وجود شريك للشق الآخر، أو إمكان حمله على ظهر المطيه وحده، كل ذلك للاستطاعه.

فما عن التذكرة - من أنه إن لم يجد شريكا وتمكن من المحمل بتمامه احتمال الوجوب للاستطاعه، والعدم لأن بذل المال خسران لا مقابل له، وظاهره التوقف - فى غير محله.

نعم لو تعذر الشريك وتعذر الركوب بدونه سقط الفرض، لعدم الاستطاعه، وإن لم يكفه المحمل اعتبر فى حقه الكنيسه كذلك، فإن تعذرت سقط الفرض، هذا كله مع مراعاة الحاجه للضعف أو الحر أو البرد أو نحوها، أما الشرف والضعف ففى اعتبارهما البحث السابق، والله أعلم. (١)

وتبعه الشيخ (قدس سره) فى رساله الحج بعد ذكر قول العلامة فى الارشاد.

«ومن وجد الزاد والراحله على نسبه حاله...» (٢)

قال: يحتمل ان يكون أراد به حال الشخص بحسب القوه و الضعف.

و يحتمل أن يراد به حاله بحسب الشرف و الضعه. و هذا هو الأقوى؛ لأن فى مخالفه هذا الحال و الخروج منها حرجا منفيًا.

مضافا إلى صدق عدم الاستطاعه عرفا مع التمكّن من راحله غير مناسبه لحاله.

مضافا إلى صريح [روايه] ذريح المتقدمه «من مات و لم يحجّ حجّه الإسلام و لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به» إلى آخر الحديث.

و من المعلوم أنّ فقد الراحله المناسبه حاجه تجحف به.

و كذا ما دلّ من الأخبار على ذمّ من دفع عن نفسه الحجّ من غير عذر، أو من غير شغل يعذره الله فيه. مثل روايه ابن الحجاج: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحجّ على الفقير و الغنى؟ قال: «الحجّ على الناس جميعا كبارهم و صغارهم. فمن كان له عذر عذره الله».

ص: ٣٦٤

٢- ارشاد الاذهان، العلامة الحلي، ج ١، ص ٣١٠.

و من المعلوم أنّ فقد ما يناسب حاله عذر عرفا و شرعا، و لذا يلاحظ في كثير من الموارد.

و يؤيِّده: ما دلّ من الأخبار على اعتبار الإيسار في الحجّ. فإنّ فاقد الراحله المناسبه معسر جدّا، و لهذا يستحقّ الزكاه من كان بعض ما يحتاج إليه غير مناسب لشرف حاله. و لا يجوز مطالبه من كان دار سكناه و خادمه أضعاف مقدار الدين إذا كان من أهلها.

و نحوه: رواه أبي الربيع الشاميّ المفسِّره لاستطاعه السبيل بالسعه في المال فإنّ المراد من السعه في المال إنّما هو باعتبار الحال في مقابل الضيق.

و يؤيِّده: استقراء الموارد الكثيره في مراعاة الشارع حال الشرف، و ما دلّ على منع المؤمن من إذلال نفسه.

و ما اتَّفق عليه الأصحاب: من عدم بيع الخادم مع أنّه غالبا ليس لعجز الشخص بدنا عن القيام بحوائجه، بل لعدم مناسبه حاله لمباشرتها.

والمستفاد مما حققه في المقام:

مضافا الى الاستدلال بقاعده الحرج كما عرفت في كلام صاحب العروه و الشيخ (قدس سرهما):

الاستدلال بما رواه الكليني: «عن أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان بن يحيى، عن ذريح المحاربي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

من مات ولم يحج حجه الاسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو سلطان يمنعه فليمت يهوديا أو نصرانيا» (١)

بتقريب: ان فقد الراحله المناسبه لشأنه حاجه تجحف به.

والروايه مشهوره وصحيحه - كما مر البحث فيه - فان ابا علي الاشعري هو الحسين بن محمد بن عمران بن ابي بكر الاشعري القمي، وثقه النجاشي والعلامة وهو من مشايخ الكليني.

ص: ٣٦٥

---

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٢٩، أبواب وجوب الحج وشرائطه، باب ٧، ط آل البيت.

وهو رواه عن محمد بن عبد الجبار، وثقه الشيخ في الرجال والعلامة.

وهو رواه عن صفوان بن يحيى وهو غنى عن الوثاقه.

وهو رواه عن ذريح المحاربي وثقه الشيخ في الفهرست والعلامة وهو من مشايخ ابن ابي عمير في الروايه.

وكذا الاستدلال لما دل على من دفع عن نفسه الحج من غير عذر.

ما رواه الكليني ايضا «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، وعن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعا، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الحج على الغنى والفقير؟ فقال: الحج على الناس جميعا كبارهم وصغارهم، فمن كان له عذر عذره الله.» (١)

بتقريب:

ان فقد ما يناسب حاله كفقدان الراحله المناسبه لشأنه عذر عرفاً وشرعاً، ولذا نرى ان فقد ما يناسب حال عذر يلاحظ في كثير من الموارد.

والروايه صحيحه ايضاً.

ثم افاد (قدس سره) بعنوان المؤيد وجوهاً:

منها:

مادل من الاخبار على اعتبار الايسار في الحج.

نظير: «روايه الكليني عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي قال:

سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)؟ فقال ما يقول الناس؟

قال: فقلت له: الزاد والراحله، قال: فقال أبو عبد الله (عليه السلام): قد سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن هذا؟ فقال: هلك الناس إذا، لئن كان من كان له زاد وراحله قدر ما يقوت عياله ويستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذا، فقيل له: فما السبيل؟

ص: ٣٦٦

قال: فقال: السعه فى المال إذا كان يحج ببعض ويبقى بعضا لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاه فلم يجعلها إلا على من من يملك مائتى درهم.» (١)

وكذا: ما رواه

« أحمد بن محمد بن خالد البرقى فى (المحاسن) عن أبيه، عن عباس بن عامر، عن محمد بن يحيى الخثعمى، عن عبد الرحيم القصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سأله حفص الأور وأنا أسمع عن قول الله عز وجل: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)؟

قال: ذلك القوه فى المال واليسار، قال: فان كانوا موسرين فهم ممن يستطيع؟ قال: نعم... الحديث.» (٢)

بتقريب: ان فاقد الراحله المناسبه معسر جداً، وان تفسير استطاعه السبيل بالسعه فى المال ظاهر فى ان المراد بالسعه فى المال انما هو باعتبار الحال فى مقابل الضيق.

واكده (قدس سره) بان فاقدها يستحق الزكاه، فانه يستحقها من كان بعض ما يحتاج اليه غير مناسب لشرف حاله.

وانه لا يجوز مطالبه من كان دار سكناه وخادمه اضعاف مقدار الدين اذا كان مناهلها.

وانما اورد هذه الاخبار بعنوان المؤيد، لضعف السند فى روايه.

ابى الربيع الشامى، فان خالد بن جرير، لا تنصيص على وثاقته وان كان فى رجال الكشى ما دل على مدحه.

وكذا ان ابا ربيع الشامى وهو خليف بن اوفى، لا تنصيص على وثاقته وان افاد الشهيد (قدس سره) فى شرح الارشاد ما دل على توثيقه بوجه.

وكذا ان روايه المحاسن تشتمل فى سندها على من لا تنصيص على وثاقته.

ص: ٣٦٧

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٧، أبواب وجوب الحج وشرايطه، باب ٩، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٣٨، أبواب وجوب الحج وشرايطه، باب ٩، ط آل البيت.

ومنها:

استقراء الموارد الكثيره فى مراعاة حال الشرف. مثل ما ورد فى مصرف الزكاه والخمس، وابواب الدين وامثاله.

ومنها:

ما دل على المنع المومن من اذلال نفسه. نظير:

«ما رواه الكلينى عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعه قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن الله عز وجل فوض إلى المؤمن أمره كلها، ولم يفوض إليه أن يذل نفسه، أما تسمع لقول الله عز وجل: (ولله العزه ولرسوله وللمؤمنين) فالمؤمن ينبغي أن يكون عزيزا ولا يكون ذليلا يعزه الله بالايمن والاسلام.» (١)

«وما رواه الكلينى عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الله بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن الله تبارك وتعالى فوض إلى المؤمن كل شئ إلا إذلال نفسه.» (٢)

والروايتان موثقتان بعثمان بن عيسى بناءً على تماميه وثاقته لنقل اجلاء الاصحاب عنه منهم صفوان بن يحيى.

ومنها:

ما اتفق عليه الاصحاب من عدم بيع الخادم اذا توقف عليه الخروج الى الحج كما فى المنتهى والمعتبر والمدارك.

مع ان فى غالب الموارد لا يعجز الشخص بدنا عن القيام بحوائجه، فانه كان لعدم مناسبه حاله لمباشرتها.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٢١**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

مع ان فى غالب الموارد لا يعجز الشخص بدنا عن القيام بحوائجه، فانه كان لعدم مناسبه حاله لمباشرتها.

ثم ورد الشيخ (قدس سره) فى تقريب ما استدل به على عدم اعتبار الشرف والضعه فى المقام وقال:

ص: ٣٤٨

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٦، ص ١٥٧، أبواب الامر والنهى، باب ١٢، ط آل البيت.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١٦، ص ١٥٧، أبواب الامر والنهى، باب ١٢، ط آل البيت.

خلافًا لجماعه من متأخري المتأخرين فحكموا بعدم اعتبار ذلك.



تبعاً لظاهر الدروس، حيث قال: و المعتبر فى الراحله ما يناسبه و لو محملاً إن عجز عن القتب، و لا يكفى علوّ منصبه فى اعتبار المحمل أو الكنيسه، فإنّ النبىّ و الأئمّه - صلوات الله عليهم و عليهم أجمعين - حجّوا على الزوامل. انتهى.

و الظاهر: أنّ مراد الشهيد رحمه الله هو ما إذا اقتضى المحمل بنفس علوّ المنصب، بأن استنكف الركوب على الأقتاب من دون أن يكون ذلك نقصاً فى رتبته عند الناس، كما هو الغالب، من أنّ ارتكاب خلاف الزىّ فى أسفار الطاعه ليس نقصاً للشخص.

و مستند الجماعه: ما تقدّم من قوله عليه السّلام فى روايه أبى بصير، فيمن لا يقدر على المشى: «إنّه يخدم القوم و يخرج معهم».

و صحيحه محمّد بن مسلم قال: سألته عن قول الله عزّ و جلّ (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال: «يكون له ما يحجّ به» قلت: فإن عرض عليه الحجّ فاستحى، قال: «هو ممّن يستطيع لم يستحى؟ و لو على حمار أجدع، فان كان يستطيع أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليفعل».

و نحوها قوله عليه السّلام فى صحيحه معاويه بن عمّار، المتقدّمه فى مؤنه الحجّ «فإن دعاه قوم أن يحجّوه فاستحى فلم يفعل فإنّه لا يسعه إلّا الخروج و لو على حمار أجدع، أبت».

و المروى عن المحاسن، بسنده الصحيح، عن أبى بصير، عن الصادق عليه السّلام «من عرض عليه الحجّ فاستحى و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب فهو ممّن يستطيع الحجّ».

و الجواب أمّا عن روايتى أبى بصير و ابن مسلم: فمخالفتهما لما تقدّم من الإجماع على اعتبار الراحله. حيث دلّنا على وجوب الحجّ بمجرد إطاقه المشى.

و أما صحيحه ابن عمّار [و روايه أبي بصير عن المحاسن]، فيمكن حمل الاستحياء فيهما على الاستنكاف لا على الاستحياء من جهة كون ذلك مذكّه عند الناس، و يؤيّده أنّ مورد الصحيحه فيمن دعاه قوم أن يحجّوه، و معناه: أن ينفقوا عليه في الطريق، و من هذا شأنه لا- ينافي حاله الركوب على حمار أجدع أبتّر، سيّما مع ما عرفت من أنّ الغالب مسامحه الناس في أسفار الطاعه المبتنيه على التذلل، و كسر النفس ما لا يتسامحون في غيرها.

مع أنّ قوله: «لا- يسعه إلّا الخروج» يحتمل قريبا أن يكون إشاره إلى استقرار الحجّ عليه، و أنّه يستقر عليه الحجّ بعد الفرض و الامتناع، فيجب حينئذ من غير اعتبار زاد و راحله. فقوله: «و لو على حمار» إشاره إلى عدم اعتبار الاستطاعه الشرعيّه بعد الاستقرار.»

و ما افاده (قدس سره) في المورد في مقام الاستدلال على مدعاه و كذا في مقام التأييد متين جداً و منطبق على ما ذكره الاعلام في سائر ابواب الفقه مما يرتبط بالمقام كباب الخمس و الزكاه و الدين و امثاله.

و كذا ان ما افاده في مقام نقد كلام كاشف اللثام وغيره ممن التزم بعدم اعتبار الضعه و الشرف في الاستطاعه متين جداً و يشتمل على نكات بديعه و ان لا يخلو عن نظر في بعضها، و قد مر تفصيل الكلام فيه.

و يمكن ان يقال:

ان ما استدل به صاحب العروه في مقام الاستدلال على اعتبار الضعه و الشرف في الاستطاعه بعد اعترافها باطلاق الآيه و الاخبار الوارده في المقام بحكومته قاعده العسر و الحرج عليه تبعاً لصاحب الجواهر (قدس سره) وغيره. و استدل به الشيخ (قدس سره) فيما مر منه، و ان كان تاماً حسب ما يراه من اطلاق الادله الا انه يمكن ادعاء عدم تماميه انعقاد الاطلاق في الادله بلا فرق فيها بين الآيه الشريفه و الاخبار.

ص: ٣٧٠

وقد مر الكلام فيه ببيان ان الآيه فى مقام بيان ان الشرط لوجوب الحج الاستطاعه العرفيه، فى قبال الاستطاعه العقليه كما هو الشأن فى الالفاظ والمفاهيم الوارده فى الآيات والروايات.

ومعنى الاستطاعه العرفيه القدره العقليه مع ملاحظه ادله العسر والحرج فيها، فىكون الحاصل: ان الشرط هو ما يتمكن الانسان للاتيان بالحج من غير مشقه لا يمكن تحمله له عرفاً، فالسهوله بمعنى عدم لزوم المشقه ملحوظه فى الاستطاعه العرفيه.

والاخبار الوارده فى المقام لا تكون الا فى مقام تبين هذه الاستطاعه العرفيه دون تقييدها بامور مثل الزاد والراحله على وجه مطلق وذكر هذه الامور فى مقام تبينها انما كان لاجل ان الغالب عدم تمكن الشخص من الاتيان بالحج عند فقدها، والا فلا شبهه فى وجوب الحج على اهل مكه ومن قرب اليها من دون احتياج الى راحله او زاد خاص له كما لا موضوع لتخليه السرب بالنسبه اليه، فيلزم رفع اليد عن التقييد المذكور بالنسبه اليهم وكذا نظيره مما مر.

وحينئذ فان معنى الاستطاعه العرفيه معنى نسبي، وتختلف بالنسبه الى الافراد المختلفه قوه وضعفاً وضعه وشرفاً. كما يختلف بعداً وقرباً وحرراً وبرداً. فانها مفهوم نسبي. فربما تكون فى تحمل امر مشقه على احد دون اخر مما يتحمل عاده بالنسبه اليه، مع انه قابل للتحمل عرفاً بالنسبه الى الآخر. والشريف الذى كان تحمل الاسباب العاديه مستلزماً للمشقه غير القابله للتحمل عرفاً بالنسبه اليه من هذا القبيل ولا تتحقق فى مورده الاستطاعه العرفيه.

وما افاده الشيخ (قدس سره) من ان تحمل الاسباب العاديه له عذر يمنع عن التمكن بالاتيان بالحج، او حاجه تجحف به انما يكون تقريباً لهذه الجبهه. وكذا ما ايد به من رعايه اليسار فى امر الحج وعدم جواز اذلال المؤمن، وفتويهم بعدم لزوم بيع الخادم وامثاله.

واما ما استدل به الفاضل الهندي في كشف اللثام وغيره من وجوب الحج عند عرض الحج اليه ولو على حمار اجدع... من الاخبار ليس في مقام بيان الضابطه لوجوب الحج بالنسبه الى الجميع، بل الملحوظ في جميع الاخبار الوارده في الباب بلا فرق بين الطائفة الاولى السابقه والطائفة الثانيه الاستطاعه العرفيه، ووجوب الحج في مورد الروايه انما كان لاجل عدم منافات ما عرض عليه لها. ولذا افاد الشيخ (قدس سره) بان في نفس هذه الاخبار القرينه على هذا المعنى حيث ان عرض الحج انما يكون بمعنى الانفاق عليه، وذلك ربما لا يناسب شأن غيره، اى ان قبوله خلاف لزي كثير من الناس ونحن نعبر عنه بعدم تحقق الاستطاعه العرفيه بالنسبه اليه.

## في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٢٢

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: في شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

وافاد السيد الخوئي (قدس سره) في مقام تاييد مختار صاحب الكفايه ما لا يخلو عن ارتباط بما ذكرناه بل ربما يكون صريحاً فيه قال (قدس سره):

واما اصل الايراد فيندفع:

بان تلك القاعده - قاعده نفى العسر والحرج - حاكمه على الايه المباركه التي هي بصدد بيان حجه الاسلام.

ولا شك ان حجه الاسلام التي هي مبنى الاسلام طبعه خاصه يشار اليها بانها فريضه قد بنى عليها الاسلام وتجب على واجد الشرائط في العمر مره واحده، فالاتصاف بالفرض ماخوذ في حقيقتها اذ ليست عندنا حجه الاسلام الندبي بالضروره.

فهى تمتاز عما عداها من سائر اقسام الحج بعنوانها الخاص.

وقد نطقت القاعده بمقتضى حكومتها على ان هذه الطبعه مقيده بعدم العسر و الحرج وان الاستطاعه الملحوظه فيها مشروطه باليسار والسعه في المال» (١)

ص: ٣٧٢

١- مستند العروه الوثقى، الشيخ مرتضى البروجردى، ج ١، ص ٩٥.

قال صاحب العروه:

مساله ٥:

« إذا لم يكن عنده الزاد ولكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب في الطريق لأكله وشربه وغيرهما من بعض حوائجه هل يجب

عليه أولاً الأقوى عدمه وإن كان أحوط.» (١)

قال العلامة في التذكرة:

« وإن كان السفر قصيراً، فإن كان تكسبه في كل يوم بقدر كفايه ذلك اليوم من غير فضل، لم يلزمه الحج، لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر. وإن كان كسبه في كل يوم يكفيه لأيامه، لم يلزمه الحج أيضاً، للمشقه، ولأنه غير واجد لشرط الحج، وهو أحد وجهي الشافعيه، والثاني: الوجوب - وبه قال مالك - مطلقاً.» (٢)

ومقتضى ما أفاده (قدس سره) انه لو كان كسبه في كل يوم يكفيه لأيامه والأتیان بالحج له لا يلزم المشقه وجب.

وأفاد السيد الحكيم (قدس سره): «بان التعليق بالمشقه فالظاهر انه كان جرياً على مذاق المخالفين.» (٣)

وقال النراقي في المستند:

ولو لم يجد الزاد، ولكن كان كسوبا يتمكن من الاكتساب في الطريق لكل يوم بقدر ما يكفيه، وظن إمكانه بجريان العاده عليه من غير مشقه، وجب الحج، لصدق الاستطاعه.

وعن التذكرة: سقوطه إن كان السفر طويلاً، لما في الجمع بين الكسب والسفر من المشقه، ولا مكان انقطاعه من الكسب.

وهو منازعه لفظيه، لأن المفروض إمكان الجمع وجريان العاده بعدم الانقطاع، وإلا فالزاد أيضاً قد يسرق (٤) «

وظاهر ما أفاده ان وجه تفصيل العلامه بين السفر الطويل والقصير لزوم المشقه في الطويل لاستلزامه الجمع بين السفر والكسب وهو مفقود في السفر القصير.

ص: ٣٧٣

١- العروه الوثقى - جامعه المدرسين، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، ج ٤، ص ٣٦٥.

٢- تذكرة الفقهاء، العلامه الحلبي، ج ٧، ص ٥٩.

٣- مستمسك العروه - ط بيروت، السيد محسن الطباطبائي الحكيم، ج ١٠، ص ٧٨.

٤- مستند الشيعة، المولى المحقق احمد بن محمد مهدي النراقي، ج ١١، ص ٢٧.

ولازمه انه لو لا تلزم المشقه عليه لوجب عليه الحج بلا فرق بين كون السفر طويلاً او قصيراً.

## فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٢٣

.Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

قال المحقق فى الشرايع:

« ولو استؤجر للمعونه على السفر، وشرط له الزاد والراحله أو بعضه وكان بيده الباقي مع نفقه أهله، وجب عليه، وأجزأه عن الفرض إذا حج عن نفسه. » (١)

ومثله عن العلامة فى القواعد.

وقال فى التذكرة:

« لو طلب من فاقد الاستطاعه إيجار نفسه له لمساعدته فى السفر بما تحصل به الاستطاعه، لم يجب القبول، لأن تحصيل شرط الوجوب ليس بواجب. نعم لو آجر نفسه بمال تحصل به الاستطاعه أو ببعضه إذا كان مالكا للباقي، وجب عليه الحج. وكذا لو قبل مال الهبه، لأنه صار الآن مالكا للاستطاعه. » (٢)

وافاد صاحب الجواهر (قدس سره) بعد ذكر هذا الكلام من العلامة:

كما أن المراد مما فى المتن - متن الشرائع - وغيره الاستيجار بما يقتضى الاستطاعه أو شرطه أو نحو ذلك مما لا إشكال فى عدم وجوب القبول عليه فيه، لأنه تحصيل لشرط الوجوب فلا- يجب، كما لا- إشكال فى الوجوب عليه بعد القبول لتحقق الاستطاعه حينئذ.

نعم قد يشكل ذلك بأن الوصول إلى مكه والمشاعر قد صار واجبا على الأجير بالإجاره، فكيف يكون مجزيا عن حجه الاسلام، وما الفرق بينه وبين نادر الحج فى سنه معينه إذا استطاع فى تلك السنه لحجه الاسلام، حيث حكموا بعدم تداخل الحجيتين.

ويدفع:

بأن الحج الذى هو عبارته عن مجموع لأفعال المخصوصه لم تتعلق به الإجاره، وإنما تعلقت بالسفر خاصه، وهو غير داخل فى أفعال الحج، وإنما الغرض منه مجرد انتقال البدن إلى تلك الأمكنه ليقع الفعل حتى لو تحققت الاستطاعه فانتقل ساهيا أو مكرها أو على وجه محرم ثم أتى بتلك الأفعال صح الحج، ولا يعتبر وقوعه لأجل قطاعا، سواء قلنا بوجوب المقدمه أو لا.

١- شرائع الاسلام فى مسائل الحلال و الحرام (ط-اسماعيليان)، المحقق الحلى، ج ١، ص ١٦٥.

٢- تذكره الفقهاء، العلامة الحلى، ج ٧، ص ٦١.

وهذا بخلاف نذر الحج فى السنه المعينه، فإن الحج نفسه يصير واجبا بالنذر، فلا يكون مجزيا عن حجه الاسلام، لاختلاف السببين كما سيجئ بيانه إن شاء الله، «

ثم افاد فى مقام الاستدلال عليه:

وقد سأل معاويه بن عمار الصادق ( عليه السلام ) " عن الرجل يمر مجتازا يريد اليمين أو غيرها من البلدان وطريقه بمكه فيدرك الناس وهم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد أيجزيه ذلك عن حجه الاسلام ؟

فقال: نعم " وسأله ( عليه السلام ) أيضا " عن حجه الجمال تامه هى أو ناقصه ؟

فقال: تامه " .

وفى خبر الفضل بن عبد الملك أنه ( عليه السلام ) سئل " عن الرجل يكون له الإبل يكرها فيصيب عليها فيحج وهو كرى يعنى عنه حجه أو يكون يحمل التجاره إلى مكه فيحج فيصيب المال فى تجارته أو يضع تكون حجته تامه أو ناقصه، أو لا تكون حتى يذهب إلى الحج ولا ينوى غيره أو يكون ينويهما جميعا أيقضى ذلك حجته ؟

قال: نعم حجته تامه " .

فظهر لك من ذلك كله أنه لا تنافى بين وقوع حجه الاسلام ووجوب قطع المسافه عليه بالإجاره مثلا فى الفرض، وأنه غير مانع من صدق اسم الاستطاعه، ضروره عدم منافاه وجوب القطع المزبور لها بعد ما عرفت من إمكان الجمع بينهما. (١)

والاخبار التى استدلت بها فى المقام:

منها:

ما رواه الصدوق فى الفقيه باسناده عن معاويه بن عمار

« قال: قلت لأبى عبد الله ( عليه السلام ): الرجل يمر مجتازا يريد اليمن أو غيرها من البلدان وطريقه بمكه فيدرك الناس وهم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد، أيجزيه ذلك عن حجه الاسلام ؟ قال: نعم. (٢)

ص: ٣٧٥

١- جواهر الكلام، الشيخ محمدحسن النجفى الجواهرى، ج ١٧، ص ٢٦٩ و ٢٧١.

٢- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٨، أبواب وجوب الحج، باب ٢٢، ط آل البيت.

ودلالاتها تامه على كفايه حج من قطع الطريق لا باراده الحج، بل يريد مقصوده من تجاره او غيرها فيصل الى مكه. ويخرج مع الناس بعد وصوله الى الحج، عن حجه الاسلام.

والروايه صحيحه لتماميه اسناده الصدوق الى معاويه بن عمار، وصرح النجاشى بوثاقه معاويه. وكذا العلامه فى الخلاصه.

ومنها:

ما رواه الصدوق باسناده عن معاويه بن عمار ايضاً قال:

« قال: قلت لأبى عبد الله ( عليه السلام ): حجه الجمال تامه أو ناقصه ؟

قال: تامه، قلت: حجه الأجير تامه أو ناقصه ؟

قال: تامه.

ورواه الكلينى عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن معاويه بن عمار. ورواه الشيخ باسناده عن محمد بن يعقوب

مثله.» (١)

فالروايه صحيحه ومشهوره.

ودلالاتها تامه على كفايه حج من قطع الطريق للتكسب، لان الجمال انما يتكسب بكراء الجمل، فيحج بعد وصوله مع سائر الناس عن حجه الاسلام. وكذا كفايه حج من قطع الطريق باستئجار نفسه عنه.

**فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه ٩٤/٠٢/٢٧**

Your browser does not support the audio tag

موضوع: فى شرائط وجوب حجه الإسلام/الاستطاعه

ومنها ما رواه الكلينى:

عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن عده من أصحابنا، عن أبان بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك، عن أبى عبد الله ( عليه

السلام ) - فى حديث - قال:

وسئل عن الرجل يكون له الإبل يكرهها فيصيب عليها فيحج وهو كراء، تغنى عنه حجته ؟

أو يكون يحمل التجاره إلى مكه فيحج فيصيب المال فى تجارته أو يضع، تكون حجته تامه أو ناقصه ؟ أو لا يكون حتى يذهب

به إلى الحج، ولا ينوى غيره ؟



١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ج ١١، ص ٥٨، أبواب وجوب الحج، باب ٢٢، ط آل البيت.

أو يكون ينويهما جميعاً، أيقضى ذلك حجته ؟

قال: نعم، حجته تامه. (١)

ودلالاتها تامه على كفايه حج من يكرى الابل اى يكتسب به و قطع الطريق به و من يحمل مال التجاره اى يتجر فى سفره او يذهب الى مكه ولا يقصد الحج او قصد الحج والتجاره معا عن حجه الاسلام.

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن حميد بن زياد بن عماد بن زياد الدهقان وثقه الشيخ فى الفهرست والنجاشى وهو من الطبقة الثامنه.

اما جهه السند فيها:

رواه الكليني عن حميد بن زياد بن عماد بن زياد الدهقان وثقه الشيخ فى الفهرست والنجاشى وهو من الطبقة الثامنه.

وهو رواه عن ابن سماعه وهو الحسن بن محمد بن سماعه، قال فيه النجاشى: «كثير الحديث فقيه ثقه، وهو من شيوخ الواقفه.» وقال الشيخ فى الفهرست: «واقفى المذهب الا انه جيد التصانيف نقى الفقه حسن الانتقاء.» وهو من الطبقة السابعه.

وهو رواه عن عده من اصحابه.

وهم رووا عن ابان بن عثمان الاحمر البجلي. قال الكشى: «قال محمد بن مسعود حدثنى على بن الحسن قال: كان ابان بن عثمان من الناوسيه. ثم قال: ان العصابه اجمعت على تصحيح ما يصح عن ابان والاقرار له بالفقه، فالاقرب عندي قبول روايته وان كان فاسد المذهب للاجماع المذكور.»

وعن فخر المحققين قال: سألت والدى عنه فقال: «الاقرب عدم قبول روايته لقوله تعالى: ان جائكم فاسق ... ولا فسق أعظم من عدم الايمان.» (٢)

ولكن ليس فى الكلمات ما دل على ضعفه فى النقل بل نقل عنه اجلاء الاصحاب كابن ابى عمير وصفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابى نصر البزنطى والحسن بن محبوب ويونس بن عبدالرحمن. فالوجه وثاقته، وهو من الطبقة الخامسه.



وهو رواه عن الفضل بن عبد الملك ابو العباس البقباق. قال النجاشي: فيه ثقه عين. وهو من الطبقة الخامسة ايضاً.

والاشكال فى السند انما وقع من جهه نقل ابن سماعه عن عده من اصحابنا.

ويمكن ان يقال بانها ليست مرسله بل كانت مشهوره بين الاصحاب اخبر بها جمع من الاصحاب لابن سماعه خصوصاً مع كون الحسن بن محمد بن سماعه فقيهاً حسن التصانيف فى كلمات الرجالين.

ولذلك ذكرها صاحب الجواهر فى وجوه الاستدلال بها فى المقام.

هذا ما استدل به صاحب الجواهر ويمكن الاستدلال على ما افاده (قدس سره) ايضاً.

لما رواه الكليني (قدس سره) عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضاله بن أيوب ، عن معاوية بن عمار قال :

قلت لأبى عبد الله ( عليه السلام ) : الرجل يخرج فى تجاره إلى مكه أو يكون له إبل فيكربها ، حجته ناقصه أم تامه ؟

قال : لا ، بل حجته تامه .

ورواه الصدوق أيضاً باسناده عن معاوية بن عمار مثله. (١)

ودلالاتها تامه على المدعى ايضاً وانه يكفى حجه من يقطع الطريق الى مكه فى التجاره والتكسب.

اما جهه السند فيها.

فرواه الكليني عن محمد بن يحيى العطار ابو جعفر القمى. وثقه النجاشي والعلامة، وهو من الطبقة الثامنة.

وهو رواه عن احمد بن محمد. والمراد احمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد الاشعري بقريته نقله عن الحسين بن سعيد. وثقه الشيخ فى رجاله. وقال فى الفهرست: شيخ القميين ووجههم وفقههم وقاله النجاشي ايضاً ووثقه العلامة. وهو من الطبقة السابعة.

ص: ٣٧٨

---

١- وسائل الشيعه، الشيخ الحر العاملى، ج ١١، ص ٥٩، أبواب وجوب الحج، باب ٢٢، ط آل البيت.

وهو رواه عن فضاله بن ايوب الازدي، وثقه الشيخ في الرجال والنجاشي، على ما في الوسائل - وهو غير مذكور في النسخ المطبوعه من رجال النجاشي - . وقال العلامة: ثقه في حديثه. وهو من الطبقة السادسة.

وهو رواه عن معاوية بن عمار. وهو ثقه كما مر.

فالروايه صحيحه على طريق الكليني.

وكذا على طريق الصدوق لما مر من تماميه اسناد الصدوق الى معاوية بن عمار هذا.

وظاهر هذه الاخبار:

تماميه الحج وصحته بعنوان حجه الاسلام بالنسبه الى من قطع الطريق للتجاره والاستئجار والتكسب بلا فرق بينهما فان الجمال يتكسب بكراء الجمل والتاجر يتجر بحمل مال التجاره الى مكه او بلد آخر في الطريق. ومن المعلوم انه ليس عنده الزاد بالفعل بل انما يتحصل له ذلك بعد اخذ العوض في الكراء والتجاره.

نعم ان في خصوص استئجار نفسه انما يحصل له الاطمينان بتمكنه من طى الطريق للحج ويصدق في مورده له زاد وراحله او عنده زاد وراحله ولذا كان تصوير حصول الاستطاعه له اسهل.

بخلاف ما اذا قطع الطريق لاجل التجاره او التكسب فانه ربما يتضرر في تجارته او لا يحصل له ما يتوقع من كسبه فانه لا يصدق في مورده له زاد وراحله او عند ذلك كما افاده العلامة (قدس سره) في التذكرة بقوله: لانه قد ينقطع عن كسبه في ايام الحج فيتضرر ولذا حكم بانه لم يلزمه الحج.

ولكن المستفاد من الاخبار السابقه صحه الحج ومعناه وجوبه ومعنى وجوبه تحقق الاستطاعه بقطع الطريق ولو في التجاره او التكسب.

ويمكن ان يقال:

ان الضابطه في تحقق الاستطاعه التمكّن من الاتيان بالحج عند الوصول الى الميقات والشاهد عليه فتواهم بان المعتبر في الاستطاعه التمكّن المذكور من مكانه، لا من بلده ولذا لو مشى الى ما قبل الميقات متسكعاً او لحاجه اخرى، وكان هناك ما يمكن ان يحج به وجب عليه الحج حتى ان صاحب العروه احتمل الوجوب فيما اذا احرم متسكعاً (1) ولكن حصل له التمكّن من الاتيان بالحج بعد الاحرام اذا كان امامه ميقات اخر. و افاد السيد الخوئي في حاشيته على قول صاحب العروه في المقام:

ص: ٣٧٩

« بل هو - وجوب الحج - المتعين لكشف الاستطاعه عن عدم الأمر الندبي حين الإحرام فيجب عليه الإحرام للحج ثانيا سواء أكان أمامه ميقات آخر أم لم يكن. » (١)

وظاهره تبديل الاحرام للحج الواجب من مكانه.

وعليه فان من اراد التكسب في الطريق او قطعه للتجاره اذا حصل له من كسبه او تجارته ما يتمكن معه من الاتيان بالحج قبل الميقات وجب عليه الحج.

وانما التفاوت بين صورته استئجار نفسه والتكسب او التجاره انما يظهر بوجوب الحج على المستأجر بعد قبول الاستئجار وقبل قطع الطريق، و وجوبه على الكسوب والتاجر عند ما حصل له ما يتمكن معه من الاتيان بالحج في ضمن الطريق او بعد وصوله الى الميقات. ولا يتفاوت الامر بينهما في اصل وجوب الحج وكفايه ما اتى به عن حجه الاسلام.

هذا مضافاً:

الى ما افاده صاحب الجواهر - على ما مر منه - من ان الحج عبارته عن مجموع الافعال المخصوصه واما السفر وقطع الطريق ومراده الحركه والخروج من بلده الى الميقات فهو غير داخل في افعال الحج وانما الغرض منه مجرد انتقال البدن الى تلك الامكنه ليقع الفعل، وهذا الانتقال انما يتحقق ولو كان ساهياً او مكرهاً او على وجه محرم.

ومعناه انه لا يعتبر في الحج وقوع هذا الانتقال لاجل الحج. وقد مر تبعيه صاحب العروه (قدس سره) له بقوله: «ان الواجب عليه في حج نفسه افعال الحج وقطع الطريق مقدمه توصيله باى وجه اتى بها كفى ولو على وجه الحرام او لابنيه الحج.» (٢)

وعليه فان الضابطه في الاستطاعه التمكّن من الاتيان بالحج عند الابتداء باعمال الحج وعند الاحرام.

ص: ٣٨٠

١- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٣٦٦.

٢- العروه الوثقى -جامعه المدرسين، السيدمحمد كاظم الطباطبائى اليزدى، ج ٤، ص ٤١٠.

فظهر انه لا تفاوت من هذه الجهه بين من استأجر نفسه للطريق او قطع الطريق لاجل التكب او التجاره او غيرهما، وهذا مما لا خلاف فيه فى الجملة .

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریان‌های اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می‌نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البیت علیهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفا ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه



بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می  
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه  
اول

وب سایت: [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

ایمیل: [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹





مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

# گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی  
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

**[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

